





٢٥٢٤٢  
س

٢١٩٧٨  
س

في هذه المجلد الاول من عشرة  
باب ١٢ جوامع الحقوق ابوبك اب العزيم ذوى الارحام والماليك الحالكين  
باب ١٣ بر الوالدين والاولاد وحقوق بعضهم على بعض والمنع من العقوت  
باب ١٤ صلة الرحم واعانتهم والاحسان اليهم والمنع من حلة قطع الارحام وميلنا  
باب ١٥ العشرة مع المالك الخدم باب ١٦ جوب طاعة المملوك للمولى وعقابه  
باب ١٧ ما ينبغي حمله على الخدم وغيرهم من الخدمات باب ١٨ حمل المتاع للاهل  
باب ١٩ حمل الناعبة عن القوم وحسن العشرة معهم باب ٢٠ حق الجار  
باب ٢١ اداب العشرة مع الاصدقاء ومضاهم وانواعهم وغير ذلك  
باب ٢٢ حسن العاشرة وحسن الصفة وحسن الجوار وطلاقة الوجه وحسن اللقاء  
باب ٢٣ فضل الصديق وحدا الصدقة وادائها وحقوقها وانواع الاصدقاء والمنع عن زيادة الاستئثار  
باب ٢٤ استجاب اخبار الاخ في الله بحب له وان القلب همد الى القلب  
باب ٢٥ من ينبغي مجالسته ومصاحبة ومصادقة وفضل الاينس للموافق والقرين الصالح  
باب ٢٦ من لا ينبغي مجالسته ومصاحبة والمخالسة التي لا ينبغي الجلوس فيها  
باب ٢٧ حقوق المؤمنين بعضهم على بعض وبعض احوالهم  
باب ٢٨ حقوق الاخوان واستجاب ما اكرهم وما يناسب ذلك من اللطال  
باب ٢٩ حفظ الاخوة ورعايته او الادب لادب  
باب ٣٠ فضل المواخات في الله وان المؤمنين بعضهم اخوان بعض وعلة ذلك  
باب ٣١ فضل حب المؤمنين والنظر اليهم باب ٣٢ علج المؤمنين بعضهم بعضا وانواع المحبة  
باب ٣٣ قضاء حاجرة المؤمنين والسعي في توقيهم وادخال السرور عليهم واكرامهم والاهتمام بهم  
باب ٣٤ نزاور الاخوان وملاقيهم ومجالستهم في اعياد ايمانهم السلام  
باب ٣٥ ترويح المؤمن وفضاء دينه واحدا او اخره وخصته ترويح اطعام المؤمن منقبة وكثرة فضته

في هذه المجلد الاول من عشرة

باب ١٢ جوامع الحقوق ابوبك اب العزيم ذوى الارحام والماليك الحالكين  
باب ١٣ بر الوالدين والاولاد وحقوق بعضهم على بعض والمنع من العقوت  
باب ١٤ صلة الرحم واعانتهم والاحسان اليهم والمنع من حلة قطع الارحام وميلنا  
باب ١٥ العشرة مع المالك الخدم باب ١٦ جوب طاعة المملوك للمولى وعقابه  
باب ١٧ ما ينبغي حمله على الخدم وغيرهم من الخدمات باب ١٨ حمل المتاع للاهل  
باب ١٩ حمل الناعبة عن القوم وحسن العشرة معهم باب ٢٠ حق الجار  
باب ٢١ اداب العشرة مع الاصدقاء ومضاهم وانواعهم وغير ذلك  
باب ٢٢ حسن العاشرة وحسن الصفة وحسن الجوار وطلاقة الوجه وحسن اللقاء  
باب ٢٣ فضل الصديق وحدا الصدقة وادائها وحقوقها وانواع الاصدقاء والمنع عن زيادة الاستئثار  
باب ٢٤ استجاب اخبار الاخ في الله بحب له وان القلب همد الى القلب  
باب ٢٥ من ينبغي مجالسته ومصاحبة ومصادقة وفضل الاينس للموافق والقرين الصالح  
باب ٢٦ من لا ينبغي مجالسته ومصاحبة والمخالسة التي لا ينبغي الجلوس فيها  
باب ٢٧ حقوق المؤمنين بعضهم على بعض وبعض احوالهم  
باب ٢٨ حقوق الاخوان واستجاب ما اكرهم وما يناسب ذلك من اللطال  
باب ٢٩ حفظ الاخوة ورعايته او الادب لادب  
باب ٣٠ فضل المواخات في الله وان المؤمنين بعضهم اخوان بعض وعلة ذلك  
باب ٣١ فضل حب المؤمنين والنظر اليهم باب ٣٢ علج المؤمنين بعضهم بعضا وانواع المحبة  
باب ٣٣ قضاء حاجرة المؤمنين والسعي في توقيهم وادخال السرور عليهم واكرامهم والاهتمام بهم  
باب ٣٤ نزاور الاخوان وملاقيهم ومجالستهم في اعياد ايمانهم السلام  
باب ٣٥ ترويح المؤمن وفضاء دينه واحدا او اخره وخصته ترويح اطعام المؤمن منقبة وكثرة فضته

١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١  
٠



باب ١٥ ثواب من كفى لضربه جاب ١٥ فضل اسمع الاصم من غير تخمير وتاليم  
 باب ١٦ ثواب من عال امليت من المؤمنين باب ١٧ من سكن مؤنسا بها وعقاب من منع  
 باب ١٨ الرزق والعاطف والرد والبر والصلوة والايثار والمواساة واحياء المؤمنين  
 باب ١٩ من يتخير ان يرحم باب ٢٠ فضل الاختار والفضل والمعرفة ومن هو اهل لها  
 باب ٢١ العشرة مع السامى واكل اموالهم وثواب مواكبتهم والترحم عليهم وعقاب ايدانهم  
 باب ٢٢ اداب معاشره الدين والرقي واصحاب العاهات المسيرة باب ٢٣ نصر الضعفا  
 والمظلومين واغاثتهم وتفرج كرب المؤمنين ورد العاربة عنهم وستة عيوبهم باب ٢٤  
 من ينفع الناس وفضل الاصلاح بينهم باب ٢٥ الانصاف والعدل باب ٢٦  
 المكافات على الصنيع وذم مكافات الاحسان بالاساءة وان المؤمن مكفر  
 باب ٢٧ اخرى ان المؤمن مكفر لا يتكفر مع كفره باب ٢٨ في الهدية باب ٢٩  
 المتاعون باب ٣٠ الاغصان عن عيوب الناس وثواب من مقتت نفسهم ودين الناس  
 باب ٣١ ثواب لعائنه الاذى عن الطريق واصلاصه والدلالة على الطريق باب ٣٢  
 اللين والرفق وكف الاذى والمعاونة على البر والتقوى باب ٣٣ البضعة للمسلمين وبذل  
 النصح لم وقول النصح من ينصح باب ٣٤ الادب ومن عرف قدره ولم يقدر طوره  
 باب ٣٥ كتمان السر وفيه الاذى باب ٣٦ التمر عن مواضع التهم وبجائست اهله باب ٣٧  
 لزوم الوفاء بالوعد والعهد وذم خلع باب ٣٨ المشورة وقبولها ومن ينبغي استشارته  
 ونصح المستشير باب ٣٩ غي النفس والاستغناء عن الناس واليأس عنهم باب ٤٠ الامانة  
 باب ٤١ النواضع باب ٤٢ رحم الصغير وتوقير الكبير واجلال ذى القربى المسلم باب ٤٣ النهي  
 عن قبيل الرجل من طعامه واجتناب باب ٤٤ ثواب اماطة القذى عن وجه المؤمن والبسوة  
 في وجهه باب ٤٥ الكرامة باب ٤٦ في ان من اذل مؤنسا باب ٤٧ من اخاف مؤنسا او ضربه واذا  
 باب ٤٨ الجانة باب ٤٩ من منع مؤنسا باب ٥٠ الجحيم باب ٥١ من حجب مؤنسا باب ٥٢ التهم

وسوء الظن باب ٥٣ ذى السائين وذى الوجهين باب ٥٤ الحق والصدق باب ٥٥ تتبع عيوب  
 والثامه باب ٥٦ الغيب باب ٥٧ النبهة والسبابة باب ٥٨ المكافات على التوبة باب ٥٩ المعاقبة على الذنوب  
 باب ٦٠ البغى والظلم باب ٦١ المحض باب ٦٢ المكر والخديعة باب ٦٣ الغرور والغرر والسرقة  
 باب ٦٤ النفاق والفساد باب ٦٥ الجبن باب ٦٦ من يلج دبره باب ٦٧ الاسراف باب ٦٨ في ذم الاسراف  
 باب ٦٩ الظلم وانواعه ومظالم العباد باب ٧٠ اداب الدخول على السلاطين والامراء باب ٧١  
 احوال الملوك والامراء والرؤساء باب ٧٢ الركون الى الظالمين باب ٧٣ النهي عن موائد الكفار  
 معاشرتهم باب ٧٤ الدخول في بلاد الخالفين والكفار والكفر معهم باب ٧٥ التقية والمدارة  
 باب ٧٦ من شئ الطعام لا يدع اليه ومن يجوز اكل من بينه وبينه باب ٧٧ الحب على اجابة دعوة  
 المؤمن والحث على الاكل من طعام اخيه باب ٧٨ جوده الاكل في منزل الاخر المؤمن باب ٧٩ اداب  
 الضيف وصاحب المنزل ومن ينبغي ضيافته باب ٨٠ العرض على الضيف باب ٨١ فضل اقر الضيف  
 باب ٨٢ ان الرجل اذا دخل بلدة فهو ضيف على اخوانه وحدا ضيافته باب ٨٣ اداب المذاكر والموضع  
 التي يتبع الجلوس فيها ولا ينبغي وحد التواضع لمن يدخله باب ٨٤ السهر في الجلوس وانواع  
 ابواب الخيعة والنسب والعطاس وما يتعلق بها باب ٨٥ فشاء السلام والابتداء  
 به وفضله وادابه وانواع واحكامه والقول عند الافتراق باب ٨٦ الاذن في الدخول  
 سلام الاذن باب ٨٧ نادى فيها من قبله في جواب كيف اصبحت باب ٨٨ المصافحة والعانة  
 والقبيل باب ٨٩ الاصلاح بين الناس باب ٩٠ التكلم وادابه والافتتاح بالقبلة في  
 الكتابة وفي غيرها من الامور باب ٩١ العطاس والقبلة باب ٩٢ ادب الجمل والحق  
 باب ٩٣ ما يقال عند شرب الماء باب ٩٤ الدعاء بالبرج والضحك  
 باب ٩٥ الابواب التي ينبغي الاختلاف اليها وبعض  
 النوادر باب ٩٦ اما يجوز من يعظم  
 الحاقق وما لا يجوز

كتاب  
 ٢٥  
 ٦٩  
 ٧٧  
 ٧٧









فاعلم ان الله لا يتركك الا بعد ان لا يشرك به شيئا فاذا فعلت ذلك باخلاص حملك على نفسك  
 امر الدنيا والآخرة وحق نفسك عليك ان تستعلمها بطاعة الله عز وجل فتؤدي الى السالك حقته والى  
 معك حقه فان اجرت حقه على يدك حقه والى حمله حقه والى حمله حقه  
 وتستعين بالله على ذلك **ف** وحق لك ان اكرامك من الخلق وتوحيده الخيرة فيك الفصل الثاني  
 لا فائدة لها والتمس التماس من حسن القول فيهم وحق التمتع بنزاهة عن مباح الغيب ومباح ما لا يحل  
 وحق البصر في غيبه لا يحل لك وبغير النظر به وحقك ان لا تستطعمه الى ما لا يحل لك وحق  
 وجعلك ان لا تمشي بها الى ما لا يحل لك فيهما تنقذ على الصراط فانظر ان لا تزل بك فتشرك في الكبر  
 وحق بطولك ان لا تجعلها وحق الحرام ولا تزيد على الشبع وحق من ان يحسنه من الزنا ويحفظه من ان  
 ينظر اليه وحق الصلوة ان تعلم انها فائدة الى الله عز وجل وانك فيها قائم بين يدي الله عز وجل فانما  
 هبت ذلك فمت مقام الدليل الحقيق الراضع الراعي الخائف المستكين المنضوع العظيم  
 كان بين يدي بالكون والوفاء وقبيل علمها ببقائك وتقبيلها بمجودها وحقها وحقها  
 ان تعلم انها فائدة الى ربك وفائدة الى من فيك وبقولك وتوحيده وحق الفرض ان او جبر الله تعالى  
 عليك وحق الصوم ان تعلم انه حجاب من الله على لسانك ومعك وبصرك وحقك وبطاعتك  
 لبشرك من ان لا تافان ترك الصوم خرفت ستر الله عليك وحق الصدقة ان تعلم انها فائدة عند ربك  
 عز وجل وقد بينت لك التي لا تحتاج الى الشهادة عليها وكتبت ما تشاء وصبرنا او توكلت بما تشاء وعلانية  
 وتعلم انها فائدة للبلاء والاسقام عنك في الدنيا وتضع عنك النار في الآخرة وحق الهدى ان تزيد  
 الله عز وجل ولا تزيد من خلقه ولا تزيد من الا تعرض لرحمة الله تعالى ونجاهه وحق يوم تلقاؤك  
 الشيطان ان تعلم انك جعلت له قسرة وان لم يتلقك بما جعل الله عز وجل له عليك من الشيطان  
 ان عليك ان لا تعرض لخطر قلبي بايديك الى الله فلكه وتكون شريكا له فيما ناله اليك من وحي  
 وحق ما بينك والعلم العظيم له والتوفيق لحسنه وحسن الاستماع اليه والامثال عليه وان لا تضع  
 عليه صوتك ولا تجلب احد ايسر من شئ حتى يكون هو الذي يجيب ولا تحدث في مجلس احد ان  
 ترفع عنك ذكر عندك بسوء طاعة سيويرة ونظير ما قبله ولا تجالس له عدوا ولا تعادى له وليا  
 فاذا فعلت ذلك شهدك ملكك ملكك الله فقلت عليه الله جل اسمك للتاس فاعلم ان  
 بالملك فان طاعة لا تعصيه الا فيما ينهى الله عز وجل عنه ولا طاعة لخلق في معصية الخالق ولا طاعة

نفسه  
 جعله

عورته

بعينك بالسلطان فان تعلم انهم صاودا وعينك تضعهم وقولك فيهم بان تعدل فيهم وتكون لهم كالمولد  
 وتغفر لهم جميعا ولا تقابلهم بالعقوبة وتشكر الله عز وجل على ما انك من القوة عليهم واما حقك  
 بالعلم فان تعلم ان الله عز وجل انما جعلك لتمامهم فيما انك من العلم وحق لك من خزائنه ما احسنه علم  
 الناس ولا يخرجهم ولو لم يخرجهم لكان الله من فضله وانما جعلت الناس عليك وخوفهم من علمهم  
 العلم انك كان جعلك على الله عز وجل ان يسلط العلم ويحكمه ويستغنى عن القلوب بملك واما حق الزينة  
 فان تعلم ان الله عز وجل جعلها لك سكاوا وساقا فتعلم ان ذلك نعمة من الله تعالى عليك فكنمها وافرغها  
 وان كان حقلك عليها او فان لها عليك ان ترجمها لانها اميرك وتطعمها وتكسوها واذ جعلت عن  
 عنها واما حق مملوكك فان تعلم انه خلق منك ولان اميرك وامتك وملكك لم يملكك لانك صنعت  
 دون الله ولا خلقت شيئا من بوارحه ولا اخرجت له رزقا ولكن الله عز وجل كفاك ذلك ثم تخبره الله  
 ائتمنت عليه واستودعك اياه ليعفظ لك ما ناله من خير اليه فاحسن اليه كما احسن الله اليك واليك  
 استبليت به ولم تقرب خلق الله عز وجل ولا قوة الا بالله واما حق امك ان تعلم انها جعلت لحيك  
 احدا احدا واعطتك من عثرة فليها ما لا يعطى احدا احدا وقتك بجميع جوارحها لم يتبال ان يجوع  
 تطعمك وتغسل وتغيبك وتغفر وتكسوك وتضي وتظلك وتخرجك من النوم لا جعلك وقتك الحرك  
 تكون لها فانك لا تطيق شكرها الا بعون الله تعالى وتوفيقه واما حق ابيك فان تعلم ان اصلك فانه  
 لو لم تكن فيهما دايمة نفسك مما يحبك فاعلم ان اباك اصل النعم عليك فيه فاحمد الله واسكره  
 فاد ذلك ولا قوة الا بالله فاقا حق ولله فان تعلم انك منك وفضلنا اليك في عاجل الدنيا وآخر  
 وشبهه وانك مسئول عما وليته به من حسن الآذ والذ لا تزل على ربه عز وجل ولعمري لم يعل طاعة  
 عمل في امره عمل من يعلم انه مثاب على الاحسان اليه فاعلم ان الامانة اليه واما حق اخيك فان تعلم  
 انه يملك وعزله وفوتك فلا تفرد سلا على معصية الله ولا عدا للظلم لخلق الله ولا منع نصرة على  
 عدوه واليصة له فان اطاع الله والا فليكر الله اكرم عليك منه ولا قوة الا بالله واما حق مولك  
 النعم عليك فان تعلم انه تفوقك ماله واخرجك من ذل الرق ووحشته الى الحرية والشهادة فاعلم  
 بملكك من امر الملك له وفك عنك قيدا العبودية واخرجك من الجبر وملكك نفسك وفرغك لها  
 ربك وتعلم انه الى الخلق بك في حياك ومولك وان نصرتك عليك واجبة بنفسك ما احسن  
 اليه منك ولا قوة الا بالله واما حق مولك الذي اعطى عليه فان تعلم ان الله عز وجل جعل عقلك لربك



# باب جوامع الحقوق

١  
 البوجه بالملك من التادان وملك في العاجل يراة الا الركن له دم مكافاة ما انفق من التادان الا جمل الجنة  
 ولاحق في المعرفة عليك فان شكره وذكره معروفا وتكسبه للمقالة الحسن وتخلص له الدعا فاما  
 بينك وبين الله عز وجل فافضل لك كنت قد شكرته سزا ولا تيته ثم ان قد ردت على مكافاة ربوبيا كما  
 وحق الودان ان تعلم ان من شكرتك رتبك عز وجل دافع لك له حظك وعونك على قضاء فرض الله عليك  
 فاشكره على ذلك لشكره لك وحق لملك في صلواتك فان تعلم ان من شكرتك سعادة فيما بينك  
 وبين ربك عز وجل وتكلم منك ولم تنكلم عنده عاكلك ولم تدع له وكنت له هول المقام بين يدي الله عز وجل  
 فان كان يغفر كان به كذا في ذلك فان كان ما اكله شكره ولم يكن له عليك فضل فوفى نفسك بنفسه  
 صلواتك بصلواته فشكره على ذلك فذلك واما حق جليلك فان قلين له جانبك وشخصه في عبادته  
 اللفظ ولا تقوم على مجلسك الا بانه ومن يجلس اليك يجوز له القيام عنك بغير اذنك وتبقى ذكرا له  
 وتحفظ خبره ولا تسمعه الا خيرا واما حق جليلك فخطيبا بنا واكرامه شاهدا ونصرتة اذا كان مظلوما  
 ولا تتبع له عورة فان علمت عليه سوء استره عليه وان علمت انه يغفل بفعله فبغيره فيما بينك وبينه ولا  
 تسلم عند شدة يه ويقتل عثرة وتغفر ذنبه وتعاشره معاشره كريمة ولا قوة الا بالله واما حق الضا  
 فان نصيبه بالفضل ولا لا تضلوا فكمركه كايكركم ولا تدع ريسبق اليه مكرمة فان سبق كافته وتوده  
 كما يوزك وتزجره عما يرم به من مفسدة وكن عليه رحمة ولا تكن عليه عدا ولا قوة الا بالله واما حق  
 الشريك فان غالب كنية وان حضر بعينه ولا تحكم دون حكمه ولا تعمل بملك دور من مظهره وتحفظ  
 عليه ماله وتكرمه كما يكرمه ولا تدع ريسبق اليه مكرمة ولا تخوفه في ما عاين او هان من امره فان بدا الله  
 ببارك وتعالى على ايدي الشريكين ما لا ينفوا ولا قوة الا بالله واما حق مالك فان لا تاكل الا من جلدك  
 نفعه الا وجهه ولا توشرك على نفسك من لا يحل فاعل فيه بطا من رتبك ولا تجعل رقبته بالحرة  
 والقدامة مع البع ولا قوة الا بالله واما حق غريمك الذي يطالبك فان كنت موسرا اعطيت له  
 كنت معسرا رتبته بحسن القول وددته من نفسك والطيفاء وحق الخليفة ان لا تغره ولا تغش ولا  
 تخدعه وتوكل الله تبارك وتعالى في امره وحق الخصم المصدق عليك فان كان فائدا في عليك حقا كانت  
 على نفسك ولم تظلم ولو فته حقه وان كان فائدا في مبرأ طارا فقتل مبرأ فانه امره غير الرقوق  
 لم تحط رتبك في امره ولا قوة الا بالله واما حق خصمك الذي قد عليه انك تحبته في دهوك ا  
 احلت مقابلة ولم تخبر حقه وانك مجالا في دهوك اقيتة عز وجل وتبت اليه وتركت الرقوق وحق

المنه

# باب جوامع الحقوق

٩  
 المستشيران طمأن دأيا اشتد طلبان ان تعلم ان رتبة الى من يعلم وحق الشريك ان لا تهمه غايه لا  
 من دأية وان دأية لك حذرك عز وجل وحق المستشير ان يودى اليه النصيحة وليكن له نصيب الرخا  
 والمرفق وحق الناصح ان لا ينزل له حيا حلك وتضي الى بسببك فانك اقميت الله عز وجل وان لم يزل  
 رحمة ولم تنهه وملك الله اخطا ولم تواخه بذلك الا ان يكون مستحقا للدين فلا يسأل من امره في  
 حال ولا قوة الا بالله وحق الكبير في رتبة وسند واجلا له رتبة من في الاسلام قبلك وترب معاملة  
 عند الخصام ولا تشبه في طريق ولا تقدم ولا تتخلف له وان جهل عليك احقلمته واكرمته حق  
 الاسلام وحرمة وحق الصغير رحمة في تعذيب والعفو عنه ولا تتر عليه والرقق به والمؤنة وحق  
 الملك اعطاه على قدر حاجته وحق المسؤول ان اعطى فاقبل منه والشكر والمعرفة بفضل وان منع فاقبل  
 عذره وحق من شرب الله تعالى ان يحمد الله عز وجل ولا تشكره وحق من ساء له ان يعواضه ولا يظلم  
 ان العفو نصير انصرت قال الله تبارك وتعالى وليس ان تخر من بعد ظلمه فاولئك ما قبلهم من قبل الله  
 اهل ملك انما التا لعلهم والرحمة لهم والرقق بحسبهم وفالهم واستصالحهم وشكر محسبهم  
 كذا لا ذى عنهم وتحت لهم ما يحب لنفسك وتكره لهم ما تكره لنفسك وان يكون شيئا مما يكره اليك  
 شيئا مما يكره اخوانك وحاجزهم بمنزلة امك والصلح بمنزلة ولدك والحق الذي لا رغبته منهم ما قبل  
 عز وجل ولا تظلمهم ما فوالله عز وجل بعهدك الى ابن موسى بالاسماعيل النحاس من سيد الخاين  
 بن الحسين عليه السلام قال حو ففك عليك ان تستعملها بطاعة الله تعالى وحق الات اكرامه من الخاين  
**ف** ولسا على بن الحسين عليه السلام المعروف بربيع الحق اعلم رحمتك الله تعالى ان الله عليك حق  
 عيطة بك في كل حركة وعركتها او مسكنه سكنها او منزلة منزلة الوجاء فليها ان يقصر فيهما  
 بعضها الاكبر من بعض واكر حقوق الله عليك ما اوجب له تبارك وتعالى من حقه الاكبر من الحق  
 ومنه تفرع ثم اوجبه عليك لنفسك من قرآنك في ذلك على اختلاف جوارحك فبذل البصر عليك  
 حقا ولصومك عليك حقا ولصدقتك عليك حقا وله يدك عليك حقا ولا فالك عليك حقا  
 تخرج الحقوق منك الى غيرك من الحقوق الواجبة عليك واوجبه عليك حق ائمتك ثم حقوقك  
 ثم حقوق رحمتك فيك حقوق فيجب منها حقوق تخفوق ائمتك تلك اوجبه عليك حقا  
 بالسلطان ثم سايدك بالعلم ثم حق سايدك بالملك وكل ساير امام وحق رعتك فلك  
 عليك حق رعتك بالسلطان ثم رعتك بالعلم فان الجاهل رعا لعلهم وحق رعتك بالملك من لا رواج

فان لم يكن عليك حقا

خونا



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما لك من الدنيا وحقك وحك كثر متصلة بقدر انك في الرحم في الرحم فاجب عليك حوائجك  
على حقك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك  
عليك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك  
اما لك في حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك  
عزيمتك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك  
الذي يملك عليك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك  
اكرمك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك ثم حوائجك  
او فعل او سرق او بخل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل  
الحاجة بعد بطلان الاخلاق وتصرفها لا سيما في طول الزمن انما الله على قضاء ما وجب عليه من جملة  
ووفقه وشكره فاقا حق الله الاكبر فانك قد لا تشكره بشيئا فاذا فعلت ذلك باخلاص جعل لك  
على نفسه انك تفعل امر الدنيا والاخرة ويحفظ لك ما يحب منها واما حق نفسك عليك فان تسودها  
في طاعة الله ثم تؤدى الى لسانك حقه والى بطنك حقه والى يديك حقه والى ارجلك  
حقها والى بطنك حقه والى بطنك حقه والى بطنك حقه والى بطنك حقه والى بطنك حقه  
تقوية الخير وحللة الاسباب والامور الموضع الحاجة والمصلحة للدين والدنيا واعطاءه من الغنى والشفقة  
الغنية العائدة التي لا يوشى ضررها مع قلبها عاينتها وبعد شاهد العقل والدليل عليه ويرى العاقل  
بمفكر حسن يري في لسانه ولا قوة الا بالله العلي العظيم واما حقك في جمع فترى في بطنك حقه  
فلك لا تقوى كرمية تحمى بطنك خير انك تملك خيرا فاما بطنك الى القلب يؤدى الى بطنك  
المشاكل على ما فيها من خير او شر ولا قوة الا بالله واما بطنك في بطنك حقه والى بطنك حقه  
غيره تستقبل بها او تغتصب بها على فان البصر بالاعضاء واما حق بطنك ان لا تمشي بها الى ما يحل لك  
ولا تجعلها مطيعة في الطريق السفق باهلها فيها فانها عاملك وسالكك مسلكك الذي يربو  
لك ولا قوة الا بالله واما حقك فان لا يسطرها الى ما يحل لك مما يسطرها اليه من العيوب في الاجل  
من الناس بل في اللامية في العاجل ولا يغتصبها مما اغترض الله عليها ولكن يوقرها بعقبها عن كثير  
تلاجل لا يسطرها بكثير مما ليس عليها فاذا هي قد عقلت وشرقت في العاجل وجب لها حسن الثواب  
من الله الاجل واما حق بطنك فان لا تجعله في القليل من الحرام ولا كثير وان تغتصبه في الحلال ولا يخرج

من هذا النوع الى هذا النوع في هذه المرة فان الشبه المشبه صاحب كسبه ومظهر كل ركن  
فان الراي المشبه صاحب الشكر مستحق ومجمل ومظهر للمروءة واما حق بطنك في بطنك حقه  
والاستعانة عليه بغير العصفرة من عون الاعوان وصنطرا دام بالجمع والظلم وكثر في ذكر الموت  
والتمرد لنفسك ما لله والخوف من الهام وبالله العصمة والناي لا حول ولا قوة الا به ثم حقوق الا  
الافعال فاقا حق الصلوة فان علم انها وفادة الى الله تعالى فانك فاعلم بها من يد الله فان بطنك لك  
خليقا ان تقوم فيها مقام الذليل الراسخ الراعي السكين المتفرج المعظم من قام بين يديك الشكر  
والا طروق وحقوق الاطراف والجنح وحسن السلوك في نفسه والبر في مكانه وقيل في حقها  
بها خطيئتك واستهتكها فان بطنك لا قوة الا بالله واما حق الصوم فان علم انه حجاب عن ربه الله تعالى  
قل لسانك وصمتك وبصرك وفكر بطنك لم يترك من النار وهكذا حجاب في الحديث المتروك  
من النار فان سكت اطرافك في حجبها وجوان تكون محجور ان انت تركتها تصطر في حجابها و  
حجاب الحجاب متعلق الى العير لها بالنظر والادوية للشهوة والغنى الحارس عن هذا الفتنه فاعلم ان  
ان تحرق الحجاب وتخرج منه ولا قوة الا بالله واما حق الصدقة فان تعلم انها دخول عند بطنك حقه  
التي تحتاج الى الاشهاد فاذا صلت لك كفت بما استودعك رسول الله صلى الله عليه وسلم استودعك حقه  
ان لا يكون اسررت اليه امر او شئ وكان الامر بينك وبينه وفيما سطر كل حال ولم يستظهر عليه  
استودعك منها اشياء الا بسمع ولا بصيرة عليه منها كاشها او ثوب في نفسك وكانك لا تشوب حقه  
ودعيتك اليك ثم لا تغتر بها على احد منها فانها اغتبت بها وانما ان يكون بها مثل البهيير حالها  
للمزمنت بها عليه لا وفي ذلك دليل على انك لا ترد نفسك بها او لا بدت نفسك بها الرقة لها  
على احد ولا قوة الا بالله واما حق الصدقة فان تعلم انها حقه في بطنك حقه والى بطنك حقه ولا  
تدعيون التاخرين دونها فاذ كنت كذلك لم تكن مستحقا ولا مستحقا وكنت انما تقصد الى الله  
بطلب البهيير ولا يارب البهيير كما ان بطنك البهيير ولربهم البهيير وكنت انما تقصد الى الله  
لان الكثرة والموت في الدهقين فاما الشكر والشكر في الكثرة في الكثرة ولا يوشى حقه ولا يوشى  
الحلقه وهما موحدان في الطبيعة ولا قوة الا بالله ثم حقوق الاطراف والجنح وحسن السلوك في نفسه  
انك حببت لنفسك واترسلت فيك بما جعل الله له عليك من السلطان فان تعلم انك في الصغير والا  
بما حكر وقد بطنك عليك فكيف سبها لك نفسك وهذا كذا في الرقة في كفاك عطا من الرقة في كفاك







# باب جامع الحقوق

١٤

له العاجل اذ لم يكن له رحم مكافاة لما انفقته من مالك عليك فتمت به من حقه بعد انقضاء مالك فان  
 حيف عليك ان لا يطيب لك ميراثه ولا قوة الا بالله واقا حق ذي المعروف عليك فان شكره وتذكر  
 معروفه وتقديره العالي المحسن وتخلص له الدعاء فيما بينك وبين الله سبحانه فانك اذا فعلت ذلك  
 كنت قد شكرته وعلامة ان مكنت مكافاة ما عطل كفاؤه والا كنت مرصدا له موطئا فبذلك عليها  
 واما المؤذن فان تعلم انك كرتك ربك واعيا لحفظك وافضل احوالك على قصده المربوطة التي  
 اقرضها الله نعم عليك فتشكره على ذلك شكر الحسن وان كنت في بينك منهما لذلك لذكر الله  
 في امره مما علمت انه نعم من الله عليك لا شك فيها فاحسن صحتة نعمه الله بحمد الله عليها على كل  
 حال ولا قوة الا بالله واقا حق ايمانك في صلواتك فان علم انه قد فعلت الشفاعة فيما بينك وبين الله  
 والوفاء الى ربك وتكلمت بك ولم تكلم عنه ودعالك ولم تدع له وطلب منك ولم تطلب منه وكفالك  
 هم المقام بين يدي الله والمسائل له فيك ولم تكفر ذلك فان كان في شيء من ذلك نقص كان به ربك  
 وان كان ثمة لم تكن شريكه في ذلك عليه فضل فهو نفسك بنفسه وفاضلوك بصلواته فتشكر  
 له على كل حال ولا قوة الا بالله واقا حق الجليس فان يلزم له كماله وتطبل حاسبك منصفه في محاربة  
 اللفظ ولا تفرق في نزع اللفظ اذا حفظت وتقصده في اللفظ الى افعاله اذا لفظت وان كنت الجليس اليه  
 كنت ما التيام عنه بالحياء وان كان الجالس اليك كان بالحياء ولا نفوم الا باذن الله ولا قوة الا بالله ولما  
 حق الجار تحفظه عايبا وكرامة شاعرا ومضرة ومعوته في الحالين جميعا لا تتبع له حورة ولا تتجمل  
 عن نوره لتعرفها وان عرفتها فمضرة غير اذاعة منك ولا تكلف كنت لما حلت حصنا حصينا وسرا  
 او حجبك لا منعه من غير المتصل اليك لا تطوئه عليك مع غيره لا يعلم الاستاء عند شديك ولا  
 تحده عند نعمه فيقبله صوته وتغمر ذلته ولا تدخر حالك عن اذاجل عليك ولا تخرج ان يكون شرا له ترد  
 عن بستان الشقيه وتطل فيه كيد حاصل النقص بعاشرة معاشه كره ولا حول ولا قوة الا بالله و  
 اقاق الصاحب فان تحببه بالفضل ما وجدته سبيلا ولا فلا اقل من الاضغان ان تكرمه بكرمك  
 وتحفظه كما يحفظك ولا تسبقك فيما بينك وبينه الى مكرمه فان سبقك كفاؤه ولا تقصد به عايتي  
 من المودة بلزم نفسك بنصيحة وحياطة ومعاذتة على طاعة ربه ومعوته على نفسه ففهم من معصية  
 دبره ثم تكون راحة ولا تكون عليه عايبا ولا قوة الا بالله واقا حق شريك فان غلب كفته وان جفرت  
 لا تنظم على حالك دون حكمه ولا تقل انك في منظره تحفظ عليه ما لو شئت من غير حق افعاله فافعلنا

لناله

ذلك

ان يلهي

ان يلهي الله على السليم ملام يثا واذ لا قوة الا بالله واقا حق المال فان لا اخذ الا حله ولا سلفه لان حله  
 لا يحمل به من واضعه ولا تصرفه عن سقايته ولا يحمله اذا كان من الله الا اليه وسبيل الله والوجه  
 على نفسك من اهلك لا يحولك وما حري ان لا يحسن خلافتك في تركك ولا تعقل فيه بطاعة ربك فتكون  
 معينا على ذلك وبما اعتدك مما لك احسن نظر انفسك في عمل بطاعة ربه فبذلك الغيرة بتوء  
 بالام والحسد والقدام مع التبعة ولا قوة الا بالله واقا حق الطالب ان فاك ان هو اوفية و  
 كفيه واعينته يوم رده وتعلمه فان رسول الله صلى الله عليه واله قال مثل الغنى الظلم وانك امير المؤمنين  
 يحسن القول وطلبت اليه طلبا جميلا وردته عن نفسك واما الطيفان والجميع عليه وقاما له وصوت طعنه  
 فان ذلك اليوم ولا قوة الا بالله واقا حق الخليفة ان لا تغر ولا تغيب ولا تكلبه ولا تغفل ولا تخدعه  
 لا تعقل في انما تصد على العدة الذي لا يلحق على صاحبه وان اطمان اليك استقصيت له على نفسك  
 وعليت ان غير السر من اهل ولا قوة الا بالله واقا حق الخصم انما كان ما يدعي عنه عليك لحقا لم  
 لم تنفخ في حجه ولم تعقل في ابطال دعوى ركنت خصم نفسك ولما كره عليها والشاهد له بمجوده  
 شهادة الشهود وان كان ما يدعيها باطلا فقتله وروعه فاشد مديته وكسرت حدة عقله بذكر  
 الله والعت عشا كل كلام ولفظه الذي لا يرد عنك عادية عند ذلك بل توء باثمه وبتوء عنك سيف  
 مداوتة لان لفظه السوء يثبت الشر الحيز مع ولا قوة الا بالله واقا حق الخصم المتكلم عليه فانك  
 ما تدعي حقا اجملت في مفاوذه تخرج الدعوى فان للذ هو غلظه في سمع الذي عليه وفصل تصد  
 حجتك بالرفق وامر عمل السهلة وبين البيان والطف اللطف ولم تفتاغل عن حجتك بمبارعة العقل  
 والقال فتذهب عنك حجتك ولا يكون ذلك في ذلك ولا قوة الا بالله واقا حق المستشير فان  
 له ربه راي جمعت له في النصيحة واشركه ليعلم انك لو كنت مكانه علمت به وذلك ليكره منك في حجة  
 ولهم فان الذين يولس الوشم وان الغلط يوحش من موضع الا لسان وان لم يحضر له راي وعرف  
 له من شوق برابه وترخصه بنفسك دلته عليك ارشده اليه فكنتم نال خير او لم تدخره بفعا ولا  
 قوة الا بالله واقا حق المشير عليك فلا تفتد فيما يوافقك عليه من رايه اذا اشار عليك بما عايناه  
 وتصرف السلك فيها واختلافهم فكن عليه في رايه بالجد اذا اهتمت رايه فاما تفتد ولا يجوز لك  
 اذا كابر عنك من يستحق المشاورة ولا تدع شكره على ما لك من اشخاص رايه وحسن خبره شوق  
 فاذا وافقك حمدك نعم وقبلت ذلك من اخيك بالشكر والارضا بالمكافات في مثلها افرح اليك ولا

عليك

قوة



لا قوة الا بالله واقا حق المستمع فان حقدان تؤد اليه النقيض على الحق الذي سري له امره مجمل ويخرج المخرج  
 الذي يبين على مسامحة وتكلم من الكلام بما يطبق عقله فان لكل عقل طبقه من الكلام يعرفه  
 بخبره وليكن مذهبه الرجة ولا قوة الا بالله واقا حق السامع فان طين له جناحه ثم يشرب له  
 قلبك وتفتح له سمعك حتى يهيم عنده نصيحتهم ينظر فيها فان كان وفوقها للصواب حمد الله على ذلك  
 وقبلت منه وعرفت له نصيحتهم وان لم يكن وفوقها رجة ولم تهمس وعلمت انهم بالكلية نصحوا الا انه  
 لخطا الا ان يكون عندك مستحقا للتميم فلا تفر بشئ من امره على كل حال ولا قوة الا بالله واقا  
 الكبير فان حقه توقيته ولجلال اسلامه اذا كان من اهل الفضل في الاسلام تقديريه ونزله  
 مقابلته عند الخصام لا يستحق طريق ولا قوة في طريق ولا يستحق ان جعل عليك محمل في الكرم  
 بمخر اسلامه مع ستمه فاما حق السن بعد الاسلام ولا قوة الا بالله واقا حق الصديق ورجته وتنقيفه  
 وعلمه العفو عنه والسر عليه والرفق به والمعونته على جزاءه فان سبب التوبة والمداواة له  
 ونزله مما حكه فان ذلك انما لشدته واقا حق السائل فاعطاه اذ انما صدقة وقد مك على سببها  
 دال على ما له فيما تزل به والمعاونة على طلبته فان شككت صدقة وسبقت اليه التهمة لم تقو  
 على ذلك ولم تمان ان يكون من كيد الشيطان وان يصطاك على حظك ويحول بينك وبين القرب الي  
 ربك وتكتمه بقره وودته وقا جليله وارغبت نفسك في امره واعطيت على ما عرض في نفسك فيه  
 فان ذلك من عزم الامور وما حق السؤال تحت ان عظم خل منه والعطى بالشكر له والمعرفة بالفضل  
 طلبه به الصدقة منه واحسن الظن واعلم انه ان منع ماله منع وان ليس الترشيع ماله وان كان  
 ظالما فان الانسان لظلم كفا واقا حق من شرب الله به وعلى يد يديه فان كان تقدمها لك حمد الله ولا  
 ثم شكره على ذلك بقدره في موضع الجزاء وكافاه على فضل الاستدعاء وارضى له الكافا فان يكن  
 عندك ما حمدت الله وشكرته وعلمت ان منته نوحه لك بهاد احببت هذا اذا كان سببا من سبب نعم الله  
 واقا حق من سبب النقص على يد يقول افضل فان كان تقصدها كان الضواء لك لما فيك التفتح  
 حسن لا بد مع كبر امثالهم من الخلق فان الله يقول وليس لغيره بعد طلبة فاولئك ما عكسهم من سبيل  
 له قوله تعالى عزهم الا هو يد قال عز وجل وان عاقبتهم فعاقبوا عييل ما عوقبتهم به وان صبرتم لعلو  
 خير ليصايرت هذه في العدة فان لم يكن عدلا لم ينظر بعد الا متصلا منه فيكون قد كافاه في تعدد على

خطا ودفعت وودته بالطع انقل عليه ولا قوة الا بالله واقا حق اهل بيتك عامه فاحتمل الشكر في  
 جناح الرجة والرفق بسببهم وانهم واستصلحهم وشكر محبتهم الى النفس واليك فان حشا  
 الى نفسه احسانه اليك اذ كنت اناه وكفك مؤمنة وحسن نفسه منك منهم جميعا بجهلك و  
 انصهم جميعا بجهلك وادهم جميعا منك من انهم كبرهم بمنزلة الوالد وصغيرهم بمنزلة الولد ولهم  
 بمنزلة الاخ فمن اناك ونعاهد بلطف ورحمة وصل احوالك بما يحب الاخ على اخذ واقا حق اهل  
 الضر فالحكم فيهم ما في قلوبهم ما قبل الله وكفى اجعل الله لهم من ذمتهم وعهدكم وتكلمهم اليه فيها  
 طلبوا من انفسهم واجبروا عليه وحكم فيهم بما حكم الله به على نفسك فيما جرى بينك من معاملته ولكن  
 بينك وبين ظلمهم من رعاية وذلالة والوفاء بعهدهم وعهد رسولهم حامل وان بلغنا انه قال من  
 ظلم معا هذا انت حصة فاقول الله ولا حول ولا قوة الا بالله فله خور حقا يحيط به لا يخرج منها  
 في حال من الاحوال يجب عليك رعايتها والعلل في ماديها والاستغناء بانه جل شأوه على ذلك  
 ولا حول ولا قوة الا بالله والحمد لله رب العالمين اغنا الله فاه مكر والذخا ان الكثير يدهم وقوة  
 سند الاول وكثرة فوايد الشاخص ان لا يقطع او يلهاميك في طغي في ذلك وكون الرحم ان بعد  
 غيبت واذ انما استعطيت ودر في سجين برئ الدين من ستمه صل بحدك سر ميله من رضاء  
 مبلين شيع جنازة سرتك اولا الحب دعوة سرار ربيعة امثال ذرا خلك في الله سر حنه اميا الضر  
 مطلوبوا من سببهم الا اغث لهم وفاسر عشرة اميال في قضا حاتم الومن وعليك بالاستغفار و  
 بروي برفد الباكر كبرك اباكم كفوا عن ستمك من عييت نسائك واروي الاخ الكبير بمنزلة الاب واد  
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يقيم لحظاته بين جلسائه وماسئل عن شئ قط فقال لا  
 بابي انت راني حرم ولا غلبت احدا على ذنب اذ ذب ودرى من عرض اخيه المؤمن في حديثه فكانا اخيرا  
 وجهه ودرى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انك اكل زاده وحده وراكب الفلاة وحده و  
 في بيت وحده وادوى اطره اهل اليكم في كل جمعة من الفاهة والهم حتى يفرجوا بالجمعة اولا  
**ابواب اخرايب الحشر** بين ذوي الانعام واما اليك والخدم والمشاكرين والبايعين  
**باب بن الوالد** الذين لا ولا در حقوق بعضهم على بعض والتع من حقوقه لا يات  
 وان لعدنا ميا من غير سبيل لا تعبدوا الله وباليدين اخسانا **الا حشا** اولنا لولا  
 اكل ما حرم وتكلم عليكم ان لا تشركوا شيئا وباليدين اخسانا ولا تقسوا على اولاكم من افلا ومن

لعن  
 من  
 سب  
 ابن  
 الحشر











## باب الاول في الالوهية والارواح في حق بعضهم على بعض

قد برهن بعض نفع الكمال ان ذلك اعظم من ان يصل بينهما براه لغز من يمكن في الحقيقة  
على هذه النسخة وان يقال قوله عليه السلام ذلك اشارة الى علمه في اسرائيل ويكون الكلام مستوحا  
سبيل الاستفهام لا تكادى فيكون المراد ما في سورة في اسرائيل اعظم في افادة المراد من ان يصل  
بصلتهما على كل حال وان كان حال الكفر كذا في اي لعمري حتى يكون مقصود ذلك ثم قال لا فكيف الله  
المتفاد من ان كان السابق فقال بل لا يصل بينهما وان جاهد على الشرك ما زاد حتمهما الا عظم  
كما هو المستفاد من اي لعمري اعظم فالخبر عن حذف للقرينة وعلى هذا حتمهما مرفوع على انه فاعل زاد  
فيكون حاصل الكلام ان لا يصل بينهما وان جاهد على الشرك كما هو المستفاد من اي لعمري ما زاد حتمهما  
الا عظم ويكون هذا الكلام اي المذكور في سورة لقن اعظم كذا من ذلك ففي الكلام تقدير ان و  
على هذا الاحتال لا خير لا يرد الى الحديث عن نيات حوال الدين في حالة الكفر ويمكن اجراء هذين  
العينين على النسخة لا في الرابع ما ذكره بعض المشايخ الكبار من قوله قال لا يخفى بالانسان فيه  
قد برهن في اخير في بعض كلامه ونحوه في بعض من النسخ الاول وان قوله وبالوالدين احسا  
بعد قوله لا تعبد الاياه والاصل في هذا علم وانما عند الجاهل الواحد لا نص في حق الوالدين في  
قوله الله عز وجل فطنتا انها الاية التي في اسرائيل وقضى ذلك لا تعبد الاياه وبالوالدين  
نسلا ومثل هذا الشك كان في اخر سطر من السطر الاول والثاني ونحو ذلك والمبعد بينهما  
در نحو نظر وحاصل المعنى ان علي لم يذكر عبد الوالد في قوله الله عز وجل ولم يبين  
في اي موضع فظن ان مراده عليه السلام انه في اسرائيل ويقتل ان يكون فقال ان ذلك فقلت ان ذلك  
مقربته قوله بعد فقال لا والمعنى على هذا انه في اسرائيل وهذا عظيم وهو ان كيف ما يصل بينهما  
وحتمهما على كل حال وان حصلت الجاهدة منهما على الشرك والخطا في حكاية اللفظ الا في قوله  
عليه السلام لا اي ليس عظيم كما ظننت ان جاهدتهما على الشرك تمنع من صلتهما وحقهما بل هو  
ما يصل بينهما وان حصلت منهما الجاهدة لا يقطع حتمهما وصلتهما بل يزيده عظمهما فان حوال  
الوالدين اذ لم يقطع مع الجاهدة على الشرك كان اعظم منه مع عدم الجاهدة والظاهر من السياق  
ان هذا كون في وان جاهدته وصليهما في كلام الراوي وانما في الالوهية شرطية وكلامه  
عليه السلام يحتمل ان يكون وصليهما وقوة فلا تضعهما كلام مستقل متفرع عن اياه وان يكون شرطية  
وجو الشرف فلا تضعهما مع ملاحظة الخبر في قوله لا يبعد الوصل باعتبار كونها في الالوهية

## باب الثاني في الالوهية والارواح في حق بعضهم على بعض

لشأن لا ظهر خلاف مع الذكر في نظره ان لا يمكن ان يكون من النسخ الاول وهو قد وقع مشكك في  
الاحاديث بما ليس في القرآن الموجود فيهم عليهم السلام اعلم بحقيقة القرآن ثم هو في الالوهية  
ولا يمكن ان يدعى بعد قوله عليه السلام في سورة لقن اعظم في اسرائيل اعظم في افادة المراد من ان يصل  
مصدق باز ذلك من نسبة فاضيفت في سورة البقرة الى لقن في قوله في عدم الفصل بسورة  
باعتبار ان صان القرآن بمعنى سورة التوبة الى لقن ثم توسعوا باضافة التوبة التي في التوبة  
لعمري يمكن ان يكون على هذا الاية في الواقع كما ذكره عليه السلام من غير ان يادى في لقن وفي حمله  
امره وهذا الخ اذ ثبت هذا وتكون في محل اخر ان يكون المقصود ذكر ما يتعلق بالمقام فقط مع  
حذف غيره والذبح على كون وان جاهدته وصليهما في الكلام الاول ولقن ما لم يتاح ليعمل  
اصلا في قوله من حيث ما تقدم من التعريف هذا ما يتعلق بالحديث على التقدير المذكور وعلى  
الحديث من قوله فقال يحتمل في محله ان يكون ضميره واجبا الى عبد الواحد وفيه ان عبد الواحد  
لا يذكر الا في الكلام الاول وقوله في ان كان بعد سالتهم كذا في اخر فرجوه عبد الواحد محتاج  
تلك في حق عبد الواحد وقت سؤال غيره في وقت اخر فاجاب الضمير اليه مع عدم قوله  
نزل على ذلك فهو كما شرع الثاني ان يكون معطوفا على فقال السابق قال في الامام عليه السلام و  
الجنة فقال بعد ذلك لا يراى في هذه الاية امر الوالد اعظم من امره في اي اسرائيل لعمري  
ما ضاع الشامل فان في هذه الوصية وان حصلت الجاهدة على الشرك فالجاهدة لا تقطع حتمهما  
بل يرتب عليهما عدم الا طاعة في ذلك وهو ان امرهما يصلتهما وحقهما على كل حال حتى مع  
الجاهدة وعلى هذا فقول فقال لا ضمير يحتمل ان يرجع اليه كما في قوله فقال بعد ما ذكره مفسر من  
الامام عليه السلام لا اي لا تظهر معنى هو تعا ما يصلتهما وان جاهداه على الشرك وليس هذا تكرارا  
لما تقدمه فانه يعني عدم الا طاعة لهما ليس في كل شيء فيه بل في الشرك فقط وكما في صلة  
لا يترك بسبب الجاهدة على الشرك يحتمل بعيدا ان يكون ان في قوله وان جاهداه على الشرك شرطية  
وجوابا لشرط ما زاد حتمهما الا عظميا والمعنى ان الجاهدة على الشرك لا تقطع حتمهما بل  
لزياد عظمها والله تعالى اعلم بما صا والياء اشبه كلامه في فضل الخائمين ما ذكره بعض النسخ  
فانما في النص الذي تقدم ذكره في جعل ضمير قال في الموصفين واجبا الى الامام عليه السلام الا انه  
حمل الوالدين على والد العلم والحكمة وقال ذلك في قوله ان ذلك اعظم اشارة الى قوله تعالى وان جاهداه







## باب في الرد على من ادعى حقوقهم على بعض

هذا الحديث يدل على قطع التمسك بالاجلها وبغير طريق الاصل على غير السبلان فيكون وجهه فيكون علم  
وهي كانت تريد من النظر اليها والافعال عليها الناس كذا الذي منها وكان فليدعي الحق لا يحل  
الولد لها وما يمنع غير من ابطال المحب طاعتنا الطبع نزلنا الصوم نبدأ الا باذن الاب والامم اقف على  
نص في الامم العاشر نزل الميزان والعهد الا باذن ايضا ما لم يكن فعل واجب وترك محرم ولم اقف في  
التدريج على نص خاص الا ان يقال هو عين ما يدخل في النهي عن البين الا باذن قلبه في الرد على  
لا يتوقف على الاسلام لقوله تعالى وصيبت الانسان بوالديه حسنا وان جاء هذا القول ان نزل  
في ما ليس لك به علم فلا تطيعهما وصاحبهما في الدنيا معركتان وهو نص وفيه دلالة على مخالفتها  
في الامم بالعصية وهو لقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فان قلت فلا تصنع في  
تجاوز ولا تصنعوه من ان يتكبر اذا جهن وهو مثل الاب وهذا منع من التكاح فلا يكون طاعة واجبه  
فيروى منع من السحب فلا يجب في ردنا المستحب قلت لا في الاذواج ولو سلم الثمول والتمسك في ذلك  
بقرينة الفضل فالوجه في رد المرأة حقا الاصفاء والتصون مدفع ضرر مدافع الشهوة والخوف  
الوقوع في الحرام وقطع وسيلة الشيطان بالتكاح واداء الحقوق الواجب على الامه للانباء كما في  
العكر في الجملة التكاح مستحب من تركه يضر ضرر ديني او دنيوي ومثل هذا لا يجب طاعة الا في  
في ردنا في كلام الشريعة ثم قال المحقق ويمكن خصا صر الدعاء بالترجمة بغير الكافرين الا ان يرد  
من الدعاء بالترجمة من جودها ما بان يوفق لها انقلنا بوجوب ذلك من الايمان فتم والظاهر ان ليس الا في  
الحاصل لها الحق شرعي من الحقوق مثل الشهادة عليها لقوله تعالى او والدين فقبل شهادة عليها و  
في القول بوجوبها عليها مع عدم القبول لان في القول تكذب لهما بعد اذ اذبح وان قال بعض  
وقاسف المساج بل المستحب فلا يجوز بدو زناها الصدق العقوق ولهذا قاله الفقهاء واما فعل في  
النسب فالظاهر عدم الاشتراط في الصوم والنذر على ما ذكره وتحقيقه في العقدة انتهى كما  
عزاه على الاستدراك من محمد بن سالم عن ابي عبد الله النضر عن عرو بن معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
ان رجل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله اني انا غيب في الجهاد فاني قد قتلت  
التي قد فاجاهد في سبيل الله فانك ان تقتل تكرهنا عند الله ترزق وان تمت فقتل ابرك على الله  
وان رجعت رجعت من الذنوب كما ذكرت قال يا رسول الله اني في الدين كبرين من غان فانه ما يتك  
ويكرها حرق فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مع والدك فوالدك فاني سيد لا تسهما بل فيوما واليخير

## باب في الرد على من ادعى حقوقهم على بعض

لا يجوز التفرقة بين ما يتعدى بالاداء وحدها فتايجت بسبق الى بلوغ الذمة التي يجب تحصيلها  
سبعا معتداه ولا اعتبار فيها بالبعد عن العلم وجوب متابعتها حتى يجب عليه رد الواجب كما  
ولكن هذا محذور من السفر فيقول ان يكون غيره كذلك اذا شغل حاله مشغورا والحاصل ان الذي يظهر  
ان حرامها على وجه علم جاز ذلك شرعا مثل الشهادة عليها مع انه قد منع قبول ذلك ايضا  
بعض مع صراحة الالفة وجوب الشهادة عليها مع ان فائدة القبول لان قبول شهادة عليها  
تكذب لهما عقوق وحرام كما مر في الخبر وبطريق من الايدى وطاعة ما يحب ولا يجوز مخالفتها امر  
يكون لغيره ولا يصح حاله دينا او دنيا او يخرج عن نفي امثاله وما يتعارف منه ولا يليق بما يجب  
يفضله العقلاء ويعتبرون ان الحق لا يكون كذلك ولا حاجة في ذلك ولا ضرر عليه بتركه ويحتمل  
العموم الاصحوم الا ما اخرج به الدليل بحيث يعلم الجواز شرعا والاجتماع ونحوه مثل ترك الواجب العينية  
طاعة في غير المشتكى وليس وجوب طاعتها ومقصودنا على فعل الواجب وتربط العصية للفرق  
بين الولد وغيره فان ذلك واجب في الظاهر عموم ذلك في الولد والوالدين قال الشهيد في شرح  
في قوله فاعادة تتعلق بحقوق الوالدين لا ريب ان كل ما يحرم او يجب للاب والابن  
وينبغي ان يكون الاول في غير المساج غير زناهما وكذا السفر للندوة قبل يجوز سفر التجار وطلب  
العلم اذ لم يكن سببا في التجار والعلم في بلدتهما كما ذكرنا في غير ذلك قال بعضهم يجب طاعتها  
في كل فعل وان كان شبهة فلو امره بالاكل مع ما في مال فقيدته شبهة اكل لان طاعتها واجب وترك  
الشبهة مستحب الثالث لو دعاه الى فعل وطه حضرت الصلوة فليأخر الصلوة وليعلمهما لما قلنا  
الراجع هل لها مع من الصلوة جماعة لا فربا لغيرها فمعه من بل في بعض الاحتمالات فيقول عليها  
مخالفة كالتحريم في ظلم الليل الى العشاء والصبح الخاص لها مع من الجماعة مع عدم التبين لما صح  
ان رجلا قال يا رسول الله ابيعك على الهجرة والجهاد فقتال هل من ولدك احد قال لا فقلت يا رسول الله  
الا من الله فقلت نعم قال فارجع الى ولدك فاحضر محبتهم الشاذلة لا من رتب لهما مع من رزق  
الكفاية اذا علم قيام الغير وظن لا يخرج يكون كالحق المتوخى التابع قال بعض العلماء لو دعوه في صلوة  
التأخر قطعها لما صح عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان مرة نادى ابنها وهو صليوات  
باجري اللهم اقمي وصليواتي فقلت يا جري فقال اللهم اقمي وصليواتي فقلت يا جري فقلت يا جري فقلت يا جري  
الحديث في بعض الروايات ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لو كان جري فقيها العلم ان اجابة من افضل من سلوة



من حيث سبب بيان ذلك ان الله في علمه من باب تعب خسرنا في كل شيء من حيث اننا  
قوله في حق عمران ولا تخسبن الذين يقولون في سبيل الله انهم لن يفلحوا في شيء من قولهم  
وقر اجزاء اشارة الى قوله سبحانه وقم في سورة الشعراء ومن يخرج من بيته منها جارا الى الله ورسوله  
يذكر الموت فقد وقع اجره على الله قال سبحانه الوقوع والوجوب متقاربان والمعنى ان اجره عند الله  
يؤتى لا من الواجب ان ياتي فيقول لا يخرج من البيوت بالسرادق بها جرم ما يشمل الجرم ايقم فترتب ثلث القلوب  
من لفراد ويدل على ان اجر القيام على الوالدين طلبا لرضاها امر يزيد على اجر الجهاد واطرافه يشمل الوالدين  
الكافرين ويقتل الاصلح ان وقع الجهاد على اذن الوالدين بعد من تعيين عليه ولا يعتبر انهما في الولي  
العبيد ولا طاعة مخلوق في معصية الخالق كما عن الحسين بن محمد عن العلي بن ابي طالب عن جابر بن  
عزير عن عبد الله بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه واله عن الوالدين فقال ابراهيم  
ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك ابراهيمك  
اشارة بالابتداء بالام الى فضيلة ربه كما بالاشارة المتقدم عن ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال له ولدت بنتا وريدتها حتى اذا بلغت فالتبها  
وحملتها ثم جئت بها الى فليس قد فعلت في خوفه وكان اخر ما سمعت منها وهي تقول يا ابتاه فلما  
كفارة ذلك قال لك ام حية قال لا فقال فلما خالته حية قال لم قال فابرهاما فاتها عمرها لا تم تكفر  
عنك ما صنعت قال ابو خديجة فقلت لابي عبد الله عليه السلام من كان هذا قال كان هذا الجاهل  
كانوا يفتلون في انسابهم فقلت ان بيني وبينك يوم اخرين ان يصحاح في القاموس القلب البعير  
العادة القدرية من قولها وهي تقول جملته حاله ومفعول تقول محذوف اي وهي تقول عاقلة  
او ضمير زليج الى ما وقوله بالانحصر كان ويدل على فضل الام واقاربها في البر على الاب واقارب  
وعن فضل البر بالخالة من بين اقارب الام وفيه تفسير الوالد الذي كان في الجاهلية كما قال تعالى واذا  
المؤودة سئلت باي نبي قيلت كما عن علي بن ابراهيم بالاسماعيل عن جابر قال قال رسول الله صلى الله  
عليه واله رجل فقال شاب فليطرحها لهما وله والده نكوه ذلك فقال له النبي صلى الله عليه واله  
ارجع فكن مع والدك فوالذي بعثني بالحق نبي لا نهالك ليلته خير من جهادك في سبيل الله  
كما عن الحسين بن محمد بالاسماعيل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان العبد يكون ما بين يديه  
في جوفه ثم يموت فلا يقضي عنه ثمة ولا يستغفر له فيكتب الله عز وجل عاقبا وان لم يكن رجا له في الدنيا  
وبها

ابن ابي  
ابراهيم

باب في بيان ان الله عز وجل لا يخلق الا بالامر

غير ما بهما فانما افقضي بينهما واستغفرهما في كتاب الله عز وجل بار الله تعالى على ان البر  
والعقوق يكونان في الجحيم وبعد الموت وانقضت الدين والاستغفار افضل البر بعد الوفاة  
كما عن العبد عن محمد بن علي عن محمد بن مهران عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله  
عليه واله في كل امر لاي اكره وعقوق الوالدين فان ربح الجنة توجد من ميرة العظام ولا يجدها  
ولا فاطم ربح ولا شيخ زان ولا جارا زار ولا خيلا اتمما الكبرياء الله رب العالمين <sup>الذي</sup> وكان الحسن بن النسيب  
على الجحيم ولا افع بالشيء الى جماعة وبؤيد في الحقيقة في السابق حيث قال من كانت له زوجة ويكون  
الاختلاف بقله كلف لا عظمه وكثرة ما يؤيد ان في الخبر السابق غطاء فيكون هذا الخبر اذا كلف  
غطا اربلا وفيما يشك في كمال الوصايا وان ربحها الواحد من ميرة العظام فيها اذا كلفت ربحه  
اغصية او يكون محب اختلافا للوجوه وشدة الريح وخفتها ففي الحسن بن محمد بن ربح شديد وهكذا  
او باختلاف الاوقات وهبوب الريح الشديدة او الخفيفة او يكون هذه الاعمال كاتبة عن مطلق الكثرة  
لا يربها خصوص العدد كما في قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة ويطلق الا زارا بالكسر فبالا على التثنية  
التي تشد على الوسط تحت الرداء وكان جفقا العرب كانوا يطلبون الا زار فخر على الارض ويمكن ان  
براه هنا عطلوا الثوب كما في القاموس بالمحبة في شمل تطويل الرداء وسائر الاقوال كما في قوله  
تعالى وثيابك فطهر بالتميم وسما الاخبار في ذلك في ابواب التزيين والجمال وقد يطلق على مثل  
قوله الثوب على الوسط مكان التطهير فالمراد اسبابا ظرفية تكبر كما فعله بعض اهل الهند وقال الجوهري  
الحال والحيلة والحيلة الكبر يقول من اختال فهو ذو خيلاء وذو خيال وذو خيلاء اي ذكوره وقوله  
خيلاء كانه مفعول لا حيلة وقيل حال من اجل جاري جاري ثوبه على الارض فيجوز ان يكون اختالا اي  
من جانبيه واصله من الخيلة وهي العظمة من الشياخات في حوالته هكذا وهكذا وكذلك الحال  
بقابل الجبهه وبغنه وكبره وهي مشية المصيطا ومن قوله تعالى ذهب الى اهله بمطلي اي يتمايل مختالا  
متكبرا كما قيل اذ لم يقصد باطالة الثوب وجرم على الارض لا خيالا والتكبر بل جرم في ذلك على ثم  
العادة فقبل انه ايضا غير جائز ولا والله ان يقال غير مستحسن كما صرح الشهاب في ربحه واستدل  
ذلك وذلك لوجوه منها في الفرائض وشعار المؤمنين المتواضعين كما في حديثه وقد روت العائشة  
في ذلك اخبارا قال في النهاية في ما سفل من الكبر من الا زار في الارض مادونه من قدمه في  
الشارع في الارض على هذا الفعل معد في اهل النار ومنه الحديث ان المؤمن لا يصف الشاة

فان















باب صلة الرحم وأعمالها والاحتساب اليهم والمنع من قطع صلة الرحم

٣٤  
ومن بعض ما غلب عليه من غلبته فقامت بعض عهدهم بها واحدة ونقص عنهم أبداً كثره ومن بعض عهده  
صدق المودة وسبط عليهم يده بالمعروف فادجده ابتغاء وجه الله اخلف الله له ما اتفق في رثا  
ومناعته لا جرمه اخرته واحوان الصلته في التنازع من المال يا كذا ويؤثر لا يزداد من احد  
في اجبه زهدا ولا يجعل منه بدلا ان لم يفرقه مرفقا او يكون معقورا من المال لا يعقل  
احد من القرابة به الحضا صرنا لبيد لها مما لا يضر ان انفعه ولا ينفعه ان مسكه كالحج  
وقال امير المؤمنين عليه السلام واكرم عهدهم فانهم جناحت الذب طيرة واصلت الذ قصير ويدك  
لله فيما تقول **علة الناس** قال النبي صلى الله عليه واله اوصي الشاهد من عهده والغائب  
ومن في اصحاب الرجال وارحام النساء الى يوم القيمة ان يصل الرحم وان كان منه على مسير سنة  
فان ذلك من الدين قال صلى الله عليه واله وسلم احافنا الصراط يوم القيمة الامانة والرحمة فاد  
من الوصول للرحم والمؤدى للامانة ففعل في الجنة وانما امر الجاني للامانة والقطوع للرحم  
معها على ويكون له الصراط في النار كما عن محمد بن يحيى عن البرقي عن محمد بن عبد الله قال  
قال ابو الحسن الرضا عليه السلام يكون الرجل يصل رحمه فيكون قد بقى من عمره ثلث سنين فبصرها  
الله ثلثين سنة يفعل الله ما يشاء **ببطل** يدل على ان العمر يزيد ويقصر بان صلة الرحم موجب  
زيادة وقوله يفعل الله ما يشاء اشار الى المحو والاثبات وانما فاد على ذلك وقد يزداد كذا  
واقل منه وقال الشافعي رحمه المرأة ومنه استعمل الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم  
يقال رحم ورحم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه **واعلم ان العلماء** اختلافوا في الرحم التي  
يلزم صلتهما فقبل الرحم والقرابة بسببته وانما بين المنسبين مجموعهما رحم واحد وقبل الرحم  
عبارة عن قرابة الرجل من جهة طرية فانه وان علوا وادناه وان سفلا وما يقبل الطرفين  
من الاخوة والاحوان والادام والاعام والعات وقبل الرحم الى محبة صلتهما كل رحم بين  
اشين لو كان ذكر الم يتناكح فلا يدخل فيهم او لا والاعام والاحوال وقبل هم عام في كل ذي رحم  
من ذري الاعام المعروفين بالنسب محرمات وغير محرمات وان بعدنا وهذا اقرب الى الصواب بشرط  
ان يكونوا في العرف من اقارب ولا يجمع الناس مجموعهم ادم وحواء اما في العظم كنيهما  
في هذا الزمان بعد ذلك رعا في اشكال ويدل على دخولهم فيها ما رواه علي بن ابي حمزة  
تفسير قوله تعالى **ان تولى** ان تولى في الارض وتقطعوا ارحامكم انما نزلت في بني ابي

الرحم  
فوقه

باب صلة الرحم وأعمالها والاحتساب اليهم والمنع من قطع صلة الرحم

٣٥  
وعاصدهم بالنسبة الى اهل البيت عليهم السلام قال ابن الاثير في النهاية فيمن اراد ان يطول هو فليصل  
وقد تكرر في الحديث ذكر صلة الرحم وهي كناية عن الاحتساب الى الاقربين من جهة النسب والاصهار  
والعطف عليهم طر فو لهم والرحمة لحوالهم وكذلك ان بعدوا واسا وقطع الرحم ضده للكل  
يقال وصل رحمه يصلها وصلا وصلته والهاء فيها عوض من الواو والمخوفة فكانت بالاحتساب  
اليهم وقد وصل ما بينهم وبينهم من علانية القرابة والاصهار انتهى وقال الشهيد الثاني في اختلاف  
صحة انما في القرابة من عدم النص الوارد في الحقيقة فالاكثر احوال الوعد على العرف وهم المعروفون  
بمنسب هادة سواء في ذلك الوارث وغيره والشيخ قول بانصرافه الى من يقر به اليه الى ارحابهم  
في الاسلام ولا يرتفع الى ما به الشرك وان عرفوا بغيره عرفا لقوله صلى الله عليه واله قطع الاسلام  
ارحام الجاهلية وقوله تعالى النوح عن ابنه انزل من اهلك وقال ابن الجوزي من جعل وصيته للقرابة  
وذوي رحمه عين مسمين كانت من فقرته اليهم من جهة ذلك او ولد له ولا اختار ان يهاون بالقرابة  
ولا لا بل الرابع لان رسول الله صلى الله عليه واله لم يهاون ذلك في فقرته بهم ذكر القرابة من الحسن  
ثم على اي معنى حل يدخل فيه الذكر والانثى والعرب والعجم والولد وغيره ولا فرق بين توكف القربا  
وذلك والرحم انتهى فانما عرف هذا فاعلم انه لا ريب في صلة الارحام وانما ما فيها الجاهل والجاهل ذلك  
مختلفا في بعضها فوفق بعض رادناها الكلام والسلام وذلك الماحرة ويختلف ذلك ايضا باختلاف  
القدرة عليها والمخالفة من الصلة بل محبة ما يستحب العرف بهما اشكال والاحتياط ظاهر من  
وصل بعض الصلة ولم يبلغ اقضاءها ومن قصر عن بعض مما ينبغي او يقد عليه هل هو اصل او  
فيه نظر وبالجمل التميز من المراتب الواجبة والسجدة في غاية الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال  
الاحتياط طريق النجاة قال الشيخ الشهيد روح الله في حقه قواعد كل رحم يوصل للكتاب والسنة  
الا جماع على الرضا في صلة الانعام والكلام فيه في مواضع الاول ما للرحم الظاهر المعرف  
بمنسب وان بعدوا وان كان بعضا اكثر من بعض ذكر اكل الواسعة وقصره بعض العامة على المحرمات المحرم  
التناكح بينهم ان كانوا ذكورا واناثا وان كانوا من قبيل يقد بها اذ كانوا احرافا فان حرم التناكح فيهم  
الرحم وانما محرم الاختين انما كان لما يمتنع من قطعته الرحم وكذا تحريم اصاله الجمع بين العمة وال  
الحالة ولانها لا تخت مع عدم الرضا عندنا ومطابقا عندهم وهذا با لا عرض عن جملة من ان الوضع  
اللفظي ينضى بالعلماء والعرف ايضا ولا يخفى ان قوله تعالى **ان تولى** ان تولى في الارض







من محاصلا الرجال وادعاهم التثاقل يوم القيمة ان يصل الرحم وان كانت منه على مسير من فارق ذلك  
من الذين لم تكن من ذرية بعض الشيخ كان وكلها جابر بن الرخم يذكر يوفى فان ذلك اى  
الرحم انهم لم يزدتهم او لا هم من ذرية الكلب والهدايا اليهم من الذين اى من الامور  
امر الله به في الذين المتين والقران المبين **كان** عن الحسين بن محمد بالاسماء عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله يقول ان الرحم معلقة بالعرش يقول اللهم صل من وصلته واقطع من قطعته  
رحم المحمدي وهو قول الله عز وجل الذين يصلون ما امر الله به ان يوصل رحم كل ذي رحم  
**بسم الله الرحمن الرحيم** معلقة بالعرش قيل تمثيل للمعقول بالحسوس وابيات الحق الرحم على الملح  
وجر وتعلقها بالعرش كاتية عن مطالب حقا بمشهد من الله ومعنى ما تدعونه كانه كما كان له  
افضل به ما فعل به من الاحسان والامانة وقيل يجوز على المطاوعة لا بعد من قدوة الله ان يجعلها  
كما ورد امثال ذلك في بعض الاحوال انه يقول انا عملك وقيل المشهور عن تعاسي الرحم انه في الرحم  
من جهة طرية وهي امر متشوق والمشا لا تنكح ولا تقوم وكلاء الرحم وقيامها وقطعها ووصلها  
استفاد لتعظيم حقها وصلتها وصلتها واتم فاطمها ولما سبقت قطعها معقولا واصل القول في  
فكانه قطع ذلك لسبب التدبير وقيل محتمل ان الذي يعلق بالعرش ملك من الملائكة انما ذلك  
هو من امته بامر الله سبحانه فان الله ذلك الملك ينازل عليها ويكتب قلوبها وصلها واتم فاطمها  
كما وكل الحفظ بكتبها لا على قوله عليه السلام وهي رحم المحمدي اى التي تغلق بالعرش في رحم الرحم  
فالمراد ان الرحم المعلقة بالعرش رحم النبي صلى الله عليه واله وذريره واهل بيته وهم كما يتبين  
فان الله نعم امر بصلتهم وجعل موافقتهم اجر الزكاة فقرابةهم بالرسول صلى الله عليه واله بالثاني  
ولذلك يجب على الناس صلتهم او المداومة قرابة المؤمنين بالقرابة المعنوية لا بما ينفعهم  
وابدى الشب على الناس لا بما صار سببين للحق الطاهر من الدين ويرحق ذلك الامام لا  
لاشكرهم في الانتساب بذلك للرسول صلى الله عليه واله والاعمال المومنين عليه السلام ابوا هذه الامور  
لصيرورتها سببا لوجود كل شيء وعلة فاعلم الجميع الموهومات كما ورد في الحديث القدر لا كما  
لما خلفت الا فلاك واعلم ان سببين للحق المعنوية لا ملاية بالعلم والامان لجميع المومنين ولا بانه  
لهذا الحق بالحق الفانيه للتدوير وهذا السبب ان المومنون اخوة فلهذا الجهة صادقة  
الحق صلى الله عليه واله قرابةهم وذو ارحامهم وايضا قال الله تبارك وتعالى الحق اى بالمومنين فانفسهم

بسم الله

انما جعل مقامهم وفي قراءة اهل البيت عليهم السلام وهو ابراهيم بن عبد الله صلى الله عليه واله وحده  
ابوي هذه الامور ذريةهما الطيبة ذوارحاهم فلهذا الجحشا صاروا بالصلة اولى واحق من جميع  
استرا باقوله عليه السلام رحم كل ذي رحم محتمل وجوها الاول ان يكون عطف على ضمير هو اى قوله  
الذين يصلون نزل فيهم وفي رحم كل ذي رحم الثاني ان يكون متنا محذوف الخبري ورحم كل ذي رحم ثالث  
فيها ايضا الثالث ان يكون معطوفا على رحم المحمدي المتعلق بالعرش رحم الرحم وكل رحم فاما  
فالاية محتمل اختصاصها برحم المحمدي بل هو محتمل لكونه شيئا ما يندرج تحت التميم وقوله ان يوصل  
بدل من ضمير **كان** عن محمد بن يحيى الاستاذ عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام  
لم ير جبارا من جبابرة الدنيا ولا ملكا من ملوكها ولا نبيا من انبيائها ولا نبييا من رسلها ولا نبييا من رسلها  
هم شدة الناس حيطه من ذلته واعطاهم عليه والمهم لشدة ان اصله مصيبة وانزل به بعض كتابه  
ومن يقبض به عن عيشته فاما يقبض عنهم يد واحدة ويقبض عنهم ايدي كثيرة ومن يظن حاله  
يعرف صدقته منه الموت ومن يظن به بالبر والعدل فلهذا وجد بخلاف الله له ما انفوت في دنياه ويحفظ  
له في اخرته ولنا الصدق لله بمجملته في الناس خير من المال ما كلفه ويوفى له لا يزداد احد كبره  
لا عظماء في نفسه ولا اعيان عيشته ان كان مولى في المال ولا يزداد احد كبره في اخرته وهذا كما منه  
عبد اذا لم ير منه مودة وكان معونا في المال ولا يغفل احدكم عن القرابة المحمدي ان سيدا عاما لا  
ان امسك ولا يضرب ان استهلكه قلوبكم **بسم الله الرحمن الرحيم** في صورة النقيض في حق  
الشيخ لم ير عبدا وان كان ذماما ولا يملك عليه ما فاته لا يغني عنه عن نصيبه وشيئة الرخلة  
وقيل هو نبي لا يوفى وعن مودتهم وكرامتهم الا مشافهة الى الفاعل او الى المعقول والاول اشد  
بقوته ودفاعهم بايديهم والستهم فان لا مشافهة الى الفاعل ويكون الجميع باعتبار عموم الرعي  
جدا وشيئا اقتلا عن الشيخ ما عجز الامانة الى الفاعل ويحتمل ان يكون المراد انهم رفعة شأنهم  
بين الناس لا اكرامهم بل هم اشدة الناس حيطه اى حيطه في الفاعل من جملته حيطه وحيطه  
حفظه وصانه وتعهده والاسم الحوط والحيطه ويكره ان يسمي وهذا اذا كان حيطه الكسرة في بعض  
الشيخ في كرهه حيطه كيدية بفتح الميم وكسر اليا المشددة وهي الحق من ذلته اى في غيبة  
وقيل اى في الحرب ولا يظهر عندنا انما سببه الوفاء لامر الله الجبهة التي لا يمكن التفرقة عنها وانما  
يشق الاستظهار من المقام وعطف عليه واشفق وفي النهاية الشك انما لا يرد منه قوام الله



# اصلي الشرح وانما والاحسان اليهم وكسغ قطع الاشياء

منه من حيث الذي استلزم حجة في ما شئنا ان نجمع بها ما تفرق من امر ومن بعضه قد مر  
 في باب المداواة ان محتمل ان يكون المراد باليد هنا العمد والبدن والاعانة والضرب والعداوة  
 كان لا قول هنا النسب ومن باب الحاشية قال في النهاية في حديث الزكوة خذ من حوائض أموالهم  
 سفار لا بل كان محض طين اللون واحد من حاشية وحاشية كل شيء جانب وطرفه ومنه ان كان  
 يصل في حاشية المقام اي جانبه وطرفه تشييهما بحاشية الثوب وفيه القاموس الحاشية من  
 الثوب وخبره واهل الرجل وحاشيته وناحيته وظله انتهى وقيل المراد خفض الجناح وعدم تآكل  
 من يما وده وقبل يعني ليز الجناح وحسن القيمة مع العشرة وخبرهم موجب لغيره المودة منه  
 ومن البيان ان ذلك موجب لودتهم لظن الجناح مظهر للمودة من الجانبين وقبل ما يصنع العلوم  
 من باب ضربها وباب الافعال والحاشية لا فارب والحزم اى من جعلهم امر وولعه تعبد لا فارب  
 على مودته واقول الظاهر انه من باب الافعال والمعنى من ادب كاداه واهاليه وصبيده وخبره بالين  
 وحسن العشرة والملاحظة بالشار وسائر التفسير عير فاصداقة انه يؤدبهم وان اكرمهم بنفسه  
 وانما خبره واهاليه لا يعين على مودته كما هو المحرب وفي النهج ومن تار حاشية يديم منهم  
 المودة فيحصل الوجهين ان يتبين بان يكون المراد ليدن حاشية وخفض جناحه او ان خبره واتباعه  
 الله على ما قال في دنياه متعلق بخلاف اشارة الى قوله تعالى قل ما انفقتم من شيء فهو يخلفه  
 ولسان الضمير المروي الذي ذكر الجليل له بعد اطلاق الشا واديد به ما يوجد خبره من كرمه المروا  
 الخير واضافته الى الصديق لبيان انه حسن وصاحبه مستحق للثبات والثناء وبجمله صفة الثبات لانه  
 في قوة لسان صدقا ولما وخبر خبره وفي بعض النسخ خبره لا نصب فيجوز ان من قبل ما  
 ما ضمير عامله على شرطية التفسير ووضع لا ابتداء وبجمله خبره وخبره مفعول ثان لجمله  
 على التقادير فيه غيب على الاتفاق على العشرة فانه سبب للصيت الحسن وان يذكره التثنية  
 بالاحسان وكل ما يذكره من احسن اليه باحسانا وسائر صفاته الجميلة وقال تعالى وجعلناهم لسانا  
 صدق صليا وقال تعالى حاكيا عن ابراهيم عليه السلام واجعل لسان صدق في الاخيرين كبر انما ذكرنا  
 عظما واما اي بعد ان كان يفتح الهمزة اي من ان او كبرها حرف شرط وعلى هذا التقيد ليس لان  
 في غير تلك الحالة الحسن بل لان الحال حصول تلك الاخلاق الذميمة في تلك الحالة وقوله عليه  
 في حاشية متعلق بهذا ومنه متعلق بقوله بعد اوقوله اظلم ير مؤيد بشرطية ان والتفسير على نحو ما مر

كذا في نسخة  
 في نسخة

والمراد بالهمزة والهمزة في التفسير وهو الضم الذي يفتح للمران يكون عليها ويصحبها  
 اليها والمراد بالاحسان واللفظ والاعطاء والمعونة على ما اسم الفاعل ويجوز ان يكون المراد بالاحسان  
 في القاموس عوز الرجل كخرج افقر كما عوزوا عوزة التي احتاج اليه والدهم احواله والخصلة  
 الفقر والخلل وجعلتها الحصة صفة للقرابة وحال عنها ان يسهلها بدل شئها للقرابة اي عن  
 ان يسهلها ويضمير يسهلها الحصة والعامل محذوف اي عنها والقرابة ولسان الصدق اليها  
 اي يسهل خلتها وسهل الخلل اصله وسهل الخلة اذا خلتها الفقر عما لا ينبغي ان مسكه اي بالرايد من  
 قدر الكفاف فان ما كره لا ينبغي بل في غيره واستهلا كره وانفاقة لا يمتنع او بال الدنيا مطاوعة  
 شانه ذلك والرزق على الله والمراد بتقليل من المال كدراهم فانه لا يتبين اتفاق ذلك في كل  
 والمحق يتفجع به والاول اظهر ومثل الضمير في لا يزيده عايد الى الموصول ولا يخفى بعد بل  
 هو عائذك الرجل كما من محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن بعض اصحابنا  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ان اخوتي وبني عسى قد ضيعوا على الدار والجاني منها لئلا  
 ولو تكلمت لخذت مائة ايديهم قال فقال له اصبر فان الله سيجعل لك خيرا مما اهلك فانضرفت ودفع  
 الولاية من سنة واحدة وثلاثين ومائة فاقوا والله كلهم ما بقي منه وقال محمدا قلت علي قال  
 ما حال اهل بيتك قال قلت قد ماتوا والله كلهم ما بقي منه فقال هو بما صنعوا بك وبشيوخهم  
 اياك وقطع وجههم تبروا والحق بائتهم بقوا وانهم ضيعوا عليك قال قلت اي والله تبيا من الله  
 دار التي ورثناها من جدنا ولو تكلمت اخذت يمكن ان يغيره على صفة المتكلم اي لو نازعتهم وتكلمت  
 منهم يمكن ان اخذ منهم اقول ذلك ان اتركهم او يعترض على الخطاب اي لو تكلمت انت معهم يعطون  
 فلم يرد عليه السلام المصلحة في ذلك والاول على الخطاب الثاني على التكاليف والاول اظهر وفي النهاية  
 الواب بالانقص والمد والهمز الطاعون والمرض العام في احد وثلاثين كذا في اكثر النسخ والوجه  
 وفي بعضها بزيادة وعامة وعلى الاول ايضاً المراد ذلك وامعق الراوي المائة للظهور فانما  
 الصادق صلوات الله عليه كانت في سنة مائة واربع عشرة وفاته في سنة ثمان واربعين ومائة والثاني  
 في قوله فاقوا في الموضعين للبيان ومن ابتداء والمراد بالاحدا والاهم والفا للقرين ومن  
 وقوله بصيغتهم متعلق بقوله مبرؤا وهو في بعض النسخ تقديم الوحدة على المشاء الفوقانية وفي  
 بعضها بالعكس فعلى الاول انما على غلب العلوم من المجرى من باب علم والمجوز من باب خبر وعلى الثاني على المجرى







## بَحْلُ السَّاعِرِ الْقَوْمِ وَحَسَنِ الْعِشِيرَةِ مَعَهُمْ

فانه ليس بالرجل غنا عن قومه فاذ خلع منهم ميا واهلوا يحلعون منه ثياب كثيرة فاذا رايتهم في غير نعم  
عليه واطنايتهم في شرف لا تحل لهم وليكن معاؤكم على طاعة الله فاكم لنزل الوالجير ما تعاونكم على  
طاعة الله تعاوتناهم عن فعاصل مع ما جيلو به بالاسان خاص جابر عن علي بن جعفر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه واله ليس الجبل من يودي والكن يودي الزكوة المفروضه من ماله ويعطي الناس  
في قومه وانما الجبل حق الجبل الذي يمنع الزكوة المفروضه في ماله ويمنع الناس في قومه  
هو فيما سؤ ذلك بهد سس محمد بن علي عن جابر بن عبد الله عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال في رسول الله صلى الله عليه واله ما ينادي فقدم منهم رجلا ليضرب عنقه فقال له جبريل  
ما جرك بك يترك السك ويقول ان اسيرك هذا يقيم الطعام ويقرى الضيف ويصبر على الناس  
ويحمل الحماة فقال له النبي صلى الله عليه واله ان جبريل عليه السلام اجبرك في ذلك عن الله بكذا  
وقد اعتقتك فقال له ان ذلك ليجب هذا فقال لهم فقال لا اله الا الله واشهد انك رسول  
الله والله بعثك بالحق لا ردت عن الحق احدا ابدا **باب حق الجار** في حق النبي  
صلى الله عليه واله قال من جاز جاره شرا من الارض جعلها الله طوقا في عنقه من تحوم الارض  
السايع حتى يلقي الله يوم القيمة مطوقا الا ان يتوب ويرجع وقال صلى الله عليه واله وسلم من  
اذى جاره حرم الله تعالى عليه ربح الحجة وما ويرحمته وبشر المصير ومن ضيع حق جاره فليس منا  
وما لا جبريل عليه السلام بوصف الجار حق طفت امر سبورثي ابا ديس بالاسان خاص في بصير قال  
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من كذاه عن جاره اقاله الله عز وجل عشرة يوم القيمة وعطوف  
بطنه وفرجه كان في الحجة ملكا محبوا ومن اعتوس منه موصى الله ببيت في الحجة بن  
فضاله عن معوية بن عمار عن عمرو بن عكرمة قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت له اني جارا  
بودي فقال رحمه قال قلت لا رحمة الله لك انصرف وجهه عني قال فذكرت ان اذ عرفت انك تفعل  
به وتفعل ويؤذي فقال ارايت ان كاشفته استصفت منه قال قلت بلى اولى عليه فقال ان ذام من  
يحسد الله على ما اتهم الله من فضله فاذا راى غمة على احد وكان له اهل جعل يلايهم عليهم واذا يكن  
له اهل جعل يلايهم خادما وان لم يكن له خادما سهر ليله واعتاطه فانه ان رسول الله صلى الله عليه واله  
عليه واله اناه رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني اشتريت دارا في بني فلان وان مرتب جبريل  
عنه جوارا من الانصار خيرة ولا امن شرة قال فامر رسول الله صلى الله عليه واله عليا صلى الله عليه واله وسلم

جاءت فقال ان اذ جبريل عليه السلام بوصف الجار حق طفت امر سبورثي ابا ديس بالاسان خاص في بصير قال

تفصيل الحجاب

## باب حسن العاشرة وحسن الصخرة وحسن الجوار وطلا الكون

فما اذ روي قال وليست حدا واطن لمفقا فامرهم ان ينادوا في استجدوا على انصواتهم انما ايمان لمن لا يمان  
جاره توانة فنادوا فلما اتم امرهم نودوا ان كل اربعة من بلد من بين يديهم ومن خلفهم ومن شمالهم  
يكون ساكنة لجارا له ابق **باب** اطلب العشرة مع الاصد فاه وفضلهم وانواعهم وفضل ذلك مما يتعلق بهم  
**باب** حزن العاشرة وحسن الصخرة وحسن الجوار وطلافة الوجه وحسن اللقمة وحسن البشر  
الايات **البقرة** وقولوا للذين آمنوا حسنا **السنن** واعوذ بالله ولا تشركوا به  
شيئا والوالد الذي اخبرنا في القصة والبتاني واللساكن والجار الذي القى والجارا  
الجنتي والضايق والجنتي قاتل السبيل وما ملكك انما انكم اراة الله لا يجزيك من كان لا تحقوا  
حج بالاسان الى ابي محمد العسكري عن ابيه عليه السلام قال دخل محمد بن مسلم بن شهاب الزهري على  
علي بن الحسين عليه السلام وهو كئيب فبين فقال له زيدا العابد بن عليه السلام ما بالاك معوما قال اني  
الله صلى الله عليه واله عز وجل وهو موقوف على ما الحجت من جهة حشا الغنى والظلمة من  
ادحوه وممن احسنت اليه فخلعت قلبي فقال له علي بن الحسين عليه السلام احفظ عليك لسانك  
تملك به اخوانك قال الزهري باين رسول الله في احسن اليهم بما يبد من كذا قال علي بن الحسين  
عليه السلام هيتهما هيتهما اياك وان تحب من فضلك وما ارا ان تتكلم بما يبتلى القلوب باكاره وكذا  
عندك استناره فليس كل من يبعه شرا يمكن ان توسع عليه ثم قال باين هري من لم يكن عقله من كل  
ما فيه كان هلاكا من ايسر ما فيه ثم قال يا زهري اما عليك ان تجعل المسلمين منك بمنزلة اهل بيتك  
فيفعلك كبير منك بمنزلة والدك ويجعل صغيرهم منك بمنزلة ولدك ويجعل تربيتهم بمنزلة  
احضك فاي هو لا تحب ان تظلم واي هو لا تحب ان تدعوا عليه واي هو لا تحب ان تقتل سرورا  
عرض لك يا بليس لعنة الله ان لك فضلا على احد من اهل القبلة فانظر ان كان اكبر منك فقل قد سبقه  
بالايمان والعمل الشايف وخير منه وان كان اصغر منك فقل قد سبقه بالمعاشاة والتوب فهو خير  
منه وان كان تربا فقل انا على يقين من ديني ودينك من امره فاني اذع يقيني بشك وان ملات المسلمين  
يعظونك ويوقروك ويجلونك فقل هذا افضل اخذت به وان رايت منهم حقلا او نقبا عشت  
عنتك فقل هذا الدنيا حدثت فانك اذا فعلت لك سهل عليك عيشك وكثر اصدقاك وقول اعلم  
وفرحت بما يكون من تربهم ولهم ناسف على ما يكون من جباة الله واعلم ان اكرم الناس على الناس من  
كان خيرا عليهم فافضوا وكان عنهم مستغنيا صحتنا وكرم الناس بعد عليهم من كان متعفلا وكذا



التي فيها جاء بها عمل الدنيا بغير الاموال فمن جرحهم بغير ما يقتضونه كرم عليهم ومن لم يراهم في ذلك  
وكثير من ربهما كان من ربهما برب هرون عن ابن مسعود عن جده عن عمار بن عبد الله قال ان  
عليه السلام لم يزل ينادي فقال له انك ان ترد يا عبد الله قال لا ريدا لكوفه فاما عدل الطريق  
فانك عدل فعدله فقال له انك البدر في سميت تريد الكوفة قال بلى فقال له انك فقد تركت الدنيا  
فقال له قد علمت فقال له فاعلمت معي وقد علمت ذلك فقال له اعل عدنا من تمام حسن الصحابة  
فشيخ الرجل صاحب هنيئة اذا فارقه وكذلك امرنا نبينا فقال له فكذلك قال نعم فقال له الذي لا  
حرم انما يتبعه من غيره لا فقال له الكعبة وانا اسئلك اني على بيتك فرجع الله مع علي فيها عمره  
اسم حصن فالتحق العاشرة مع خلق الله فكانت غير معصية من نريد فضل الله عز وجل  
عند عبده ومن كان خاضعا لله والمشر كان حسن العاشرة في العداينة فعاشر الخلق لله ولا  
تعاشرهم لتصيبك من الدنيا ولطلب الحياه والربا والتبعه كما تستغلن سبيلها احد في الغيرة  
من ابا المائل والشهوة فانهم لا يفتون عنك شيئا وتكون في الآخرة بلا فائدة واجعل من هو  
اكرم منك بمنزلة الاب والاصغر بمنزلة الولد والمثل بمنزلة الاخ ولا تدع ما تغفل بفتنا في نفسك  
بما لك فيه من غيرة وكثر في غفلة امرك بالمعروف شيقا في نهيك عن المنكر ولا تدع الحقيقة  
في كل حال قال الله عز وجل وادعوا الى الناس حسنا وانقطع عن تنبيك وصلته ذكر الله وتغفلك  
الفتنة عن ظلمة الله فان ذلك من اولياء الشيطان واعوانه ولا تجعلك دونهما المدا من عند الحق  
فان ذلك الخسران المبين العظيم وتكون في الآخرة بلا فائدة **كتاب صفات الشيعة**  
للقدر رحمة الله باسما عن عبد الله بن زياد قال سئلنا على ابي عبد الله عليه السلام عن النبي قلت  
يا رسول الله انا قوم مجتازون لساننا في هذا المكان المجلس منك كلما اردناه فاصنا قال  
عليكم بتقوى الله وصدق الحديث وادعوا الى ما له وحسن الصحابة المرشعكم وافضلوا السلام واطعموا  
الطعام صلوا في مساجدكم وعودوا من مساجدكم وابعدوا اجناسهم فان الله الموفق ان شيعتنا اهل  
البيت كانوا خيارا من كانوا منهم كما ان كان نبيهم ما كان اواما كان منهم وان كان فؤاد  
كان منهم وان كان صاحب امانة كان منهم وان كان صاحب ودعية كان منهم ولكن كونوا حبا ولا  
الناس ولا تفتنوا اليهم في جماعة عن ابي الفضل بالاسماعيل بن جابر بن زيد عن ابي جعفر  
قال احفظوا المؤمنين على ابيهم جمع بين حسنا وحسينا وبن الحنفية والاصغر عن فله فوصاهم

ابن

الفضل

الاصغر

كان في اخر صيته باثني عشر والاربع عشرة ان عتيم حوالكم ان فقتهم بكون عليكم باثني عشر  
محنة تملأ حظا بالمودة وتناجي بها وكان في الغرض فاذا اجبت الرجل من غير حريسته  
اليكم فارجوه واذا بغضتم الرجل من غير سوء سبق منه اليكم فاحذروه كما عن العدة عن  
بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت من لى الله بواحدة منهم  
ان عبد الله له الجنة الا اتفاق من اقطاع والبشر جميع العالم والانتقام من نفسه نبيا امروا  
الاقتار والتصديق على الانسان في الرزق يقال قرأ الله وقرأى ضيقه وتلك الاتفاق عام  
من الواجب المستحب كان المراد بالاقطار عدم الغناء والتوسع في الرزق وان كان له والافاء على  
نفسه في ذرية هاليه ما ينفقه ويحتمل بقوله لا يار ابيته بناء على كونه حسنا امرا او بعض  
التاس فان الاخبار في ذلك تختلف ظاهر بعضها يدل على حسنه وبعضها يدل على فقره  
كان ممدوحا في صدق الاسلام فليخ وبقا يجمع بينهما باختلاف ذلك بحسب الاشخاص  
فبكون حسنا من يمكنه تحمل المشقة في ذلك ويكمل توكيده لا يضطرب عند شدة العناء ومدة  
لمن لم يكن كذلك وعسى ان يفضل ذلك في موضع اخر ان شاء الله تعالى وبما جيل ذلك على من ينقص  
من كفاية شيئا ويعطيه من هو احوج منه ومن لا شيء له والبشر بجميع العالم هذا القاع على عموم  
بان يكون البشر المؤمنين لايمانهم وحبهم لهم وللمنافقين والفتنة بينهم ومدا رة لهم كما في  
دارهم مادمت في دارهم وارضهم معاكتهم في ارضهم او مخصوص المؤمنين كما يشرب الخمر  
وعلى التقديرين لا بد من تخصيص بغير الفتنة الذين يعلم من عالم انهم يتكون المعصية انهم  
بوجه مكفهرو لا يتكون فيها بغير ذلك ولا يضرهم في ذلك فان ذلك احد مراتب النعمي المنكر  
الواجب على المؤمنين والانتصاف من نفسه هو ان يرجع الى نفسه ويحكم لهم عليها فيما ينبغي ان  
يلتزم به اليهم من غير ان يحكم عليهم حاكم وشيئا في باب الانتصاف هو ان يرضى لهم ما يرضى لنفسه  
ويكره لهم ما يكره لنفسه قال الراعي الانتصاف في المعاملة العادلة وهو ان لا ياخذ من صاحبه  
المنافع الا مثل ما يعطيه ولا ينيل من المصن الا مثل ما يناله من وقال الجوهري انصف اي عدل  
يقال انصفه من نفسه وانصفتا من غيره وناصفوا اي انصف بعضهم بعضا من نفسه **باب**  
**فضل الصديق وحل الصداقة واداء ما اوجبه حقها وانواع الا**  
**الاصدقاء والنهي عن ائمة الاسترخاء والاسترخاء**



فصل في بيان ما لا يستلزمه الاستيذان  
والشعور بان الاستيذان لا يستلزمه

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

عسایا

باب فضل الصَّيِّدَةِ وَحَدِّ الصَّيِّدِ وَأَرْزَاقِهِمَا خَيْرٌ مِنَ أَرْزَاقِ الْأَصْدِقَاءِ

عن أبيه عليه السلام قال قال مير المومنين عليه السلام أحب جسد هو نافع فلو كان يكون من فضلك يوم أو ما  
مغضيت هو نافع فلو كان يكون من فضلك يوم أو ما مغضيت هو نافع فلو كان يكون من فضلك يوم أو ما  
عن أبيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحب أحدكم أخاه  
فليسانه عن أبيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحب أحدكم أخاه  
ألا فاشها معرفة حقه ونقل من خطه الشهيد دجته الله عن الصادق عليه السلام قال المفضل من صحت  
رجل من أخواني قال لها فاعل فلت منذ دخلت المدينة أعرف مكانه فقال لي أفاطلت أن تصحب بومنا  
أربعين المنصوفاة الله عن يوم القيمة عما عرفت المفضل عن هاشم بن الخواص عن العباس بن محمد  
عن طه بن الوليد قال سمعت الباقر عليه السلام يقول الصدق أنسان هو أن لا ينظر صدقيا يكون منك كند  
قال أنشدنا أبو عبد الله عليه السلام شعر لكل امرئ شكل من الناس طرفة فأكبرهم شكلا أقلهم عقله لا يصح  
للمفضل له أو أبو جعفر عليه السلام في طريقه فيفقد شكلا لها جماعة لا يشاعن سفيان بن عيينة قال  
سمعت عن أبي محمد عليه السلام يقول في مسجد الخيف إنما سموا أخوانا لتراهم عن الحيانة وسموا  
أبناء لما لا الله تضاد قوا حقوق المودة ما جاء عن أبي المفضل عن أبي جعفر محمد بن محمد بن محمد بن محمد  
أبي عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعت الحسن بن صالح بن حي قال سمعت جعفر بن محمد عليه السلام  
يقول لقد عظمت منزلة الصدق حوز أهل التواضع فيؤن به ويدعون قبل القرب المحيم قال  
استحسانه غير عنهم قلنا نحن شذوذين ولا صدق حيم باب استحسان أخبار الرضا  
في الله يحب له وإن القلب يمدى إلى القلب يست  
يحيى بن إبراهيم بن أبي البزار عن أبيه عن جده قال مر رجل في المسجد أبو جعفر عليه السلام جالس وأبو عبد الله  
فقال أبو جعفر جالسنا والله لأحب هذا الرجل قال له أبو جعفر عليه السلام ألا فاعلمه فأنه  
أبي سودة رخصته كافر حتى مضى أصحابنا من عبيد الله بن جعفر فقال قلت لأبي الحسن  
موسى عليه السلام أن الرجل من عرض الناس يلقا فيخلف بالله أنه يحبني فأخلف بالله أنه يضادني  
فقال أخف قلبك فأنك أنت أكره وأكره صاحبك فقد حدث أحدكم أن أبا عبد الله عليه السلام  
لأبي عبد الله عليه السلام قال انظر في قلبك فإن أكره صاحبك فقد حدث أحدكم أن أبا عبد الله عليه السلام  
السراويلي باسدا عن مؤيد بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والله لو سلمنا أحب أحدكم أخاه فليعلمه فليعلمه لنا السراويلي

کتاب الکلیات الحواد  
عشر







باب في بيان ما لا ينبغي ان يكون له من الخصال  
 في الدنيا والآخرة

وهي ان لا يكون له من الخصال ما لا ينبغي ان يكون له من الخصال  
 من غير ان يكون له من الخصال ما لا ينبغي ان يكون له من الخصال  
 الا كبر الى التواضع ومن الغش الى الشفاعة والحق الى الحق والعدل  
 عليه السلام لمن نال فقال من ينكر كبر الله ورويته ويرغب في الآخرة  
 ويريد من طمطمكم عليه وقال لم يقرىوا الى الله بالبعد عن المعاصي وتجنبوا اليهم ببعضهم  
 القصور ضاهيهم وقال لئن لم يقرىوا اليهم لكانوا في النار واليه يرجعون  
 يومهم فلعنك تشبههم فتكون معهم واجلس مع صلحاءهم فترى اصحابهم الله برحمتهم  
 فيها وان كنت صالحا بعد من الاشياء والنساء فترى اصحابهم الله بعذاب فيصيبك معهم  
 وان كنت صالحا فقد افصح الله سبحانه وتعالى بقوله فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين  
 وبقوله نعم واذا سمعوا آيات الله يكفر بها ويستهزئ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في  
 حديث غيره ثم اذا مثلهم يعني في الآثم وقال سبحانه ولا تتركوا الى الذين ظلموا فتمسكم  
 النار وقال النبي صلى الله عليه وآله انما اجتمع قوم يذكرون الله وهم في الشيطان والذين اعظمهم يقولون  
 الشيطان الذي لا يترين ما يصنعون فقولوا للذين اعظمهم فلو قد تفرقوا اخذت باغاثهم  
 وقال النبي صلى الله عليه وآله لئن لم يلقوا في النار لكانوا في النار وقال النبي صلى الله عليه وآله  
 الله فيهم واما السالك فاما السالك الذي يخوض في الباطل وقال صلى  
 الله عليه وآله المجلس الصالح خير من الوحدة والرفق خير من الجليس القوي والاباء الاصل  
 في دار الدنيا الذين يخوضون في النار انما اعرض عنهم في قوله تعالى ولا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في  
 حديث غيره فلا تقعدوا بعد الذكرى مع القوم الظالمين وما على الذين يتقون من حسابهم  
 من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون الفرقان في يوم يقر الله على يد يده يقول يا ليتني اتخذت  
 مع الرسول سبيلا يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا لعلهم يتقون الفرقان في يوم يقر الله على يد يده يقول يا ليتني اتخذت  
 كان الشيطان لئلا يخذلني عن الصادق قال قال رسول الله احكم الناس  
 من قريش والناس استأجر من سعد بن الحارث عن الصادق عن ابائه عليهم السلام  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثة محال لهم يميت القلب محالته الانفال والحدود  
 مع النساء ومحالته الاغنياء فيما اوصى به النبي صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام

باب في بيان ما لا ينبغي ان يكون له من الخصال  
 في الدنيا والآخرة

باب في بيان ما لا ينبغي ان يكون له من الخصال  
 في الدنيا والآخرة

مثل ذلك الميعد من المراتي عن ابى حمزة قال قال رسول الله عليه وآله اوفد نفسك للقلوب  
 الملوثة بالنساء والاستمتاع منهن والافئدة بالزنا ومخالطة الموق قبل يا رسول الله وما حاله  
 الموق قال بحالته كل ضالك عن الايمان وجابر عن الامام **ص** بالاسناد الى قتادة عن  
 ابى عبد الله **ص** قال في وصيته رقتين نوافل الحمد بحمد اياه وصحة الاحق الكتاب فان من يذنب فله  
 فيض من الله ويقره من الله بعد ويعد من الله القليل ان يمتدح خاتمه ولذا يقنطه اهلنا وان  
 سئل ان كذبك وان حدثته كذبتك وانت بمنزلة التمر الذي يحسبه اقطان ملة حتى اذا  
 جاءه لم يجد شيئا **ص** ابن المتوكل عن علي بن جعفر عن ابي جعفر **ص** قال قال علي بن الحسين  
 ليس للسان تقعد مع من شئت لان الله تعالى يقول واذا رايت الذين يخوضون في باطنه عرض عنهم  
 حتى يخوضوا في حديث غيره واما ينسبك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين  
 وليس للسان تتكلم بما شئت لان الله تعالى ولا تقعد ما ليس لك به علم ولان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم الله عبدا قال خير اقمتم او صمت فسلم وليس للسان تسمع ما شئت لان الله عز وجل يقول  
 ان التمع والمبصر والقواد كل اولئك كان عنه مسئولا **ص** من كتاب ابى القاسم بن قولويه عن  
 ابى عبد الله **ص** قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يحل  
 له ان يجلس ليعب فيه امام ويغاب فيه مسلم ان الله يقول واذا رايت الذين يخوضون في باطنه عرض  
 عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره واما ينسبك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم  
 الظالمين **ج** ابن قولويه عن ابي عبد الله عن سليمان بن الجعفري قال سمعت ابا الحسن  
 يقول لا يلى ما لى رايك عند جدك من يعقوب قال لا تخالي فقال له ابو الحسن  
 انه يقول في الله قولا عظيما يصف الله تعالى ويحده والله لا يوصف فاما حلت معه وتركنا واما  
 جلت معناه وتركته فقال لا يلى رايك من يعقوب قال لا تخالي فقال له ابو الحسن  
 ابو الحسن اما تخاف ان ينزل به نقمة فقيسكم جميعا ابا حلت بالذي كان من اصحاب موسى و  
 كان ابوه من اصحاب فرعون فلما اختلف جمل فرعون موسى تخلف عنه ليعطى الوادى وموسى و  
 ابوه يرافقه حتى بلغا طرف البحر ففرقا جميعا فاق موسى الخضر فقال له فقال له غر  
 رحمة الله ولم يكن على داي انصه لكن القصة اذا نزلت لم يكن لها عن رب المذنب دفاع مختص  
 عن محمد بن مسلم عن الصادق عن ابيه عليه السلام قال قال علي بن الحسين عليهما السلام



في نسخة معاً  
ما لا يظهر

میں

قال لا ينبغي للمؤمن ان يجلس مجلسا يعصى الله فيه ولا يقدر على تغييره **بيان** المراد من المعصية  
الله ترك او امر وفعل بواهيته كبرية كانت او صغيرة حق الله كان او خوالف الناس ومن  
ذلك اغتصاب المؤمن فان فعل احد شيئا من ذلك وقد زنت على تغييره ومنعه مع تغييره  
اشد تغيير حتى يكت عنه وينزجر منه ولت ثواب المجاهدين وان خفت منه فاقطعه  
انقلبه بالحكمة بما هو مرتكبه الى امر اخر جائز ولا بد من ان يكون الانكار بالقلب واللسان  
لا باللسان الوحده والقلب مايل اليه فان ذلك نفاق وفاخته اخرى وان لم تقدر <sup>عليه</sup> فاقطعه  
فقم ولا تجلس معه فان لم تقدر على القيام ايضا فانكره بقلبك وامقبه في نفسك وكن كأنك  
على الوصف فان الله تعلم مطلع على سرائر القلوب وانت عنده من الامر من الماعرف والناس  
عن المنكر وان لم تنكره لم تقم مع القدرة على الانكار والقيام فقد رخص بالمعصية فان  
وهو سواء في الاثم عليهم السلام وابو الحسن يجمل الرضا والهادي جليهما السلام  
ويجمل ان يكون سليمان بن جعفر الجعفري كما خرج به في مجالس الفيد بقول لرجل هذا لى ذلك  
الرجل ان يكون كلام بكره والتميم للجعفري بعيد في المجالس يقول لا بد هو اطهر ويؤيد الاول فقال انه  
خالي الظاهر تخفيف الظاهر تخفيف اللام وتشديده من محلة كانه تصحيف بصفاته اى صفات  
الاجسام كالقول بالجسم والصورة او بصفاته الزائدة كالاشاعة وفي المجالس يصف الله تعالى  
وبحسب الاول الاول والواو في قوله ولا يوصف الجلال والحال لا علم قد صغر الاميين فاما آخر

لجمنی ہوا ابو حاتم و ابن القسّم کہ جرحی و هو

محل











باب لا يبلغ حوائج السعداء ومضاهي المجاليس التي لا ينبغي الجلوس فيها

ولا يري اصرافا لشوء عنك اى اذا اتيت ببليته ولو اجمد اى لعب نفسه فان كل ذلك فرع  
العقل واما ارادة منفعتك فضرر لم يضر من حيث لا يشعر فو تخرجك من حيوتك كل حال وسكو  
هذا الشورة وغيره من نطفة وبعد عنك او بعدك عنه خير لك من قربه فان احتمال الضرر  
اكثر من النفع لان هتك بالهنة والقليل يقضى المصالح منوه الشئ بالضم مع الهنة هناة بالفتح والذ  
مبسر عن غير شقة ولا غناء فهو منبغى ولا يجوز الابدال والادغام وهناة الولد هينوتى وهو  
من باب رفع وضرى سترى ويقول العرب 2 الدعاء لهشك الولد هنة ساكنة وما بدا لهايا  
وجذها حوى معناه سر له هوهاى وهناى الطعام هساى ساغ ينقل حديثك وينقل اليك  
الحديثاى بكذب عليك عدائاى وبكذب على الناس عندك فيفسد بيك وبينهم فقوله  
كلما اقربنا من مفسدة اخرى وهى عدم الاعتماد على كلامه ويخجل ان يكون الجميع لبنا مفسدة  
واحدة وهوان العدة في منفعتنا الصديق هان ياتيك مكالافه او فعله وان يطلع وسالتك  
الى غيره ولما كانت عادته الكذب لا تقمداست على كلامه ولا خيرك فتدعى العايدان هذا اذا  
لريائى لما وجبت الفتا والاغراء والامسدة اشد فلو ان قوله يعزى تا سبيل كيدا  
2 2 القاموس الحديث الخبر والجمع احاديث شاد والاحديث ما يحدث به ومنه الصحاح الحديث  
الخبر يأتى على القليل والكثير يجمع على احاديث على غير قياس قال الضرر نرى ان واحدا احاد  
احد ثم جعلوه جمعا للحديث والاحد وثر ما يحدث به وقال مظفر عطف اى مده ومنه القاموس  
مظه مده والدلوجديه وخيليه وخته تكبر واصابع مدها عا طبا بها تمطط وتمدد ومنه  
لكلام لون بنى استهوى سياتى هذا الخبر بعينيه ابوابا العشرة وفيه مطرها ومنه القاموس  
مطرف بخير اصابى وما مطر منه خيرا وبخيراى ما اصاب منه حيرة فطرت الطيل سرعت  
2 2 هو بها كطرت وعلى الاول الباقي قوله باخرى للالة وعلى الثانى للتعدية الى المفعول الثاني  
فيا صدق على بناها المجهول من التقييل ورتما يقرأ على بناء المعلوم كينصر اى اصل الحديث  
فيقطعها بكذب من عنده فلا يكون صادقا لذلك والاول اظهر ومنه القاموس اعزى بينهم  
العداوة القهاها كلمة الرقهاهم وقال الجوهري اعزى الكلب بالصيد واغريت بينهم و  
اقوا كان المعنى هنا يعزى بينهم الخاص بما نسبها العداوة والبشازاة وقد قال الله تعالى واخرى  
بينهم العداوة والبغضاء ويظهر من بعضهم كالجوهري ان الاعراب معنى الانساق لا يحتاج الى

بِأَجْرِ فَوْقَ الْأَنْوَاعِ وَالْمَشِيخَانِ الَّذِينَ لَهُمْ وَمَا يَنْبَغِي لَكَ الْمَطَالِبُ

الى مفعول وفي بعض النسخ فيما سيجي ويفرق بين الناس في العداوة فلا يحتاج الى تكلف وقال  
 السجينة والخنزير بالضم الحشد وانظر ولا تفك اى اخار والمواعاة والمصاحبة غير موقوفة  
 جث عن ضم مصاحبهم ولما تفككم على ضم مصاحبتهم صاحب السوء فاتفوا عواف  
 السوء واخاروا للتحق من لم يتضرر واصحابهم في الذين والذين وان كان غير موقوفة  
 كما شيئا في افراد اخر وقيل المعنى انظر ولا تفك ولا تفكوا قول الكليل لا تقار والناظر  
 بقولهم وقد قال الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ولا يخلوا من بعد ابو جعفر  
 الحق صين بعضهم على بعض احرام الله واسباب  
 حقوق اخوان واسيما لما ذكرهم وما يناسب لك من المطالب حجج بالاستناد الى محمد الصنكري  
 عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين صلوا الله وسلامه عليه لليوناني الذي راي من العرب  
 الداهيات واسلم على يد بذر امر ان تولي اخوانك المظالمين لك على صديق محمد صلى الله عليه واله  
 وتصدقني ولا تقيلا له ولما دعا رفقكم اليه وفضلك على من فضلك به منهم شدة وفهمه  
 بجر كسرهم وغلظهم ومن كان منهم في ذر حلق في الايمان اسوينه فيما لك بنفسك ومن كان منهم  
 فاصلا جليل في دية اثره عما لك على نفسك حتى يعلم الله مكان دية اثره عندك من  
 مالك وان اولي آء اكرم اليك من اهل النوى عيا لك شخص قال الصادق اخو المسلم  
 وحق المسلم على اخيه المسلم ان لا يشيع ويحجج ولا يري ويحطس اسمه ولا يكتسب ويعري اخوه  
 فما اعظم حق المسلم على اخيه المسلم وقاله اذا قال الرجل لا خير انا فاطع ما بينه ما من الولا  
 فاذا اهل انت على عدوى فقد كره بعد ما فاذا اهلتم ما شئت فقله الا كما يما شالمع  
 الماء وقاله والله ما عباد الله شيء افضل من اداء حق المؤمن والله ان المؤمن لا عظم من  
 الكسبه وقام له جاء المؤمن للمؤمنين برفع عنك البلاء ويدد عليه الرزق في حمة العلو  
 عن عبد الله بن عباس عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه  
 واله يلزم الحق لا تمتنع ان يبع يميون التائب ويرجون الصعيف ويعنون المحسن وليستغفرون  
 للذنب **ل** ابد عن سعد عن محمد بن عبد الجبار عن ابن فضال عن ثعلبة عن بعض اصحابنا  
 غز المعلى بن خديس قال قلت لابي عبد الله ما حق المؤمن على المؤمن قال سبعة حقوق واجبات  
 ما يماحق الا وهو عليه واجبان خالص خرج من ولايته الله ومنك طاعته ولم يكن الله نعم



من ريب قال قلت جعلت فداك حدثني ما هي من قال يا معلى انى شفيق عليك اخشى ان يضيع  
 ولا تحفظ وتعلم ولا تقلم ولا قلت لا قوة الا بالله قال ابسرحون منها ان يحب له ما تحب لنفسك  
 وتكوله ما تترك لنفسك والحق الثاني ان شئى في حاجته وتبتغي رضاه ولا تخالف قوله والحق  
 الثالث ان تصله بنفسك وما لك وبدك وربك ولسانك والحق الرابع ان تكون كذيله  
 ومراتبه وقبضه والحق الخامس ان لا تشيع ويجمع ولا تلبس ويعرى ولا تروى ويظن والحق  
 السادس ان تكون امرأته وخادمه وليس لك امراة ولا خادم ان تبتغي نكاحك ففعل  
 ثيابه وتضع طعامه وتهدى فراشه فان ذلك كله انما جعل بينك وبينه والحق السابع ان  
 تترقبه وتحيي دعوتهم وتشهد جنازتهم وتعود من مرضهم وتخص بدك في قضاء حاجته  
 ولا تخوهم الى ان ييا لك ولكن ينادى الى قضاء حاجتهم فان فعلت لك به وصلت ولايتك بولايتهم  
 وكلايتهم بولايتهم الله نعم هذا ابن الصلت عن ابن حنبل عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال  
 اتاني رجل من اهل الجبل فدخلت معه على ابي عبد الله فقال له الوداع اوصني فقال اوصيك بتقوى  
 الله وبر اخيك واجتنب له ما تحب لنفسك واكرهه ما تكره لنفسك وان سالك فاصطر وان كان  
 عنك فاعرض عليه لا تمل له خيرا فان لا يملك وكن له مصداقته لك عضدان وجد عليك فلا يبيح  
 تفارق حتى تغسل نيتهم وان غاب فاحفظ في غيبته وان شهد فاكفه واعضده وواثقه ولا تظفر  
 فاكفه منك وانت منه ستن ابن محبوب عن عمرو بن ابي المقدام عن ما للبراءين قال لا قبل  
 الى عبد الله فقال يا اما لك اتهم والله شيعتنا حقا يا اما لك تراك قد اقرطت في القول في  
 فضلنا انه ليس يقدر احد على صفة الله وكبر قدرهم وعظمتهم والله المثل الا على فذلك لا يقدر  
 احد على صفة رسول الله صلى الله عليه واله وفضلنا وما اعطانا الله وما اوجب من حقوقنا  
 وكما لا يقدر احد ان يصف فضلنا وما اوجب الله من حقوقنا فذلك لا يقدر احد ان يصف  
 حق المؤمنين ويقوم به مما اوجب الله على خصه المؤمنين والله يا اما لك ان المؤمنين يلتقيان فيصالح  
 كل واحد منهما صاحبه فما يزال الله تبارك وتعالى ناظر اليهما بالحيمة والمغفرة وان الذنوب انما  
 عن وجوهها وجوارحها حتى يفيق من يقدر وعلى صفة الله وصفته من هو ذا عند الله نعم  
 سمع من كتابي القاسم بن قلوب عن جميل عن ابي عبد الله قال سمعته يقول المؤمنين  
 خدم بعضهم لبعض فقلت كيف يكون خدم بعضهم بعضا قال صفة بعضهم لبعض صفات

اعلم برحمتك الله ان حق الاخوان واجب فرض لازم ان تعدو عليهم بانفسكم واسماكم وابصاركم  
 وايدكم وارجلكم وجميع جوارحكم وهم حصونكم التي تلجؤون اليها في الدنيا والاخرة ولا  
 لاتماطوهم ولا تخالفوهم ولا تغتابوهم ولا تدعوا نصرتهم ولا معاونتهم واهذلوا النفوس  
 والاموال دونهم والاقبال على الله نعم بالدعالم ومواساتهم ومساواتهم في كل ما يجوز في الدنيا  
 والمواساة ونصرتهم ظالمين ومظلومين بالدفع عنهم وروى انه لما قالوا لعنه من الرجل يصح  
 منهم ما لا يدري سبب فخره فقال اذا اصابه ذلك فليعلم ان اخاهم وكذا اذا اصبح فخره فليعلم  
 سبب بوجها لفرح فما الله يستعين على حقوق الاخوان والامخ الذي يحبك هذا الحقوق الذي لا يفرق  
 بينك وبينهم في حمة الدين وتفصيله ثم ما يجب له بالحق على حسب قرب ما بين الاخوان  
 بحسبته للاروى عن العالم مانه وقف جبالا لكبرته ثم قال ما اعظم حقك يا كعبته والله ان  
 حق المؤمن لا عظم من حقك وروى ان من طاف بالبيت سبعة اشواط كتب الله له مائة الف حسنة  
 ومحى له ستم الاف حسنة ورفع له ستم الف درجة وقضا حاجته المؤمن افضل من طواف طواف  
 حتى صعد عشرة قوله نعم صراط الذين انعمت عليهم اي قولوا اصدنا صراطا الذين انعمت  
 بالتوفيق لدينك وطاعتك وهم الذين قال الله لهم ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين  
 انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا  
 ثم قال ليس هؤلاء المستقيمون ووجه البدو وان كان كل هذا نعم من الله ظاهرة الاثرون  
 هؤلاء القوم قد يكونون كفارا وفسقا فانه قد بان تدعوا بان ترشدوا الى صراطهم وانما  
 امرتم بالدعوان لان ترشدوا الى صراط الذين انعم عليهم بالايمان بالله وتصديق رسول الله صلى  
 الله عليه واله وبالاوية لهدى والها الطيبين وبالثقة الحسنة التي بها يسلم من شر عباد الله  
 من الزيادة في اتمام اعداء الله وكفرهم بان تداريهم ولا تغفرهم باذالك واذا المؤمنين وبلغهم  
 بحقوق الاخوان من المؤمنين فانه ما عباد ولا امره الى عباد وال محمد وعادى من عبادهم  
 كان قد اتهم من عذاب الله حضاضا ضيعا وحيته حصيته وما من عبد ولا امره رادى عباد الله  
 باحسن المدارة ولم يدخل بها في باطل ولم يخرج بها من حق الا جعل الله نفسه تسيما وركى  
 عمله واعطاه لصبره على كتمان سترنا واحتمال العيظ لما يسمع من اعدائنا ثوابا المشي بدم  
 في سبيل الله نعم وما من عبد انذ نفسه بحقوق اخوانه فهو حقوقهم حمدا واعطاهم ممكنه



باب حقوق الاخوان استجا انذارهم وما ينبغي لك من المطالب

منهم بغيرهم وترك الاستقصاء عليهم فيكون من زوالهم غفر الله له الله تعالى يوم القيمة  
يا عبد الله قضيت حقوق اخوانك ولم تستقص عليهم في مالك عليهم فانا اجود واكرم واول  
مثل ما فعلت من المسامحة والتكبر فانا افضل اليوم على حق وعدتك به وتريدك من فضلك  
الواسع ولا استقصي عليك في تقصيرك في بعض حقوقك قال فيلحقه عذرا وال محمد واصحابه  
ويجعلونه من غير ادب فيهم قوله قد واتوا الزكوة اى من المال والجاه وقوة البدن فمن  
المال مواساة اخوانك المؤمنين ومن الجاه ايصالهم ما يتقاضون عنهم لضعفهم عن سواهم  
القرنة في صدورهم وبالقوة معونة اخ لك قد سقط حماره او جملته في صحراء او طريق وهو حيلة  
يستدث فلا يغفل بعينه حتى يحل عليه متاعه وتركه ومنهضه حتى يلحق العاقلة وانت في ذلك  
كله معتد لمولات محمد واله الطيبين وان الله يترك اعمالك ويضاعفها عوا لا تترك لهم وبرك  
من اعدائهم قال رسول الله صلى الله عليه واله الا فلا تسكوا على الولاية وحدها والمواد  
ما بعد ما من فرائض الله وقضاء حقوق الاخوة واستعمال التقية فانهما اللذان يتمان الاعمال  
وبقضاءهما هم الاوان اعظم فرائض الله عليكم بعد فرض موالاتنا ومعاونة اعدائنا استعمال  
التقية على انفسكم واخوانكم ومعارفكم وقضاء حقوق اخوانكم في الله الا وان الله يغفر كل ذنب بعد  
ذلك ولا يستقصي فاما هذا فقل من يخونهم ابا بعد من عذاب شديد الا ان يكون لهم مظالم  
على النواصب والكفار فيكون عذاب مدين على اولئك الكفار والنواصب قصاصا بما لكم  
عليهم من الحقوق وما لهم اليكم من الظلم فاتقوا الله ولا تفرصوا مقتله بترك التقية والتقصير  
في حقوق اخوانكم المؤمنين **صح** قال رسول الله صلى الله عليه واله مثل مؤمن لا تقية له اكمل  
جسدا راسله ومثل مؤمن لا يرى حقوق اخوانه المؤمنين كمثل من حوالة كلها ميتة ولا يملك عقله  
ولا يبصر بعينه ولا يسمع باذنه ولا يعبر بلسانه عن حاجته ولا يدفع المكروه عن نفسه بالاذلاع  
يحمي ولا يبسط شئ بيديه ولا ينعض الى شئ برجليه فذلك قطعة لحم قد فاتته المنافع وصار  
خرضا لكل الكاره فذلك المؤمن اذ يحمل حقوق اخوانه فانه فوات حقوقهم فكان الشيطان  
يختر ما البار فلم يشرب حتى يثقيق ويغتر به ذى الحواس لم يستعمل شيئا منها للدفاع عن نفسه ولا  
لانتفاع محبوبا ذاهوا سلب كل نعمة مبتلى بكل آفة واما امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه التقية  
من افضل اعمال المؤمنين يصون بها نفسه ولتوانه عن افعال حرجية وقضاء حقوق الاخوة اشراف اعمال

الشيخ

[illegible]

تقریر فیما انہ بما اتمہ لصاحبہا شاد ادا الی تکالیف











انما لا تقدر على ان تظاها اكثر الايات والاجار وجوب التعليم والهداية وارشاد الفضال لا  
 سيما ما تشبه اليهم عليهم السلام مع عذوق والتقية كما هو ظاهر هذا المقادير لانه تعالى  
 يكتمون ما انزلنا من البينات الهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلغونهم الله ويلعنهم  
 اللاعنون واما ما كثيرا يمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان الظاهر ان غرضه من هذا الاصل  
 امتناع ما يكره تركه لا يكون لعارض عنه بل كما العرض لتثوير الخطاب الى استماعه وتفهيم الامر عليه وانه  
 امر شديد احاطا ان لا تعلم به فتستحق العقاب لم يصحح بان لا ذكر لك لذلك لانك مع عدم العلم  
 بعد ودر بل انما اكد الامر الذي اراد القاءه عليه بتاكيدات لتكون ادعى له على العمل به كما اذا اراد  
 الامير ان يامر بعض عبده وخدمه بامر صعب فيقول قبل ان يامر به اريد ان اولئك امر صعب اعظيما  
 واحاطا ان لا تعلم به لصعوبته وليس غرضه الامتناع عن الذكر بل التاكيد في الفعل والثاني ان يكون  
 هذا مؤيدا لاستحباب هذا الامر وجوبه المستحب لجميع الناس لا سيما من يخاف عليه  
 عدم العلم به غير معلوم خصوصا اذا ذكره لبعض الناس بحيث يكفي تشيوع الحكم وروايت وعدم  
 صيرورته متركوكا بين الناس بل يمكن ان يكون عدم ذكره اذا خيف استهانتهم بالحكم واستحقاقهم  
 به افضل واصح بالنسبة الى السامع اذ تركنا المستحب مع عدم العلم به اولي بالنسبة اليهم من  
 استماعه وعدم الاعتناء بشانه وكلا الوجهين اللذين خطرا بالبال حسن ولعل الاول  
 اظهر واحسن وامتن وقوله لا قوة الا بالله اظهر للجهل عن الايمان بطاعة الله كما يستحق  
 طلب للتوفيق منه ثم ضمنا ان تجنب سخطه في غير ما يخط الله وتبع مرضاته مصدور  
 اي رضا فيما لم يكن موجبا لسخط الله وكذا اطاعة الامر وقيد بذلك وكان عند التقييد في  
 تلك الفقرات يؤيد كون المراد بالاخ الصالح الذي يؤمن من ان تكاب غير ما يرضى الله غالبا  
 بنفسه بان تسعى في حوائج نفسك وحالك بالمواساة والانشاء والانفاق وقضا الدين  
 نحو ذلك قبل الشوال وبعد الاول افضل ولسانك بان تعينم بالثغارة عند الناس وعند  
 الله والدعا ودفع الغيبة عنه وذكر حاشية الجالس ارشادا الى مصالحة الديانة والديونة  
 ومداييمه وتعليمه ويدك وجلالك باستعمالها في جلب كل خير ودفع كل شر وتوفيقان عليهما  
 وحمل ويجمع ويظن ويحرم حالته في المصباح خدمه يخدمه فهو خادم غلاما كان  
 او جارية والحادثه بالهانة المؤث قليلا في القاموس مع هذه كسبه بسطة كنهه وان يترجم من

باب الافعال وبرايمين من باب علم وضرب صدق وابرار القسم العمل بما شدة عليه وتقتضيه  
 فيما اقم عليه كانه الحديث لو اقم على الله لا يره فيقول اي لو اقم على وقوع امر واقع الله اكرايا  
 له وقيل لو رد على الله على البت لا جابه وفيه التمهيد بترقيته وانه اي صدق ومنه الحديث امر السبع  
 منها ابرار المقسم وقال الجوهري بررت والدي الكسيرة بزاو فلان يبرزها القمى يطعمه برفلان  
 في عينه صدق وفيه القاموس البر الصلة وضد العقوق بررت بتره كعلمته وضربته والصدق  
 في اليمين وقد بررت وبررت وبرت اليمين بتره بتر كعمل ويحل بزاو بزاو وبرودا وبرزها ايضا  
 على الصدق انتهي والمشهور بين اصحاب استحباب العمل بما اقمه عليه فيه اذا كان استحياءا مؤكدا  
 ولا كفارة بالخالفه على احد ههنا وفيه رسالة ابن سنان عن علي بن الحسين عليهما السلام اذا  
 اقم الرجل على اخيه فلم يترجمه فعلى المقسم كفارة يمين وهو قول لبعض العامة وحملها الشيخ على  
 الاستحباب وقيل المراد بابرار القسم ان يعمل بما وعدا لاخ غيره من قبله بان يقضي حاجته فيفي  
 بذلك ولا يخفى ما فيه قوله ثم وصلت ولايتك بولايتي اي محبة لك بمحبة لئلا يكون العكس اي  
 صادرا لمحبة ثابتة مستقرة بينك وبينه ومرت سببا لذلك وعملت بمقتضى ولايتك له  
 وولايتك له عملا بقوله تعالى المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض كما يقال وصل الرحم وقطعها  
 ويحتمل ان يكون المراد بولايتهم ما والاهما للائمة عليهم السلام اي احكمت الاخوة الحاصلة  
 بينكم من جهة الولاية وفيه الحصال وصلت ولايتك بولايتي وولايتي بولايتي الله تعالى  
 كما عن علي بن ابي عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر بن الحارث عن عبد الله بن عيسى عن ابي  
 المسلم ان لا يشيع ويجمع اخوه ولا يبرق ويغش اخوه ولا يكسر ويغري اخوه فأتوا المسلم على اخيه  
 المسلم وقال احب لاخيك المسلم ما تحب لنفسك واذا احتجت فسله وان سالك فاعطه لا عملة  
 خيل ولا يملك لك كن له ظهرا اذا غاب فاحفظه في غيبته واذا شهد ففرد واجله واكرمه فانته منك  
 وانت منه فان كان عليك عاتبا فلا تقارقه حتى تسال سميت وان اصابه خيرا حمد الله وان سلب  
 فاعضده وان تحمل له فاعنه واذ قال الرجل لاخيه لا تقطع ما بيننا من الولاية وان اقالا لات  
 صدق في كفر احد ههنا فانهما غاشا لا يمان في قلبه كما ينماش الملح في الماء وقال بلغزني قال  
 ان المؤمن ليرى منوره لاهل السماء من منجم السماء لاهل الارض وقال ان المؤمن والى الله يعينه  
 وبضيق له ولا يقول عليه الا الحق ولا يخاف غيره قبله ان انما ترني يشيع واخوه ونظائرها

مباحا

قل سخطه



# باب حقوق الاخوة والسياسة انما كبره فاستلزم

راجعة الى السلم في قوله على المسلم واذا اختلف فليدل على عدم جوعته الشوا من الاخ المؤمن  
 ويشمل القرين والجنبه نحوها لا يملكه خيل من باب علم والضمير المنسوب للاخ وخيل من غير النسبة  
 لا يملكه ولا يملكه المستتر فيه للاخ والبارز للخير ويحمل التقى والحق الاول اذ هو بقوله ثم فانه لك  
 ظهر ولو كان خيا كان انكسب ليكن لك ظهر او يورده ان في مجالس الشيخ لا يملكه خيل فانه لا يملكه  
 كن له عضدا فانه لك عضد وقد يفهم الثاني من باب الافعال بان يكون المستتر واجعا الى الخير  
 والبارز الى الاخ اي لا يورث الخير اياه بل لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
 تؤخره ولا يخرجه صافيه والا اول اصوب قال القاموس المثلثة ومنه بالكسر مللا وملة وملا له و  
 ملا لا يملكه كاستملته واملى واملى على ابرمى والظهور والظهير المعينة لا الراغب الظاهر يستعار من  
 يتقوى منه وما له منهم من ظهري اي معين اذا غاب بالسفر والاعم فاحفظه ما له واهله وعرضه  
 فانه مثل وانت منه اي علقته من طيته واحدة كما مر ومبا لعمدة في الموافقة في السير والمذهب المشترك  
 كما قيل في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهية من غشنا فليس منا اي ليس على سيرتنا ومذهبنا  
 والتفصيل يستلزم كما يقول الرجل انا منك وايلك يريد المتابعة والمرافقة وفي الفصاح عتب عليه اي  
 وجد عليه حتى تسلمت شيئا من حقك فغضبته برقوق وطف تديرا لغيره وبادى السل اسرا  
 الشيء واخرجه من فوقه كاستلانه وقال النخبة المحمدي في بعض النسخ حتى تسال سحجة اي حتى تطلبه  
 التماسه والكرم والعفو وله امر مصدره على ان في قوله الا ان يقرر على بناء التصغير فيكون مصغر  
 التمسح او التماسه والظاهر انه تصغير النسخة الاولى فانها موافقة لما في الصدوق ومجالس الشيخ  
 وكتاب الحسين بن سعيد وغيرهما في مجالس الصدوق في نسخة ومما في نفسه وفي القاموس  
 عضده كضربه اعانه ونصره واذا تحمل له فاعنه اي اذا كاده انسان واحال لضربه فاعنه  
 على دفعه عنه او اذا احتال له رجل فلا تكله اليه واعنه اي وقرا بعضهم يحل بالياء على بناء المجرد  
 المجهول بالمفعول الاول وهو اوفى بالحق لكن لا تساعده النسخ وفي القاموس المحل المكرو والكيد وتحمل  
 له احتال وحقه تكلفه والمحال ككباب الكبد وروم الامر بالحيل والتدبير المكرو والعداوة والمعاداة  
 والاصلاك ومحل به مشقة الحاء محلا رعا كاد به غاية الى السلطان استخرج قيل اي اذا احتال لدفع  
 السلام عن نفسه بحيلة فاعنه اي امضاه ولا يخفى بعده في مجالس الصدوق وانما يتلى في عضد وتحمل  
 له وروى على بن ابراهيم في تفسيره عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال لا والله فخرنا التحمل في القرآن قلت

وما القتل وملت هذا ان يكون وجهه لغيره من وجهك فتعمل له وصية لا خير كثير من  
 الاية ومن كتاب المؤمن وانما يتلى في عضد وتحمل عن غير قطع ما بينهما من الولاية التي امر بها اكمل  
 لعدوها لا يصدق فقد خرج الحاطب عن الايمان بعد ان لا خير ان لا يصدق خرج الحاطب عن الايمان بعد ان لا خير  
 على اخيه هذا احد معاني الكفر المقابل للايمان الكامل كما مر منه وسياق آية الله قال في غيره من قال  
 لا خير يا كافر فقد بآء احدهما لا خير اما ان يصدق او يكذب فان صدق فهو كاذب وان كذب عاد الكفر  
 اليه بتكثيره وانما للسلم والكفر منصفان احدهما الكفر باصل الايمان وهو ضده والاخر يفرغ من  
 فروع الاسلام فلا يخرج به من اصل الايمان وقيل الكفر على اربعة انواع كفرانكار بان لا يعرف  
 اصلا ولا يعرف به وكفر وجود ككفر الميسر يعرف الله بقلبه لا يعرفه لسانه وكفر عناد وهو ان يعرف  
 بقلبه ويعترفه لسانه ولا يدين به حسدا وبغيا ككفر في حمل وانما يعرفه بقلبه وهو ان يعرف  
 بلسانه ولا يعتقد بقلبه قال الهروي مثل الاقرمى عن يقول بحلق القرآن السمية كافر فقال الذي  
 كفر فاعيد عليه الشواثل ثلثا ويقول مثل ما قاله ثم قال في الاخر قد يقول المسلم كافر لو منه حديثان  
 جاسر قيل له ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون قال هم كفرة وليسوا الكفر بالله و  
 اليوم الاخر ومنهم الحديث الاخران الاوس والخزرج ذكرهما كان منهم في الجاهلية فثاب بعضهم الى  
 بعض بالتيوت في قوله تعالى ان الله لم يكلفكم اياتا الله وفيكم رسولوه ولم يكن ذلك على الكفر  
 بالله ولكن على تقصيرهم ما كانوا عليه من الافتر والمودة ومنه حديث ابن مسعود اذا قال الرجل للرجل  
 انت في عد وقد كفر احدهما بالاسلام اراد كفر نعمته ان الله الفدين قلوبهم فاصبحوا بجمعة  
 اخوانا فمن لم يفرقها فقد كفرها ومنه الحديث من ترك قتل الحيوة خشية النار فقد كفر اي كفر القرب  
 من الحديث فرائد كثر اهلها الفناء الكفر من قيل ان يقرن بالله قال لا ولكن يكفر بالاصناف  
 ويكفر العشرة ويجحدوا تحت اذان واحسن والحديث ان سبب المسلم ضوق وقاله كسر ومنه  
 عن ابيه فقد كفر من ترك الرمي ففكر كفرها والحديث من هذا النوع كثيرة واصل الكفر تقطيع الشيء  
 تسهله وكفا لفتتها شيئا امته واموته فاعلم اذا فخر في الماء ومنه حديث علي الهرة قلوبهم  
 كما يماث الملح في الماء وقا لاي ايمان في ارضي ابراهيم او غيره من اصحاب الكعبة في القاموس فيهم السراج  
 والقر والوجه كنع في الاولاد وانما افاضت وذلك الله اي محبة وبجوابه او ما من دينه قال في النسخ  
 الولي فيعمل عنى فاعلم من وليه لاقام به ومنه الله ولي الدين انما يكون الولي عنى مفعول وهو المطيع

الكفر







نور العبد من قطع اواراه غير شبيهة بغيره من غير ان ينفذ له فتحه لغير المؤمنين  
 مودة الا باقرية بين الامانة عن الهدى من النسل من سعة لقال ابو عبد الله امنا  
 المؤمنون اخوة بنواهم وانما صرح رجل منهم على جهره الا يزود **كذلك** **الحسين** **عليه السلام**  
 مرسل اخره قوله قل يا انما المؤمنون اخوة كما قال الله تعالى في كتابه العزيز وقال للفقير  
 اي اخوة في الدين او ينبغي ان يكونوا اخوة في الاخوة من الشرايم والعاطفة ثم اكد بقوله بنواب وام اي  
 ينبغي ان يكونوا كذلك النوع من الاخوة او في هذا المعنى بينا ان اخوتهم متصلة بمنزلة الحقيقة  
 لا شراكم في طينة الجنة والروح المتقاة المنسوبة الى الرب الاعلى كما ياتي في المراتب بالروح  
 الذي نفخ فيه في طينة المؤمنين وبه الام الماء العذب في التربة الطيبة كما مر في ابوكا طينة لادم وظل  
 كما يبادر الى بعض الامان لهذا الاختصاص الانتساب اليها بالانتماء الا ان يقال بتاين العقلاء  
 صارت ما تعان تأثر تلك الاخوة لكن بعيد وقد مر وجسود هو انما هي انهم الحقيقة الذين اوصوا  
 بالايان والعلم اوانا النبي صلى الله عليه واله ابوهم وخديجهم هم مقتضى الاية المقدمة واخرج عنهم  
 المؤمنين لانهم عقوا والديهم بترك الولاية التي هي فيهم قد خرجوا عن حكم الاولاد وانقطعت الا  
 بينهم كما ان المناقاة من اروج النبي صلى الله عليه واله خرج عن حكمهم لانهم لم ياتوا من المؤمنين  
 كما طلق امير المؤمنين ع ما شرب يوم البصرة ليطهر للناس من رجس هذا الحكم على بعض الوجوه وان  
 فهو محرم كما اوجها على المسلمين في حق العرق حركته بقوة والمراد هنا البسالة في قوله الا في تعدد  
 هناك على التضمن معنى القلبية كما في قوله ثم وضربنا على اذانهم في النهاية ضربا ليعرفوا وضربا  
 اذا عرفت بقوة وفي القاموس من كبرج كبرج ليل لا استمع المعنى ان الناس كبرج ليل اذ صبح عنهم النور  
 في بعض الليالي من غير بسبب ظاهر فها من وجع عرض لبعض اخوانهم ويحتمل ان يكون اليه كناية عن  
 لحن للزوم له غالباً في اود التوا ومنه في سنده باسناده عن جابر عن ابي جعفر ع لفتت  
 بين يدي ثم قلت يا رسول الله هم يصدوني في شأني فقلت يا جابر فقال نعم يا جابر فقلت فسم  
 ذلك يا رسول الله قال وما تصنع به فقلت اجابك اعلم يا جابر ان الله تعالى الى امر الخبير **بسم**  
 تقبض التقبض فلهذا لحن فقلت لا بساطة فها من وجع عرض لبعض اخوانهم وضربنا بسط وتقبض فها من  
 وفي الحاشية فتشيت ما قد مر من باب علم او على من الجهول من باب نص فانه متعلق وصديق عطف  
 على اهل من روح وروح اي من ليم روح الذي فيهم في الانبياء والاولياء عليهم السلام كما قال الله تعالى

فانهم

## باب حفظ الاخوة ورعاية الاخوة

وتحت قيم من روح او من محبة ذاتها كما قال الصادق ع والله شيعتنا من نور الله خلقوا وايرسوا  
 او الاضائة بيانته شبه الروح بالروح ليراه في البعد كما ان شبه النور في البعد كما ان الروح الذي  
 هو كالروح واجتماعه وتقدري عن الباقية في قوله ثم ونفخ فيه من روحى وكيف هذا النفع فقال  
 ان الروح محركة كالروح وانما هي روح الله اشتق اسمها من الروح وانما الروح على طنة الروح لان الروح  
 محركة للروح وانما اضاف الى نفسه لانه اصطفاه على سائر الارواح كما اصطفى من الارواح فقال النبي  
 وقال لمرسل من الرسل عيسى واسمك ذلك كذا ذلك مخلوقه موضوع محدث موهوب مذكور ويمكن  
 يقر بفتح الزام اي من نسيم رحمة كادور في خبر اخر وجرى منهم من روح رحمة كريمة واهلها  
 تشبيه الطينة بالام والروح بالاب ويحتمل العكس لا يقال على هذا الوجه يلزم ان يكون المؤمن من نور الله  
 لا ناهي قول يحتمل ان يكون للتاثر شروط اخرى تفقد في بعض الاحوال كما ارتباط هذا الروح ببعض الارواح  
 اكثر من بعض كما ورد في الارواح جنود مجنونة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف ويحتمل ان  
 يكون الحزن الدائم للمؤمن احداً سبباً في ذلك كما ان تذكره الاخرة ايسر سبباً لكن شدة في بعض الاحوال  
 بحيث يقين له ذلك بخلاف الارواح المناسية له او بخلاف الارواح المناسية له او بخلاف الارواح المناسية له  
 المؤثرة في العواطف لا سيما في الارواح المناسية له وادانهم كادور في الصدوق في معاني الاخرى  
 باسناده الى ابي بصير قال دخلت على ابي عبد الله ع ومعه رجل من اصحابنا فقلت له جعلت في الشياطين سواك  
 اني لا غم واخز من غير ان اعرف لذلك سبباً فقال ان ذلك لنا نحن والفرح يصل اليكم من الانبياء اذا  
 خزنوا وسروا كان ذلك داخل اعلينا كما نأوا يا كرم نور الله ثم جعلنا طينتنا وطينتهم واحد ونور  
 تركت طينتهم كما احدثت لكما وانتم سواء لكن خربت طينتهم طينتنا اعدائكم فلو لا ذلك ما اذعنتم ذنبنا  
 ابداء لقلت جعلت فداك فتعود طينتنا ونورنا كما بدأنا قال اي عبد الله اخبرني عن هذا الشعاع  
 المزعج من القرص اذا طلع اهو متصل به او يائن منه فقلت له جعلت فداك لرب ما من منه فقال لا ظهير  
 اذا غابت الشمس وسقط القرص عاد اليه فالتصل به كما بدأنا منه فقلت له نعم فقال كذلك والله لا يخفى  
 كمال من نور الله خلقوا وايرسوا من نور الله انكم المحقون بنور الله انما تشعرون والله انكم  
 لتشعرون فتشعرون وما منكم الا وسرعة في نار من شياطينه من يبينه فيدخل اجسادهم الجحيم واعد  
 الشارقا مل وتدبر في هذا الحديث فان فيه اسرار غيرية كما في الملق من الحسين بن سعيد  
 عنه قوله مثله الا ان فيه وجد ذلك في سائر جسد الارواح واحده من روح الله ثم وان روح المؤمن الى اخر الحديث

في بيان  
 في بيان  
 في بيان

في بيان



**وبيننا** الحمد الواحد كانه من ترقى عن اخوة الى الاتحاد وبين اخوتهم ليست مثل سائر الاخوة لهم غير  
 اعضاء وحد واحد تعلق به روح واحد فكما ان تعلقوا بواحد يتعلق سائر اعضاءه  
 فكذا يتلوا واحد من المؤمنين بغير تعلق سائرهم كما تعلقوا بالحمد الواحد تقديره كعضوي  
 الحمد الواحد وقوله ان اشتكى الظاهر انه يشاء للشبهة والضمير المستتر فيه وفي جدر ارجع الى المراء  
 الاثنا او الرقع الذي يدل عليه الحمد ضمير من راجع الى الحمد والضمير في قوله راجع الى الجمع الى  
 شيئا وسائر الحمد والجمعية باعتبار جمعية السائر او من اطلاق الجمع على التثنية مجازا ويحتاج  
 الاختصاص للنفيد وان در وجه ما من روح واحدة وهو ظاهر والمراد بالروح الواحد ان كان الروح  
 الحيواني من التبعية ان كان النفس الناطقة فمن التعليل فان روح الجسم الروح الحيواني هذا  
 كان قوله وار وجه ما من تسمية الشبهة ويحتمل تعلقه بالمشبهة بالضمير راجع الى الاخوين المذكورين  
 في اول الخبر الغرض اما بيان شدة اتصال الروحين كانهما روح واحدة وان در وجه ما من  
 روح واحدة هي روح الامانة وهي نور الله كما مر في الخبر السابق عن البصير الذي هو كالشمس لهذا  
 الخبر ويحتمل ان يكون اشتكى ايضا من بيان المشبهة بوضوح وجه الشبهة المراد بروح الله ايضاً روح الامانة  
 التي اختاره الله كما مر في قوله ونفخت فيه من روحي يحتمل ان يكون المراد بروح الله ذات الله سبحانه  
 اشارة الى شدة ارتباط المقرين بحسب الحق تعالى حيث يفعلون عن ربهم ساعة ويفيض عليهم منه  
 سعة العلم والكمالات الهدايات والافاضات انا ما وساعة خاصة كما سيأتي في الحديث المتقدم  
 فاذا اجبت كمت مسموعة وبصره ويد ورجله ولسانه وسنوه ذلك بحسب مقتضاها ان الله  
 نعم واعرضنا عما اورد به بعضهم من هنا من تزيين العبارة التي ليس تحتها معنى محصلاً **باب فضل**  
 المواخاة في الله وان المؤمنين بعضهم اخوان بعض وعلة ذلك **الايات الخجرات**  
 المؤمنون اخوة فاصحابهم اخويكم **قال** بالاسانيد الثلثة عن الرضا عن ابيه عليه السلام  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ستة من المدة ثلثة منها في الحضر وثلثة منها في الغيبة  
 قتادة كلب الله نعم وعارة مساجد الله واتخاذ الاخوة الله نعم واما التي في السفر فبذل الزاد  
 وحسن الخلق والمناجاة في غير الاماكن **هذا** النفيد عن ابن قولويه عن محمد بن عيسى عن ابيه عن الرضا  
 عن القليوبي عن ابيه عن ابي عبد الله قال لا يرجع صاحب المسجد باقل من احدى ثلثة امداداً  
 يدعو اليه يدخل الله به الجنة واما يدعوه فيفضل الله عن الجلاء واما ان يستفيد في الله عز وجل ثم

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما استبقا امر مسلم فائدة بعد فائدة الاسلام مثل ان  
 الله صلى الله عليه وسلم عن محمد بن علي عن محمد بن الفضيل عن الثمال عن ابي جعفر قال للمؤمن اخوا المؤمنين لا يفرق  
 الا الله خلق طينته من سبع سموات وهي طينة الجحان ثم تلا رجاء بينهم فكل يكون الرقيم الا بزا  
 وصولا ومنه حديث آخر في احدى من رجمته **ابو عبد الله** احمد بن محمد السعد وحدث  
 معاوية عن الثمال عن ابي جعفر قال للمؤمن اخوا المؤمنين لا يفرق واذ الله تبارك وتعالى  
 خلق المؤمنين من طينته جنان السموات واجري فيهم من روح رحمة فذلك هو اخو لا يفرق  
**ختص** قال الصادق المؤمن اخوا المؤمنين كالحمد الواحد ان اشتكى شيئا وجدوا له ذلك  
 في سائر جسده وان در وجه ما من روح الله وان در روح المؤمن لاشد الله لروح الله من  
 شعاع الشمس بها من كتاب قضاء حقوق المؤمنين للصورى باسناده عن جعفر بن محمد  
 ابي فاطمة قال قال ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم ما بين لي فاطمة ان العبد يكون باراً بقربائه ولو يتقون  
 الا ثلث سنين فيصير الله ثلثا وثلثين سنة وان العبد يكون عاقاً بقربائه وقد بقي من  
 اجله ثلث ثلثون سنة فيصير الله ثلث سنين ثم تلا هذه الآية يحوي الله ما يشاء ويثبت عند ربه  
 الكتاب قال قلت جعلت فداك فان لم يكن له قرابة قال فخطرت الى مغصبا وردد على شبيهها بالرب  
 يا ابن ابي فاطمة لا تكون القرابة الا في رحم مائة المؤمنين بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فلا يفرق  
 على المؤمنين ان يبره فريضة من الله يا ابن ابي فاطمة تبارك وتعالى واصلوا في الله في اجالكم ويزيد  
 اموالكم وتعطون العافية في جميع اموركم وان صلواتكم وصومكم وتقربكم الى الله افضل من صلوات  
 غيره ثم تلا هذه الآية وما يؤمن اكثرهم بالله انهم مشركون **ابو داود** والزاوي في باسناده  
 عن الكاظم عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من اتفاد اخا في الله  
 زوج الله الله ثم حوراء **عدة الداعي** عن النبي صلى الله عليه واله قال ما احداث الله اخا  
 بين المؤمنين الا احداث كل واحد منهم مادرجه وعنه صلى الله عليه واله قال من استغاث اخا في الله استغاث  
 ببيتك في الجنة وروى عمرو بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال ان المؤمنين المتولين في الله ثم  
 يكون احدهما في الجنة فوق الاخر درجة فيقول يا رب اني وصاحبي قد كانا يا رب في بطاعتك ويطبطيني  
 عن مصيبتك فيرضي فيا عندك فاجمع بيني وبينه في هذه الدرة فيجعل الله بيني وبينه ان لا يكون احدهما  
 اسفل مني من صاحبه يدرك في النار فيقول يا رب اني لم اكن يا رب بمصيبتك في بطاعتك



٩٢  
 ويزهد في ما عندك ولا يحد لك في ما بين يدي وينسج هذا الدرك فيجمع بيني وبينه هذا الدرك  
 فيجمع الله بينهما وتلا هذا الآية الاخلاص يؤمنون ببعضهم لبعض عند الله المتقين **باب فضيلة المؤمنين**  
 والنظر اليهم **ما** جماعة عن الفضل بن محمد بن جعفر بن زاذ عن ابي بصير عن الصادق قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه واله النظر الى العالم عبادة والنظر الى الاما المقسط عبادة والنظر الى الوالدين براءة  
 ورحمة عبادة والنظر الى الاخ توبة عند الله ثم عبادة **خص** عمار بن موسى قال قال ابو عبد الله ثم  
 حب للابرار وللابرار ثواب للابرار وحب للابرار فضيلة للابرار وبغض الفجار للابرار زين  
 للابرار وبغض الابرار للفجار خزي على الفجار من كذب قضا المحقوق قال قال ابو عبد الله لبعض اصحابه  
 بعد كلام ان المؤمنين من اهل ولايتنا وشيعتنا اذا اتقوا الله لم ير الله لهم بطلا عليهم بوجهه حتى ينظر  
 ولا يزال الذنوب تقاطع عنهم كانهما قطا الورق ولا يزال يد الله على يد اشد صاحب **فواي**  
**الشراف** فدي باسناد عن جعفر بن محمد عن ابائه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله  
 واله ان المؤمن ليسكن الى المؤمنين كما يسكن قبل الطمان الى الماء البارد وبهذا الاسناد قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه واله النظر الى المؤمنين في وجهه خير من عبادته كثر **الكرام** عن محمد بن علي بن  
 طالب البلدي باسناد عن سلام بن المستنير عن جعفر بن ابي اقر عليه السلام قال قال جدي رسول  
 الله صلى الله عليه واله انما الناس حلالى حلال الى يوم القيامة وحرامى حرام الى يوم القيمة الا وقد  
 بينهما الله ثم في الكتاب بينهم ما لم يكن في سبيل من سبيل وبينهم ما شبهت من الشيطان وبدع بعدى من  
 تركها صلح امر دينهم صلحت امرتهم وعرضهم ومن تلبس بها وقع فيها واتبعها كان كمن رعى غنمه فربما  
 ومن رعى ما شئت فربما لم يزل يراهم نفسا الى ان يرعاه الله تعالى الا وان لكل امك حيا الا وان حيا الله ثم عمار  
 فقولوا حيا الله وعمار من الاوان ود المؤمن من اعظم سبب الايمان الاوان حيا الله ثم اعطى الله  
 منع الله فهو من اصحاب المؤمنين عند الله تعالى الاوان المؤمنين اذا اتوا الله تعالى كانا كالحمد  
 الواحد اذا اشتكى احد من جسده موضع وجدا اخر له ذلك للموضع **باب** جليل المؤمنين بعضهم  
 بعضا وانواع الاخوان **ما** الفيد عن احمد بن الوليد عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 بن سدير عن ابيه قال قلت لابي عبد الله ع لى لاقى الرجل امره ولم ير فيهما مضى قبل يومه ذلك  
 فاجبه جاشدا فانا كلته جدي بل مشا انا عليه لم يخبر بل لا يجدى مثل الذي اجدته فقال صدقتا  
 سدير ان يتلاف قلوب الاخوان اذا التقوا وان لم يظهروا التودد باستهم كسر عن احتياط قطر السما على

فها  
 وبغض  
 الله

٩٣  
 مياه الانهار وان بعد اختلاف قلوب الفجار اذا التقوا وان اظهروا التودد باستهم كسر عن احتياط قطر السما على  
 من التعاطف ان طال الاعتدال فيها على مدود واحد **ابن** عن احمد بن ادريس عن الاشعري عن احمد  
 الرازي عن بكر بن صالح عن جابر بن جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 اجبرنا عن الاخوان فقال ثم صفنا اخوانا ثم صفنا اخوانا ثم صفنا اخوانا ثم صفنا اخوانا ثم صفنا اخوانا  
 والمال فان كنت من اخيك على هذا القصة فبذلك منيما للتودد منك وصاف من صافه وعاد من  
 والماء واكرم من وجبت اظهره المحسن واعلم ان السائل انهم اقول من الكبرياء لا حروما اخوانا لكاشرة  
 او بيت منهم لذاتك فلا تقطن ذلك منهم ولا تطلب من اوداء ذلك من ضميرهم وابذلهم ما بدوا لك  
 من خلافة الوجه وحلاوة الشاخص عن يوسف بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن الصادق قال قال الصادق ثم  
 ثلثة اشياء في كل زمان الا في الله والزوج الصالحة لا تفي في من الله والولدا الرشيد من اصحابه  
 الثلثة فقد اصحابا خيرا الدنيا والاخرة والخطا لا وفر من الدنيا والخطا لا تفي في من الله والولدا الرشيد من اصحابه  
 وللأكل والشرب واطلب واطاعة الاقرباء ووفى ظلمة الامور وان لقيت عمرتك فطلبهم فان الله ثم لم يخلو  
 على وجه الارض افضل منهم بعد الانبياء والادوية والاوليا صلوات الله وسلامه عليهم وما انتم على  
 العبد بمثل ما انتم به من التوفيق يصحبه حق الله تعالى الاخلاص يؤمنون ببعضهم لبعض عند الله المتقين  
 انظر ان من طلب في زماننا هذا بلا عتق بلاء صديق الا يرى ان كل كرامة اكرم الله بها النبيته سدا  
 دعوتهم بصديق امين وولى وكذلك من اجل ما اكرم الله به صدقيه واوليائه وامانته محبة انبيائه  
 دليل على ان هناك الدارين نعمة اجل واجيب افر من الصخرة في الله ثم والواخات الوجه **باب**  
 قضاء حاجة المؤمنين والتعجيل في توفيقهم وامثال السرد وطلبهم اكرامهم والطائفة منهم وطلبهم كبرهم ولا  
 ما هو ثم ما المعيد عن ابن قولويه باسناد عن جابر بن سدير عن ابيه قال قال الصادق عليه السلام  
 فذكر عند المؤمن وما يجب من حجة فالتفت الى ابي عبد الله ع فقال له يا ابا الفضل الا احذرك بحال  
 الموص عند الله ثم فقلت له فخذ في حجتك فذلك فقال اذا قبض الله روح الموص صعد الى السما  
 ما بيت حديثك ونعم العبد كان سرعا الى طاعتك كل من يطاع عن عصيتك فذلك قبضت اليك فانما را  
 من بعد فيقول الجليل الجليل الى الدنيا وكونا عند جبرئيل ومجلى معجى وهكذا وكبر الى د  
 واكتنا ذلك لعبد حتى اقبض من قبره ثم قال له الا ازيدك فقلت له فقال اذا قبض الله الموص من قبره خرج  
 مثال يقدمه امامه كلما دى المؤمن هو الاموال يوم القيمة قاله المثال لا يخرج ولا يخرج والشر البور

خبر الدارين

صدق

داولي



**بإقتضاها للمؤمنين التسعة فيها وتوفيهم وأثرها السريرة وأكرمهم**

والطاهرة ونزج كعبه ولا هتافا بامور

والكرامة من الله عز وجل فأنزل بغيره بالسرور والكرامة من الله سبحانه حتى يقف بين يدي الله عز وجل ويحاسبه  
بغيره ويأمر به إلى الجنة والمثال أمامه فيقول له المؤمن بحمد الله نعم الخارج مع من يرى ملائكة تشرع  
والمسود من الله عز وجل حتى كان ذلك فمن أتى فيقول له المثال أنا السور الذي دخلته على الجنك  
المؤمن في الدنيا خلقني الله من غير أن يشرك قوامه المتوكل عن الجبري عن أبيه الخطاب عن ابن محبوب  
سدير عن أبي عبد الله قال إذا بعث الله المؤمن من قبره إلى آخر الخبر أقول شيئا بعض الأخبار في الطاعة  
المؤمن في أبيه شاذ وغيره عن محمد الجبري بأبي عبد الله عن أبيه قال خرجت ذات سنة فاجأني  
أبي عبد الله الصادق جعفر بن محمد عليه السلام فقال من أنت يا سفيان فقلت فقلت فقلت فقلت  
كنت حاجا فقال أنت هذا الحاج من الثواب فقلت ما أدري حتى يقفني فقال إن العبد إذا طاف بهذا  
أسبوعا وحمل دفتير وسعى بين الصفا والمروة كتب الله له سنة كاف حسنة وحط عنه سنة كاف سيئة  
ورفع له سنة كاف درجة وقضى له سنة كاف حجة الدنيا كلها وأدخله للأخرة كما فقلت له جعلت فداك  
إن هذا الكثير فقال عليه السلام أفلا أجرك بما هو أكثر من ذلك قال فقلت له فقال عليه السلام لعنوا حافة  
أمرهم من فضل من حجة وحجته حتى عد عشر حجج شريفة إلى عن بعد ما شئت أن أبلغك ما قال  
معتز الصادق عليه السلام يقول قضاء حاجته المؤمن أفضل من ألف حجة مقبله بما سكتها وغنى ألف درجة  
لوجه الله وحملان الف من في سبيل الله بغيرها من حجةها من  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تنفك الناس فحينئذ بغير صديق وعنه قال المؤمن نحو المؤمن لا يظلم  
ولا يخذله ولا يغشيه ولا يفتشبه ولا يخذله ولا يخذله قال بغير المؤمن أن يستوحش إلى أخيه المؤمن  
فمن دونه قال المؤمن عزيز في دينه وصديق له فقال له هب الخيمة فيما بينك وبين أخيك المؤمن  
فإن هب الخيمة ذهب الحياء وبقاء الخيمة بقاء المروءة عن أبي عبد الله قال إذا ضاقت أقداركم فليعلم  
أخاه ولا يؤمن على نفسه وعنه قال من عظم دين الله عظم حوائجنا ومن استخف بدنية استخف بطحا  
وعنه عليه السلام قال من ناله لوجه المؤمن حاجته من غير فخر من سنة وهو يقبل عليها من عنده أو من  
غيره حشر الله يوم القيمة مغلوله إلى عنقه حتى يفرغ من حوائج الخلق وعنه عليه السلام قال  
من فقه مع أخيه المؤمن في حاجته فلم يأنس فقد خان الله ورسوله وعن أبيه قال بحق على المؤمن أن  
الباقي عن حماد بن عثمان قال كنت عند أبي عبد الله فدخل عليه رجل من أصحابنا فقال له أبو عبد  
ملاكك يشكركم قال لا يكون مني إلا استغفره حتى وعنه قال أبو عبد الله كانك إذا استغفرت حقتك

لم يرضى أن يترك ما ذكر الله عز وجل في القرآن يخافون سوء العقاب يخافون أن يخون الله جل ثناؤه عليهم ولا الله  
ما خافوا ذلك فأنما خافوا الاستغفار فأنما الله تعالى سوء الحسب انهم من استغفار من حين فداك  
وعن جعفر بن محمد بن مالك دفعه إلى أبي عبد الله ثم عن بعض أصحابنا قال فلتك في عبدك عليه السلام الخوا  
يتولون عمل الشيطان فندعوهم فقال أبو عبد الله هل يغفونكم فلتك فقال أبو عبد الله ما جماعته  
عن أبي الفضل بالأسنان عن الصادق عن أبيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
تبارك وتعالى إلى داود عليه السلام يا داود إن العبد لا يتقن بالحسنة يوم القيمة ففكر بها في الحسنة ففكر  
بنيت الله وعليه السلام يا رب وما هذا العبد الذي يأتك بالحسنة يوم القيمة ففكر بها في الحسنة ففكر  
مؤمن سعى حاجته إلى المسلم أحب قضاءها قضيت أم لم تقض فلو أن المتوكل من محمد بن جعفر بابك  
عن أبيه بن حماد قال قال أبو عبد الله عليه السلام يا أبا عبد الله من طاف بهذا البيت طوافا واحدا كتب الله له ألف  
حسنة ومحى عنه ألف سيئة ورفع له ألف درجة وغفر له ألف شجرة في الجنة وكتب له ثواب غفر الف شهرا  
حتى إذا صار إلى الملتزم فتح الله له ثمانية أبواب الجنة يقال ادخل من أيها شئت قال فقلت جعلت فداك  
هذا كله لمن طاف قال نعم أفلا أجرك بما هو أفضل من هذا فقلت له قال من قضى لأخيه المؤمن حجة ما كتبت  
الله له طوافا وطوافا حتى بلغ عشر أبو عبد الله لا شأنا من علي بن الحسين صلوات  
عليه ما قال من قضى لأخيه حاجة فحاجته الله بها وقضى الله له بها ما في أحد من الجنة ومن قضى  
عن أخيه كبره نفس الله عنه كبره القيمة بالغافل بلغت ومن عانده على ظالم لأعانه الله على إجازة الصواب  
عند حضر الأقدام ومن سعى له في حاجته حتى قضاه الله فخره بقضائها فكان كادخال السرور على  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن سعى من ظمأ سقاء الله من الخبز المحنوم ومن طعم من جوع  
الطعم لله من ثمار الجنة ومن كسا من عري كسا الله من استبرق وحرير ومن كسا من عري كسا الله من عري لم ير له  
صفاء الله ثم ما دام على الملك من الثوب سلك من كفا بما هو ثوبه وكيف وجده يصل به إليه  
الله الولدان لخلد بن ومن جملة من حمله بعد الله يوم القيمة إلى الوقت على ناقة من فوق الجنة إلى الملك  
ومن كفه عنده وقره كما كساه من يوم ولدته أمه إلى يوم يموت ومن زوجه زوجة يرضى بها ويسكن إليها  
المنزلة الله في قبره بصورة أحب إليه ومن عانده من حقه ففكر في ذلك ففكر في ذلك ففكر في ذلك ففكر في ذلك  
فقول طبت ومثل لك الجنة والله لعنوا حاجته أحب إلى الله تعالى من صيا شهرين متتابعين باعتكافهما  
الشهر الحرام فلو أني عن سعد بن البرزني عن أبيه فخر العباد عن لوط بن يحيى عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى







باب فضل العقيقة التي تسمى بغيرها وادخالها السرة عليهم السلام وادخالها

وقوله ثم استغنى بالموثاق فقامت دينا وادخلها السرة عليهم السلام وادخلها  
من ذلك يقول يا اخي هل سررتك فانك لا تعلم ذلك فادخلها السرة عليهم السلام وادخلها  
وتمت اداءه مما اوجب عليه من ربه وادخلها السرة عليهم السلام وادخلها  
في قابل وادخلها السرة عليهم السلام وادخلها السرة عليهم السلام وادخلها  
روحه من قبل فخرها فقلت يا مولاي هل سررتك ذلك فقال اي والله لقد سررتك وسررتك المؤمنين وادخلها  
سررتك رسول الله صلى الله عليه وآله والله لقد سررتك كما نوافد الراوي ذلك باسناد عن جعفر بن محمد  
عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السرة عليهم السلام وادخلها السرة عليهم السلام  
فيقضي الله لهم حاجتهم وهذا الاستاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السرة عليهم السلام وادخلها  
له من غير الله تعالى حاجته حتى يقضي حاجته اخيه المسلم وهذا الاستاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه  
والدعاه من عمل افضل عند الله عز وجل من سرور مدخله على المؤمن ونظره عن جوارحه وتكف عن كبره واد  
لنفسه عند دينا ونكوه ثوبا وهذا الاستاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السرة عليهم السلام وادخلها  
الى الله من نفع على الله وادخلها على اهل بيته سرورا ومشي مع اخ مسلم في حاجته الى الله تعالى من عكا  
شهر من شهر المحرم وهذا الاستاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السرة عليهم السلام وادخلها  
ملطفه من اهل بيته بكرهه من قبل في ظل الله عز وجل ومدوا عليه بالرحمة ما كان في ذلك مما المحبين  
ابره من محمد بن زهران بالاسناد عن ابي كهمس عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي الاحول هو افضل بعد  
المعرفة قال ما من شيء بعد المعرفة بعد هذه الصلوة ولا بعد المعرفة والصلوة شيء بعد الزكوة ولا بعد  
شيء بعد الصلوة ولا بعد ذلك شيء بعد الحج وفلان ذلك كله معرفتنا وخاتمته معرفتنا ولا شيء بعد ذلك  
الاخوان والمواثيق والديار والدم فاهمنا سحران مسوحا بهما اتم الله خلقه بعد ذلك صدق ذلك  
وعايت شيئا اسرع عنا ولا شيء للفقر من حاج هذا البيت وصلوة ورضية بعد الله الفحمة  
والفحمة مبررة ما قبله في حيزه من بيت مملوءة هياكل الخير بل مداء الدينان هياكل فضة فيفقه  
سبيل الله تعالى والذبح ثم ما بالحوثير وندبر القضا حاجته ليري مسلم ونفيس كره افضل من حبه واد  
وحج وطواف حتى عتده عشرة ثم حلله وقال فقال الله ولا تملوا من الخير ولا تكلوا فان الله عز وجل ورسوله  
صلى الله عليه وآله والغنى عنكم ومن اعلمكم انتم الغنى الى الله عز وجل وانما الله عز وجل ملطف سبيلكم  
به الجنة فقل عليه السلام لا يستقيم قضا الحوائج الا بثلث ما استصفاها العظم وباستكناها اليه ويحبها

باب فضل العقيقة التي تسمى بغيرها وادخالها السرة عليهم السلام وادخالها

لها وقال في التكميل في باب العقيقة ما قيل في هذا ان يرحل في كتب المكاد ويدخل في تمام من ثم فوالله  
بمعناه الاصل ما من احد اذ بع قلبه روبا الا وخلق الله له من ذلك السرة لطفا فاذا نزلت به اليه  
حوى اليها كالماء في الخنجر حتى يبرد ما حركه من غير سبل لابل كما عن العدة بالاسناد الى ابي بصير قال  
قال ابو عبد الله ما لنا من اهل في المعروف كخواتكم وتكونوا من اهل فان الخنجر بايقال له المعروف لا يدخله الا من  
اصطنع المعروف في الجوة الدنيا فان العدة الحاشي في حاجته اخيه المؤمن فيؤكل الله عز وجل به ملكه واحدا  
عن عبيد بن اشر عن شاذل بن عيسى عن ابيه ربه ويدعون بقضا حاجتهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه  
اسر بقضا حاجته المؤمن فاذا وصلت اليه من حيث الحاجة فليكن قال في النهاية التناضح من المنافسة  
هي الرغبة في الشيء والافراد به وهو من الشيء لنفسه الجيدة في نفسه وانفسه في الشيء منافسة ونفاسا  
لذا عني فيه وقال المعروف اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله تعالى وتوحيده والاحسان الى الناس  
حسن الصحبة مع اهل بيته من الناس قوله فان العدة كان القليل الفضل المعروف في الجدة المحمودة  
من باب المعروف في جمل حاجته الى يدعون حصوله لاله هو الدخول من باب المعروف لا ينفقه بعده ويحتل ان  
يكون القليل للتحقيق المذكري ومعنى الواو وكونه صلى الله عليه وآله اسرانه علم بحسب الخيرات وعواقبها  
لان سروره من حبه من جهة القضا والمقتضى له معاد كما ان الضمير في وصلت راجع الى القضا والتاثير  
باعتبار المنافع اليه وقيل راجع الى الحاجة واذ للشرط لالحصول الطرية والغرض بقصد المؤمن بالكمال فان  
حاجته حاجته رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السرة عليهم السلام هذا اذا كان ضمير اليه واجبا اليه صلى الله عليه وآله عليه السلام  
يحتل رجوعه الى المؤمن كما عن العدة عن البرية عن ابيه عن خلف بن عمار عن بعض اصحابه عن ابي جعفر  
قال والله لان اجمع جملته من ان عتده رتبة ورتبة ومثله ومثله حتى بلغ عشر ومثله  
حتى بلغ السبعين وكان عول من اهل بيت من المسلمين اسد جوعتهم واكسودتهم واكف وجوعهم من  
عن الناس احب اليه من الحج حجة وحجة ومثله ومثله حتى بلغ عشر ومثله ومثله حتى بلغ  
السبعين في الظاهر من غير مثله في الاولين راجع الى الرتبة وفي الاخرين في العترة قوله حتى بلغ  
في الموضوعين كلام الراوي قال مثله سبع مرات في الموضوعين في هذا الموضع سبعين ويحتمل كونه كلا  
الامام عليه السلام ويكون بلغ معنى بلغ وقيل صير مثله في الاول في الجمع الى ثلث رقيات فصار  
ثلثين وضمير مثله في الثالث والرابع واجمع الى الثلثين فيصير الحاصل مضروب الثلثين في السبعين  
فصير الفين ومما يجمع الثواب مضروب هذا في نفسه اثنان وربعه اذ لا ألف واربعة الف ومثله

والله



فقد قوله لان اهل قال الجوهري قال علي بن ابي طالب وعلمنا اي فاتهم وانفعوهم بملهم يقال علمته اذا  
كثرت معاشرة جوعتهم اي باناسد **باب** تروا ولا تخولوا وتلقوهم ومجالستهم كذا  
امرهم صلوات الله وسلامه عليهم كما عن علي بن ابي طالب عن جابر بن عبد الله عن جابر بن  
ابن جعفر عن ابي السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله خذ جبريل عليه السلام ان الله عز وجل الهبط  
الى الارض ملكا قبل ذلك الملك عيسى حتى اذا وقع الى باب عليه رجل يستاذن على باب الملك فقال له الملك  
ما حاجتك في ريت هذه القار قال اخ لي سلم زير في الله تبارك وتعالى قال له الملك ما حاجتك الا اذا  
فقال ما حاجتي الا ذلك قال فانت رسول الله اليك وهو يقرئك السلام ويقول وجبت لك الجنة وانا  
الملك ان الله عز وجل يقول اياي اسلم زاد مسما طيسرا يا اي ذا ذواب على الجنة بيان حتى في  
الاسم بناء المفعول اي استغنى عنه بعض النسخ وقع وهو قوس من لا قال في المصنف ادفع الى الكتاب  
بالثا للمفعول انتهى اليه وقال وقع في ارض فلا صلواتها وقع السيد في الشرح حصل في يد علي  
جواز ذرية الملك لغيره لا بنياه ولا وصيا عليهم كذا في بعض الاخبار السابقة في الفرق بين النبي  
والنبي والموالي بن محمد ان يكون ان اثر بنينا او محمدنا وطار عنه عند الغلاء الكلام واصطفا ان ملك ملكا  
زيادته خالصا لوجه الله سبحانه وتعالى في ذاته المقديس كما عن علي بن ابي طالب عن جابر بن عبد الله  
عن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال من زاد اخاه في الله قال الله عز وجل اي ذريت وتوابعك على ولي  
لك ثوابا وذن الجنة بلي اي ذريت المحضر على الماغة اي لما كان عرضك طاعة ومحبيل رضا فكانك انك ترو  
غيره وليست ارضي لك ثوابا اي الثواب الذي هو منقطع فاني لا ارضي لك الا الثواب الذي لا ينفك وهو الجنة  
كما عن العدة بالاستاذ عن يعقوب بن شعيب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من زاد اخاه في جانب المصطفى  
وجعل الله فهو زوجه وحق على الله ان يكرم زوجه بيان في جانب المصطفى من البلد داخل او خارجا  
هو كاية عن عبد الله بن عثمان بن عامر عن ابي ذر عن ابي جعفر عليه السلام في زوجه وهو زوجه اي  
ناشره وقد يكون جمع ناشر والمفرد هنا السنان امكان يكون المراد هو من زوجه قال في التمهيد الزور الزور  
وهو في المصنف وضع موضع الاسم كصوم ونوم بمعنى صائم ونائم وقد يكون الزور جمع ناشر كركب  
ان ما جيلويه عن غير عن البر عن ابن محبوب عن عباد بن عبيد قال سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول  
ان ضيفان الله عز وجل رجل رجلا واعلم انه ضيف الله حتى رجيع الى منزله ورجل كان في صلواته فهو في  
كف الله نعم حتى يصفى رجل زاد اخاه المؤمن في الله عز وجل فهو ناشر الله في عاجل ثوابه وخير رحمة

باب في اخوانه المؤمنين في الدنيا والآخرة

لله من معدن ابي عبد الله عن ابن محبوب عن ابي بصير عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال الله عز وجل حب  
لا يملها الا الله رجل حكم في نفسه بالحق ورجل زاد اخاه المؤمن في الله ورجل زاد اخاه المؤمن في الله عز وجل  
لله ما لا يستأمن من غير من غفران قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان امرأة من الجن كان يقال  
لها عقرم وكانت تنسب اليه صلى الله عليه واله فتسرع في كلامه فتاتي صالحي الجن فيسلمون عليه يدعونها  
فقد هذا النبي صلى الله عليه واله وسلم طوي للمحبين في الله ان الله تبارك وتعالى خلق في الجنة عمودا من باقوت جبرائيل  
سبعون الف قصر في كل قصر سبعون الف غرفة خلقها الله عز وجل للمحبين والمؤمنين في الله جوارها  
العقيد يا لا مستأمن عبد العظم الحسني عن ابي جعفر عليه السلام قال ملافة الاخوان نشره وتلغى العقل ولكن نرا  
قيل لا المظفر العلوي بالاستاذ عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله سبعة من خلق الله  
عز وجل يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل رتب بينه وبين اخاه  
عن شماله ورجل ذكر الله عز وجل خاليا ففاضت عيناه من خشية الله تعالى ورجل وفق اخاه المؤمن ففان  
لا حياء في الله عز وجل ورجل خرج من المسجد فبين ان يرجع اليه ورجل بعته امرأة ذات جمال في نفسها  
فقال في اخاف الله رب العالمين تو اليه عن سعد ما لا يستأمن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال ان ملكا من الملوك  
مر رجل قائما على باب دار فقال له الملك يا عبد الله ما يعينك على ما فعلت فقال له اخ لي فيها اذيت  
ان اسلم عليه فقال له الملك هل بينك وبينه رحم فاسد وهل نزعك اليه حاجة قال فقال لا ما بيني وبينه فانية  
ولا نزعني اليه حاجة الا اخوة الاسلام وحرمة فاما العهد واسلم عليه في الله رب العالمين فقال  
له الملك صلى الله عليه واله اليك وهو يقرئك السلام وهو يقول انا اي اريدت وتعاهدت وقد اذيت  
لك الحب واعضيتك من غضبي وجرتك من النار علة الداعي قال الصادق عليه السلام انما المؤمنون  
اجتمعوا عند اخ لهم بامر مؤمن بواقة ولا يحافون عوائله ورجل من عوائله ان دعوا الله احابهم وان  
سالوا اعطاهم وان استردوا زادهم وان سكتوا ابتاعهم وقال عليه السلام من زاد اخاه الله لا يشغله ولا يفتنه  
ما وعد الله ويقر ما عده وكل الله به مسعين الف ملك بنا دونه لا طم في طام تلك الجنة وام اطعم  
المؤمن وسقته وكسوته وقصته دينه الا يا اخا فدا الله كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحضر عن  
طعام المسكين فليس له اليوم شهنا حميم ولا طعام من غيلين الدرر يطعمون الضعفاء على حبه  
منكيا ونبيا ونبيا انما اطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا البذل او طعام في يوم

اي



مَقْرَبَةٌ أَوْ تَرْتِيبٌ دَامَرَتْهُ الْمَسَاعُونَ ذَلِكَ الَّذِي بَدَعَ الْبَيْتَ وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ  
جَعَلَ شَرَّكَهُ مِنَ الْقَدَاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مَنْ أَطْعَمَ مُسْلِمًا أَحْيَى نَبِيَّهُمْ لَوْ دَلَّ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ  
مَالَهُ مِنْ الْأَجْرِ لَا مَلَكَ مَقْرَبَةٌ وَلَا بَيْتٌ مَرْتَلٌ إِلَّا اللَّهُ وَمَا لِلْعَالَمِينَ ثُمَّ قَالَ مَنْ مَوَّجَّاتِ الْجَنَّةِ وَالْمَقْرَبَةِ  
أَطْعَامِ الطَّعَامِ الْمَغْنَمِ فَلَا يُولَى اللَّهُ تَعَالَى طَعَامُهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَقْرَبَةً ذَا مَقْرَبَةٍ  
كَانَ مِنَ الَّذِينَ رَامُوا شَرَّ عِشْيَانِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَبِيبُ  
لِقَوْلِكَ يَا حَسَنُ فَلَمْ يَنْفَعْ قَوْلُهُمْ فَلَمْ يَنْفَعْ قَوْلُهُمْ أَمَّا أَنْتَ فَيُحْيِيكَ اللَّهُ أَوْ يَمُوتُ اللَّهُ لَا يَنْفَعُ  
أَنْتَ لِمَنْ أَحْيَاكَ حَتَّى يَمُوتَ وَمَنْ دَعَاكَ إِلَى مَنَازِلِكَ فَلَمْ يَأْكُلْ إِلَّا مِنْهُمُ الْإِدْمَاعُ وَالْإِدْمَاعُ وَالْإِدْمَاعُ  
عَلَيْهِمْ أَوْ يَمُوتَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَمُوتَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَمُوتَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَمُوتَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَمُوتَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَمُوتَ عَلَيْهِمْ  
رَحْلًا وَيَكُونُونَ عَلَى أَفْضَلِ مَا قَالَتْ لَهُمْ أَنْهُمْ إِذَا دَخَلُوا مِنْكَ دَخَلُوا بِغَيْرِكَ وَمَغْفِرَةٌ عَمَّا لَكَ وَإِذَا خَرَجُوا  
مِنْكَ خَرَجُوا بِغَيْرِكَ ذُنُوبُ عَمَّا لَكَ شَرُّكَ عَنْ مَعْرِزَةَ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ  
بِأَكْرَمِ الْأَيَّةِ فَلَا أَتَمُّ الْعَقْبَةَ وَمَا أَذْنُكَ مَا لَعَبْتُمْ ذَنْبًا إِلَى آخِرِ الْأَيَّةِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَنْ لَيْسَ كُلُّ خَلْقٍ  
يَقْدِرُ عَلَى عِتْقِ رَقَبَةٍ فَجَعَلَ سَبِيلًا إِلَى الْجَنَّةِ بِطَعَامِ الطَّعَامِ سَلَّمَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ صَدْرِهِ أَنَّ  
الْحَالِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَنْ أَطْعَمَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ حَتَّى يَشْبَعَ أَحَدُهُمْ مِنْ إِخْرَاجِ إِلَى السُّوقِ فَاشْتَرَى  
رَقَبَةً وَاعْتَمَلَهَا لَنْ يَكُنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ دَرَاهِمًا أَحَدُهُمْ مِنْ أَنْ يَصْدُقَ عَشْرَةٌ وَلَا نَاعِيَةُ عَشْرَةَ أَحَدُهُمْ  
مَنْ لَيْسَ بِمِثْلِهِ مِنْ مِثْلِهِ الْحَسَنُ بْنُ نَهْمُونَ بِالْأَسْطِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَسْتُ بِأَسَدٍ بِأَسَدٍ تَقُولُونَ  
لَسْتُ فَلَسْتُ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ قُلْتُ قَالَ سَجَّيْنَا اللَّهُ مَا نَأْخُذُ بِأَحَدٍ مِنْ شَيْءٍ عَنَّا فَدَخَلْنَا  
بَيْنَكَ فَنَلَعْنَا شَيْعَةً فَوَاللهُ كَلَّا أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ رَقَبَةٍ مَنْ وَلَدَ أَسْمَاءَ بَعْلَةً فَسَلَّمَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ عِتْقِ رَقَبَةٍ عَنْ  
عَنْ نَعِيمٍ الْأَحْوَلِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لِي أَجْلِسْ فَاصْبِرْ مِنْ هَذَا الطَّعَامِ حَتَّى تَأْكُلَ  
مَحْدِثٌ مِمَّنْ كَانَ يَكُنَّ يَقُولُ لَنْ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَدُهُمْ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ عَشْرَةَ رَقَبَاتٍ مَا  
جَاءَهُ مِنْ الْمَغْنَمِ بِشَيْءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ أَرَادَ مُسْكِنٌ  
فَلَمْ تَعُدْ قَاتِبٌ كَيْفَ عَوَّلَتْ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ مَرْضُ فَلَنْ عَمَلُكَ فَلَوْ عَمَلْتُ لَوْ جَدْتُ عَنْكَ وَأَسْتَعِيذُكَ  
فَلَمْ تَعُدْ فَقَالَ كَيْفَ أَنْتَ مِنَ الْعَالَمِينَ فَقَالَ سَتَمُوتُ عَمَلُكَ وَلَوْ سَقَيْتُ لَوْ جَدْتُ ذَلِكَ وَأَسْتَعِيذُكَ فَلَمْ  
تَعُدْ قَالَ كَيْفَ أَنْتَ مِنَ الْعَالَمِينَ قَالَ سَتَمُوتُ عَمَلُكَ فَلَنْ لَوْ أَطْعَمْتُ لَوْ جَدْتُ ذَلِكَ عَنْكَ مَا جَاءَهُ  
عَنْ أَبِي الْمَغْنَمِ بِشَيْءٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مَنْ أَطْعَمَ اللَّهُ

أَبُو الْحَسَنِ

### بَابُ طَعَامِ الْفُقَرَاءِ وَتَقْدِيرِ كَسْوَتِهِ وَفَضَائِلِهِ

أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى الْكِبَا وَالْجَاهِلِيَّةَ وَالْأَنْفُسَ مَجْلُودَةً مِنْ بَيْتِ لَدُنْهُ مِنْ بَيْتِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَوَّاهُ وَقَالَ جَلَدُ  
السَّلَامُ خَانِجٌ لَنَا أَصْلًا فِي مَقَرِّهِ قَوْلِي هَاهُنَا قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الصَّبِيحَ ثُمَّ الْغَتَّ لِيَا  
فَقَالَ مَعَاشِرَ أَهْلِ الْبَيْتِ الْبَارِعِي حَزْرَةَ بَرِّهِ الْمَطْلُوبِ لِي حِجْرُ رِيسَالِ بَيْنَ يَدَيْهِمَا خُصُوفٌ  
فَاكْلًا سَاعَةً فَخَوَّلَ إِلَيْهَا الْبَقِيَّةَ كُلَّ سَاعَةٍ فَخَوَّلَ الْعَبْرَ رَطْبًا فَذَنُوبٌ مَخْصَا تَقَلَّتْ كَمَا لِيَ الْأَهْلَاءُ  
أَفْضَلُ فَقَالَ وَجَدْنَا أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةَ عَلَيْكَ وَسَقَى الْمَاءَ وَحَبَّلَ بِهِ طَالِبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَأَنَّهُ  
يَجِيءُ نَحْنُ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ أَبِي نَحْيٍ الْوَاسِطِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مَنْ شَبَعَ مَوْتًا  
وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَمَنْ شَبَعَ كَأَنَّهُ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْجِئَهُ مِنَ الرِّقْمِ مَوْتًا كَانَ وَكَأَنَّهُ تَبَيَّنَ  
مَنْ شَبَعَ أَنْ يَلْجِئَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ السَّابِقِ وَالْحَاضِرِ لِعَوْمِ الْأَخْبَارِ خَلَا فَالْعَجَلُ الْعَامِرُ حَيْثُ خُصُوفٌ لَا  
كَانَ فِي الْحَضَرِ تَقِيًّا وَسَوْقًا وَلَا يَجْعَلُ ضَعْفَهُ مَوْتًا كَانَ أَيْ الْمَطْعَمِ وَالرِّقْمِ شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْحَبِيبِ  
طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤْسُ الشَّيْطَانِ مِنْبُتُهَا قَرْنٌ مِنْهَا وَغَضَائِبُهَا انْتَشَرَتْ فِي دَرَكَاتِهَا وَلَهَا عَمْرُودٌ فِي غَايَةِ النَّجْمِ وَ  
الْمَرَادَةُ وَالْبُشْعُ وَبَدِيلُ ظَاهِرِهَا عَدَمُ جَوَازِ طَعَامِ الْكَافِرِ حَتَّى كَانَ رَدُّ مِقَادِيرِهَا كَانَ وَبَعِيدًا غِنَا  
كَانَ وَفَقِيرًا وَلَوْ كَانَ مَشْفُوعًا عَلَى الْمَوْتِ وَالسَّلَامُ وَالْأَخْبَارُ خَلَا وَفَالْحَقُّ أَفْضَلُ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَشْهُورَةَ  
لَا يَجُوزُ وَقَفُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْحَرْبِ وَلَكِنْ رَجُلًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَمْ يُؤْمَرُوا  
مِنْ جِهَادِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُوكَافَأُ آبَاءَهُمْ مَنْ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَاهِدٌ فَتُؤْتَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ  
لِكُلِّ كَادٍ مِنْهُمْ أَجْرًا وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ قَوْلُ سَلَامٍ وَابْنِ الْبَرَاءِ وَالشَّيْخِ  
الْجَوَادِ وَمَنْ هُوَ مَحْتَجٌّ بِالْحَقِّ وَجَاءَهُ قَوْلُ النَّاسِ الْجَوَادِ كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ قَرِيبًا وَدُونَهُ هُوَ  
الْشَّيْخُ وَجَاءَهُ الرُّبْعُ الْجَوَادِ لِلْأَبَوِيَّةِ خَلْفَهُ ابْنُ دُرَيْسٍ فَكَانَ مِنْ بَيْنِ الْأَخْبَارِ الْجَوَادِ النَّصْرَةَ عَلَى اللَّهِ  
وَأَنَّكَ لَنْ أَجْنِبِيَا الْجَبْرَ الْمَقْدَمَ وَمَعُولُهُ تَعَالَى لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ بَيْنَ رَقَبَةٍ وَلَا وَكَرْمَةٍ فِي الدِّينِ وَلَمْ يَخْرُجْ كَرْمٌ وَلَا وَكَرْمٌ  
إِنْ يَتَرَدَّهُمْ أَكْبَرُهُمْ مِنْ بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْخَلِيفَةَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى الدِّينِ كَأَنَّكَ لَنْ تَقِفَ عَلَيْهِمْ  
فِي الدُّنْيَا مِنْ بَيْنِ عَيْتِلِ الْمَنَعَ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلَى غَيْرِ الْمَوْنِ مَعَهُ وَدَرَى عَنْ سَلَمَةَ قَالَ فَلَمْ يَكُنْ فِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ  
أَطْعَمَ سَائِلًا إِلَّا أَعْرَفَ سَلَامًا قَالَ لَنْ أَعْطَى مِنْ تَقَرُّفٍ وَلَا يَمُرُّ وَلَا عُدَاةَ لِلَّهِ أَنْ يَكُنْ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ وَقَوْلُوا  
لِلنَّاسِ رَحْمَةً وَلَا يَطْعَمُ مِنْ بَعْضِ لَيْسَ مِنَ الْحَقِّ وَدَعَا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْبَاطِلِ وَدَرَى جَوَازَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْبُيُوتِ  
وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَشَيْءًا جَوَازَ سَقَى النَّصْرَةَ وَجَلَّ الشَّيْءُ الْبَاطِلُ وَدَعَا إِلَى الْكُرَاهَةِ وَهَذَا  
الْجَبْرُ عَنْ هَذَا الْجَبْرِ لَنْ يَكُنْ جَعْلُهُ عَلَى مَا أَذْهَبَ الصَّدَقَةَ أَوْ كَانَ ذَلِكَ كَفَرًا وَأَذْكَانَ ذَلِكَ سَبَابًا لِلْقَوْمِ عَلَى

وَأَمَّا















# باب فضل الاحسان والفضل والمعرفة ونهوق أهل لها

١٠  
ففرقة اخرفين ثم قال خبر فخرهم هاشم فلا رقت قال لا قال له قال المرأة مما اصبحت قال صدق فخرنا في ذلك  
لك مكان المرأة قال لا ولا اخذ ما ليس له ولا اكثر منه قال فوضع على راسها المنشار ثم قال الحمد فقال  
فلا رقت وكل ما عملت وكلما حبس به فهو لك واما بعثني الله تبارك وتعالى لا كافك من الميتة كان على  
الطريق فمعاك فالتك عليه فاشج ومن كلام لمة وليس لواضع المعرفة في غير حجة وعند غير هاشم الخط  
فيما لك الا بحجة اللطم وشاعرا شلر ومقالا لبحال عا دام منعا عليهم ما احويد وهو عن ذاك الله  
يخيل فزانه الله ما لا فيحصل به القرابة والحب من الضيق واليفات ببركاسير والاعا وليط من الفقير العا  
له يصبره على الحقوق والتواضع التواضع فان فونا هذه الحظا شرف فكارم الدنيا ودك فمعا  
الاخره فما حجاز عن به الفضل عن احمد عن ابي الجهم عن ابي جهم بن ابي عن ابي عن جده ابي عن ابي  
موسى بن جعفر عن ابي جهم بن ابي قال قال اشماس المرفوف فضل من ابداه فما لا استعان سيف عمن  
به عبد الله عليه السلام قال قال الفضل بن عمر يا مفضل اذا رقت ان تعلم اسما الرجل ام سبيدا فانظر به ومعه  
الى من يصعد فان صعد الى من هو اهل فاعلم انه خير بصير وان كان يصعد الى غير اهل فاعلم انه ليس عند الله  
خير الدرة الباهرة عن الحسن بن علي عليه السلام قال المعرفة ما يتقدمه مطل لم يتبعه من و  
الجلال ان يحال به بالانفة بلغا وما اسكره سرقا وقال عليه السلام من عدل فعه بحق كرمه وقال لا تخارو ذاك  
باب العشرة مع الشيا والاموالهم وقول ابائهم والرحم عليهم وصفا ابدانهم الا بالاعتبار  
واذا اخذنا من ابي ابي ريشل لا يقدون الا الله والوالد والابن والقرابة والاشا اكره  
قال تعاركة المال على خبه دوى القرية وقال تعاركة وتسلونك عن الاشعة فل اصلاخ لم يجر  
وان تخالطوهم فاحواكم والله يعلم المقصد من الصلح ولو شاء الله لا عسكم ان الله عز وجلكم والناس  
فانوا الشيا في اموالهم ولا تتكلموا بالحيث بالطيب ولا تاكلوا اموالهم في اموالكم الله كان حوبا كبر فان  
حقم ان لا تقتطوا في الشيا فانكم ما ظاب لكم من الشاة الالة الماعون فذلك الذي يدع  
اليتم فس ابر عن صفوان عن ابي جهم عن ابي عبد الله قال لما نزل ان الذين ياكلوا اموال الشيا  
ظلم انما ياكلون في بطونهم فارا وسيلون سبيرا اخرج كل من كان عند يقيم وسا لود رسول الله  
في اخر اجمهم فانزل الله تبارك وتعالى تسلونك عن الشيا فل اصلاخ لم يجر دار الخاطوهم فاحواكم والله  
يعلم المقصد من الصلح وقال الصادق عليه السلام لا ماس ان تخطط طعناك مطعام اليتم فان الصغير يوشك  
ان ياكل كاي اكل الكبر والاكسوة وغيرها فحس على كل من صغير وكبير كبحاج اليه فوالا استعان بها

موسى

رسول

١٠  
عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من اكرم منكم فتارة فليدنيا فليدنيا فليدنيا  
لهمج واسم طين قلبه باذن الله ان البيتم حقا وقال في حديث اخر بعد على خواتم ويمسح واسم طين قلبه  
فانه ان فعل ذلك لا قلبه باذن الله تعا صا اروي عن العالم عليه السلام انه قال من اكل مال البيتم دها  
واحدا ظلم من غير حق بخلافه الله نعم في النار ودوى اكل مال البيتم من الكاير الى وصلاقه عليها الله  
فان الله عز وجل من قابل يقول ان الذين ياكلون اموال الشيا في ظلم انما ياكلون في بطونهم نارا وتصلون  
سبيرا ودوى من البيتم عن ابي البيتم فرجع كان للبيتم والحسن ان على التاحر من حول البيتم واخر من بيته  
كان صاها بجمعه وكان عليه ركوته ودوى البيتم ودوى اياكم واهوال الشيا في تفرصها ولا تلبسها  
فمن تفرص مال البيتم فاكل منه شيئا كانا اكل حوزة من النار ودوى الله ولا يعرف احدكم مال البيتم فان  
جل ثناؤه على حقا تنفبه معفو ولا الوعدا واخر حوزة البيتم الاحلام ودوى عن العالم عليه السلام لا يم  
بعد احلام فاذا احتمل امتحن في امر الصغير والوسط والكبير فان ارض منه رشدا دفع اليه ماله والا كان  
على حاله الى ان يرض منه الرشدا ودوى ان لم يرض منه رشدا وهو فته هاو عالمها ان تصوف البيتم في فالدنيا  
خطا وصالحا وليس عليه حزن ولا لرج والرج والحسن للبيتم وعليه وبالله التوفيق شتي عن عمن  
ابن حزم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن قول الله تعا ولا تؤثروا السفها اموالكم قال هم الشيا لا تطو  
اموالهم حتى تفرقوا منهم الرشدا قلت فكيف يكون اموالكم لو انما قال اذا كنت انتا لادبهم في دوى حزم  
بن سنان قال لا تؤثروا شراهم الحزم والانشا شتي عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول  
ان يحذر اسم الحزم وكذا كذا الى ابن عباس يستل عن البيتم متى يتفقه بتم فكتل ليدرا البيتم فانه طلع بتم شدة  
هو الاحلام الا ان لا يودن من رشدا بعد ذلك فيكون سفيها او ضيضا فليست عليه عودى عودى  
عن احمد بن علي عليه السلام قال سالت عن رجل سبيد فاشترى من اخ له بيتا في حجره ليخلط امرها بامر ما شيد فقال ان  
كان يلو ط حيا منها ويقوم على شغلها ويرثها فليشرب من البانها غير شغلها ولا يضر بالمال  
ودوى ان رجلا كان عنه مال كثير لا يربح له بيتا فبلغ البيتم طلبا لالم فعد من فقره فذلك الذي صلى الله عليه  
والوسم فامر ببيع ماله اليه فقال طعنا الله واضعنا الرشول ونعوذ بالله تعا من الحرب الكبر ودفع اليها  
فقال صلى الله عليه واله وسلم من يوق شح نفسه ومطع ربه فكلنا فانه يجد راء اي حشره فلا اخذ الله ماله  
افقره في سبيل الله فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا جرو في لوز فقتل كيف بارسول الله فقال ثبت  
للغلام لاحم وبيع الرشول على والد وجهه في شرا اخر الرضا الغيرة والتعب على ظهره وسئل الرضا عليه السلام كذا

مال

ما يخل



ما يرضى به الناس من كل ما ألبم فقال قليله وكثيره ولماذا إذا كان من نبيته لا يبره وعنه ذلك اليم انه قال فيهم  
البتم عقوبتين بنتين اما احدهما فعقوبة الذمك قوله تعالى ولنجس الذين لو تركوا من حقهم ذنب ضعفا  
الاية ولما الثانية فغلبة الاخرة كنه قوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى الاية ودوى عن الصادق  
عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام ان اكل مال اليم سيده وبالله لك في عقبه وليخبر وبال ذلك في  
دعوات الراوندى قال امير المؤمنين عليه السلام احسنوا عبيدكم يحسنوا عفتكم  
فهم قال في وصيته عند وفاته الله الله في الايام فلا تغوا اقوامهم ولا تضيعوا بحضوركم طالب  
ادب العاشرة العز والهم واصحاب العاهات لليرة الايات النور لبس على الاعشى خرج  
ولا على الاعشى خرج ولا على المريض خرج في ابر المتوكل عن سعدا شاعن الضاق عن امانه عليه السلام  
قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الله كره لكم ايهام الامور بعاد عشر وخصله منها كره عنها وادى اليه  
الى ان قال كره ان يكلم الرجل محمدا الا ان يكون بينه وبينه قد دنا وقال في من المخدم فزارك من لا يد  
فمن في رواية في الحارود عن علي بن جعفر عليه السلام في قوله تعالى لبس على الاعشى خرج ولا على الاعشى خرج  
خرج ولا على المريض خرج وذلك ان اهل المدينة قبل ان يسلموا كانوا يغفلون لاعمه ولا عرج والمريض لا يكون  
معهم وكانت لا مضائهم شدة وكرم فقالوا ان لاعمه لا يصل الطعام ولا عرج لا يستطيع الرضا على  
الطعام والمريض لا ياكل كما ياكل الصحيح فغفلواهم طعامهم على فاحية وكان يزودن عليهم في مواكلتهم  
وكذا لاعمه المريض يقولون لعنا نوزنهم في مواكلتهم فلما قدم النبي صلى الله عليه واله وسلم سألوا عن ذلك  
فأمر الله تعالى ليس عليكم ان تاكلوا جميعا او شئنا قال يا ابراهيم عليه السلام قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله خمسة ممن يحبون على كل حال المخدم والابرص والمجنون وولد الزنا والاعرج ودعوا  
الراوندى مسئلة في العابد بن علي عليه السلام عز الطاعون ابره من طيعة فانه معدب قال فكانت عابا  
فابره منه طعن او لم يطعن وان كان الله عز وجل مطيعا فان لطاعون مما يختص به ذنوبه ان الله عز وجل  
جل عزله به قوما ويرحم بلخرين واسعة قد مر لما يشاء الا ترى ان جعل الشرس في البيت ومضجها  
لشادهم ومبلغا اقوامهم وقد عذب بها قوما بنبيلهم في ما يوم القيمة يذنبهم فيهم وعنه الباقر عليه السلام  
انه كان يكره ان يسمع من البتلى المودع من البلاء باسبب في نصر الضعفاء والمظلومين واذا نتم فيهم  
كرما المؤمنين وود العاديه فيهم وسر عويهم اقول قد مضى بعضنا في باقتضا حاجة المومنين في  
حقوقه وبما اطاعه في الاية ابراهيم بن عمر رضي الله عنهما في عبد الله عليه السلام قال امنه ومن يخذل الخاء

باب في المصالح والمفاسد

کانو

عَقْدُ الضَعْفَاءِ الْمَطْلُوفِ  
وَأَعْلَى الْأَعْلَى

فقط

باب في نصر الضعفاء والمظلومين وإغاثة الملهين وتفرج كرب المؤمنين في العداة

وهو يقدر على نصرته لا خذل له الله في الدنيا والاخرة <sup>ع</sup>توبيا لا سئل الله صفوان بن يحيى عن رجل قال يا رسول الله اني  
قال لقد جعل من الجنة في قبره ففعل له انما بالذات ما حبله من عذاب الله تعالى فقالوا لا اطيعها فامروا  
بمخرجي استوا الى حبله واحدة فقالوا ليس منها بد فقال فيما حبله مني فانا لفي الحبل لا نك صليت يومئذ  
وضوء ومررت على ضعيف فلم تنصه قال فما حبله وحبله من عذاب الله عز وجل فاعطى قبره باراسه  
الغطاء عن امير المؤمنين عن الصادق عليه السلام قال من اذنان يخله الله تعالى رحمة ويكن حجة فالحق  
وليعطى الضعيف من نفسه وليرحم اليتيم والحق الضعيف وليواضع الله لك حلقه في خرقته النبي صلى  
عليه واله وسلم انه قال لا ومن خرج عن موطن كربة من كرب الدنيا خرج الله عن سبعين كربة من كرب  
الاخرة واشين وسبعين كربة من كرب الدنيا هو منها الغصن احمد بن ابراهيم عن ابيه عن جده عن الصادق  
عنه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اربع من كن فيه نزل الله عليه كنفه واخذه  
الجنة من رحمة حسن خلق بعشرين من النيران وفق بالكورب شفقه على الوالد والدين واحدا الى الملوكة  
ميت ابن طريف عن ابن علوان عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اوحى الله تبارك  
تعالى الى داود النبي صلى الله عليه واله لم وعليه السلام ان ياد اذن العبد من عباد الله لي ايقن بالحسن يوم القيمة  
فاحكمه في الجنة قال داود صلى الله عليه واله وعليه السلام وما لك الحسن قال كربة فيفها عن موطن فهدمت  
او بنق عمدة فقال داود عليه السلام يا رب جئت عنك ان لا تقطع رجائي منك يا ابا المجري عن جعفر  
ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام من رجع الى الله عادية ما رعدية نار الوعد وعكبر عادية  
للمسلمين عفر الله له ذنبه فوبلا سئل في ذريح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ايعا موطن نفس عن موطن كربة  
نفس الله تعالى عن سبعين كربة من كرب الدنيا وكوب يوم القيمة وقال ومن يد على موطن وهو معبر  
الله له حوائج في الدنيا والاخرة قال ومن ستر على موطن عورة يحاذي الله عليه سبعين عورة من عورة  
الله يحاذيها في الدنيا والاخرة قال واذا الله عز وجل في عون المؤمن ما كان المؤمن في عون اخيه المؤمن  
فانتفعوا بالعظة ولا غفوا في الخيرات قول قد مضى بعض الاخباء في تقضا حاجة المؤمن توبيا لا سئل  
ابراهيم بن عمر بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما من مؤمن يبيع موثما مظلوما الا كان افضل من صيا  
واعتكافه في السهل الحرام وما من مؤمن يضر اخاه وهو يقدر على نصرته الا يضر الله في الدنيا والاخرة  
وما من مؤمن في حال النفاق وهو يقدر على نصرته الا خذل الله في الدنيا والاخرة قال رسول الله صلى  
الله عليه واله وسلم من اغان ضيعت في دبره على امره عان الله تعالى على امره وضرب له في القيمة ملكة يعنى على







باب من يدفع النكر فضل الاخيا صلاح بئنه

قالوا من دفع النكر فله اجر الله عليه السلام الا اجره كما يشاء الله قالوا بل ما رسول الله قال ان شئكم فقولوا  
 الله اذا رضى لم يدخله الجنة ولا باطل ولا محظوظ من غير محظوظ من قول الحق وانما قد رضى الله ما رضى له  
 بحق نوافد الزاوند استأمن جعفر بن محمد عن ابائه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه واله السابقون الى ظل العرش طوبى لهم قبل ان يات رسول الله صلى الله عليه واله ومنهم فقال الذين يقبلون الحق  
 اذا معصوه وبذلوا ما لوهم ويحكمون للناس حكمهم لا ينضمهم هم السابقون الى ظل العرش ها  
 الحسين بن محمد عن عثمان بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا  
 ما فرض الله على خلقه قال نعم قال ان من اشد ما فرض الله على خلقه ان ياتوا من قبل الله تعالى ان الله يامر بالعدل  
 السلام في ما لك كثيرا ما الى الله في سبيل الله والحمد لله ولا اله الا الله وان كان منكر لكون الله عند ما احلوا  
 حرم فانكرا ما علة عملها وان كان فحسنته تركها ليج قال عليه السلام في قول الله تعالى ان الله يامر بالعدل  
 الايمان العدل الا انشا والاحسان المتفضل وقال نعم في وصية لابي الحسن عليه السلام يا ايها الرجل انك  
 ميزنا فيما بينك وبين غيرك فاحبب لغيرك ما تحب لنفسك واكره لغيرك ما تكره لغيرك ولا تظلم كما لا يحب ان يظلم  
 واحسن كما يحب ان يحسن اليك واستمع من نفسك ما تسبق من غيرك وادع من الناس عما ترضاهم من  
 نفسك ولا تغفل ما لا تعلم وان قل ما تعلم ولا تخش ان يقال لك **باب** في الكفاة على الصايح وفيه  
 مكافاة لاجل بالاشارة ان المؤمن يكفر الايات الشريعة وما اوتيت من ربه الا بالبرهان  
 اموال الناس ولا يواضع الله الشرح من هجره الا اخوان الا اخوان المسلمة ولا يمتن  
 يستكر من ابر المشرك من السعداء عن البرية وفيه الى ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان المؤمن يكون  
 وذلك ان يعرفه بصدقه الله عز وجل فلا يفتري في الناس الكافرة وروى ذلك ان يعرفه بالبرهان  
 في الناس ولا يصعد الى السماء عن علي بن حاتم عن احمد بن محمد عن محمد بن ابي عمير عن الحسين بن علي بن جعفر  
 عن ابائه عليهم السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله لم يكفر الا بشكره وعرفه ولقد كان يعرفه على الكفر  
 والعري والعجى ومن كان عظم معرفته من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على هذا الخلق وكذا كان  
 اهل البيت مكفرون لا يشكرهم ولا يواضعوا المؤمنين مكفرون لا يشكرهم ولا يواضعونهم ولا يستأمنونهم  
 عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين صلوات الله عليه من وضع مثل ما صنع اليه فقد كافاه ومن اخف  
 كان شكوا ومن شكرك كان كرمه ومن علم انما صنع لنفسه لم يستطع الناس في برهم ولم يتردد فيهم محمودهم فلا  
 تطلب من غيرك شكرا ما اتيتك الى نفسك ودققت به عرضك واعلم ان طالب الحجة اليك لم يكرم وجهه عن وجهك

وذكر الله

باب في الكفاة على الصايح  
 وفيه مكافاة لاجل بالاشارة  
 ان المؤمن يكفر الا ب...

في بعض من

فاكرم وجهك عن وجهه من عثمان بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام يقول ان من كافاه الله سبحانه فله  
 قول الله تبارك وتعالى كابر هل جزاء الا احسان الا احسان حوت في الكافر والمؤمن والبر والظلم  
 معروف فعليه ان يكافى به وليس الكفاة ان يصنع كما صنع به بل حتى يجرى مع فعله لئلا يله الفضل  
 المبني بن بعض اصحابنا عن القم بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الله خلق خلقا من عباده  
 فاعجبهم لغفر شيعتنا اليهم بذلك قال رسول الله صلى الله عليه واله كفاك ثباتك على اخيك اذا استأمن اليك  
 معروفان يقول لجزاء الله خير واذا ذكر وليس هو في المجلس ان يقول جزاء الله خيرا فاذالت فدا كذا في حق  
 قال الصادق عن الله طاعه سبيل المعروف وهو الرجل يصنع اليه المعروف فيكفر فيمنع صاحب من يصنع  
 ذلك الى غيره **باب** في الكفاة على الصايح قال روى عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن ابي  
 سلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لئلا يكره كفاك ثباتك على اخيك اذا استأمن اليك  
 الا احسان حوت في الكافر والمؤمن والبر والظلم من صنع اليه معروف فعليه ان يكافى به وليس الكفاة ان  
 تصنع كما صنع حتى يجرى فان صنعت كما صنع كان له الفضل بالابتداء نوافد الزاوند  
 باسناده عن جعفر بن محمد عن ابائه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الحسن المدوم الرجوم  
 وهذا الاستأمان قال رسول الله صلى الله عليه واله افضل الناس عند الله منزلة واقربهم من الله وسبيل الخير  
 يكفر احسان وهذا الاستأمان قال رسول الله صلى الله عليه واله عبد الله فوق رؤس الكافرين في روف الرحمن والله  
 الهاد **باب** في الهداية الايات الخلق واليه من سبيل الله في يوم تميز بالاشارة الى  
 السكون عن ابي عبد الله عليه السلام قال نعم الشئ الهدية امام الحاجة وقالته اذ انا في الهدية من عباده  
 لئلا يستأمن احد من عباده الجاهل عن ابي عبد الله عليه السلام قال الهدية لله وجهه هدية مكافاة  
 هدية مضى وهدية لله عز وجل ان بالاستأمن عن الرضا عن ابائه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم نعم الشئ الهدية مفتاح الخواص وهذا الاستأمن عن رسول الله صلى الله عليه واله قال نعم الهدية  
 نقصا الصغار من الصدور نوافد الزاوند **باب** في الكفاة على الصايح قال روى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 الله عليه واله من ذكر من الرجل اخيه المسلم ان يقبل تحفة او يحفة مما عنده ولا يتكلف شيئا **باب** في الماعون  
 الاية ويمنعون الماعون فتنس ويمنعون الماعون مثل السراج والناور والخبز والاشياء فان ذلك من الاشياء  
 اليه الناس وفي رواية اخرى الخبز والركوة بالاستأمن عن الحسن بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ظلم  
 عن الله عز وجل يوم لا ظل الا ظله جل انفسا الناس من نفس رجل لم يقدم رجلا ولم يخر رجلا حتى يعلم انك

باب في الكفاة على الصايح

باب في الماعون



























آراء الأماض

الحمد لله

باب التواضع

البكم حكم فتوتيهما اللهم قال وفي هذه القليلة ثلث مرات لو ان ابراهيم قال لي فاني طلبة لا تفضل لي يا فتى على  
 الامانة لا ديتها اليه **باب الثاني** صنع اقول قد مضى بعض اخبار هذا التلخيص ما جوامع المكدر  
 الا **باب الثالث** اذ تولى المؤمنين اجرة على الكافرين مرجع بالاسماء الى محمد العسكري  
 قال عرف الناس بمقوق اخوانه واشدهم قضاء لها اعظم عند الله ساء ومن تواضع في الدنيا لاهوا  
 فهو عند الله من الصديقين ومن شيعته على ربه طالب حقاً ولقد ورد على امر المؤمنين عليه السلام  
 لمؤمننا ابلين فقام اليهما واكرهما واجلسهما في صلح خيل وجلس بين ايديهما ثم امر بطعام  
 فاحضر فاكلوا منه ثم جاء قبر بطنت ابريق حنفي ومنديل للبرس وجاء ليصعد على يد ابريق فترامير  
 المؤمنين عليه السلام فاخذ الابريق ليصعد على يد الرجل فمزع الرجل في التراب وقال يا امير المؤمنين الله  
 يراني وانت تصب في الجنة مثل شجرة على يد فقال اصد واعمل فان الله عز وجل يراك واخوك الذي يميز  
 منك كما يفضل عليك خير ملك يريد بذلك في خدمته في الجنة مثل عشرة اصحاء اهل الدنيا اهل  
 ذلك في ممالكه فيها اتفق الرجل فقال له عليه السلام اتممت عليك حق الذي عرفته وطلعت وقواض  
 حتى جازك عنه وان بنيت لما شرفك به من خدمته لك لا اصلك عطفا كما كنت تفعل لو كان الصلة  
 عليك قبر ففعل الرجل ذلك فلما فرغ ما وال الابريق فحلب الحنفية وقال يا بني لو كان هذا الابريق  
 دون ابي لمضيت على يده ولكن الله عز وجل ابى ان يبيد بين ابن ابي وجميعهما مكان لكن قد صبت  
 الاب على الاب فليصيب الابن على الابن فضحك محمد بن الحنفية على الابن ثم قال الحسن بن علي العسكري  
 فراجع عليا عليه السلام على ذلك فهو ان شيعتي قال في عز ابن ابي عن ابن الجهم قال سألت الرضا  
 ع قلت له جعلت فداك ما بعد التوكل فقال ان لا تخاف مع الله احدا قال قلت فما بعد التواضع قال ان  
 الناس من نفسك ما تحب ان يعطوك مثله قال قلت جعلت فداك استهين انا على كيف ناخذك فقال  
 انظر كيف ناخذك جئا وما بالاسمعا عن ابن صدقة عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال اصل النجاشي  
 ملك الحبشة جعفر بن ابي طالب واصحابه فدخلوا عليه وهو في بيته فجالس على التراب وعليه  
 خلقا زيا قال فقال جعفر بن ابي طالب فاشفقنا من حين دنا على تلك الحال فمادى ما باؤنا  
 وجوهنا قال الجردة الذي نصر المجد واقرب حنفي من الاشرار فقلت على ايها الملك فقال ان رجلا  
 السامع من نحو ارضكم حين من عيون هناك واجترأ ان الله قد ضرب نبيه محمد صلى الله عليه وآله  
 حده واسرفلان وفلان وفلان وفلان النقاوا بديا له بدك كافي انظر الى حيث كنت ارضي سيدك هناك



## باب في التواضع

هو جمل من خضرة فقال له جعفر انما الملك الصالح ما الى انك جالس على التراب عليك هذه الخلق كلها  
 بل جعفر انما جالس على التراب على عيسى ان من خلق الله على عباده ان يحسوا الله تواضعا لخدمته ولهم من نعمة  
 فلا الحمد لله تعالى الى نعمة بنبيه محمد صلى الله عليه واله وسلم احدثت الله هذا التواضع قال فلما بلغ النبي  
 صلى الله عليه واله ذلك قال لا يحسن ان الصدقة شريد صاحبها اكثر فصدته فواي حكمة الله وذا الموضع  
 شريد حشا وصدته فواي حكمة الله وان العفو من ربه صاحبه عزا فاعفوا بعزكم الله كذا الكرايحه  
 قال امير المؤمنين عليه السلام التواضع يكسب التسامح وقلة الحيلة في الدنيا الشرف التواضع صفة  
 مدعى الكبر وله الله من نفع الله تعالى ملكين موكلين بالعباد التواضع رضاء ومن تكبر  
 وضعا وادوى من العالم عليه السلام كان حجة المتكبر الخ والذى كان لا من يظفر وهو خذ الحيلة  
 والجبر كل الجبر لمن شئت في الله وهو في الخلق والجبر لمن انكر الموت وهو في من يموت كل يوم ليلة  
 ولم يذكر الاخرة وهو يرى الدنيا الاولى ولمن عمل الدار الفناء وهو يرى دار البقاء ختص قال  
 الصادق عليه السلام التواضع اصل كل خير يقتبس ومرتبة رفيعة ولو كان للتواضع لغز في الخلق لخلق  
 عن حقائق ما منة مخفيا لتواضع والتواضع ما يكون في الله والله وما سواه فكبر ومن تواضع لله شرفه  
 الله على كثير من عباده ولا هل التواضع سيما يعرفها اهل السماء من الملكة واهل الارض من العارفين  
 قال الله عز وجل وعلى الاعراف رجال يعرفون بسيماهم واصل التواضع من اخلاق الله وهيتبه وعظمته  
 وليس لله عز وجل عبادة يعقلها من صانها الا وادبها التواضع ولا يعرف ثما حقيقه التواضع الا  
 المقر بوزن استقلال بوجدان الله عز وجل وعباد الرحمن الذين يعيشون على الارض هونا اذا دعوا الى  
 الجاهلون قالوا سلافا وقد امر الله عز وجل اخذ خلقه وسيد برتبة محمد صلى الله عليه واله بالتواضع  
 فقال الله عز وجل اخفض جناحك لمراتبك من المؤمنين والتواضع من رتبة الخشوع والخضوع والخشية  
 والحياء وانهم لا يأتين الا منها وفيها ولا يسم الشوق لتام الحقيقة في التواضع في ذات الله تبارك وتعالى  
 كثر قال ابو نصر سالت عبدا لله بن محمد بن خالد عن محمد بن مسلم فقال كان رجلا اشرفا موسرا  
 له ابو جعفر عليه السلام تواضع باختر فلما اضرب الى الكوفة اخذ قوصرة من تمر من البازن وحلب على باسجد  
 الجامع وصانها دى عليه فانه قومه ضالوا له فصحنا فقال ان ولاى منزلة باقر بن ابي العزول ابرج حتى  
 افرغ من بيع ما في هذا القوصرة فقال له قومه اذا البيت لا ان تستغل ببيع وشرا ما فقد في الطحانين فيها  
 منها رجوع وجمال الرجل بطحن من ابنه عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال اشرفوا

اشرفوا

جعل

الله صلى الله عليه واله لم عيشه الخبيث في مسجد بافعل من شرا به الله ان من جبروته انفسا ليعلم ان  
 محض جعل فلما وضعه على فيه غناه ثم قال شرا بان باحدهما عن صاحبه لا شربة ولا حريرة ولكن تواضع  
 لله فان من تواضع لله رضى الله ومن تكبر خضر الله ومن اتقى الله في معيشته ورضاه الله ومن اكره الله  
 احب الله بن محمد بن شاذان اخبر عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان موسى بن عمران عليه السلام  
 واله عليه السلام جلس على الوحي فليمن صاحبا فسمع على جبل بالشام يقال له ارجا فقال يا رب ارحمني  
 وحيت وكلا ملك الدنيا ذنبت فيها انا بين يديك فاقصر نفسك رضاءها وانكست انما حيت في حرك  
 وكلامك لذنوب بني اسرائيل فغفول القديم فادعى الله ثم اليه ان موسى بن ذري لم خصصتك بوحى وكذا  
 من من خلقى فقال لا اعلم يا رب قال يا موسى انى اطعت الخلق اطاعة فلم تخلق شيئا اشد تواضعا  
 منك من ثم خصصتك بوحى وكذا من من خلقى قال وكان موسى عليه السلام اذا صلى لم يقبل حتى يخلص خذ  
 الايمن لا رضى وحده الا يسرا لا رضى الدشرة الباهية سره لا الشادق عليه السلام التواضع ان  
 رضى من المجلس بدون شرفك وان سلم على من لا ميت وان نزل المرأة وانكست محقا فاداس الجبروت  
 وقال عا بالتواضع تم النعمة كما لا تستاعن الحسن من الجهم عن ابي الحسن عليه السلام قال قال التواضع ان  
 يقط الناس على محبتك ان يعطاه ومنه قلت ملحق التواضع الذى اذا فعله العبد كان تواضعا فقال التواضع  
 درجة منها ان يعرف المرء قد نفسه فيزله من رتبته فليعلم لا يحب ان يؤتى الى احد الا مثل ما يؤتى  
 اليه ان رضى سيئته وداها بالاحسن كاطر الغيط عان عن التامين والله يحب المحسنين يتبين ان يعطى  
 الناس اى من التعظيم والاكرام والعطاء ما يحب ان يعطاه منهم من جميع ذلك التواضع درجة اى التواضع  
 لله وللخلق درجة وتجا باعتبا كال النفس ونقصها ان يعرف المرء قد نفسه على الحقيقة عيوبها  
 نقصها انها في حلة متواضعة فليعلم من شئت والشره والشره والحب والحق والعداوة والحق  
 فانها من الرحمن القلب قال تعالى في فلوهم مرض لا يحب ان ياتى الى احد من قبل الله ومن قبله والام لا  
 ما يؤتى اليه كان الناس للشيء الذى ذكرنا ان رضى اليه على المعلوم وكان الطرف فيهما مقلد والقدير لا  
 لا يحب ان ياتى الى احد في الامثلة ما يؤتى به اليه ويؤتى ما يستحق من دوايته ويكر ان يقر على ناء  
 القليل في الموضوعين من قوهم انيت الماء نامة ونائية وثانيا اى سقلت سبيل الخرج الى موضع ذكره  
 الجوهرى لكن بعد دقاها اى دقها ما بالحق استرا بالفضلة والمداواة والموعظة الحسنات الى  
 قوله تعالى ويدور بالحسنات السيئ قال البيهقي يدور بها بها فيجادون الاسلحة والاصنام واليسير

تقوا



١٢٤  
 فتحها باب رحمة الله عز وجل في حق من استعان به في شئ من شؤنه  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله من عرف فضل شيخ كبير فوفقه الله سنة من فقهه يوم القيمة  
 قال من تعظيم الله عز وجل لجلاله في الشبهة المؤمن جمع قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما أكرم شاب  
 شيخا إلا قضى الله له عند منكره وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم البركة مع أكابركم وقال الشيخ  
 في هذه الشبهة في أمته عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من أكرم جلال الله ثم أكرم ذى الشبهة  
 المسلم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه واله المحسن خصالا فقال فيه ووفر الكبر تكبر من رفقته  
 يوم القيمة وقال صلى الله عليه وآله وسلم من لم يرحم صغيره نادى يومئذ كبريا نواذرا لئلا تراوكم  
 باستئذان موسى بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه واله من أكرم  
 الجود ومكان الأمور ويكره مصافها وان من جلال الله أكرام تلك ذى الشبهة الاسلام والامام القائد  
 وحامل القرآن غير الشبهة ولا المحل من عند الله الاستأذان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 من وقفا شبة لشبهة أمته الله تعالى من فقه يوم القيمة وبهذا الاستأذان قال قال رسول الله  
 واله ان لا يسجد من عكرك وامنى بشيان في الاسلام ثم اعلن بها وبهذا الاستأذان قال قال رسول الله  
 من عرف فضل كبير لم يقدر الله له من فقه يوم القيمة فما بال الاستأذان الطيبين قال سمعت  
 ابا عبد الله عليه السلام يقول ما رأيت شيئا أسرع الى شئ من الشبهة المؤمن وانه وقار في الدنيا ونوا  
 ساطع يوم القيمة به وقر الله خليفه ابراهيم على نبينا واله وعليه السلام فقال ما عانا ما ريب قال له هذا وقار  
 فقال يا رب ردي وقار قال ابو عبد الله عليه السلام ان جلال الله لجلاله شبة المؤمن ان الاربعاء يقول  
 امير المؤمنين عليه السلام لا تقبلوا الرجل عند طعام حتى يغفر ولا عند غائط حتى ياتي على حاجته كما  
 على بن ابراهيم عن ابي عبد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 من اجل الله اجل الله ذى الشبهة السلم بيان من اجل الله اى تعظيم الله فانه تعظيم وامر به تعظيم  
 له والشبهة باض الشعر وكان فيه دلالة على ان شعرا واحدا ايضا سبب التعظيم قال الجوهري شبة  
 الشيب واحد قال الاصمعي الشيب باض الشعر والشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال  
 الاشيب المبيض الرأس واجلاله تعظيمه وتوقيره واحترامه ولا عراض عن عاصده سوء خلقه ككبره  
 وضعف قوته لا سيما اذا كان كثر محبة وعلمه واكبر حزمه واقدامه ايمانا واحسن هداية باب  
 القدي من وجه المؤمن والتبسم منه وجهه وما يقول الرجل اذا سبط عنه القدي ومعنى قول الرجل لا خير لك

في الشبهة  
 في الشبهة  
 في الشبهة  
 في الشبهة

الله خيرا والنهي من قول الرجل لصاحبه وجوبك فلان لا الاثما قال امير المؤمنين عليه السلام  
 لما اخذت منك قصدا فقل ما طاعة عنك ما تتركه منع بالاسماعيل الحسين بن علي بن ابي طالب  
 ابا عبد الله عليه السلام عن قول الرجل للرجل جزا الله خيرا ما يغني به فقال ابو عبد الله الحسين الله عز وجل ان الجزية  
 الجزية يخرج من الكوفة والكوفة يخرج من ساق العرش عليه منازلا كوصية وصيةهم على حاجتي ذلك  
 النهر جوارى ناهيات كلما فلتت واحدة نبت اخرى باسم الله تعالى وذلك قول الله عز وجل في كتابه فيقول  
 خيرات حنا فاذا قال الرجل لصاحبه جزا الله خيرا فاما عني به تلك المنازل التي اعدها الله عز وجل  
 لصفوة وخيرة من خلقه دعوات الرزاق قال ابو عبد الله عليه السلام انك ان عاك القدر  
 اخيك عشرة حسنا وبتك في وجه حسنة واول من يدخل الجنة المعروف فحج من قبله عن  
 الحسين وهو فقال لئن لم يكن ان يكون مالك وذلك ولكن الخيران يكون عليك وعملك وان يعطرك حلا وان  
 يتاهي الناس قال استحدثت الله وان استأذنت الله باب جزا الكرامة  
 انتهى عن ردة الكرامة ومعناها باب ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا عرض على احدكم الكرامة فلا يرد بها فاما ثمانية الكرامة الحرام مع  
 والاستأذان الحسن الجهم قال قال الرضا عليه السلام كان من المؤمنين عليهم السلام يقول لا يابى الكرامة الا  
 قلت ما فعل ذلك قال التوسعة في المجلس والطيب يعرف عن ابيه مع ابن الوليد باستأذان على الجهم  
 قال سمعت الرضا عليه السلام يقول لا يابى الكرامة الا حار فقلت اى شئ الكرامة قال مثل الطيب ومالك به  
 الرجل التجلن وضع ابو عن سعد عن البرز عن علي بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت الرضا عليه السلام يقول  
 لا يابى الكرامة الا حار يعني بذلك في الطيب والوسادة مع بالاستأذان عن صاحب عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال ما سألته عن الرجل يري العيب قال لا يبيعه لان يدا الكرامة باب من انك مؤمن او كفار  
 او حقير او مستودع او طهر من طهره ليرد قوله والنهي عن التباين لا تعذب الا ياقت المؤمن فانه مؤمن  
 مؤمن فالتحقيق التوكيد ذكرى وكتم منكم تفتكوك اى جزيتم ثم اقوم صبرا فاما هم ثم الفاضل من الجحيم  
 فلا تباينوا بالكلية فليس لا يوم العسوف بعد الايمان هذا بالاستأذان من ردة عن ابي عبد الله  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله عز وجل خلق المؤمن من عظمته جلالة وقدرته فمن طاعه  
 اورد عليه قوله فقد روى علي الله متع ولي عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله  
 من انما الناس في الاثما قال امير المؤمنين عليه السلام لا يبيعه وانما عاك الخوانكم فان من احقر قومك لم يجمع

في الشبهة



















## باب الحجرات

١٣٤

ابا عبد الله عليه السلام لا يفرق رجلان على الجحيم الا استوجبا لهما البراءة والغفران وما استحقاها فاما  
 لمعتني جليلي الله فذلك هذا الظاهر فاما بالظلم قال لا تدرى ما يدعوا الخاء الوصلة ولا يتعامس له  
 من كلامه سمعت عليه يقول اذا نافع انسان فعلى احداهما الاخر فليجمع المظلوم الى صاحبه حتى يقول انما  
 لي اخي انا الظاهر حتى يقطع الجحيم بيني وبين حبيبي فان الله تبارك وتعالى حكم على كل واحد المظلوم والظالم  
 بيمين الجحيم والجحيم حلف الوصل قال في المصالح هجرة هجرة من باب قتل تركته ورفضته وهو محجور  
 وهجرة الانسان فطعته ولا سم الجحيم وفي التبريد والهجرة هجرة في المصالح هجرة هجرة من باب قتل تركته ورفضته وهو محجور  
 منه ومعتني بغيره الميم وفتح العين وتشديد التاء المكسورة وكان من خيار موالي الصادق عليه السلام الجحيم  
 كادى فيه هذا الظالم اي احدهما ظالم والآخر خير والتقدير هذا الظالم استوجب له ذلك فالحال المظلوم  
 وما استوجب له صلته اي له صلته بنفسه ويحتمل رجوع الضمير الى الاخ ولا يتعامس من في اكثر النسخ ما  
 بالعين الجحيم والظاهر انه في المصالح كان في بعضها فان في القاموس تعامس تعامل وعلى تعامس على ويمكن  
 التكلف في المصالح بما يرجع الى ذلك من قول عن عيسى بن الماء اي ومن الغيب الليل المظلم والظلمة التي  
 التي لم يظهر للناس ولم يعرف بعد ذلك ملتف يغتم فيه ويستخفي قال في النهاية في حديث علي  
 الا ان معوية فادله من العولة وعن علي بن الجحيم العسرة ان نرى انك لا تعرف الامور وانت عارف بمر  
 بالعين الجحيم فان بالزاي المشددة وفي بعض النسخ فقال واللام المحففة في القاموس عزة عليه  
 المعانة وحمل الخطاب على كراهة وقال عاز وما من الحق والشي فلا غلبه وتغل عليه واما الظالم  
 كان من الممارض المصطرين بالامس الى خادم عن الرضا عن ابيه عليه السلام قال في اول ليلة من شهر رمضان  
 ينزل المردة من الشياطين ويغفر في كل ليلة سبعين الفا فاذا كان في ليلة القدر غفر الله تعالى ما عثر  
 في جسد شجنا وشهر رمضان الى ذلك اليوم الا جعل بينه وبين اخيه شجنا فيقول الله عز وجل انظروا  
 هؤلاء حتى يصطلموا مع محمد بن هرون الرضا عن علي بن عبد العزيز عن القاسم بن سلام دفعه الى النبي صلى  
 الله عليه وآله انه لا تاجشوا وقال لا تاجشوا والتدابير المصارعة والجحيم ما خوذ من ان يولي الرجل صاحبه  
 دبره ويعرض عنه بوجهه **باب** من حج بوجهه **باب** من حج بوجهه **باب** من حج بوجهه **باب** من حج بوجهه  
 عليه السلام انما مومن كان بينه وبين مومن حجاب من الله بينه وبين الجنة سبعين الف وميرة الف عام  
 ما بين السور الى السور كما بالاستماع عن محمد بن سنان قال كنت عند الرضا عليه السلام فقال لي يا محمد ان كان بين  
 بني اسرائيل اربعة نفر من المومنين فاقى واحد منهم الثلثة وهم محبسون في منزل واحد في مناظر بينهم فخرج

من

١٣٥

فخرج اليه الغلام فلما لم يزل يصره في البيت فرجع الرجل يدخل الغلام الى موافقته من كان قد  
 قرع الباب قال كان فلان فقلت له لست في المنزل فسكت ولم يكتر ولم يلم فلا صولا اعتم احد منهم  
 عن الباب واقبلوا في حديثهم فلما كان من الغد بكر اليهم الرجل فاصابهم وقد خرجوا يثبون ضيعة اجنتهم  
 من اهلهم وقال انا معكم فقالوا نعم ولم يعتدوا اليه وكان الرجل محتاجا ضعيفا الحال فلما كانوا في بعض  
 الطريق اذا غامرة قد اظلمت فظنوا انه مطر فبادروا فلما استوت الغامرة على رؤسهم فاستادوا لئلا  
 من جوف الغامرة ايها الساعدينهم وانما جبرئيل رسول الله فاذا ناز من جوف الغامرة قد اظلمت الثلثة  
 فخرج الرجل فرعوا بهجبا بمنزل بالقوم ولا يتكلم السب فرجع الى المدينة فلقى يوسف بن نون  
 فاجره الجحيم وما دى وما سمع فقال يوسف بن نون انا علمت ان الله نعم مخط عليهم بعد ان كان ضياعهم  
 وذلك بعينهم بل ثلث ما فعلهم في خدعة يوسف فقال الرجل فانا جعلهم في حل واعفوا عنهم قالوا  
 هذا قبل ليعفهم واقفا الساعة فلا دعي ان يغفرهم من بعد بيان كان فلان قتل كان فلان لو كان  
 عن اسم غير مصروف كاحد واحول يحتمل تقدير الجحيم كان فلان فادع الباب في القاموس ما اكثر  
 ما بالي فلما كان من العدة قتل كان فلان المستر اجمع الى امر الدهر ومن معني في وفي القاموس بكر عليه  
 وفيه بكورا وبكرا وبكرا وبكرا فاء بكرة وكل من ابدى الى شيء فقد بكر اليه في اي وقت كان وقال الضيقة  
 العقاد والارض المظلم ولم يعتدوا اليه وبما افهم من ان عرفناهم كانوا في البيت ولم ياذنوا لغيره فظنوا  
 الظاهر من اخر الجحيم فادى على انه لو صعد من احد ثل هذه الباردة كان عليه نسيان الى الاعتقاد انه  
 مع رضائهم لوزر ضعيف الحال اي قليل المال فظنوا انهم اي قريت منهم والشمس لما كانت في السما الشرق  
 وقت ظلمها عليهم مثل ان محاذي رؤسهم فظنوا انهم اي سبب حدث الغامرة مطر فبادروا لئلا  
 الى الضيقة قبل نزول المطر والظلم كان في معنى الجمع جعل تيمر الثلثة واقفا الساعة فلا ياتيهم  
 ليردوا الى الدنيا وعسى ان يغفرهم في البرزخ والقيمة كما بالاستماع عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام  
 قال قلت لجعلت فلان ما تقول في مسلم في مسلمانا وهو في منزله فاستاذن عليه فلم ياذن له ولغيره  
 اليه قال يا ابا حمزة انما مسلم في مسلمانا او طالما حاجته وهو في منزله فاستاذن عليه فلم ياذن له ولغيره  
 اليه لم يزل في لغير الله حتى يلقى الله فقلت في لغير الله حتى يلقى الله فقلت في لغير الله حتى يلقى الله  
 انما مسلم قبل ان يستأذنه وما ذلله بين المصطفى والمصطفى اليه وفي مسلمانا حجة وشهادة وحجة لغيره  
 والضمير يرجع الى المسلم ان لو كان في صفة ولم يزل يجبر لم يكن للبستاد اعاد ولعل المراد بالاعطاء الاعطاء

نور



باب التمسك بالدين والسنن والاعتماد على كل مبعوث من الرسل

٣٤  
 اوصعه وهو محمول على عدم العذر لولا الاستغفار باب الثقة واليأس وسوء الظن بالآخرين ودم الحق  
 على ما يسمع من فواه الرجال الايات الستاء ومن يكسب خطيئة ذاتها ثم يرمي به بريئا قد  
 احتمل بها ثانا وثالثا أمينيا الاستري ولا ينفق ما ليس لك به علم الى المتبع والبصر والفؤاد  
 كل اولئك كان عنه مسئولا النور ولولا اذ نتعتوه طاق المؤمنين والمؤمنات باقتناء خير  
 وقالوا هذا افك مبين الى قوله لعلنا ان نلقوه بالرسول ونقولون يا نوا همك ما ليس لك به علم ولا  
 تحسبوه هيناً وهو عند الله عظيم ولولا اذ نتعتوه طقت ما يكون لنا ان نتكلم بهذا سبحانك  
 هذا نفثان عظيم ان الاربعاء قال ام المؤمنين عليكم لا يغش احدكم ولا يحون ولا يخذل ولا يهمل  
 لا يقول له امانك بري وقال علي لم اطلب لاحيك هذا فان لم يجد له عدا فالتمس له عدا وقال  
 اطرحوا سوء الظن بكم فان الله عز وجل قد غفر عن ذلك معج بالاسماعين ابن ابي هيفور عن ابي عبد الله  
 قال من امنت مومنا او مؤمنة بما ليس فيها محبة الله عز وجل يوم القيمة في طيسته جبال حتى يخرج منها  
 قال قلت وما طيسته جبال قال صدى يخرج من فروج المؤمنين ايضا الزكاة حج بالاسماعين الى ابي محمد  
 العسكري عليه السلام قال قال رجل من خواص الشيعة لو كنت نبيا لبعثت بعد علي بن ابي طالب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله ما الخوف ان يكون فلان ابن فلان ينافقك في اظهاره واعتقادك وصيكتك وامامك  
 موسى عليه السلام وكيف ذاك قال لا في حضرت معالي اليوم في مجلس فلان رجل من كبار اهل بيتنا فقال له  
 المجلس انزع عن موسى جعفر امام دون هذا الخليفة القاعد على سرية قال له صاحبك هذا امامك  
 هذا بل اذعن ان موسى بن جعفر غير امام ولا اكر اعقد انه غير امام فقل وعلى من لم يعقد ذلك لعنة الله  
 الملائكة والانس اجعين قال له صاحب المجلس جبال الله خير والعز من وشبك فقال له موسى بن جعفر  
 عليه السلام ليس كما ظننت لكن صاحبك ائمة منك انما قال موسى بن جعفر امام الذي غير امام فموسى  
 فهو امام فاما ثبت بقوله هذا امامه وبعي امامته عني يا عبد الله حتى يزل عنك هذا الذي ظننته  
 باحيك هذا من التفات من الله ففهم الرجل ما قاله واغمق قال ابن رسول الله سمع عليا قال فاضربه  
 ولكن قد صبت له سطر على كعبه فبسط من صلاتي عليكم اهل البيت ومن اعنتي لا عدانكم قال موسى عليه السلام  
 ان خرجت من النار الخبز مص قال الصادق عليه السلام حسن الظن اصل من حسن الايمان المراء  
 وسلامه صدق وعلمه ان يحكم ما ينظر اليه بعين الطهارة والفصل من حديث طاركا في وقعة من الحيا  
 والامانة والصفانة والسدي قال النبي صلى الله عليه وآله احسنوا ظننكم باخوانكم بغية نوابها صفاء القلب

دفتر

باب التَّائِبِينَ وَبِهِمَا سُورَةُ الْخُرُوجِ وَالْأَحْزَابِ وَفِيهِمَا عَلَى مَا يَمُرُّ

١٣٧  
فناء الطبع وقال له تركوا هذا ثم اعدوا لكم حصة في الجنة تستكثرونها ما دلوها سبعين نائلاً فان  
قلوبكم على حدة لها ولا فلو اوتوا انفسكم حيث لم تعد دمت حصة تسترها عليه سبعين نائلاً وانتم اول  
الا تتركوا على انفسكم شئاً عن هذا من سأل عليه السلام قال له ابدت ان استضع بصناعة اليقين فابيت  
الي الي حبيب علي لم فقلت له ابدت ان استضع فلا تافك الله اما علمت ان في ربكم فقلت قد علمت  
من المؤمنين انهم يقولون ذلك فقال صدقتم فان الله يقول يؤمن بالله ويؤمن بالمومنين فقال به يصدق  
الله ويصدق المؤمنين لانهم كانوا وفاء وحقيق بالمومنين **الحج** ومن كلام له عليه السلام انما التماس من عرفت  
من حبيبي وشقير ديني ومن لا يسمع مني فادبيل الناس اما انتم قد هربتم الرأى ويحطى السهام ويحيط الكلا  
وباطل ذلك بهور والله سميع وشهيد اما انتم ليس بين الحق والباطل الا اربع اصابع فمثل عليكم اعم  
معنى قوله هذا فجمع اصابعه ووضعها بين اذنه وعينه ثم قال الباطل ان يقول سمعت والحق ان يقول ايت  
**الذرة الباهرة** ثم قال ابو الحسن الثالث عليه السلام اذا كان زمان العدل حيا اعطى من الجور فخر ان  
نظر بلعد سوء حتى يعلم ذلك فهو اذا كان زمان الجور فخر اعطى من العدل فليس لاحد ان يفر بلعد جراً  
حتى يبدو ذلك منه **باب** في السائين وذو الوجهين **مع قول** بالاسماعيل بن ابي شيبه **قوله**  
عن الباقر عليه السلام قال بشر الجند عبد يكون ذا وجهين والساين مطري اخله في حاقه شاهدا  
ياكله عايشا ان اعطى حده وان يستل حذله **قوله** بالاسماعيل بن عمر بن خالد عن زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله محبي يوم القيمة ذو الوجهين ذا العالت في قدامه واحرم قدامه  
مليئة ثنائاً واحتمى بليتها حبيد ثم يقال لهذا الذي كان في الدنيا ذا وجهين وظالماً في جرد في ذلك **ملاحظة**  
**قوله** بالاسماعيل بن عبد الرحمن بن ابي حماد رضى الله عنه قال قال الله عز وجل العيسى بن مريم على نبينا وآله وعليه السلام  
ليكن لسانك في السما والارض لساناً واحداً وكذلك قلبك في احدك نفسك وكفى به خبير لا يصلح لساناً  
في غير واحد ولا سبيحاً في غير واحد ولا قلبان في صد واحد وكن لا ذهل فوادى الزناد  
ما شاعن موسى بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله بشر العبد عدله وجهه  
بمثل بوجهه ويدبر بوجهه ان ذكروه السليم خير حده وان يستل حذله **قوله** بالاسماعيل بن عبيد  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال من لقى المسلمين بوجهين ولسانين جاء يوم القيمة وله لسانان من فارسان  
قال بعض المحققين في السائين هو الذي ياتي هو كذا بوجه وهو كذا بوجه ووجهه في دين المتعادين ويكلم  
كل واحد بكلامه في لغة وقيل على من يشاهد متعادين وذلك حين التقاب فقال بعضهم انفقوا على

محمّد

قاضي القضاة  
قاضي القضاة



ان ملاقات كاترين بوجهين فقال ذلك اتفاق علامان كثيرة وهذه من عجائباتها فان كنت عبادا لربك فادرس الرجل اذا  
وعاخذ ذلك فاقول اذا دخل على معاد بين وجامل كل واحد منهما وكان صادقا في امره لم يكن منا فقاولا  
ذالساين فان الواحد قد يصادق معاد بين ولكن صدقة ضعيفة لا تنتهي الى حل الاخوة ذالو تحققت  
الصدقة لا قضت معادة الاعاء نعم لو نقل كلام كل واحد الى الآخر فهو ذالساين وذلك شر من التميم  
اذ يصير بما بان ينقل من احد الجانبين فان نقل من الجانبين فهو شر من التميم وان لم ينقل كلاهما ولكن حسن  
لكل واحد منهما اما هو عليه من المعادة مع صاحبه فهذا ذالساين ولكن اذا وعد لكل واحد منهما انه  
يضره وكان ذالشي على كل واحد منهما في معادته وكان ذالشي على احدهما وكان يخرج من عند صديقه فهو  
ذالساين بل يخفى ان يكتفى بغيره على الحق من المعاد بين وبينه في حصونه وتخصيبه وبين يدي عده  
فيل بعض الصحابة فانما حل على امرنا فتقول القول فاذا خرجنا فلنا غيره فقال كان بعد ذلك نقالا على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا اتفاق مهما كان مستغنيا عن الدخول على الامير وعن ائمة عليه فلو  
استغنى عن الدخول ولكن اذا دخل يخاف ان لو رتب فهو اتفاق لان الذي اوجع نفسه اليه وانك استغنى  
عن الدخول لو وقع بالقليل وترى المال والجاه فلو دخل لضرة الجاه والغنا واثق فهو منافق وهذا في  
قوله صلى الله عليه وآله حب المال والجاه يبتان التفات في القلب كما ينبغي الماء البقل لا ينجح الى الا  
الامرأة ورجالهم ورجالهم فاما انما يتل بل ضرورة وغاف ان لو رتب فهو معد ذفان نقاء الشرايز وقال  
ابو الدرداء انما لكثرة في وجه اقوام وان قلوبنا تبغضهم وقال عائشة استاذن دجل على رسول الله صلى الله  
عليه وآله فقال اذ فافترس رجل العيش هو فلما دخل اقبل عليه واكانه القول فلما خرج قال عائشة  
قد قلت بشر الرجل العيش ثم الت الى القول فقال يا عائشة ان شر الناس الذي يكرم اتقاء لشركه ولكن  
هذا ورد في الاقبال في الكثرة والبسم واما الشاة فهو كنه جرم مع فلا يجوز ان لا ضرورة واكرام يباح  
الكتب بل هو ما لا يجوز الشاة ولا التصديق ويحرك الراس في معرض التقرب على كل كلام باطل فان  
فعل ذلك فهو منافق بل ينبغي ان يكره بلنا وبقله فان لم يقدر فليكت بلنا وليكره بقله واقول قال  
الشيخ الشافعي قد مر له دمر كونه ذالساين والوجهين من الكبار للتوصل عليه بخصوص ثم ذكر في  
نفسه وتحققة بخوامه ولا ريب ان مقام التقية والضرورة يجوز مثل ذلك واما مع عدمها فهو  
من علامات التفات واخر دعائم اخلاق باب الحمد والعبادة والشوا والشمس ومعادة  
الرجال الا باب الحشر واطيعوا الله ورسوله ولا تازعوا فتشكروا وتذهب بديكم خسر ولا تجعل

مَا بِلِحْقَدٍ وَكَبَعْضَاوَالشَّجْنَاوَالشَّجَارُ وَمُعَاتِي الرِّجَالِ

[illegible]

باب من عصى علي بن ابي طالب  
افشاء الله على العرب  
المؤمنين في الشامات



والله من ذبح فاحشته كان كسيرا بها ومن غير محال في لا يموت حتى يركب خص فالصناديق من الطلح  
من مومن على غنمنا ويشتروا في ذلك عليه لم يكتفوا ولم يستغفروا له كان عند الله كما ملأوا  
عبيد ذلك الذي افساء عليه وكان معقورا لعاملها وكان عقابه ما افسى عليه في الدنيا مستحق  
في الآخرة ثم خلد الله ما اكرم من ان يثني عليه عقابه في الآخرة وقال عليه السلام من روى على مؤمن رواية  
بريد بها شئ من مودة لم يسطر من حين الناس اخرجه الله تعالى من دياره الى دياره الشيطان اظلا  
بعتله الشيطان خص بالاسماعيل بن جبريل قال قال الصادق عليه السلام ان الله بارك وتعالى على خلقه  
اربعين حجة فمن اذنب ذنبا كليل رفع عنه حجة فاذا غاب جوف المؤمن بشئ يعلمه منه لكشف تلك الحجة  
عنه وبقي مهنك المستر فيفتح في السماء على السند الملائكة وفي الارض على السنة الناس ولا يترك  
ذنبا الا ذكره ويقول الملائكة الموكلون به يا ربنا قد بلغ عبدك من هذا السر وقد امرنا بحفظه ففعلنا  
مليكون اول بيت بهذا العبد خيرا ما افضى فرغوا الحجة عن عظمى لا يلو اعد بها الى خيرا كتاب  
**صفات الشيعي** استأمن من عبد الله عليه السلام قال المؤمن صدق على نفسه من سبعين مؤمن  
عليه كما استأمن ابن بن عبد الملك من ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا بد من الثمانية لخير الله  
وبصير هالك وقال من تمت بحبيبة ترك ما خيل يخرج من الدنيا حتى يفتن به ببيان قال الجوهري  
الثمانية الفرج بليمة العبد ويقال تمت بالكسر تمت ثمانية وكل شيء ابدية ومدينة اليهودية وقال  
لفان الرجل وفن فهو معقود اذا اصابته فتنة يذهب ماله وعقله وكذلك اذا خبره وانما هو عليه السلام من  
الامانة لا يولد بعد ذلك في قلبه اعداء بغير اختياره وتكليف عامته لخلق به حرج ينافي الشريعة السموية والاشارة  
يكون بالفعل كاطها السرور والبشارة والفهم عند المصاونة عبيته وبالعقل مثل الهزول والتخربة  
وعقوبة في الدنيا ان الله تعالى بعلي عليه السلام في المؤمنين وانصاره وايضا هو نوع نفي وعقوبة الجحيم  
سريه كما عن العبد من البرية من بن مضال من ان يكره ان عبد الله عليه السلام قال العبد ما يكون العبد في الله  
ان يكون الرجل يواخي الرجل وهو يحفظ عليه ولا يجر بها يوما ما ببيان حبيبة كنا وبكنا اذا فحش عليه  
ونسبه اليه يقدي بنفسه وبالنساء وكان المراد لا بعدية بالنسبة الى ما لا يؤدي الى الكفر فلا ينافي عليه السلام  
اوتب ما يكون العبد في الكفر **باب الغيبة الايات** **السناء** لا يحج الله الجهر  
بالنوء من القول الا من ظلم وكان الله يمتعا علينا لا ستر لا نفق ما لبثت لتبر فليم ان التمتع و  
التبر والقول كل اولئك كان عنه مشورا **الحج** انما الذين آمنوا والذين هادوا اكرهوا ان يمشوا بالثياب التي

## باب الغيبة

الظن انهم ولا تجسوا ولا يغتصبوا بعضكم لبعضا **الحج** انما كل من اكل لحم اخيه ميتا فكرهوه واقر الله  
ان الله تعالى نخبه القلم ولا تفتح كل خلاف من هذين هما وقتا وبقيهما كما بالاسم الى التفتيح  
من ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الغيبة اسرع في دين المرء من الجمل من يجرى  
قال وقال رسول الله صلى الله عليه واله الجملوس في المتخذ استظار الصلوة عبادة مالم يجدت قيل يا  
الله وما يحدث قال لا غيباب ببيان الاكلة كخرجه الله في العضو باكل منه كانه القاموس وجبر  
وقد يقرأ عبد الله في وزن فاعله الى العلة التي اكل اللحم والاول اوفق باللغة وقوله اسرع في دين الرجل  
اي في ضررته وافنامه وقيل الاكلة بالضم اللغوية وكخرجه الجملوس في العضو باكل منه وكلاهما  
يحدثان الا ان ذكر الجوف يوجب الاول واداءه الا فناء ولا ذهاب يوجب الثاني والاول اقرب واصوب وشبه  
الغيبة باكل اللغاة انما لا والله سبحانه يشبهها باكل اللحم انتهى وكان الثاني اظهر والتخصيص بالجوف اقرب  
واسرع في قتله وفي التابيد الذي ذكره ونظر المستتر في قوله مالم يجدت راجع الى الجملوس المضموم من  
الجملوس وهو على بناء الافعال لا اختيارا مضموم وقال الجوهري غيبته اختباها اذا وقع في الامانة  
ان يتكلم خلف انسان مستورا بما لا يسمع منه فان كان صدقا سمع غيبته وان كان كذبا سمع كذبا فان هذا  
بجس اللغاة وانما بحسب عرف الشريعة فهو ذكر الانسان المعين او هو محتمل في غيبته عما يكون في نفسه اليه هو  
حاصل غيبته ويعد نقصا في الحرف بقصد الانتفاص والزم قوله او اشارة او كبرية نفي او بغيري في الغيبة  
في غير محرم كواحد منهم من غير محصور كما يدل على البلد وقال الشيخ الترمذي قدس سره ومجمل الادراج المهم من  
محمود كما حد قاضي البلد فاسق مثلا فان الظاهر انه غيبته ولم يجد احد من غيبته انتهى وقوله في غيبته  
لا يخرج ما اذا كان في حضوره لا يفتن بغيبة وانما لا يفتن الا بقصد الوعد والتعريض والتعريض  
لولا ان نفع وقولنا بما يكره لا يخرج غيبته من كونه نسبة الفتنة ونحوه اليه بل ربما يفرج بدل ذلك وعده كالا  
وقولنا وهو حاصل فيه لا يخرج الفتنة وان كانت اشد وقولنا بعد نقصا لا يخرج الغيوب الشائعة الا بعد  
العرف نقصا وفي الفتوى الشائعة التي لا يحد لها اكثر من اربعة اشياء مع كونها غيبته وعدم عد اكثر الناس  
نقصا لسببها فبقية وشكال ولا حوط ترك ذكرها وان كان ظاهرا لا يصح اجاوزه وقولنا بقصد الانتفاص  
مخرج ما اذا كان للطبيب بقصد العلاج والتسلطان للرجح لو انتهى عن المنكر وقال الشهيد الثاني انما الغيبة  
دو حجة واثباته الا صلاحي فلها نفرقان احدهما مشهور وهو ذكر الانسان حال غيبته عما يكره نسبة اليه  
بعد نقصا في العرف بقصد الانتفاص والدم والخرق والتبدل لا خير وهو نقص لا انتفاص من ذكر الطبيب



## باب الغيبة

أما إذا استعمله النعمان في حق الزم ولا عي يذكر نقصا فيها ولا يمكن الضامن فبذلك كراهية  
والثاني لغيره على ما يكره من غير الله وهو من الأول السؤال مودة اللسان والبيان والحياء وغيره  
أول ما ينبغي من عدم قصر الغيبة على اللسان وقد جاء على المشهور وقول النبي صلى الله عليه وآله من يدين  
ما الغيبة فقالوا الله رسول الله صلى الله عليه وآله قال ذلك أحاكم بما يكره قيل أيا من كان في الخي ما أقول قال لا كان فيه ما  
فقد اغتبتة فإن لم يكن فيه غيبة تتدبر في الغيبة في الجمل الجاهلي بل هو كبر هو يغيبه ليعرض بالموافاة  
بالخصوص في الكتاب والشمع وقد مضى من علمه ما في كتابه وشبه صاحبها بالكل لم يغيبه فقال لا يغيب  
بعضكم بعضا بحيث إذا كان بالكل لم يغيبه ميتة فكم موءوعين جابر بن عبد الله بن جابر قال لا قال النبي صلى الله عليه وآله  
عليه وآله لا يكره الغيبة فإن الغيبة أشد من الزنا إن الزنا رجل يذبحه ويؤوب فيؤوب الله عليه إن صاحب الغيبة  
لا يغفر له صاحبه ومن أنكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله من غيب عن أخيه شيئا لم يغفر له  
بأخيه من غيبته ما جبره بل من هو لا قال هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
خطيبا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله من غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
عند الله فغيب في الخطيئة من سب وثمنين يمينه من غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
عن جلاله موسى بن عمران على نبينا وآله وصحبه وسلم إن الغائب إذا غاب فهو أول من يدخل الجنة وإن لم يغيبه  
أول من يدخل النار ودون عيسى على نبينا وآله وصحبه وسلم إن الغائب إذا غاب فهو أول من يدخل الجنة وإن لم يغيبه  
يخرج هذا قال عيسى عليه السلام ما أشد ما يضرب سنانك من غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
من غلب الله فقام لا أحسن وقيل في تفسير قوله تعالى وكل همزة لمة الهرة الطعان في الناس والمزلة ما  
لهموم الناس وقال بعضهم أدركا السلف لا يرزق العباد في الصوم ولا في الصلوة ولكن في الكف عن  
الناس وأعلم أن السبب الموجود للتشديد في أمر الغيبة وجعلها العظم من كثير من الناس الكثرة هو أنها  
على المفاسد الكلية المتنافية لغرض الحكيم سبحانه في إحياء المعاصي فإنها مستقلة بفساد جزئياتها  
ذلك أن المقاصد المهمة للشارع اجتماع النفوس على واحد وطريقة واحدة وهي سلوك سبيل الله  
بإبرار وجهه ولا حرج والتواهي ولا يتم ذلك إلا بالتعاود والتعاود بين بناء التوبة والالتفات وذلك يقتضي  
على اجتماعهم في وقت واحد بواظنهم واجتماعهم على اللفتة المحجة حتى يكونوا بمنزلة عبد واحد فماعة  
مولا ولا يتم ذلك إلا بتواهي الضعفاء والاحتقاد والحدس ومحوه وكانت الغيبة من كل من غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
وتستغفر من غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون وكانت مفردة كيلة وذلك لأن

حتى يغفر له

درسوله

درسوله التي عنها والوعيد عليها أو بآلة التوفيق ثم قال قد من سوت في ذكركم ما لم تعرفتم من المروءة  
ذكر أخيك بما يكرهه من غير أن يطلعك أو لا سلام برأوا التيسر عليه كان ذلك شاملا لما يتعلق بغيبته في يده  
أو نسب لمخلقه أو فعله أو قوله أو دينه أو دنياه حتى في توبه وقد أشار الصادق عليه السلام في ذلك إلى ما  
الشرعية بقوله رجوه الغيبة ليعبى في الخلق والفعل والمعلم والمذهب والمجمل والمشافه فالتد  
كذلك فيه العيش والمول والعور والفرج والعصر الطول والسواد والصفرة وجميع ما يتصور في  
به مما يكرهه وأما التشبهان فتقول لرا فاسق وخبيث وخيل أو سكا أو حائك أو نحو ذلك مما يكره  
كيف كان وأما الخلق فإن تقول أن سبى الخلق بخيل فتكبر مرأى شديدا لغيره جبان فيغيب القلب نحو  
ذلك وأما في الغيبة المتعلقة بالدين فتقول ما روى كتاب شاذ جبان ظاهر منها وفي الصلوة والخمس  
الركوع والتجود ولا تجوز من التجاسات البس بأرباب الدين لا يحرم من نفسه من التعرض لأعراض الناس وأما المتعلق  
بالدين فتقول قليل الأدب متهاون بالناس لا يرى لأحد عليه حقًا كثير الكلام كثير لا كل نوم يجلس في  
موضعه ويخوذ ذلك وأما في توبه فتقول أنه واسع الكم طويل الذيل ويخج الشياخ ويخوف ذلك وأما في ذلك  
لا يقصر على اللسان بل التلطف بما عاين من غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
لتصريح والفعل في كقول ولا إشارة ولا إيلاء والعز والترز والكنية والحركة وكل ما يشتمل المقصود داخل  
في الغيبة مساو للسان في المعنى الذي حرم التلطف به لأجله ومن ذلك ما روى عن عائشة أنها قالت دخلت  
عليها امرأة فلما ولت أوقات بيك لحي فصيحة فقال صلى الله عليه وآله غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
متعارفا أو كما ينبغي فهو غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
الكتاب كما قيل أحد السابطين ومن لك ذكر الصنف شخصًا معينا ومحجبن كرامة في الكتاب لا أن يغيب  
بشيء من أصدار المحجبة إلى ذكر مسائل الأجنحة التي لا يتم الغرض من الفتوى وقامت الدلائل على المطلوب  
لا يترتب كلام الغيبة نحو ذلك ويجب أن لا تقتصر على ما تلغى به الحاجة في ذلك وليس منه قوله قال قوم كنا  
ما لم يصرح بشخص معين ومنها أن يقول لا إنسان بعين من ربنا اليوم وبعض من ديننا ما كان ذلك كان  
المخاطب بينهم من شخص معينا لأن المحذور قد يعمدون ما به فاما الظاهر في غيبته ما جبره بل من هو لا الذي يغيبون الناس ويغيبون في أعراضهم يغيبون  
صلى الله عليه وآله إذا ذكره من إنسان شيئا قال ما بال أقوام يعجلون كذا وكذا ولا يبين من حيث أنواع  
الغيبة غيبة التسمين بالفهم والعلم للرايين فانهم يسمون المقصود على صفة أهل الصلاح والتقوى  
ليظهر من انفسهم التعفف عن الغيبة ويمنون المقصود ولا يدرون مجملهم انهم جميعا يبين فاحشين الرأى



والغيبه الكثران يترعنا اناس فيقولون الجواب الذي لا يتقبلنا ولا يجيبنا استرنا بحسب الدنيا والدين  
 والكيسر الغلبه استرنا يقولون غود بالله من فله الحياه او من سوء التوفيق او من ان الله ان يعصمنا من كذا بل  
 يحفظنا على شئنا علم من الله تعالى المحدث غيبه بما ياتي به من غيبه فانه يغيبه الدعاء وسما العمل الصالح  
 وانما قصده ان يذكر غيبه من كلام المشرك على الغيبه والشرع ودعوى الحلال من الرضا بل هو غيبه  
 النوع فيها بل في الحياه ومن ذلك انه قد تقدم مدح من يرد غيبه فيقول ما احسن احوال فلان ما كان  
 مقتصر في العباد ولكن قد اضره فتور واستل بما يتلى به كذا وهو فله الصبر في كذا نعمه ومقصود  
 ان يدع غيبه وان يدع نفسه والنسب الصالحين في ذم لغيبه ويكون مغتابا من كذا كيف في جميع  
 قولهم وهو غيبه من المشركين المتعفين من الغيبه فكذلك يلعب الشيطان بالهل الجمل الاستغفار  
 بالعلم والعمل من غير ان ينقوا الطريق فيهم ويحببهم كايده علمهم ويضيق عليهم ومن ذلك ان يذكر ذاك  
 حيا لا فلا يثبت له بعض الحاضر فيقول سبحان الله ما العجب هذا حتى يضع الغافل في الحقا ويعلم  
 ما يقوله فيذكر الله سبحانه ويستعمل اسم الله له في تحقيق غيبه واطلعه وهو من علم الله بذكر جهل منه عز وجل  
 ومن ذلك ان يقول جري من فلان كذا واستل بكذا بل يقول جري لصاحبنا او صديقنا كذا ان الله علينا وعليه  
 يظهر الدعاء والتأمل والصدقه والصبر والله مطلع على خبث سريره وفشا صيريه وهو وجهه كذا  
 انه قد عرضت اعظم مما عرض له الجمل اذ احاطوا بالغيبه ومن قاصدها الخفيه الاصفاء الى الغيبه  
 سبل العجب فانه انما يظهر العجب ان يذللها المغتاب في الغيبه فيريد فيها فكانه تبيح من الغيبه  
 الطريق فيقول عجب مما ذكرتم ان كذا علم من ذلك الى ان ما كذا حرف من فلان ذلك يريد بذلك قصد في  
 اللغز واستدعاء الزاويه منه بالتلفظ والتقدير في الغيبه غيبه بل الاصفاء اليها بل الكون عند ما علمنا  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله السمع احد المغتابين وقال علي عليه السلام السامع للغيبه احد المغتابين  
 ومراة السامع على قصد الرضا والابتلاء على وجه لا تقاوم مع العذرة على الانكار ولم يغيب وجهه كون  
 السامع والسامع على ذلك الوجه مغتابين مشاركتها للمغتاب في الرضا فكيف فيهما بالتصور المثل  
 التي لا ينبغي وان اختلفا في ان احدهما قائل والاخر قائل لكن كل واحد منهما صاحب الله اما الصديق فذكر  
 يعبر عن نفسه وقد تجت بسوء الكذب والحرام والعزم عليه واما الاخر فذكر مع ثبوت عن النفس تلك الامور  
 عزيا وسوء اختيارها ومقتادها فتمكن من جودها سموم عقارب الباطل ومن ذلك قيل التامع في  
 القائل وقد تقدم في الجواب على الاستماع لا يخرج من اثم الغيبه الا ان يذكر ملكا فان خاف فقلبه وان

تدبر

على القدر

### في الغيب

على القيام او قطع الكلام بكلام غير فله يغيبه لربه ولو قال ملكا اسكت وهو يشق ذلك بقلبه فله ان  
 فله حشر اخرى فله لا يخرج من اثم ما لم يكن به بقلبه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من لم  
 صدقه مؤمن وهو يغيبه على ان يغيبه فلم يغيبه اخذ الله تعالى يوم القيمة من رضى من الخلاق ومن لم يغيبه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من رضى عن عرض اخيه بالغيب كان حقا على الله ان يرد عن عرض يوم  
 القيمة وقال ايضا من رضى عن عرض اخيه بالغيب كان حقا على الله ان يعق من النار وروي الصدوق  
 باسناده الى رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال من غفل عن اخيه بالغيب عاقبه اسمها عنة في مجلس  
 صدقه فله عنة الف باب من الشر في الدنيا والاخرة وثمن لم يغيبه ولم يرفع عنه وهو يغيبه على وان هو  
 لم يرد عما هو عليه وعلى رضى ما كان عليه كونه من اغتابه من رضى ولسانه الى الباطن عليه السلام انه قال الغيب  
 عند اخوه المؤمن فظنوه واخبروا الله في الدنيا والاخرة ومن لم يغيبه ولم يرفع عنه وهو يغيبه على  
 يغيبه وهو يغيبه الله تعالى في الدنيا والاخرة ثم قال قدس الله سره في شرح الغيبه اعلم ان سادى  
 الاخلاق كلها انما تعالج بمحور العلم والعمل وانما علاج كل علم بمغتابا سببها فليبحث عن سبب الغيبه  
 لا ثم من كذا علاج كذا الغيبه على وجهها سبب لاجل تلك الامور فتقول جملة ما ذكره من الاستبان  
 على الغيبه عشرة اشياء اولها الصلوة عليه السلام عليها الغيبه لا معنى في مضاجع الشريعة بقوله اصل الغيبه  
 بعشرة انواع شعاع غيبه ومصادره حرم وتسد في جبر لا كثر وقته وموطين وحسد ومخبره في  
 وقبرم وتزين ومغن فيشر اليها ففصله الاول كشي الغيبه وذلك لاجري سبب غيبه غيبه عليه فاذن  
 غيبه شئى بذكر مساويه وسبب ذلك البطلان ان لم يكن ثم من رضى واذن وقد يمنع من شئى الغيبه عند  
 الغيبه فيحق الغيبه في الباطن في صير حقا ثانيا فيكون سببا لاجل ذكرى المساوى المحذور الغيبه  
 من البواعث العظيمة على الغيبه التي اقترانها بالقرآن وبجملته الرضا ومساعدتهم على الكلام فاهم لما كانوا  
 يتكلمون بذكر الاغراض فيرى انه لو انكر او قطع المحال استثنوه وانظر واعنه فيسألهم وروى ذلك  
 من حسن المعاشرة ويظن انه محامله في الشبه وقد يغضب وقفاؤه يخضع الى ان يغضب لغيبه فله  
 المشاهير في الشر والصلوة فيخوضهم في ذكر العيوب والسارى الثالث ان يتشبه من انسان انه  
 مستقصا ويطول لثانيه او يتبع حاله عند حشمت او يشهد عليه بشهادة فيا بد قبل ذلك ويظن فيه  
 ليسقط اثره شهادته وفضل او يتبدى بذكر ما فيه صادة لا يكذب عليه بعد فروع كنهه بالصبر الاول د  
 يتشبهه ويقتل ما من قاتل الكذب فالى اخبركم بكذا وكذا من احواله فكان كالمات الرابع ان سبب الغيبه شئى

وبد







فاصبت نفسك واما الاستهزاء فمقصودك من اخراجه عنك عند الناس باخراجه نفسك عند الله والملاذكرو  
 النبيين فلو تفكرت في حسرتك وحياثك ومخلك وخزيك يوم تحمل سيئاتك من شؤرك وقتا الى انا  
 لادفنتك ذلك عن اخراجه صاحبك ولو عرف حالك انك تافك وان يصحك منك فانك سخرت به عند غير  
 قليل وعرضت نفسك لان ياخذ بيدك في القيمة على ملا من التامر ويوفك تحت سيقا كما يسانح  
 على التامر مستهزئا بك وفراجا بخزيك وسوء بصيرة الله اياك وقد اظهر على الانقام منك واما الرجل  
 انما فهو حسن ولكن حسدك ليس واستطقتك بما يغفل من حسدك اليه ما هو اكثر من رحمتك فيكون  
 جبر لا ثم المرحوم فيخرج عن كونه موهوبا وتقلب انت مستحقا ان يكون مرحوما والاحبط لبرك ونفقت  
 من حسدك وكذلك الغضب لله لا يوجب الغيبة والاعجاب اليك الشيطان الغيبة ليجب احب غضبك  
 متعصبا الغضب لله بالغيبة والاعجاب لله بالحق جميع ذلك المعرفة والتحقيق لانه هذه الامور التي هي من ايات  
 الايمان فمن قوي بما انه يجمع ذلك فكيف عز الغيبة لا يجمع ثم ذكر رحمه الله احد المرحوم في الغيبة فقال  
 اعلم ان المرحوم بعد ذكر مسانحة الغيبة وعرض صحيح في الشرع لا يمكن التوصل اليه الا به فندفع ذلك امر  
 الغيبة وقد حصرها في عشرة اقسام اول الظلم فان ذكرنا غيبا بالظلم والخيانة واخذ الرثوة كان مغتابا  
 عاصيا واما المظلوم من جهة الغيبة فله ان يتظلم الى من يجرؤ منه ان الظلم وينسب الغيبة الى الظلم ان  
 لا يمكنه استيفاء حقه الا به وقد قال صلى الله عليه وآله لصاحب الحق فقال وقال صلى الله عليه وآله ان  
 الغني ظلم وقال صلى الله عليه وآله مظلوم لا يجد عيشه وعقوبته الا في الاستعانة على غيره المذكور  
 المعاصي الى الحج الصلاح ورجع الامر في هذا الى المصدا الصحيح فان لم يكن ذلك هو المصدا كان  
 الثالث الاستغناء كما تقول المفقون ظلمي الى داخلي فكيف طرقت في الخلاص والاستسلام في هذا التعرض  
 ما نفعك ما قولك في رجل ظلمه لونه واخوه وقد روي ان هذا قال النبي صلى الله عليه وآله ان باسنا  
 جعل شحيح لا يطيق ما يكره في اولادى فاخذ من غير علمه فقال اخذني ما يكرهني وولدت بالمعروف في  
 الشيخ لها وولد لها ولم يزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله ان كان قصدها الاستغناء واقول لا  
 حج التعريض لكن الخبر اصابع انه محتمل ان يكون عدم المنع لعنق اليه سفيا وفاقا ثم قال الشيخ محذور  
 المسلم من الوقوع في الخطر والشر ونصح المستشير فانما رايته تنفعه ما يتلبس باليس من اهل ذلك ان يقنيه  
 الناس على نفسه وقصوده فما يؤهل نفسه وقنيه من خطر الخطر لا يلزم بالافتقار اليه وكان اذا  
 نجلا يتردد الى فاسق يفتني امره وخفته عليه من الوقوع بسبب التبعير خيرا لا يوافق الشرع ذلك ان يقنيه

فمنه

فقد مما كان لك البصيرة الخوف على افساد البصيرة وسريرة النسيق وذلك موضع العزود والخشية  
 اذ قد يكون الباعث لك على ذلك هو المحذور على تلك المنفعة وليس عليك الشيطان ذلك لعلها الشفقة  
 على الخلق وكذلك الخديت نجلا يشري بمملوكا وقد عرفت المملوك بعصب مستغنى فلك ان تذكرها  
 للمشي فان في سكونك خيرا للمشي وفي ذلك خيرا للعبد لكن المشي اولى بالمرآة والغضب على  
 العصب المنوط به ذلك الامر لا ذكره في عيب التزيين ما يحل بالشكر او المصدا او السفوف لا بالذكر  
 في كل امر ما يتعلق به الامور لا تقاوده فاصدا نصح المستشير الوقيعة ولو علم انه ترك التزيين عجز  
 قوله لا يصلح لك فهو الواجب فان علم انه لا يفرج الا بالتصريح بعصبه فله ان يصرح بمقال النبي صلى الله عليه  
 وآله امره وروى عن ذكر الفاجر حتى يعرفه الناس انكروه بما فيه يحذره الناس وقال صلى الله عليه وآله  
 لغاطمة بنت قيس حين ثاودته في خطابها اما معونة في رجل مملوك لا مال له واما اليوم فلا يصنع  
 العصا من طائفة الخائن الجرح والتعديل للشاهد والراوي ومن ثم وضع العلماء كتب الرجال وقسموا  
 الى الثقات والمجرحين وذكر السباب الجرح غالبا وبشرط اخلاص النقيصة في ذلك كما امرنا به بعد  
 في ذلك حفظ احوال المسلمين وضبط السنن وحمايتهم من الكذب ولا يكون حاملا للعدالة والغضب  
 والتسليم لا اذكر ما يحل بالشهادة والرواية من لا يتعذر لعينك مثل كونه ابن مائة سنة وشبهه ان كان  
 متظاهرا بالمعصية كما ينبغي التمسك ان يكون الموقول فيه مستحقا لذلك لظاهره بسببه كالفاسق المتظا  
 بفسقه بحيث لا يستكف من ان يذكر بذلك الغفل الذي يتركه فيذكر بما هو فيه لا بعينه قال صلى الله  
 عليه وآله من الغيباب الجناح وجهه في الغيبة وظاهر الخبر جواز غيبته وان استكف  
 عن ذكر ذلك التنب وفي جواز اعتيابه مطلقا لاحتقال ما من قوله صلى الله عليه وآله لا تغيبوا  
 ورجع اصل الحديث الى محله على فاسق فاصرا ويحمله على التهي وان كان بصورة الخبر وهذا هو الاجر  
 الا ان يتعلق بذلك عرض من بني ومقصود صحيح يعود على المختار بان يجرؤا من فاسق من عصيته بذلك  
 فليقل ما يبالي الحق على المنكر التامع ان يكون الانسان معروفا باسمه بعينه غيبته كالاعرج والاعمش  
 فلا اثم على من يقول ذلك كان يقول روي ابو الزناد الاعرج وسليمان الاعرج وما يجري مجراه فقد  
 نقل العلماء ذلك لصحة التعريف ولا يضر ما يحث لا يكرهه صاحبه اعلم بعد ان صان شعور رايه  
 الحق ان ما ذكره العلماء المعتمد من ذلك يجوز التعويل فيه على حكايتهم ولما اذكروا عن اخراجه فاشروا  
 واما المشي الى المصوم النصح يخرج من كونه غيبته وكيف كان فلو جدد بعد ذلك فمكنه التعريض

فمنه



## باب الغيبة

فهو اقل من كماله لا على البصر مدرك من سم الثقب الثامن لو اطلع العبد الذي ثبتت له الخلق القدر على قلة  
جذره كما ضل الحكم بصورة الشهادة في خضرة الغافل في غيبته ولا يجوز التعرض لها في غير ذلك  
الا ان يخرج من احد الوجوه الاخرى التلخيص في العلم ان من جعل عصيته شاملا لها فاجزأ احداهما  
في غيبته ذلك المعاصي جاز لا نه لا يجوز صدق ما سمع شيئا وان كان لا يفي تنزيه النفس والذات عن ذلك لغير  
عرض من الاغراض المذكورة خصوصاً مع احتمال نسبة الموقول له لذلك المعصية او خوف شتمها او غيرها  
العاثر اذا سمع احد من غايبه لا يورد ولا يعلم استحقاق الموقول عنه للغيبة ولا يرد عليه قيل لا يجب في الغايب الا مكان  
استحقاق الموقول عنه فعل القاتل على الحقيقة ما لم يعلم فسادة لان رد عهده لزم انها حرة وهو احد  
الحرمين ولا ولي التنبيه على ذلك الى ان يتحقق المخرج منه عموم الادلة وترك الاستغناء فيها وهو دليل  
اذا انعم العوم جرد عن الاغراء بالجهل وان ذلك لو تم لتسحق فيمن يعلم عدم استحقاق الموقول عنه بالتسليم  
الشامع لاحتمال اطلاع القاتل على ما يوجب سقوط ماله وهو هدم قاعة التي عن الغيبة وهذا الفرد في  
من جهة سماع الغيبة وقد تقدم انه احكام الغيبين وبالمجمل فالخبر دعيتها من دون وجه راجح في فعلها فضلاً  
عز لا يصح اولى لتقم النفس بالاخلاق الفاضلة ويؤيد اطلاقها فينا تقدم لقول صلى الله عليه وسلم  
ان تدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرنا حاك بما يكره ولما مع رجائها كره المستدقة في الغيبة  
والتقريع من التحذير من اتباعهم فذلك بوصف بالوجوب مع امكانه فضلاً عن غيره والمعتد في ذلك  
كله على المقاصد فلا يغفل المتقسط من ملاحظته ومقتضى اصلاحه واقع الموقوف انتهى لمحمد بن كرام الله  
ضريحه وقال ولله السيد السديد الفاضل الحق الدقيق الشيخ حسن بنو الله ضريحه في اجوبة المسائل التي  
سأل عنها بعض السادة الكرام حيث قال قد نظرت في مسائلك ابها المولى الجليل الفاضل والسيد السديد  
المجاهد واجبت تمامك لخير اجوبتها على حسب ما اتع له الحال واخي ان شاء الله نعم ان يكون مطابقاً  
لمقتضى الحال فذكرت ايد الله سبحانه وتوفا الله واياك لطاعته ان يحرم الغيبة ويحظرها من القيمة بسوء  
الظن هل يحق للمؤمن او يعم كالمسلم واشترط في الاخلاق الذي يوهم ظاهر كلام الوالد قدس سره حيث  
في دياجته رسالة ونظراً لغير المسلمين فانه يعطى العوم وصرح في التروية بتخصيص السلام والام لا يثبت  
لخصمنا محرم الغيبة عن عيقت الحق فان ادلة الحكم غير متناهية لاهل الفضل لا مالا لاهلها خطا ما افقه  
المؤمنين بالتمسك عن غيبته بعضهم بعضاً مع التصريح في التعليل الواقع فيها يتحقق اخوة في الدين بين  
الغائبين من غيبته وما اخبر المرءية في هذا الباب من طريق اهل البيت عليهم السلام فالحكم فيها معطوط بالمؤمنين والى

المراد

## باب الغيبة

والمراد اخوة الايمان فظاهر عدم الناطق للفظين من لا يعتقد الحق في بعض الاخوان ايضا تصح بالاعتدال  
اول الضلال والوقوع فيهم فزوي الشيخ ابو جعفر الكليني رحمه الله عنه في الصحيح عن داود بن مسهر عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا طعن اهل البيت والبيع من بعد فاطمة  
البراءة عنهم واكثر من سبهم والقول فيهم والوقوع فيهم وباهوتهم كذا يطغون في المسلك الاسلام ويحدثهم  
الناس ولا يعلمون من يدعهم بكتب الله لكم بذلك الحشا ويرفع لكم به الدرجات في الآخرة وما تفتت عباد  
الوالد في دياجته الرياسة حرة من الماشاة الرضا فان كل من في قوله من المسلمين الشخص كالبشيين وغير  
المؤمنين من نظره وينبغي ان يعلم ان ظاهر جملة اخبار ان المراد بالايان كلام امتنا عليهم السلام  
معنى قل على محض اعتقاد الحق وذلك يقتضي عدم عموم تخريب معتقد الحق ايضا فزوي الكليني في الصحيح عن  
ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال انما المؤمن الذي اذ رضى لم يدخله رضاء في اثم ولا باطل ولا انحط  
لخرجه بخطه من قول الحق والذي اذ قد لخرجه قد رضى الى التمسك الى ما ليس له بحق وفي الحديث عن  
ابن رباب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تاكلوا هذا الرجل موتاً حتى يكون الجميع امرنا مستعاضاً ولا من اتباع  
امرنا الودع فترى نوابه برحمتك الله وكيد طاعداً اننا نبعثك الله جمع فلا يتيه صلى الله عليه من عتاب مسلماً او مسلمة  
لو قبل الله صلواته ولا يصيامه اربعين يوماً وليلة الا ان يغفر له صاحبه وقال صلى الله عليه واله من اعتاب مسلماً  
في شهر رمضان لم يوجعه في صيامه وعن سعيد بن جبير عن النبي صلى الله عليه واله انه قال يوفي احد يوم القيمة  
بوقف بين يدي الله ويدفع اليه كتابه فلا يرى حسناً فيقول له ليس هذا كافي قال لا يرى فيها طاعة ولا كبر فيقول  
ان ذلك لا يصل ولا يفي فيذهب عملك بالغيبة الناس ثم يوفي اخر ويدفع اليه كتابه فيرى فيها طاعة ولا كبر فيقول  
القي ما لهذا كافي فاني ما علمت هذه الطاعة فيك لان فلانا اعتابك فدفع حسنة اليك وقال عليه السلام  
كذب من زعم انه ولد من حلال وهو باكل لحوم الناس الغيبة اجتناب الغيبة فانها الام كلامنا باننا قد علمنا  
ما عثر مجلس الغيبة الاخر من الذين فترهم واسماكم من استماع الغيبة فان الغائب والمستمع لها شريك  
في الاثم وقال عليه السلام ان الغيبة اشد من الزنا فلو اذ كيف الغيبة اشد من الزنا قال لان الرجل يخر  
ويؤوب فتاب الله تعالى عليه وان صاحب الغيبة لا يغفر حتى يغفر له صاحبه وقال عليه السلام عذاب المقر من الغيبة  
والغيبة والكذب وقال عليه السلام من روى على ابيه المؤمن ووايته يريد به الشبهة وهدم مرقته وقطعته  
في طينته خال في الذك لا سفل من النار خص نظرا للمؤمنين صلوات الله وسلامه عليه على جعلها  
جعل عند الحسن عليه السلام فقال يا بني نزه نفسك عن مثل هذا فانه نظر الى اخبث مله وعانه فافترق في ذلك

ونال



وقال رسول الله صلى الله عليه وآله يا معشر من أسلم بلسانهم ولم يخلصوا إلى قلبه لا تدعوا المسلمين ولا تتقوا عوراتهم فإنه من يتبع عورتهم يتبع الله عورته فضيحة في بيته **خص** عن الباقر عليه السلام قال ومن كان في كاس على عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال على النبوة والله الذي لا اله الا هو والاصلي مؤمن قط خيل اليه الاخرة الا بحسن ظنه بالله عز وجل والكف عن اغتيال المؤمنين والله الذي لا اله الا هو والله ان الله عز وجل وموئلا بعد النبوة ولا نستعقله الا بسوء ظنه بالله عز وجل واغتيال المؤمنين **خص** قال رسول الله صلى الله عليه وآله الغيبة اسرع في جسد المؤمن من الاكلة في لحمه وقال صلى الله عليه وآله من اكل من باخيه المسلم او شربا وليس به ثوبا الا ملحه الله به اكله من راحته وسفاسقة من جميع جهنم وكاء نوابين سرا لجهنم ومن قام باخيه المسلم عقلا شانا اقامه الله مقام السمعة والرياء ومن جحد اخاه في الاسلام بخلافه تعالى به رجاء الجنة من حشره **خص** قال الصادق عليه السلام من روى على اخيه رواية يريد بها شانه وهدم مروتة اوقعه الله تعالى في طينة خبال حتى تعد مما قال وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من ادع فاحشة كان كسبها ومن عبر موئلا بشئ لم يميت حتى يركبه **عقوا** الراوي عن النبي صلى الله عليه وآله عليه والترك الغيبة حجت الى الله عز وجل من عشرة الاف ركعة تقطوها وقال صلى الله عليه وآله ان اسكن لسانك فاقها صدقة تصدق لسانك وقال صلى الله عليه وآله لا يستقيم ايمان من ستر خطا ما من مسلم يموت في واحدة منهم الا كان ضامنا على الله ان يدخل الجنة وجل ينيران لا يقاب مسلما اقر فاته على ذلك كان ضامنا على الله الخبر روى ابن عباس عن ابي عبد الله ثلثة ثلثة للغيبة وثلث للتمسك بكتاب الله **علة الداعي** فيما روى الله تعالى الى داود على نبينا واله عليه السلام ما يدونح على خطيئتك كالمرءة التكل على ولدها لو رايت الذين ياكلون الناس بالسنةهم وقد بطنها بسط الاديم وضربت فواحشا السنهم بمقام من ادم سلط عليهم موت خالهم يقول يا اهل النار هذا فلان السليط فاعرفوه عن اسمعيل بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اغتصب عند اخوه المؤمن منضروا عانه نصره الله تعالى في الدنيا والاخرة ومن لم ينصره ولم يدع عنه وهو يقيد دخله الله وحقره في الدنيا والاخرة **اعلا** الذين قال عبد المؤمن الا نصاري دخلت على موسى بن جعفر عليه السلام وعنده محمد بن عبد الله الجعفي فبست اليه فقال اخبرني فقلت نعم والحبيرة الاكم فقال هم هواخوك والمؤمن هو المؤمن لانه ولا يديوان لم يدين ابو ملعون من انهم اخاه ملعون من غش اخاه ملعون من لم ينصح اخاه ملعون من اعتاب اخاه وقال الصادق عليه السلام اياكم والغيبة فانها ادم كلاب النار **باب التقيمة في السعاية الاية** **النفا**

٢٥٢  
وَمَنْ كَتَبَ شَفَاعَةً سَيِّئَةً بَكَرَ لَهُ الْكَفْلُ مِنْهَا الْقِتْمُ وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ خِلَافٍ مَهْنِينَ هَذَا مَعْنَاهُ يَتِمُّ لِي بِأَلَا  
عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سَنَانٍ عَنْ الْمُغْضَلِ عَنْ أَبِي طَبِيحٍ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ أَبَا مُوسَى عَزَّلَ عَلَى نِسَاءِ آلِهِ وَلِيَّةَ  
السَّلَامِ ثُمَّ عَزَّ وَجِلَّ إِذْ أَرَادَ بِالْخُتْمِ ظِلَّ عَرْشِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ يَا رَبِّ مَنْ هَذَا الَّذِي قَلَّ ظِلُّ عَرْشِكَ  
فَقَالَ هَذَا كَانَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَمُتْ بِالنِّمَةِ سَلَى بِالْأَسْأَلِ إِلَى الدَّوْلِ الشَّعِيرِ عَنْ الرَّبِّعِ صَاحِبِ الْخُصُوفِ  
قَالَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَنْصُورِ لَا تَقْبَلْ فِي ذِي حِمْلٍ وَأَهْلَ الرِّغَايَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ قَوْلَ مَنْ حَزَمَ  
عَلَيْهِ الْحَبَّةَ وَجَعَلَ مَا وَرَاءَ النَّارِ قَانِ السَّاقِطِ شَاهِدٌ وَفَدَّ وَشَرِيكَ بَلْبِيسٍ فِي الْأَعْرَافِ بَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَارِصٌ مِنْ بَنِي قَبِيلَتَيْنِ أَوْ أَنْ مَضَيْتُمْ أَوْ قَوْمًا يَجَاهِلُونَ فَتَصَحَّحُوا عَلَيْهِ مَا قَعَلْتُمْ  
فَلَوْ مَنِ نَبَا الْأَسْأَلِ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ الْبَقِيَّةُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْرَى بِطَيْبَةِ امْرَأَةٍ رَأْسُهَا وَسُخْرِي وَبَدَنُهَا بَدَنُ الْحَادِ وَعَلَيْهَا الْغُلَّافُ لَوْ مِنْ الْعَدَاةِ فَاسْتَلْ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَتْ عَلِمَا فَقَالَ لَهَا كَاتِبُ كِتَابِهِ مَا بِالْأَسْأَلِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ الْحَسَنِ  
عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ الْبَقِيَّةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوُثْنُ عَزَّ وَجَلَّ وَالْفَاحِجُ خَشْبَانِيمَ وَخَيْرُ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ كَانَ لِلَّهِ  
لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يُؤْلَفُ وَلَا يُؤْلَفُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ شَرُّ الْأَنْسَاءِ مَنْ  
الْمُؤْمِنِينَ وَتَغْنَصُ قُلُوبَهُمْ الْمَشَاوِنَ بِالنِّمَةِ وَالْمُغْرَقُونَ بَيْنَ الْأَحْبَةِ الْبَاغُونَ لِلْبَرَاءِ الْعِيَابَ وَتِلْكَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمُ  
الْهَيْمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يَرْكَبُهُمْ ثُمَّ قُلَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي يَكُنْ بَصِيرَةً بِالْمُؤْمِنِينَ وَالْقَبِيرَةَ قُلُوبُهُ  
بْنِ عُمَانَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ نَجْدَانَ صَحَّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَدَعَا إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ  
الرَّحْمَةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَعْجِزَ أَصْحَابُكُمْ بِكُمْ عَلَيْكَ فَاحْذَرْ فَقَالَ يَا رَبِّ لَا أَعْرِضُ فَاحْزَرْ بِحُجَّتِي عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ يَا مَعْ  
عَبْتُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفَكَفَيْتُ أَنْ أَكُونَ غَمَامًا فَقَالَ يَا رَبِّ وَكَيْفَ اصْنَعُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَّقْ أَصْحَابَكَ عَشْرَ عَشْرَةً  
ثُمَّ تَفَرَّقْ بَيْنَهُمْ فَإِنْ سَلِمَتْهُمْ بَقِيَ عَلَى الْعَشْرَةِ الَّتِي تَهْوِيهِمْ ثُمَّ تَفَرَّقْهُمْ وَتَفَرَّقْ بَيْنَهُمْ فَإِنْ سَلِمَتْهُمْ بَقِيَ عَلَى الْعَشْرَةِ  
الَّتِي تَهْوِيهِمْ ثُمَّ تَفَرَّقْهُمْ وَتَفَرَّقْ بَيْنَهُمْ فَإِنْ سَلِمَتْهُمْ بَقِيَ عَلَى الْعَشْرَةِ الَّتِي تَهْوِيهِمْ ثُمَّ تَفَرَّقْهُمْ وَتَفَرَّقْ بَيْنَهُمْ  
بْنِ سَنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَافِرُ كَالْمَنْبُكِ بَشَرٌ ذَكَرَ لَوْ أُلْغِيَ  
اللَّهُ قَالَ مَعَ الْمَشَاوِنَ بِالنِّمَةِ وَالْمُغْرَقُونَ بَيْنَ الْأَحْبَةِ الْبَاغُونَ لِلْبَرَاءِ الْعِيَابَ قِيَامًا مِنَ الْمَشَاوِنَ بِالنِّمَةِ  
قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ خِلَافٍ مَهْنِينَ هَذَا مَعْنَاهُ يَتِمُّ لِي بِأَلَا عَزَّ وَجَلَّ فَتَصَحَّحُوا عَلَيْهِ مَا قَعَلْتُمْ  
هَذَا إِذَا عِيَابَ مَشَاءَ بَيْنَهُمْ أَوْ يُقَالُ لِلْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ التَّعَايُنِ عَنِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ التَّعَايُنِ عَنِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ  
مَنَالِهِ زَيْنٌ دَعَى فِي الصَّاحِ ثُمَّ الرَّجُلُ الْحَدِيثُ غَامِزٌ بَابِي فَكُلُّ مَضْرُوبٍ بِهِ يُلَوِّغُ فَتَةً أَوْ عَشْرَةَ وَالرَّجُلُ











[illegible]

باب الحفظ من الخلفاء

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠







باب الظلم وأنواعه وظلم الظالمين والظالمين للظالمين

فلا كان من الغريرين من ظلمكم أو نابت بهن عن العباد في الأرض لا قليلا من الجبابرة من  
الذين ظلموا ما أنزله الله في كتابه وكانوا عن يمين يوسف امرأة لا يفلح الظالمون الشرع لا يفسد  
في الأرض نبرههم فأنزلهم من حيث لا يحتسبون ولست كنتم في الأرض من قبلهم المؤمنين  
فبعثنا للفقوم الظالمين الشعراء ولا تطيعوا أمر السفيرين الذين يفتيدون في الأرض ولا  
يفضلون السوء فومئذ لا يقع الذين معذرتهم ولا هم يستعجبون لفساد الظالمين  
في صلاح المؤمنين المؤمنين ما للظالمين من حجة ولا تتبع بطاعهم محسوس والظالمون مالم  
ولي ولا نصير السوء خرف قلوب الذين من عذاب يوم أليم ألسنة الضالين  
تعضهم وأتينا بعض الله والملتقين البروج إن الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم قتلوا  
فلم يذنبوا جنة وهم عذاب الحرقي طي بالاستماع عن الجاهل عن جعفر عليه السلام قال لما حضرت  
علي بن الحسين عليه السلام الوفاة صنعت لي صدقة فقال بليته أوصيك بما أوصى به علي عليه السلام حضرت  
الوفاة وما ذكرنا يا أوصاهم فقال يا بني إياك وظلم من لا يجد عليك فاصرا الله أن بالاستماع  
هريرة رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا كروا الخش فان الله عز وجل لا يحب الفاحش المتفحش ويا كروا  
وظم فان الظلم عند الله تعالى هو الظلمة يوم القيمة ويا كروا الخش فانه دعا الذين من قبلكم حتى سفلوا  
دعاهم ودعاهم حتى قطعوا أوصالهم ودعاهم حتى انتهوا واستحلوا محارمهم فما الفحام عن النصوة  
عن عمر بن الخطاب عن الحسن الثالث عن أبيه عن الصادق صلوات الله وسلامه عليهم قال تلك دعوات الجاهل  
عن الله تعالى دعاهم لوالد الولد إذا بره ودعوتهم عليه إذا عقره ودعاهم المظلوم على ظلمه ودعاهم لمن أضر  
لعمري وجعل المؤمنين دعا لاخ له مؤمن وساء فينا ودعاه عليه إذا لم يواسم مع القعدة عليه خطرا  
أخيه إليه ما بالاستماع من هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال دعوة المظلوم مستجابة وإن كان  
من فاجر محبوب على نفسه قال عبد الرزاق فليقتلها معشر فخره بها بالاستماع عن الحرث عن حماد  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله يقول الله عز وجل استغضبي علي من ظلم من لا يجد فاصرا فقل  
بالاستماع عن نوف بن أمية المؤمنين عليه السلام قال إن الله تعالى أوحى إلى عيسى بن مريم عليه السلام وألهمه عليه السلام  
قل للملأ من بني إسرائيل لا يدخلوا بيتا من بيتي إلا بقلوب طاهرة وأبصار خاشعة وأكف نقيّة وقل  
لهم أعلم الله غير مستحب لأحد منكم دعوة ولا أحد من خلقي قبله مظلة الجحش في بالاستماع عن سعد بن  
هريرة عن جعفر عليه السلام قال الظلم ثلاث ظلم ينفرو الله وظلم لا ينفرو الله وظلم لا يدع الله ما الظلم الذي

لا ينفرو

لا ينفرو الله عز وجل فالشرك بالله وأما الظلم الذي ينفرو الله عز وجل فظلم الرجل نفسه فبما ينفرو الله  
عز وجل وأما الظلم الذي لا ينفرو الله عز وجل فالظلمة بين العباد وقال عليه السلام ما باخنا المظلم  
من دين الظالم أكثر مما باخذ الظالم من دين المظلوم فوالاستماع عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال ما  
ما الحديث يظلم بظلمة إلا أخاه الله تعبه في نفسه وماله فاما الظلم الذي ينفرو الله عز وجل فأن  
أما بغير الله تعالى فوالاستماع عن محمد بن عبد الله لا يعظم من جعفر بن محمد بن جعفر عليه السلام قال من ترك كتابا  
بظلم بغير الله عز وجل عليه من بظلمة على وعلى ولد أو على عقب من بعد فوالاستماع عن الفضل بن  
قال أبو عبد الله عليه السلام من مال أخيه ظما ولم يرد عليه كل جزء من الناري يوم القيمة فوالاستماع  
عن جعفر بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال علي ما أخاف أن يفسد من كرم عز وجل الناس فوالاستماع  
عن محمد بن جعفر عن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن الله عز وجل يفض الغنى الظلم فوالاستماع عن السكوني  
عن الصادق عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من ظلم أحدا فانه قد سخط الله عز وجل  
له فانه كفارة له فوالاستماع عن أبي بصير عن أبي جعفر قال ما استقر الله من ظالم إلا بظلمه فوالاستماع  
وكذلك يولي بعض الظالمين بعضا مستحق في دفعه قال إن أمير المؤمنين عليه السلام صعد المنبر فحمد الله  
أشبه عليه ثم قال أيها الناس إن الله يوفى بعهده ثم أسلف فقال له أبو جعفر عليه السلام يا أمير المؤمنين قد سخط الله  
ذكرها إلا وأنا أريد أن نشرها ولكنك عز وجل في حال بيني وبينك لكانتم نعم الذنوب فلهذا ينفرو  
ونفس غيره معنور وذنوب من جرح الصالحين وخاف عليه قيل يا أمير المؤمنين فبئس ما قال نعم أما الذي  
المعفور فبغير عاقبة الله تعالى على ذنوبه في الدنيا فاشهدوا لكم أن عياقب عبدة مرتين وأما الذي  
لا ينفرو ظلم العباد بعضهم لبعض أن الله تبارك وتعالى لا يبرئ خلقه من ظلمه فوالاستماع عن جعفر بن محمد  
لا يجوز في ظلم ظالم ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن ولو لم يكن  
لله أبصرهم من بعض حجة لا يفي لأحد عند أحد مظهر ثم بعثهم الله إلى الحساب ولما ألقوا في النار  
فلما بعثهم الله فم على عبده وورقة التوبة فاصبح خاسعا من ذنوبه واجبا لمرته ففحق له كما هو نفسه فوالاستماع  
الترجمة وخالف له العقاب مستحق محمد بن عثمان عن يوسف بن زبير قال قال أبو عبد الله عليه السلام يا فؤاد من  
من جسد حق المؤمن فامره الله فم يوم القيمة خاسرا عام على رجله حتى يسيل من عرقه أو دية وبادي  
من عند الله هذا العالم الذي جسد عن الله فحق قال جعفر بن محمد بن عثمان عن أبيه فوالاستماع عن  
رواية المعقل قال قال أبو عبد الله عليه السلام يا أيها المؤمن حسن مواعظ فانه وهو يحتاج إليه يومئذ والله من

ظلم



[illegible]

الحديث

بِالْظَّالِمِينَ أَفَعَدَّ لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا  
فِي الْأَرْضِ

الخلق الحسن استأثرتهم في ذلك فادفعوا عنهم الله تعالى فليكن الله تعالى  
 شوقهم فقال لهم رجل ذلك الذين استأثرتهم في الدنيا بالآخرة وعلى الدنيا وحطوا ما كان من نعم الله  
 المستحق بطاعتهم فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم يضررون ولا ينفع لهم نفع عنهم العذاب من قول الله  
 ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا إلى قوله نعم وليس لهاد قال لا ما عليه لكم فلما أمر الله  
 في الآية المنقولة لهذا الآيات بالتقوى سئلوا عن الآية أخرجهما أن في الناس من يظهرها ويصرح بها  
 ويخفي على وجهها فقال يلحق من الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويطهرون تلك الذين هم  
 الإسلام وتزني بحضرات بالوع والاحتساب وينه الله على ملكه فليبرهن أن خلفك ما به مؤمن مخلص  
 مصدق لقوله بعد ولا أولئك منكم ادبر ليعلم في الأرض فيفسد فيها ويعصى الكفر الجاهل على الظاهر لك  
 الظالم الماسين لما وعد من نفسه بمحضرك ومهلك الحرث بأن مجرة أو عينة والنسل أن نقل الحق  
 فيقطع نسله الله يحب لك لا يرضى به ولا يترك أن يعاقب عليه وأما قوله تعالى هذا الذي يعجبك في  
 التواضع ودع سوء صنيعك أخذك العزم بالاثم الذي هو محقق في الدنيا إلى شروعه ونصبت على طمأنينة  
 فحسب جهنم جهنم له على سوء فعله وعدا بالبر المصطفى بها ويكون دائما فيها قال على الحسين عليه السلام  
 ذم الله تعالى هذا الظالم المعتكف على الخلق العيون وهو على خلاف ما يقول منظوم والإساءة إلى الموصين  
 مضمر فانتقوا الله عباد الله النجاة من تحت أياكم والدروب التي قرأها الصر عليها أصحابها الآداء إلى  
 الحذر لأن الودي إلى الخرج ومن ولاية محمد والقطب من الهما والدخول في مولا لا تاعلم ما فان من  
 اصبر على ذلك فاداه خذ لا نه إلى المتقاء لا شقي من فاداه ولا يترسيد إلى الشقي فهو من خير الناس  
 فالو يا ابن رسول الله وما الذنوب الودية إلى الحذر لأن العظيم قال ظلمكم لأخوانكم الذين هم لكم في تفضل  
 على صلبكم والعقول بامامة وإمامة من العجوة من فديته ووافقوه وعارضتكم الناصبين عليهم ولا تغروا  
 بحلم الله عنكم وطول أمثالكم فتكونوا كمن قال الله تعالى كمثل الشيطان ادعانا للآفة أن كفر فلا كفر الله  
 برئ منك قال اني أخاف الله رب العالمين كان هذا رجل فبين كان فبكم في زمان بني إسرائيل بجالي  
 الزهد والعبادة وقد كان مثله افضل الرهد الرهد ظلم الأخوان المؤمنين محمد وعلى صلى الله عليه وآله  
 الطيبين من الزمان وإن أشربوا العادة خذ منكم الأخوان المؤمنين الواقفين لك على تفضل إرادة الودي  
 محمد مصطفى على الله عليه وآله وعلى المرتضى عليه السلام والنجيبين المختارين المقاربين الودي غفر للرجل  
 بما كان يظهر من الزهد فكان أخوة المؤمنين يؤمنون فيدعون فيها الله ليرضو ويغفروا له قالوا عيسى

السيرة







١٤٧  
سلم قال فمخات على سلعنا جائرة فواحد من غنمنا الذي هو الله صلت له ربه اعطى له العيشة وفادتها  
حق يخرج فاد ليعمل الله لاسلام طهره والنفق والرزق وما وعد لهم وجورهم الا يا من مؤثر  
عن ان قل الله مال الله في ذلك قوتي للملك من ثناء وتزجج الملك من ثناء وتزجج من ثناء وتزجج  
من ثناء النبي الخبير قل كل منتهى مدبر يومه فذلك لك مكاليوكت في الارض بنبأها  
جنت قبل ان تصيب من ثناء على انضيق اجور المحبين ولا يجوز الاخرة خير للذين آمنوا وكانوا  
الاشد كاداة وقادله ما تبثا قاكم على ان الف ناس من بني قيس بن خزيمة الذين كانوا  
وقد اصفوا لا تمردوا في الكفر الكفر عليهم وامدوا ما كانوا في بين وجعلناكم اكثر تغير النمل  
فان ان الملوك اذا دخلوا قرية انفسكموها وحكوا العزة اهلها اذلة وكذلك يفعلون محل صم  
فهل عبيتم ان توليتهم ان تشددوا في الارض وتطغوا اذ احاطكم اولئك الذين اعلمهم الله فاصحتم واعي  
اخذهم ان بالاس من السكون عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
مواضي الاصل ما حلت اموالهم من اموال الله واما ما قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم  
عن السكون عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله قال تكلم الناس يوم القيمة ثلثة امير  
فان يكونوا ثلثة من المال فتقول لا ابرار من وهاهنا له سلطانا فم تعدل فتزودوه كما يزود الطير  
وتقول للناس يا من شرب الخمر وبارك الله في ما شربوا من وهاهنا له سلطانا فم تعدل فتزودوه  
فيما وساله الخبير فمنا فلو لا جلا فتزودوه ان بالاس من سليمان بن يسر قال سمعت ابا عبد الله  
عليه السلام يقول العبد اذا على دينك ثلثة رجلا فمته القرآن حتى اذا رايت عليه قميصه اخذ من سيفه على خالقه  
بالشرك قلت له امير المؤمنين انهما اول بالشرك في الرأى وجلا استحققة الاحاديث كلما حدث احد شئ  
كتب مداه بالمولد ورجلا لاه استحققت جعل سلطانا فمته من طاعة طاعة الله ومعصية الله  
وكذب الله لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق لا ينبغي للمؤمن ان يكون حجة لمعصية الله فلا طاعة في معصية  
ولا طاعة لمن عصى الله اعما الطاعة لله وليس له ولا لاه الامر فاما امر الله عز وجل بطاعة الرسول فانه لا  
معصوم مظهر لا امر معصية واما امر بطاعة اولي الامر لانهم معصون مطهرون لا يأمرون بمعصية  
بالاس من عبد الله بن الفضل قال قال ابو عبد الله عليه السلام ثلثة من حازهم ذل والار والسلطان الغرور  
فيما اوصى به النبي صلى الله عليه واله الى علي عليه السلام يا علي اربعة من قواصم الظهور امام بعضي الله بطاع  
ودرجته فيها روحها وهي تخونك وتفر لا يحس صاحبها مداه صاحبها سوء في مقام ان ابي محمد

من الاشياء من يزعم من محمد بن جعفر بن اسفل قال ابو عبد الله عليه السلام في الرجل يبيع الجوز لغيره ولا يملكه  
للعائنة عن ذلك من صنم عليه وهو لا يعلم وقت سال الصادق عليه السلام فقال قد كرهتها معاين لعائني  
فيها الاكفام المتعاضد عليهم ووجه التعاضد ان جميع المعائن كلها من وجوب المعاد التي يباينهم فما  
يكون لهم فيه الكاسب يبيع جهات من المعاملات فقال لكل هؤلاء الا ان يبيع جاز حلالا ولا يبيعها حراما او بعضها  
حلالا وبعضها حراما فقال قد يكون في هؤلاء الاجناس الاربعة حلالا من جهة حرم حرام من جهة حلالا  
هذه الاجناس مما يات معرفتها هذه الجهات الاربعة والولاية والقولية بعضهم على بعض ناول  
ولاية الولاية وولاية الولاية الى ان اناهم يلزم الولاية على من هو عليه ثم التجارة في جميع البيع والشراء  
بعضهم من بعض ثم التصانعات جميع صنوفها ثم الاحارات في كل ما يحتاج اليه من الاعبات وكل هذه  
الصنوف تكون حلالا من جهة حراما من جهة والفرع من الله على العباد في هذه المعاملات لا تخول في تعامل  
صنها والعمل بذلك الحلال واجتناب جهات الحرام عنها فغير معنى الولاية وهي جهة فاعلم الجاهل من كل  
ولاية وكافة العدل الذي امر الله به بولايتهم وقولتهم على الناس ولاية ولا تروك الولاية الى ايمانهم بايمان الولاية  
على من هو والولاية والجهة الاخرى من الولاية ولاية الجوز وولاية ولايتهم الى ايمانهم بايمان الولاية  
والولاية فوجب الحلال من ولاية الولاية الى العدل الذي امر الله به بولاية ولايتهم والعمل به ولاية ولايتهم  
ولاية ولاية نحية ما امر الله به الى العدل بالزيادة فيما اقر الله به ولا تفصل عنه ولا تحريف لقوله ولا تعد  
كلمه الى غيره فاذا صار الى العدل بهذه الجهة فالولاية له والعمل به ومعونه في ولاية وتقوية  
حلال الحلال وحلال الكسب منهم وذلك ان في ولاية الى العدل ولاية احيا كل حق وكل عدل واما ان كل ظلم  
وجود وفساد فلذلك كان السامع في تقوية سلطانه والعين له على ولاية ما صافي طاعة الله مقبولة اليه  
ولما وجب الحرام من الولاية ولاية الولاية الجارية ولاية الترتيب منهم واتباع الولاية فمن دونهم وكافة الولاية  
الى ايمانهم بايمان الولاية ولاية الولاية والعدل لهم والكسب منهم محبة الولاية لهم حرام ومحرم محبة  
عن فضل ذلك على قليل من عمله لو كثير لان كل شئ من جهة المعونة يستحقه من الكبار وذلك لان في  
الولاية الجارية بدعوى الحق وكما راحا الناطل له والظالم والظالم والجور والفساد والالتمس وقال الانبياء  
والمؤمنين وهدم الساجد بديل سنة وشريعة فلذلك حرم افعالهم ومعونتهم والكسب منهم الكسبة  
الضرورية مظهر الضرورة الى التمسك من عوام سلمه رضي الله عنهم فانك كل ان شئ حله الله عليه والية  
بمبنى في الصلوات اياه صلا على الله من في الفلم واعلم ان الله والفت فانما هو بطيية مؤتمنة







# باب في استر كوكب زلزلة الظالمين وجرمهم وعلل عيبتهم

١٧١  
الظاهر في المطالب بعد ذلك من انما من الناس من امر الله لا يسمع من ذلك ان تقوم منهم نحو الله تعالى  
باب الركون الى الظالمين وجرمهم وطاعتهم كما يات الا نعام واما يتبين من السيف  
كلا من تدبيرا الكرمي مع القوم الظالمين هو قد استقر امر كل جبار يقيد وقال تعالى فاستمعوا  
فريقون وما افرق فريقون رشيد الشجر آحر ولا تتركوا الى الذين ظلموا فتمتكم النار وما لكم من نبي  
اي من الملة ثم لا تصرفون الصفا فالت اخبر في الذين ظلموا ولا تظلمهم وما كانوا يعبدون من دون  
الله فاعلموا انهم الى صراطهم السحر والذين يخرقون الظالمين ان يعبدوا ما كانوا الى الله معشر  
للشيء الى الجاهل من ان الظالمين بعضهم قد يظلمون فوسع قال توبوا اليهم فاصحوا ولا تسألوا من لم  
يزدكم ماله ولا يزدكم الا خلافا الذي هو فيكم فذلك ولا يظلم منكم انما لا يكونوا الى ما لا يستحقون  
عن اناس قال رسول الله صلى الله عليه واله طاعة الله طاعة لخالقنا وخالقنا طاعة الله طاعة  
طاعة السلطان الله عز وجل ودخل في نهيه ان الله عز وجل يقول ولا تعلقوا بآبائكم الى الله فلكم الى ما لا  
عن موسى بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده موسى بن جعفر قال قال الله عز وجل لا تدعوا  
دعائكم ترك طاعة السلطان فان كان عادلا فاستمعوا له وان كان جابرا فاستمعوا له الله اصد الله فان  
صالحكم في صالحكم وازال السلطان للعدل ليعلم في قوله لا تدعوا له وان كان جابرا فاستمعوا له الله اصد الله فان  
له ملكه هو لا تقبلكم الى سنة مناهي الله صلى الله عليه واله قال من مدح سلطانا سخطوا عنه فاستمعوا له  
فستضع له طاعة من كان قريبا الى التاروق قال صلى الله عليه واله قال الله عز وجل ولا تتركوا الى الذين ظلموا  
فتمتكم النار وقال صلى الله عليه واله من دل جابرا على جور كان قريبا من هاهنا في حجة من قال صلى الله عليه  
وله من دل جابرا على جور كان قريبا من هاهنا في حجة من قال صلى الله عليه واله من دل جابرا على جور كان قريبا من هاهنا في حجة  
وقال صلى الله عليه واله من دل جابرا على جور كان قريبا من هاهنا في حجة من قال صلى الله عليه واله من دل جابرا على جور كان قريبا من هاهنا في حجة  
من النار طاعة من يكون ذليلا في طاعة علي بن ابي طالب في نار جهنم ويشتد الحيرة وهي صلى الله عليه واله من دل جابرا على جور كان قريبا من هاهنا في حجة  
الناس في طاعتهم مع ما لا يستحقون فيصير من الجاهل الى عبد الله صلى الله عليه واله قال قال الله عز وجل لا تدعوا له وان كان جابرا فاستمعوا له الله اصد الله فان  
من الناس من قال الذي يتوب عن عباد الله ويقترب الى الله الشبهة والذرية الشبهة وعنه في الحرام في  
لا يعرفه ولا يراى المكروه لم يكره وهو يعزى عليه فكل حيوان يعزى له في حبه وانه فكل  
له الله بالعدالة ومن احب بقاء الظالمين فكل حيوان يعزى له في حبه وانه فكل  
الظالمين فكل حيوان يعزى له في حبه وانه فكل

١٧٢  
الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين في اوصيهم النبي صلى الله عليه واله وسلم تلك من القليل من  
الله وطلبوا الجسد لثان باب السلطان في اوصيهم النبي صلى الله عليه واله وسلم تلك من القليل من  
انهم يوافقوا بل هووا الا انفسهم التي هي في مائة لربيع البها والمنازل على رب البيت وطالب الخير  
من اعدائه وطالب الفضل من الثام والداخل بين اثنين في سرور ويخلاه فيه والمستحق للسلطان  
المجالس في مجلس ليس له بالفضل والمقبل الحديث على من لا يسمع منه صل بالاستاذ الى الصدوق في حقه  
من عن الكوفة عن الثعلبي عن الحسن بن الصادق عن ابيه صلوات الله وسلامه عليه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه واله ان افضل الصدقة صدقة اللسان للحقن به الدماء وتدفع به الكربة وتجبر  
للمنفعة الى اخيك المسلم ثم قال صلى الله عليه واله ان غاب عنك اخوك الذي كان عبدك كان يبيع في حق  
التاسر عند الملك فانه ليعي امه بغيره فيقول فقال لا تبيع حتى يجمع اليك يا امه بغيره عند  
الملك فبقي امه بغيره الى الخول هناك فابنت الله تعالى لا سمعيل شيئا فكان ياكل منه ولجوى له شيئا و  
اطله بعام فخرج الملك بعد ذلك الى القرة ومعه العابد فزاري امه بغيره فقال انك اباها يا امه بغيره فقال  
قلت لا تبيع فلم يبرح فبقي صادق الوعد قال وكان جبارا مع الملك فقال لهما الملك كذب هذا العبد  
فلم يرتد بهما الى الربيع فله اراه ههنا فقال له امه بغيره انك كاذب فخرج الله صالح ما اعطاك قال فثارت  
استا الجبار فقال الجبار في كذب على هذا العبد الصالح فاطلب مدعيه الله ان يرد على استا فاني  
شيخ كبير فطلب اليه الملك فقال في افضل قال الساعة والى اخره الى السخرة وعائمه قال يا فضل ان  
تفضل ما دعوت الله بالاسم قال الله تعالى وبالايمانهم يستغفرون اقول قد مضى بعض الاحكام في باب الجور  
الملوك **كتاب قصص الخفوق للصوري** قال جعفر بن محمد ما من جبار الا وعلى يده رقت  
لنا يدفع الله به عن اوليائه اولئك لهم افرح من ثواب يوم القيمة وقال استاذن على من يعطين من  
الكاطرة في ترك عمل السلطان فلم ياذن له وقال لا تفعل ان ثابك استا ولاخوانك بل عزوا حتى  
ان يحج الله كبر او يكسر رايك فافرة المحظون من اوليائه ما على كفارة احوالكم الا حثا الى اخوانكم اصغر لمواحدة  
على عمن لك ثلث الاضمن ان يلق احد من اوليائك الا قصيت معالجة وكرمه واهل من لك الا يظلمك  
سعت من بعد اوكايتك حد سيف ابا ولا يدخل الفقر بيتك ابا على من من مؤمن بالله ولا يهتج  
بشيء وبناك فتاد والسر في يدى باسنا من موسى بن جعفر عن ابيه صلوات الله وسلامه عليه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه واله ما قرب عبد من سلطان الا باعده من الله تعالى ولا كثر ماله الا اشتد حقا



لا كثر بعد الاكثر شيئا منه وهذا الاستفاضة قال صلى الله عليه وسلم من خفف من كان معصوما من الشيعة  
الرجيم ومن كل بيت من لم يخل باجرة ليرى عليك منها شيئا ومن لم يدخل على سلطان ولم يعز صاحب  
ببدعه وهذا الاستفاضة قال رسول الله صلى الله عليه واله من كنت بيعة او دفع نواه صلا ليرى عليك شيئا  
او عتق ما لا ظلم او امان ظالم لا يظلم وهو يعلم ان ظالم ففكر جري من الاسلام وبهذا الاستفاضة  
قال رسول الله صلى الله عليه واله شر البقاع دوا لا امرأة الدين لا يفتنون بالحق وبهذا الاستفاضة  
قال رسول الله صلى الله عليه واله اياكم وابواب السلطان وحواشيها وبعدها من الله تعالى من سلطان  
على الله تعالى جعل الله تعالى طاهر في قلبه وباطنه وادب عنه الورع وجعله حليان وبهذا الاستفاضة  
قال رسول الله صلى الله عليه واله من اراد من رضى سلطانا بما يخط الله خرج من دين الاسلام وبهذا الاستفاضة  
قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا كان يوم القيمة نادى مناد ابن الظلمة والاعوان للظلمة من لا قثم  
دواء او رطب كسا او تلم مدة احشروه معهم وبهذا الاستفاضة قال رسول الله صلى الله عليه واله  
فضل التابعين من ائمة من لا يقربوا بواب السلطان وبهذا الاستفاضة قال رسول الله صلى الله عليه واله  
النفق آتاه الرسول من لم يدخلوا في الدنيا قبل ما رسول الله فمادخلوه في الدنيا قال اتاع السلطان  
فما فعلوا ذلك فاحذر روم على اديانكم **باب احوال الظالمين وقبول جوارزهم**  
جاء في مكتبة الحميري الى الغائب عليه السلام انه كتب اليه عن رجل من دكاو الوقت صحت الما في  
ولا يخرج عن خد ماله وتمازيت في قرية وهو فيها اذا دخل منزله وقد حضر طعامه فديعوني اليه فان اكل  
من طعامه عادي عليه وقال فلان لا يستعمل ان اكل من طعامنا فهل يجوز ان اكل طعامه وانما يستعمل  
وكرم هذا الصدقة وان هذا الرجل مدته الى رجل اخر من دكاو الى ان قال منها ما اكل الوكيل  
لا يجوز عن اخذ ما في يده فهل عليه فيه شيئا ان انك من خارج الجوارز ان كان لهذا الرجل مال او معاش غير  
عائنه فكل طعامه وامل برة ولا فلا كمش بالاسم من الوليد بن صبيح قال دخلت على ابي عبد الله  
فاستسلمني فزاره فاجاب من عنده فقال لي ابو عبد الله عليه السلام يا وليد ما تعجب من دكاو ديا لني  
من اعمال هو لا واتي شيئا كان يريد ان يرد ان قوله لا يروى ذلك عني ثم قال يا وليد من كانت الشيعة تال  
عن اعمالهم انما كانت الشيعة تقول عن اكل من طعامهم وشرب من شرابهم واستعملوا بطعامهم من كانت الشيعة  
عن مثل هذا فيروى الاستفاضة عن الفضل بن الربيع عن امير الرضوخ عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين لرجل  
من شيعة الجبل لا يكون لسانه عندك يد فان المكاني عندهم الله عز وجل بخبره والمصطفى في شيعة

**باب في ذكر الظلم عن المظلومين ورفع حوائجهم ومسيرهم**

والحسن والحسين عليهما السلام في حوضهما **باب في ظلم من المظلومين ورفع حوائجهم ومسيرهم**  
الآيات الشك من اشفع شفاعة حسنة وكان نصيب منها في وقت فبما وصي الله من لاه  
قال كانت صحف ابراهيم اشكاه اليها الملك المستلي المزدكية لاعتكك للجمع الدنيا بعضها على بعض  
ولكني بعثت لتردني دعوى المظلمة في لادها ان كانت من كادها الاستفاضة على بر حصر عن خبر  
بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله المظلمون حاجة من لا يستطيع لادها حاجة  
فانه من المظلم سلطا فاحاجة من لا يستطيع البلاغها بقت الله عليه على الضرط يوم القيمة اعلم ان  
الذي يلقى قال في حديث من جعل من الرضا قال ان الله يابو المظالمين من نور الله سبحانه وتعالى  
بالبرهان وممكن له في البلاد ليدفع به عن وليته وصليته ليرى المسلمين اليه بل المومنون من الضرط يوم  
هذا الحاجة من شيعة ابراهيم يومئذ الله تعالى دعوتهم في دار الظلمة اولئك المومنون حقا واولئك اماء الله تعالى  
في رضى اولئك يومئذ يسمعون يدعهم يومئذ يومئذ لاهل السجود انظروا الكواكب الدرية لاهل الارض  
واولئك من نورهم بضئ القيمة خلقوا والله للجنة وحلفت الجنة لم يفتلهم ما على احد كرافة الله  
هذا كله قال قلت بما اذا جعلني الله تعالى فذلك قال يكون معهم فتنسوا باحوال السجود على المؤمنين من شيعة  
**باب التمسح من مولدة الكفار ومعاشرتهم وطاعتهم والدعاء لهم الآيات الشك لا يتخير**  
للمؤمنون الكافرين وللياءة من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تقوا  
فيهم تقاة وتحذروا الله تعالى في الله المصير الم اقله ما فيها الذين آمنوا الا تحذروا اليهود  
النصارى اولئك بعضهم اولياء بعض ومن تولاهم فانه منكم فانه منكم ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
**وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا ادبياتكم فريسا من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم**  
فبذلك والكفار اولياءه ولتقوا الله انكم كنتم مؤمنين **فمن** ايها الذين آمنوا عدواي وعدة ذرية اولياءه  
فلتقوا اليهم بالمودة نزلة في حاطب بن ابي بلعة ولفظ الاية عام ومعها خاص وكان سبب ذلك ان  
حاطب بن ابي بلعة كان قداما لاهل البيت وكان عليه عمالة بمكة وكانت قريش يحاضرونهم رسول  
الله صلى الله عليه واله فصاروا الى حاطب بن ابي بلعة ان يكتبوا الى حاطب بن ابي بلعة عن خبر محمد بن ابي  
مخزوم يكتبوا الى حاطب بن ابي بلعة عن ذلك فكتب اليهم حاطب بن ابي بلعة من رسول الله صلى الله عليه واله  
الى امرأته فوضعت في قريش فامر جبريل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه واله فاجبر بذلك فكتب  
رسول الله صلى الله عليه واله لاهل البيت المومنين عليه السلام والذين من المؤمنين فقال لاهل البيت المومنين

لا يجوز











فقد اخوان من الفاجرين وفضل الحقوق لاخوان اشرف اعمال المؤمنين ويستحب مودة الملائكة المقربين في  
 الحق والعين قال الحسن بن علي ع ان النقية بصلح الامم لصاحبها مثل نوابها عالم وان تركها رجاها  
 لعمري فان كرها شرب من اهلكهم وان معرفة حقوق الاخوان تجلب الرخاء وتطهر الزلف لك الملك الديان  
 وان ترك فضائلها المفتلة الرخاء وتضرر الرتبة عند الكريم الشأن وقال الحسين بن علي ع لو لا النقية ما  
 ما عرفنا من عندنا ولو لا معرفة حقوق الاخوان ما عرفنا من البيان شي الا عيوب على جميعها لكن الله  
 عز وجل يقول وما احصاكم من نسيبه مما كسب ايديكم ويعرفوا عن كثير وقال علي بن الحسين ع يغفر الله للمؤمنين  
 كل ذنب ويظهر منتهى الدنيا والاخرة ما خلا ذنبين ترك النقية وتضيع حقوق الاخوان وقال محمد بن علي ع  
 اشرف خلق الله الا انه الغاضلين من شيعتنا النقية واخذ النفس بحقوق الاخوان وقال جعفر بن محمد ع  
 استعمل النقية لصيانة الدين والاخوان فان كان هو محي الجاني فهو من اشرف خلق الله الكرم والمغفرة  
 الاخوان من افضل الصداقات والصلوات والبركة والحج والعمرة وقال موسى بن جعفر ع وقد حضر فقير  
 مؤمن يسال له سدا فافتر فضله في وجهه فقال سالك مسئلة فان جبتها اعطيتك عشرة اشياء  
 ما طلبت ان لا تجبها اعطيتك ما طلبت وكان قد نكح ثمانية ففعل في وجهه فقال سالك مسئلة  
 طلب منه ما نذرهم يجعلها في بضاعة يعش بها فقال الرجل سل فقال موسى عليه السلام لو جعل اليك النقية  
 لغنت في الدنيا ما ذاك عني فقال كنت اتمنى ان اذوق النقية في ديو فضلاء حقوق اخواني قال وما  
 لك لو شئت ان لا ياتك اهل البيت فان لك في اعطيتك وهذا اعطيتك فانا اشكر على ما اعطيتك وسلك  
 دية عز جعل ما صنعت فقال احسنت اعطوا النبي منهم فقال صرفها في كفاي في العنق فانه متاع  
 وسيعتلى بعد ما يدبر فاشترى بستره واختلعت له دار فلما اخذ الاجزاء في كل يوم ففعل ففعلت سنة  
 اذ قد اذنت في ثمن العنق الواحد خمسة عشر دراهم ما كان اشترى بالقي درهمين الف درهم وكان على  
 بن موسى عليه السلام من يديه في من صاحب وهناك راضية لا يجبر احد منهم ان يركب وان يركب لا يجبر  
 مخافة ان يشبه به فيسره ويدوسه مخافة وكان هناك صبي ابن سبع سنين فقال باين رسول الله لادن  
 لي ان اركب واسيره والله قال انت قال نعم قال لما قال لا في استوفت منه قبل ان يركب بان صليت على محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين مائة مرة وحجرت الولاية لكم اهل البيت فقال اركب فركب فقال سيرة وما زال يسير  
 وبعد يوم حتى اقبل وكرو فنادى الفرس باين رسول الله فقال للمني منذ اليوم فاعني مني الا فصرخ تحت  
 قال النبي سل ما هو خير لك ان يصير لك تحت مؤمن قال الرضا عليه السلام صلى الله عليه وسلم فلان العرس والخطا

باب النقية والمنازلة

ما النبي قال سل من يطلب ذنبا وحسبه ما جوار بها ومن نوال اخرا مني ما شئت فامك مؤمن فله الله  
 الايمان في الدنيا قال النبي باين رسول الله واسال ما افرج قال طه فافترج فان الله تعالى فافترج  
 الصواب فقال سل في النقية الحسن والمعرفة بحقوق الاخوان والعمل بما اخرج من ذلك قال الرضا عليه السلام  
 قد اعطاك الله ذلك فاعلم انك افضل من شاعر الصالحين ودارهم وقيل ليجوز على الرضا ان ينادي  
 ففعل في جواره على قوم فاحذروا الله ومنه يوم خمسة سوط قال محمد بن علي ع ذلك سؤل من النبي  
 الف سوط من النارية على الوتر حتى كبر ذلك قيل وكيف ذلك باين رسول الله قال ان الله في علمه الذي  
 احصاه ما احصاه فمضج حتى اخضع مؤمن وجهه بشي في الفضيل والجلال والكرام والي الشرف والجلال الذي  
 النقية ولم يشر على اخوانه ومخالفته فانه عند الحماة العيون وعرضهم للعين وصبرهم وصبرهم وصبرهم  
 هو ايضا فاهم الذين بقوا عليه النقية وقد فوه بهذه الشهادة فوجهه واليه وعرفوه في السبب والي  
 ما فرط منه فان لم يغفل فليوطن نفسه على ضرب من ضماير سوط او حنين في مطبق لا يغرق في الليل والنهار  
 فوجه اليه وثاب وقضى حق الاخ لا كان قصصه فافترج من ذلك حتى عثر النقص واخذ من المبال  
 حتى عنه وجاءت اوسمة معتد دون اليه وقيل علي بن محمد ع من اكل الناس في خصال الخير قال اعلم  
 بالنقية واقصاهم لحقوق اخوانهم في حق بالامتناع الحادث بالذلة لمولى الرضا ع قال بهما القس  
 يقول لا يكون المؤمن موتا حتى يكون فيه ثلث خصال مستغن من دبره مستغن من بستره ومن دية  
 فالسنة من بتره كان سره قال الله عز وجل عا لال غيب فلا يظنوا على غير احدا الا من انقضى من رسول  
 واما السنة من بتره فمنازلة الناس فان الله عز وجل يقول امر بنبيه ع بملازمة الناس قال خذوا عفووا  
 لعرف واعرض عن الجاهلين واما السنة في ليرة فالصبر على البلاء والضرارة فان الله عز وجل يقول و  
 الصابرين ومن البلاء والضرارة لا بالاسم من دية من منصور وقال عت ابا عبد الله ع يقول ان  
 قوما من بني قريظة قلت مدادهم للناس ففوقوا من ريش وليم الله ما كان باحسانهم باين فان قوما من جنهم  
 حفت مدادهم فالحقوا بالبيت ارفع قال ثم قال من كنت يدا عن الناس فامالكيت لهم ميا ولعدة وكفون  
 عنهم اياذي كثيرة **باب** من مشى الى طعام لم يدع اليه ومن لم يترك الاكل من بيته بعد ردة الامايت  
 في النور ليس على الاغني حرج ولا على المسكين حرج ولا على الفقير حرج ولا على المسكين حرج ولا على المسكين حرج  
 في النور ليس على الاغني حرج ولا على المسكين حرج ولا على الفقير حرج ولا على المسكين حرج ولا على المسكين حرج  
 في النور ليس على الاغني حرج ولا على المسكين حرج ولا على الفقير حرج ولا على المسكين حرج ولا على المسكين حرج



**باب من شرب الى طعمه لم يدع البئر وقبح ذاك كل فربته بغير الخبز**

التي صلى الله عليه وآله اعلى اعلى علم باعلو غايته ان اهيون فلا يلو مو انفسهم الذاهب الى مائة لودع الهوا  
والنار على رب البيت وطالب الخير من اعدائه وطالب الفضل من اللئام والداخل بين اثنين في سر لودع الهوا  
فيه والسخط بالسلطان والمجالس في مجلس ليس له باهل والقبل بالحديث على من لا يسمع من فقس قال على  
بن ابراهيم في قوله مكانا ان تاكلوا من ثوبكم الى قوله نعم ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعا او اشتراكا فانها كانت  
لما احاج النبي صلى الله عليه وآله الى المدينة ولما بين المهاجرو الانصار اخا بين الي بكر وعمر بن عثمان عبيد  
الرحمن وعوف بن طلحة والنزير بن سلمان وابي ذؤيب بن المغيرة وعمار بن ابي لهب المومنين عليه السلام  
فاغتم من ذلك غاشما فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله يا ابا عبد الله فاني لو توافخ بيني وبين احد فقال والله با على ما احببتك  
الا لغني اما ترى ان تكون احب الى الناس مني واني لو توافخ بيني وبين احد فقال والله با على ما احببتك  
وتقول على ولا يلبس غيرك وانت موقر بغيره من مومنين الا اني لا ابي بغيرك فاستبشر المومنين عليه السلام  
بذلك فكان بعد ذلك اذا بعث رسول الله صلى الله عليه وآله في غزاه لوسيرة طبع الرجل مفتاح بليل  
اخبره الدين ويقول خذ ما شئت وكفوا عما تحبون من ذلك حتى يوافد الطعام في البيت فترى الله تعالى  
ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعا او اشتراكا يعني اذا حضر صاحبكم او بحضور ملككم مفاخر صفا لا بان  
للرجل ان ياكل من بيت ابيه واخيه واهله وصديقه وامه المحش عليه الفضا من يومه بغيره مثل النول  
والناكته واشبا ذلك **باب** الحش على اجابة دعوة المومن والحش على الاكل من طعام احد  
اي من علي بن ابراهيم عن ابي اسحق الحماد عن ابي الحسن الرضا قال النبي ياكل من طعام الناس لياكلوا من طعام  
والحش لا ياكل من طعام الناس لئلا ياكلوا من طعامهم بالاسماعيل بن البراء عازب قال لعمرار رسول الله صلى  
عليه وآله يسبح الى اقل ولجاجة القاهي ب ابو الجحري عن ابي عبد الله ع عن ابيه ع قال قال رسول الله  
كثرة من اجتمع ان يحضر الرجل الرجل فلا يبال عن اسمه وكنته وان يدع الرجل الى طعام فلا يجيب  
فلا ياكل ومواقفة الرجل اهل قبل للاعبه فقي من كتابه عليه السلام الى عثمان بن جنيعة لا تضارى وهو على  
على العبر وقد بلغه انه دعى له ولغيره قوم من اهلها فمضى اليها اما عبد الله بن جنيعة فندب بلخسان بجلا من  
فيرة اهل البصرة وعاك الى ما ديرة فاسرعت اليها فاستطاب لك الاوان ونقل اليك الخفان وما غنيت  
بحسب الى طعام قوم عائلهم محفو وقيتهم مدحوق فانظر الى ما نقصت من هذا المقدم فما شئت عليك علم  
فالغلة وما اتيت بطيب وجوهه فقل منه الى اخر ما **باب** حودة الاكل في مثل الاحاقول من  
ابو بن ابي عمير عن هشام بن سالم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يعرف حب الرجل اكله من طعام ابيه

ان يقول

ابن فضال عن يوسف بن يعقوب قال اكلت مع ابي عبد الله شواء فجعل يلقي بين يدي ثم قال اني انما اكلت  
الرجل اكله من طعام ابيه من علة من اصحابنا عن يوسف بن يعقوب عن عبد الله بن سليمان التميمي قال كنت  
ابي عبد الله ع فقدم الينا طعاما فيه شواء واشيا بعده ثم جاء يقصعه من ذنبا كلك معه فقال اكلت  
فداكلك فقال اكل فانه يعتبر حب الرجل اكله بايديته طعمه ثم حازله حوزا باصبعه من المقصعة وقال  
لنا اكلنا بعد ما اكلت فاكلت سن اسمعيل بن عثمان عن سيف بن عميرة عن ابي المغيرة قال سمعت ابا عبد الله ع  
مصعب قال ايضا ابا عبد الله وهو يريد الخرج الى مكة فامر بغيره فوضعت بين ايدينا فقال كلوا فانكنا  
وجعلنا انقص في الاكل فقال كلوا فانكنا فقال ايتم اعين انه قال العترة حبة القوم باكلهم قال فاكلنا وذهب  
لحمة **باب** اكل الصنف وصاحب المنزل ومن يبيع صنفه الايات الاخر **باب**  
باليها الصنف الا ان يؤذن لكم في طعام غير ما طهرن اناه ولكن اذا دعيتهم فادخلوا انا اذ اطيتم فامسكوا ولا  
مستائنين لحديث ان ذلك يؤذي الصنف فليست بحبي منكم والله لا يستحي من الحقن الا ما ساء الرضا عن  
امية عن امير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله ص قال من حق الصنف ان يمشي معه فخره من حريك الى البيت  
ما بالاسماعيل عن عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد قال نزل صنف من الانصار فاطموا الا انصارا على اهلها فجا  
فقال ما عشتيم صنفني والله لا اطعم عشاكم قالوا لمرة والله لا اطعم الليلة قال الصنف وانا والله لا  
لا اطعم الليلة فقال لا انصارا في بيت الليلة صنفني بغير عشاكم فواطعواكم فاكلوا كلوا مع فلما اصبح فداكلك  
رسول الله ص فاحضره باهرو فقال رسول الله ص اطعم الله عز وجل وعصيتا لشيطان من عن جامع الرضا  
عن جميل بن بداح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان من الحمة عند الاخ اذا اكل خوان عند ابيه ان يرفع يده قبل ان  
فقال لا تقل لا خينا فادخل عليك اكلت اليوم شيئا ولكن قربا ليه فاعندك فان الجواد كل الجواد من بدل  
ما عده كس بالاسماعيل عن سمون بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال قال الحزب فدخل منزله ما ليه المومنين فقال  
عليه السلام شيطان لا يدخل في شيا ما وراء بابك قال نعم فدخل يخرق ويحيدان يشرب له وهو يظن انه لا ينجو له حتى  
قال له امير المؤمنين ع فاحارث قال هذه يدك معي ولست اذ على ان شربني لك ما ليد قال وليس قلت لك  
لا تكلف ما وراء بابك فهذه عافى بينك فوادى السرور بك باساده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
من ترك من الرجل اكله المسلم ان يقبل الحمة او يحمته مما عده ولا يكلف شيئا وبهذا الاسناد قال رسول الله  
لا احب المتكلمين وهذا اليه الشيخ جعفر بن احمد بن علي العتيق اسنده الى ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام  
ان قال من اطعم طعاما فام وسبعة اطعم الله من صدق يدحم وجعل ذلك الطعام نارا في بطنه حتى يقضي بها

بما في الصنف  
وهو الذي  
المنزل من بين  
صنفه

ان يقول







١٨٥  
دنيا ان فيهم فلا تأكلوا من ثمره حتى يغفر لكم توبتكم قالوا يا رسول الله اننا نرى فيكم انما نرى بشرنا  
قال الصادق الذي ذكره في العاقلين كالمعاني التي لها دين **باب السجدة في المجلس وقواعده**  
ان قال امير المؤمنين ع اذا جلس احدكم على الطعام فليجلس جلسة العبد ولا يصح من احدكم ان يصعد  
رأسه عليه على الاخرى ويرجع فانه يجلسه بعضنا الله ويميت صاحبها شقة عن نعم الله عن الصادق  
عليه السلام قال رايته رجلا ساقا برجله على فخذه فقال له رجل عندك هذا جلسة مكره  
قال لا ان الله قد قال ان الرب لما فرغ من خلق السموات والارضين جلس على الكرسي هذه الجلسة  
ليبرح فانزل الله تعالى لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم لو كان موقفا كما كان ابواب  
الحج والسليم والعطاس وما يتعلو بها **باب افتاء السلم والابتداء بركته وفضلها وادبها ووقوعها وحكامها**  
والقول عند الافتراق **الآيات النبوية** واذا جئتم بختي فليكن بختي ابا خير منها او ردوها ان  
الله على كل شيء حسيب الوكيل **باب** فيما سلام هو من ركن من ركن الاربعين بالبركة قالوا  
سلاما قال سلام الله ورحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت اجمعين فيما سلام الاحقر  
محمدا يوم القيوم سلام الذي اتيه اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام الوافق قبيلا  
سلام الامام هرون بن ابي بصير عن الصادق ع عن امير ع ان رسول الله ص امرهم بسبع صيا  
المرحمة والصلح الجنازة وبرد القسم وتيسر العاطس ونصر المظلوم وافتاء السلم واجابة الدعاء  
مع ولما استأذن من ابي بصير عن الصادق ع عن ابيه ع السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان من الجنة غرة يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها يسكنها من طهر من طاب الكلام  
واعلم الصائم واغنى السلم وصلى الليل والناس ينام ثم قال افتاء السلم على ان لا يجزى بالسلم على  
احد من المسلمين ان لا يستأذن من غيره من ركنه عليه السلام قال من يصنع في ركنه ركنه  
ابايت في الجنة من افق ولم يخف فمروا بصف الناس من نفس واغنى السلم في العام وركب المراء  
ان كان محققا لا رجاء فان امير المؤمنين ع اذا دخل احدكم منزله فليسلم على اهله يقول السلم عليكم  
فان لم يكن له اهل فليقل السلم عليا من ركنه وقال ع اذا قال لك اخوك حياك تألم فقلت ان حياك الله  
بالسلم واغنى دار القام من كماله لا يل للمجبر عن سحره عن الصادق ع قال دخلت على ابي عبد  
عليه السلام وكنت ترتب التسليم على حياك في مسجد الكوفة وذلك لتيقظ عليا فيها شديدة فقال لي ابو عبد  
ان الله يا اخي قد حدث هذا الحياء لاخوانك عني فمما فلا تسلم عليهم فقلت ذلك لثقتي كنت فيها فقال

**باب افتاء السلم والابتداء بركته وفضلها وادبها ووقوعها وحكامها**  
**عند الافتراق**

١٨٦  
لنفس عليك في القسرة ترك السلم وانما عليك في القسرة لا فاعل ان المؤمن لم يبرح من ركنه عليه السلام  
الملائكة سلام عليكم ورحمة الله وبركاته اباي ع بالاسماء الى ركنه قال لما سجد الله عز وجل الملائكة  
عليكم ولما ابليس ان سجدة قال له ركنه عز وجل اخرج منها فانك رجيم فاني اخرجني الى يوم الدين ثم قال  
عز وجل يا ادم انطلق الى هذه الملائكة فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وسلم عليهم  
فقالوا وعليك السلام ورحمة الله وبركاته فلما رجع الى ركنه عز وجل قال له ركنه مبارك وتعاظمت تحتك  
وتحت ذريتك عن بعدك شيئا يبينهم الى يوم القيمة جمع قال ابو عبد الله ع الباء بالسلام والاولى بالبركة  
عن علي عليه السلام قال السلم سبعون حسنة وستون لم يستد ولو اذ قال ابو عبد الله ع من الموضع  
ان سلم على من لا يفتي قال ابو عبد الله ع من قال سلام عليكم ورحمة الله في عشر حسنات وقال رسول الله  
ان اقام احدكم من مجلس فليودعهم وقال ع افتوا السلم تسلموا وقد ع من موجبا المغفرة قبل السلام من  
الكلام وعن ابي عبد الله ع قال اذا دخلت منزلك فقل بسم الله وبالله وسلم على اهلك فان لم يكن فيه  
فقل بسم الله وسلم على رسول الله واهله وسلم على عباد الله الصالحين فاذا قلت ذلك  
فر الشيطان من منزلك وعن ع قال يسم الرجل اذا دخل على اهله واذا دخل على ضيفه ويصيح  
بصنع ذلك حتى يؤذنه امه او جاره حتى لا يرى شيئا يكرهه وقال ع السلم تحت الملاء واما ان الفتا  
وقال ع السلم للراكب على الرجل وللقيام على القاعد وقال ع السلم قبل الكلام **باب الاذن في الدخول**  
وسلام الاذن **الآيات النبوية** يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا  
وتسلموا على اهلها ذلك خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها احد فلا مدخلوا حتى تؤذنكم  
وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا فمؤذنة لكم والله بما تعملون عاقلون عليم لنفس عليكم حياك ان تدخلوا بيوتهم  
فستكون فيهم ما تمنع لكم والله يعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون **باب** يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا  
بيوت النبي الا ان يؤذن لكم فقس يا ايها الذين امنوا اليستاذنكم الذين ملكت ايماكم الى قوله  
تلك عوذات لكم قال ان الله تبارك وتعالى هو ان يدخل احد في هذه المسكنة الاوقات على احد باب  
ولاخت ولا ام ولا خادم الا بادن من ولاوقات بعد طلوع الفجر ونصف النهار وبعد غروب الشمس  
اطلق بعد هذه الثلثة الاوقات طوافون عليكم معتمدين على بعض لئلا يأسفوا في بصيرة عن ابي عبد  
عليه السلام قال الاستاذن لثلاثة اولهم يبعون والثاني يجلدون والثالث ان شاء الله نواذرها ولم يغفلوا  
فخرج المستاذن مع ابي عبد الله ع من بيته فقال سالت ابا عبد الله ع من قولك لا تدخلوا بيوتهم







١٨٩  
 ينفق كالحمة الرمح السد يد الورق عن الشجر ثم من ابى بصير من ابى عبد الله قال قل ان المؤمن اذا اصاب  
 نقصا في الرزق الذنوب نجات عنها ما دام متصافيا في كفاها للورق من الشجر فاذا افرقا قال انما  
 جزاها الله خير من انفسكم فان التزم كل واحد منهما صاحبها ما دام طويلا كما وصي ما وطوي  
 شجر في الجنة واصله في دار امير المؤمنين وقرعها في منازل اهل الجنة فاذا افرقا ناداهما ملكان  
 كريان ابشرا يا ابي الله بكرامة الله والجنة من وذاكما كسفت من لا بل الحيرة عن مالك الجهمي قال الله  
 بويا عبد الله عليه السلام وانا احدث نفسي بفصل الاثم من اهل البيت اذ قيل على ابو عبد الله  
 فقال يا ايها الله شيعتنا حق لا شريك لك في القول في فضلنا ما لا لك لانه ليس يقدر على  
 صفته الله وكسفته الله المثل الاعلى وكذلك لا يقدر احد ان يصنف حق المؤمن ويقوم به كما ارجى  
 له على احية المؤمن يا ايها الذين آمنوا من المؤمنين المؤمنين فصالح كل واحد منهما صاحب فلا يزال الله ناظرا اليهما  
 بالجنة والمغفرة وان الذنوب لكانت عن وجوهها حتى يغيرها فمن يقدر على صفته من هو هكذا عند الله و  
 عن ابى حمزة قال دخلت على ابي عبد الله وهو ومثل ففعلت في جانب البيت فقال لي نفسك لحدك  
 يتي وقول لك انك مفطر في جنة اهل البيت وليس هو كما تقول ان المؤمن يلقى لقاء فيصالحه فيقبل  
 صلاه ما بوجهه ويحيات الذنوب عنها حتى يفرق فواد والزاوي ندي باسناد عن موسى بن جعفر  
 عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قبل احدكم ذات محرم فداخضت اخرة او عمت او خالته فليقبل  
 عيناها وراسها وليكف عن عدها وعن فيها قال لا ستا عن ابى امامه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحياتكم بدينكم ما  
 بالصلح بابي الاصلاح بين الناس الايات النبوية من يتبع شفاعتي حسنة وكفى له نصيبا  
 منها من يشفع سيئة يكون كمن كفر بها وكان الله على كل شيء قهرا وقال في اخره في كثير من روايات  
 من امر بهيئة او فسر دينا او صلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نكفي  
 اجره عظيم ما استأجني من الناس من امر بهيئة او صلاح بين الناس يقول خيرا او يسي خيرا فما هذا الا ستنا قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاح ذات البين الا بصلوة والصوم قال الشيخ في القول ان المعنى  
 ذلك يكون الراد صلوة الصوم والتقوى لا استمدع من الشايع عن ابى عبد الله قال كان امير المؤمنين  
 يقول لا يصلح بين اثنين احب الي من اتصلا بدنيارين حبا لا يستطيع عن كاشف وحده يعجز عن  
 عن ابى عبد الله قال صدقة يحجبها الله لصلاح بين الناس اذا تقاسموا وتغريب بينهم فان اتبعوا ذلك

## باب الاصلاح بين الناس

١٩٠  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المفضل الصدقة نصف الدنيا قبل ان يرسول الله وما صدقة الدنيا قال  
 الشافعية تفك بها الاسير وتحقن بها الدم ويحجب بها المعرفة الى الخلق وترفع بها الكريمة كما  
 بالاسنان عن ابن سنان عن ابى حنيفة سابق الحاج قال مر بنا المفضل ولما دخلتني تشاجر في ميراث فوض  
 علينا ساعة ثم قال لنا تعالوا الى المنزل فابيتاه فاصلي بيننا بربعة مائة درهم فذفعتها اليها من عند  
 عتي اذا استوثق كل واحد منهما من صاحبه قال اما انتم اليس من مالي ولكن ابو عبد الله ثم امرني اذا كنت  
 دحان من صحابتي في شئ ان صلح بينهما وامتنع من مالي ففدا من مالي عبد الله ثم تبيان  
 ابو حنيفة رحمه الله سعيد بن بيان وسابق حنيفة في الاصلاح وغيره بالموحدة وفي اكثر النسخ بالبا من  
 السوق وعلى التعليل بن اتمام لقب بذلك لانه كان يتاخر عن الحاج فيجمل ببقية الحاج من الكوفة ويصلهم  
 الى عرفة في سفر يوم او في اربعة عشر يوما وورد ذلك في اكثر الاخبار لكن وثقة الحاج في ذلك  
 في الفقه عن ابي بصير قال سمعت الوليد بن صبيح يقول في عبد الله ان ابى حنيفة راي هلاله  
 دى الحج بالقادسية وشهد معناه جرد فقال له هذا صلوة ما هذا صلوة والحج بالخرمك ذوبت  
 الرجل وذبح اخرا وكل من كان من قبل المرأة والتشاجر الشايع فوض علينا ساعة كان وقود كان لا  
 لاستغلام الامر المتنازع فيه ولانه يمكن اصلاحه بالمال ام لا حتى اذا استوثق اي كل من كل من اجله لرفع  
 الدعوى عن الاخر في الثاموس استوثق اخذ منه الوشقة واخول بدل كابتة على يد المفضل وانه  
 كان امينة واستحيا بذلك المال لرفع الشايع بين المؤمنين وان ابى حنيفة كان من الشيعة فابى التنازع  
 طلبة والاشاح بالتميز في الكاتبة وفي غيره من الامور الايات النجلى ان من سئل ان لا  
 يدع الله الرحمن الرحيم الا تغلوا على مؤمنين المؤمنين القاتل من القوم وما يظنون الفلق اقره  
 ذلك الا كرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم ان لا ستا عن الرضا عن ابيه عليهم قال قال الله  
 باكره بالحوالح فانها ميسرة ورتبوا الكتاب فانه الحج للحاجة وطلبوا الخير للحاجة وطلبوا الخير للحاجة  
 عند حشا الوجوه ع ون جبر الشان امير المؤمنين ثم لم يمتع بتعاقل لانه كان فلا ما كاتبا و  
 كان يكتب لملك كان قبله فكان اذا كتب بسم الله الذي خلقني وبعثني فقال الملك اكتب وابتدأ  
 ملك الرغل فقال لا ابدى الا باسم الهى ثم اعطيت على حاجتك فتك الله عز وجله ذلك فاعطاه ملك  
 ذلك الملك فاباه الناس على ذلك في تبيان بالاسنان عن موسى بن محمد الحاربي عن رجل قال استند  
 المامون الرضا عن بعض الاشخاص ان الله قال له المامون اذا مرت ان نزل الكتاب كيف تقول قال روي قال











Handwritten marginal note in Arabic script, oriented vertically on the right side of the right page.

Main body of handwritten text in Arabic script on the right page, consisting of approximately 15 lines.

Handwritten marginal note in Arabic script, oriented vertically on the left side of the left page.

Main body of handwritten text in Arabic script on the left page, consisting of approximately 15 lines.



بسم الله الرحمن الرحيم

القول في الاجتهاد والتقليد وما يتعلق بهما وتفصيل القول في ذلك  
موقوف على بيان مقدمين الاول في ان هذه المسئلة هل هي من المسائل الاصلية  
او من المسائل الفرعية فنقول ان الظاهر ان المسائل المدونة في مجتبه الاجتهاد من المسائل  
الاصولية لانها ما يتعلق به عمل المكلف مع الواسطة فان البحث في شرائط الاجتهاد  
ومجتهظ المجتهد ومجتهظ المجتهد امثال ذلك نظير البحث عن مجتهظ خبر الواحد الشرطي  
المؤثرة له ونحوها فان جميع ذلك مقدم لعمل المكلف بخلاف المسائل الفرعية فانها بما  
يتعلق عليها عمل المكلف من دون واسطة كما في مسئلة صلوة الجمعة ونحوها ولان الاصول  
عبارة عن العلم بالقواعد المسبقة لاستنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها والمسا  
المدونة في مجتبه الاجتهاد من هذا القبيل واما التقليد فالظاهر انه من المسائل الفرعية  
لان مقتضى عمل المكلف من دون واسطة فان المجتهد لو يتر مسائله للمقلد جاز له ان يعمل  
بمقتضاه اعتمادا على الكلية الشاذية وهي ان كل ما افق به المقتضى فهو حكم الله في حق ولان

الفقه

في ان هذا المسئلة  
من المسائل الاصلية  
او من المسائل الفرعية



الفقه عبارة عن العلم بالاحكام الشرعية الشرعية عن ادلتها التفصيلية والمسائل المدونة  
في مجتبه التقليد من هذا القبيل الشاذية في ان التقليد بعد ثبوت جوازه ومشرعيته  
هل هو طريق علمي او علمي بمعنى ان المقلد هل هو ايضا عالما بالاحكام الشرعية الفرعية او انه  
جاء به بل ما دون في العمل بما يقتضيه فتوى المجتهد فيه وجهان بل قولان ونظير  
التميز بينهما في مواضع منها جواز قضاء المقلد بمقتضى فتوى المجتهد وعدمه فانه بناء  
على الاول يكون غارفا وعالما بالاحكام الشرعية الواردة في القضاء فيجوز له ان يحكم  
بمقتضاها ولا يجوز لاحد رد حكمه بل مقتضى ذلك نفوذ قضائه على المجتهد اذا حكم عليه  
فضلا عن المقلد لعموم قوله عليه السلام انظروا الى رجل منكم يعرف شيئا من قضائنا  
والقوله عليه السلام العلماء ورثة الانبياء ونحو ذلك مما يدل على نفوذ حكم الحاكم عموما  
وخصوصا واما بناء على الثاني فنقتضي الاصل والقاعدة عدم نفوذ قضائه ومنها  
جواز الافناء مع عدم الاستناد الى المجتهد وعدمه فانه مبني ايضا على ما ذكر ومنها  
جواز البقاء على التقليد بعد موت المجتهد وعدمه لانه بعد البناء على كونه من قبيل  
الاول يكون عالما بالاحكام الشرعية فلا يجب عليه تحصيل العلم بعد ذلك كما هو  
مقتضى العمومات القاضية بوجوب تحصيل العلم فان مقتضاها عدم جواز العمل  
بقول الغير مطلقا غايبة الامر خرجت منها صورة حيوة المجتهد فيبقى موضوع البحث  
داخل تحت العمومات المزبورة ومنها ثبوت الوكالة للعامة على من لا ولي له وعنده  
فانه لو قلنا بان من قبل الاول لزم القول بثبوت الوكالة له في ذلك واشباهه عند  
فقدان المجتهد وعدم الوصول اليه واما لو قلنا بان من الثاني كان مقتضى الاصل  
والقاعدة عدمها وقد يستدل للقول الاول بوجوه الاول ان فتوى المجتهد

شبهة

شبهة



## فان التقليد طريق على

شرعية في حوالها قد جرى آثارها من آثارها المذكورة والقول بان التقليد طريق للعمل وليس طريقاً علمياً حتى يترتب عليه جميع الآثار المنزلة على العلم مد فوع باننا لا نجد فرابين الأدلة الفاضلة بحجة الطرق المقررة لمعرفة الأحكام والوضوح وبين التقليد فكما ان مقتضى الأدلة الفاضلة بحجة تلك الطرق فاضلة بجواز ترتيب الآثار عليها والتدبر بها وحصول المعرفة بالأحكام المستفادة منها كآلة الأدلة الفاضلة بحجة فتوى المجتهد فاضلة بجواز ترتيب الآثار عليه بعد ملاحظة مشاركتها في الحجة التي هي عبارة عن وجوب العمل بل نقول بان الحد الذي ذكره للدليل شامل بالنسبة إلى فتوى المجتهد فاجراء الآثار المزبورة عليه عمل بمقتضى الدليل الشرعي فلا يحد ودر نقول ايضاً ان فرق بين الحكم الصادر من الحاكم اذا كان مستنداً إلى الاستصحاب وإلى غيره من الاصول العلمية كاصالة الصحة في فعل المسلم ونحوها بين الحكم الصادر من المقلد اذا كان مستنداً إلى فتوى المجتهد الجامع للشرائط والقول بان التفرقة بينهما نظراً إلى الاستصحاب بحجة شرعية على جميع المكلفين بخلاف الفتوى فانها حجة شرعية على خصوص العوام مد فوع أولاً بان التفرقة المذكورة غير سديدة اذ كما يكون حجة الاستصحاب مشروطة بامور مفرقة كإتقاء المعارض عدم العلم بالخلاف ونحوها ويمكن ان يقال بعدم حجة بالنسبة إلى من كان عالماً بمخالفة مدلوله لمقتضى الواقع كذلك نقول بان حجة الفتوى ايضاً مشروطة بامور مفرقة منها عدم كونه مجتهداً وعدم كونه عالماً بمخالفة الواقع الثاني ان الاوامر الواردة في التعليم والتعليم شاملة لجميع المكلفين من المجتهدين والمقلدين ومقتضاها وجوب تحصيل العلم على النحو المقرر المتعارف عند العقلاء والافعال بمقتضى الطرق العقلية

والشرعية اذ لم يرد من الشارع بيان بخصوص في كيفية تحصيل العلم ونفاهاً من التقليد ورجوع الجاهل إلى العالم من الطرق العقلية المقررة عند فهم التحصيل العلم فيكون تلك الاوامر شاملة بالنسبة اليه وهو يستلزم القول بكون المقلد عالماً بالأحكام الشرعية فيجري عليه جميع الآثار المنزلة على العلم الشرعي وينتشر به آخر لا ريب في ان رجوع الجاهل إلى العالم من الطرق العقلية فان العقلاء يحكمون بترتيب الآثار على القول الصادر عن العالم في مقام الاطاعة والامثال وح فتقول ان اكتفى الشارع بذلك في مقام امثال التكليف الشرعية فهو والاوجب عليه الردع لعدم الردع دليل على الامضاء الثالث ان فتوى المجتهد حجة للمقلد في الأحكام الجزئية على ما ذهب اليه جماعة وان كانت مخالفة لمقتضى الاستصحاب الجاري في الموضوعات الصرفة الذي هو حجة على المقلد ولو لم يكن الفتوى دليلاً علمياً او بمنزلة فلا وجه لتقديمه على الاستصحاب الذي لا ينتقض الا بالعلم او بما هو بمنزلة فاذا ثبت كونه بمنزلة العلم لزم الحكم بحجرات جميع آثار العلم عليه الا انما قام الدليل على خلافه بل نقول بان ذلك لا ذلك فلا وجه لتقديم الفتوى على قاعدة الاشتغال واستصحاب بقاء التكليف ونحوها من الامور المقررة الجارية في كل مقام لم يحصل للمكلف العلم الشرعي بخلافها الا ان يقال بانها ليست حجة للمقلد وانما هي حجة شرعية للمجتهد لان المقلد لا يقدر على الفحص المعبر في حجةها وفيه ان العلم بإتقاء المعارض ربما يحصل للمقلد ايضاً بسبب التواتر ونحوه او البينة ونحوها ومع ذلك نرى قيام الاجماع على لزوم تقديم الفتوى على الاصول المقررة الرابع ان ذلك مستفاد من الأدلة التي استدلوا بها على جواز التقليد كقولهم



في التعليل طريق علمي أو علمي

فاسئلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بناء على القول بان المراد من أهل الذكر هو العلماء فانه دليل على كون قولهم دليلا ومقيدا للعلم الشرعي اذ يستفاد منها ان السؤال منهم لاجل تحصيل العلم الشرعي وحمله على العلم القطعي غير سديد كما سبانه مع انه لو كان ذلك اماره شرعية علمية لزم التسلسل اذ مقتضاه وجوب السؤال ما لم يحصل العلم الشرعي فليز من القول بلزوم تكرار السؤال فم وقال تعالى فارجعوه الى الله فان حجتهم قد اوتيتهم من قبلنا فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله فان حجة قول المجتهد ظاهرة في رتب جميع الاثار عليه وقوله عليه السلام انظروا الى رجل منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا الحديث فانه شامل للمقلد ايضا الى غير ذلك من الادلة القاضية بذلك الخامس انه لو لم يكن الفتوى اماره علمية لزم القول بعدم وجوب تحصيل العلم على العامى وهو مخالف لاطلاق الاجماع والنصوص القاضية بوجوب تحصيل العلم على جميع المكلفين ويزعم منه القول بجرمان جميع الاحكام المتعلقة بالجاهل عليه كطلاق عبادته وتقصيره ونحوهما وهو مما لا اظن احدا يلتزم به الا ان يقال بيان هذه الامور خارجة بالاجماع والتقليد مسقط للتكليف الوجوبى المتعلق بتحصيل العلم او يقال بان العامى مخير من اول الامر بين تحصيل العلم الشرعي بين التقليد فلا تغفل وبالحكمة فلا ينبغي الاشكال في هذا المجال في ان المقلد عالم بالاحكام الشرعية الظاهرية ويكون بمنزلة الامور الواردة في تحصيل العلم وعلمه حجة في حقه فالاصل يقضى بترتيب الاثار المترتبة على العالم عليه ومما يدل على ذلك ملاحظة ان المجتهد مخير عن الله بظنه فيكون روايته حجة للمقلد كما ان الراوى مخير عن الله بالاجابة الحسنة فكما ان الناس

امارة علمية شرعية كذلك الاول من الامارات العلمية وليس علميا محضا والفتوى بينهما غير سديد ونقول ايضا انه كما يكون الرواية الصادقة عن الراوى حجة شرعية للمروى عند وترتيب عليها جميع الاثار المترتبة على العلم الواقع كذلك فتوى المجتهد حجة شرعية للمقلد فيترتب عليها الاثار المترتبة على العلم الواقع فيكون المقلد ايضا عالما بالاحكام الظاهرية سواء كانت مخالفة للواقع ام لا كما هو الحال بالنسبة الى سائر الطرق المجتوعة المقررة لمعرفة الاحكام والموضوعات والقول بان التقليد ليس طريقا لمعرفة الواقع وانما هو واجب على المكلف من حيث هو نظير الاستنباط لا على المصلى فانه لا يقال ان المصلى المزبور عالم بالاستنباط غايه الامر يكون الاستنباط واجبا لنفسه بخلاف سائر الطرق المقررة مدفوع بان ما دل على حجة الفتوى لا يقتضى بكونه واجبا من حيث هو بل المستفاد منها هو اماره لمعرفة الاحكام الشرعية كما هو الحال بالنسبة الى سائر الطرق المقررة والمجتوعة ولا ينافى ذلك عدم تعرض الاصحاب لذكره في عداد الادلة اذ ليس مجرد ذلك دليلا على خلاف المطلوب كما انه لا ينافى ذلك كون الفتوى اخبارا حادثة اذ هو حجة يكون نظير الاجماع المنقول الذى لا ريب في كونه اماره علمية عند القائل بحجته مع انه روايته حجة شرعية والقول بان التقليد ليس من الامارات المعتمدة وانما هو من الامور التى ورد الاذن من الشارع في العمل بها ولذا يكون المقلد مخيرا من اول الامر بين التقليد وبين غيره من الامور ورد في فعلها كالاكتفاء فيكون التقليد ايضا كالاكتفاء الذى ليس طريقا علميا مدفوع بان شيئا من الاذن والتجربة لا يقتضيان بالمنع من كونه اماره علمية لانها ما رتبها بخلاف سائر الطرق المقررة والمجتوعة كما فيها اذا تعارض الخبران عند



## في التجزي

جميع الرتجات المنصو فان المعصوم عليه التسليم حكم هنا بالتجزي الشامل للاستمرار او  
المختص بالبدوى وبالجملة فالنقطة بين القنوي بين الاصول العلمية المجموع  
غير سد بقاء القول بعدم كون المصلحة لما مستلزم للقول بعدم كون المجتهد  
العامل بالاصول العلمية عالما في خصوص الحكم الذي كان منشاؤه الاصول  
اللزومية ومقتضاه عدم جواز رجوع العاين اليه في خصوص هذا الحكم بل هو مستلزم  
للمنع من جواز الحكم والشهادة بمقتضى الاستصحاب بل هو مستلزم للقول بطلان  
صوم المقلد الذي يذكر المسائل الشرعية التي قد صاعن المجتهد اذ لم يستند بها  
اليه وكل ذلك في غاية البعد كما لا يخفى فائلا اختلف لاهولون في قول الاجتهاد  
للتجزي وعدمه على قولين وافعال والكلام فيه يقع ثانيا في امكانه عقلا واخرى في  
وقوعه شرعا فهنا مقامان اما المقام الاول فالجواز امكانه كما عليه لعظم بل لم يرا حداثا  
من الاصحاب يكره الا ما استظهره بعضهم من كلام الشهيد الثاني في بعض كتبه  
بدل على ذلك ملاحظة الوجدان فاننا نرى بالعبان ان كثيرا من اهل العلم  
يتمكنون من تحصيل بعض المسائل دون بعض فان طريقة استنباط مسائل مختلفة  
باختلاف مداركها فبعضها يتوقف على تحصيل مقدمات كثيرة بعبد ولا يكون  
المجتهد قادرا على تحصيلها ولا تكون له قوة فريضة الى الفعلية بحيث يقتدر  
بها على استنباطها وبعضها يتوقف على بعض المقدمات التي تكون حاصلة عند  
او تكون فريضة الى المحصول وليس الاجتهاد الا كسائر الصناعات المتعارفة بين  
الناس التي لا اشكال في قبولها للتجزي مع اننا نرى ان كثيرا من المجتهدين يتوقفون  
في بعض المسائل فلو لم يكن الملكة فابلية للتجزي لزم القول بعدم صدق المجتهد

في التجزي

عليهم

عليهم وهو فاسد جدا احتجوا بعدم امكانه في الملكة بان المجهولات التي لا يستنبط  
بممكن ان يكون لها ارتباط بما يريد استنباطه فلا يحصل له الظن بعدم المانع بها بعد  
ملاحظة التخصيصات الكثيرة الواردة على العمومات والاطلاقات فكيف يمكن حصول  
الملكة بالنسبة الى بعضها دون بعض والجواب ان مجرد العلم لا يوجب لزوما في  
الاستنباط بالنسبة الى ما يريد استنباطه اذ يمكن ان يحصل له العلم بعدم مدخلية  
تلك المجهولات ضرورة ان امكان العلم بعدم مدخلية احكام الشبهة في الحدود وبالعكس  
وقد يستدل للجواز ايضا بالقاعدة التي ذكرها الشيخ الرئيس وهي ان كل ما فرغ من عمله  
في بقعة الامكان وحمله على الاحتمال مخالف للظاهر فيه نظر بقران مرادهم من التجزي  
في المقام هو التجزي في الملكة دون الاستنباط كما يدل عليه عناوينهم وادلتهم اذ  
لا يعقل النزاع في الثاني والمنع من وقوعه فيه بل هو مكابر واضميرهم يمكن ان يقال  
بان الشك في حجية ظن المجتهد مستلزم للمنع من امكان اصل التجزي اذ المراد من  
الاجتهاد هو ما كان صحيحا ولا ريب في ان صحة متوقفه على علمه بحجية ظنه في حق  
فالمجتهد الصحيح غير ممكن شرعا الا ان يقال بان الاجتهاد هو استقراء الواسع من الادلة  
وهو اعم من الصحيح والفاقد فلا يتوقف تحقق الاجتهاد على علمه بحجية ظنه في حق  
افصى الامر يتوقف حجية الاجتهاد على العلم المزبور وهي امر خارج عن حجية الاجتهاد  
والالزام القول بعدم كون المجتهد المطلق الذي لا يعرف جواز الاجتهاد مستدرا في  
حقيقة المجتهد وهو مما لا يلتزم به احد ويورد عليه بان هذا الفقيه ما خوذ في غير  
الاجتهاد كما لا يخفى على المنفع في كلمات القويم ولا ريب في ان الفقيه عيان عن  
العالم بالاحكام الشرعية فيتوقف كونه مجتهدا على كونه عالما بها وحصول هذا العلم



## في الجزئية

١٠  
 يوقف على علم بحجة اجتهاده وجميع ظنه في حقه وأما المقام الثاني فقد اختلفوا  
 فيه على قولين أو أقوال فذهب غير واحد منهم إلى القول بالمنع واخرون إلى الجواز  
 وذهب بعضهم إلى التوقف وقد يستدل للقول الأول بوجود منها الدور  
 بغير وجوده أو بغير ما ذكره الفاضل الجواد في المحكي عنه وهو أن صحة اجتهاده  
 المتجزئ في الفروع متوقفة على صحة اجتهاده في أصل مسألة الجزئ أن الجزئ في  
 الاجتهاد جائز شرعاً أم لا وصحة اجتهاده في مسألة الجزئ متوقفة على اجتهاده  
 في اجتهاد الجزئ وهي مسألة كلية شدرج فيها صحة الاجتهاد في الفروع فالاجتهاد  
 في الفروع متوقف على الاجتهاد في الفروع وبجري الدور المزبور بالنسبة إلى المجتهد  
 المطلق أيضاً بان يقال إن علم بحجة اجتهاده في الفروع متوقف على علم بحجة  
 اجتهاده في حقه وهي مسألة كلية شدرج فيها صحة الاجتهاد في الفروع فكان  
 الاجتهاد في الفروع متوقفاً على الاجتهاد في الفروع بل بجري الدور المذكور أيضاً  
 بالنسبة إلى العامي الذي لا يعرف حقيقة شيء من الاجتهاد والتقليد فان  
 استناده في ذلك إلى التقليد من قبيل توقف الشيء على نفسه ومن هذا القبيل  
 أيضاً ما لو دار الأمر بين تقليد الأعم والأورع بان كان غيباً <sup>من</sup> ~~الأورع~~ <sup>من</sup> ~~الأورع~~  
 الأورع ولم يوجد مجتهد منصف بينهما وكان الأعم فائلاً بوجوب تقليد الأعم  
 وكان الأورع فائلاً بوجوب تقليد الأورع ونظائر ذلك كثيرة وقد يفرق  
 الدور المذكور بوجه آخر وهو أن علم المتجزئ بحجة ظنه في الفروع متوقف على  
 علمه بكونه مجتهداً وعلمه بكونه مجتهداً متوقفاً على علمه بحجة ظنه فيمكن إجاب  
 عن ذلك بأحد أمرين أحدهما ما ذكره بعض الأفاضل وهو المنع من توقف صحة

في صحة  
 الجزئية

الاجتهاد

١١  
 الاجتهاد في الفروع على صحة اجتهاده في مسألة الجزئ بل يوقف على صحة دليلها في  
 الواقع فلا يوقف ولا دور وتوضيح محل النزاع هو أن المجتهد المطلق يبحث عن  
 المتجزئ هل له أن يجتهد في استنباط حكم من دليل ويستدل إلى ذلك الدليل أم لا  
 وليس في ذلك حكماً بحدود واحد ثبت توقف شيء على شيء وفيه نظر وثانها ما  
 حكاه بعضهم عن شيخنا البهائي رة وهو أن الجزئ المتنازع فيه هو الجزئ في  
 المسائل الفرعية أما الجزئ في الأصول فجائز إجماعاً وثالثها ما ذكره بعضهم وهو أنه  
 لا ملازمة بين الجزئ في مسائل الفروع والجزئ في الأصول فقد لا يكون متجزئاً في  
 الأصول بان يكون قادراً على استنباط جميع المسائل الأصولية عن أدلتها  
 فلا يوقف العلم بالجزئ في الاجتهاد على العلم بالجزئ أصلاً وكيف ولو تم ما ذكر  
 لجري ذلك بعينه في شأن المطلق إذ جواز اجتهاده في المسائل التفهيمية <sup>وقف</sup>  
 على اجتهاده في جواز الاجتهاد وجواز اجتهاده في هذه المسئلة يتوقف على جواز  
 اجتهاده في المسائل لكون تلك المسئلة أيضاً كغيرها من المسائل وأجواب في  
 المقامين امر واحد وهو ما ذكر من الفرق بين مسائل الأصول والفروع وفيه نظر  
 ورابعها أن دعوى لزوم الدور في هذا المقام غير مستقيمة إذ حقيقة الدور  
 هي توقف الشيء على نفسه وتقدمه على نفسه وتقدمه على غيره وتوقفه على غيره وليس  
 المسئلة المزبورة من هذا القبيل إذ ليست الأدلة القاضية بحجة الطرق الخاصة  
 والمدارك المقررة لمعرفة الأحكام الشرعية مختصة بالمجتهد المطلق بل هي عامة بالنسبة  
 إلى كل من يقتدر على استنباط الأحكام الشرعية منها فيجوز للمتجزئ أن يفتي في  
 المسائل الأصولية والفرعية باجتماع تلك الطرق من غير فرق في ذلك بين مسألة



## في جواز التجزئ عند

١٢

التجزئ بين غير كذا لو وقف كادور وخامسها ان ياتر بجوار التقليد للتجزئ في  
 خصوص مسئلة جواز التجزئ وعدمه وفيه ان التجزئ ان كان مجتهدا فيحرم عليه  
 التقليد مطلقا وان كان مقلدا فيجوز له التقليد كذلك والنسبة بين مسئلة  
 التجزئ وبين غيرها من المسائل الاصولية والفرعية مسئلة من تحرف الاجماع  
 المركب وهو باطل مضافا الى ان جواز التقليد مشروط بعدم كونه عالما والمجزي  
 بعد استنفاغ وسعه في مسئلة التجزئ عالم بها فلا يجوز له التقليد وسادسها  
 ان دعوى لزوم الدورانما يستقيم لو لم يكن المجزئ متمكنا من الاحتياط وهو  
 متمكن منه والاحتياط في حقه يتصور على وجوه ثلثة منها مراعات ما يحصل  
 القطع باداء الواقع ومنها مراعات التوافق بين ما اجتهده في مسئلة التجزئ  
 بين فتوى المجتهد المطلق اذ لا اشكال في انه اما ان يجب عليه التقليد في خصوص  
 هذه المسئلة والاحتياط مع الجمع بينهما يحصل له القطع بالبرائة عن التكليف  
 الشرعي ومنها مراعات التوافق بين ما ظنه وبين ما يقبضه المجتهد المطلق  
 لمصلحة القطع له بتفريق الذم لدوران امره بين الاخذ بقوله ورجوعه الى المجتهد  
 المطلق والمفروض انما هو على كل من الوجهين وليس المقصود من ذلك دعوى وجوب  
 الاحتياط على المجزئ حتى ينقض باستلزامه للرجوع بل المقصود من ذلك هو دفع الدور  
 وهو مندفع بمجرد اندفاع التوقف المفروض فان قلت مسئلة الاحتياط ايضا  
 من المسائل الخلافية التي يجب فيها التقليد والاحتياط فعلم بجواز الاحتياط في مسئلة  
 الاحتياط موقوف على علمه بحجبة اجتهاده في حقه وعلمه بحجبة اجتهاده موقوف على علمه  
 بجواز الاحتياط في مسئلة الاحتياط كما هو فوضه الاستدلال المزبور فعاد الدور المذكور

فذلك

قلت ان جواز الاحتياط فطري فلا يجب فيها شيء من الاجتهاد والتقليد اذ المستند  
 خارج عن الفقه واثباتا بان يمكن له الاحتياط ايضا في خصوص مسئلة الاحتياط و  
 هو مراعات التوافق بين فتوى المجتهد المطلق وبين اجتهاده في مسئلة الاحتياط و  
 ليس هذا مسئلة موقوفة الشيء على نفسه بعد ملاحظة تغيرها بما بعد ملاحظة  
 كون جواز الاحتياط في مسئلة الاحتياط خارجا عن محل النزاع المتحقق في جواز الاحتياط  
 وعدمه كما انه ليس ذلك مسئلة للتسلسل وهذا ظاهر مما لا يشك في ان جواز الاحتياط  
 في ليل الاحتياط بملاحظة القاعدة المقررة اجازية في كثير من المقامات وهو جواز  
 التسامح في دلة السنن فانها جازية في هذا المقام بعد ملاحظة كون الاحتياط  
 مستحبا شرعا فيجوز للتجزئ الرجوع في مسئلة الاحتياط الى القاعدة المذكورة ولا  
 محذور وقد ورد بوجوه الاول ان الاحتياط واجب في هذا المقام بحسب ظاهر  
 الشريعة بعد ملاحظة كون المجزئ متحيزا في شخص الاحتياط الشرعية وقد نفرد به  
 لا يجوز التسامح في مسئلة الاحتياط الواجب كما هو الحال بالنسبة الى سائر المسائل  
 الوجوبية والثاني اننا لا نسلم جواز التسامح في دلة الطرفين وانما القدر السليم منه  
 هو جواز التسامح في دلة الفرق وفيه نظر والثالث انه لا ريب ان الخروج الفقهاء  
 مسئلة على واجبات ومحرمات وعقود واحكام ولا ريب في عدم جريان قاعدة التسامح  
 في شيء من ذلك الا في العبادات والآداب ان جواز الاحتياط في امثال هذه المقامات  
 مبني على عدم اعتبارية لوجه واعتباره وهو من المسائل التي يجب على المكلف معرفتها  
 بالاجتهاد والتقليد فلا مرجع لقاعدته التسامح في مسئلة الاحتياط والخامس ما  
 ذكره بعضهم وهو ان شيئا من الاحتياط والتقليد واجب على المكلف فلا يجوز له

مذكور



نزلت الاجتهاد والتقليد جميعا والنسك بالغادة المزبور وفيه نظر فان قلت ان  
ما ذكر من نداء فاع الدور المفروض بالاحتياط غير مطرد اذ ربما لا يمكن التجزئ من شيء  
من الاقسام الثلاثة التي ذكر للاحتياط فعاد الدور المذكور بالنسبة الى صورته فعد  
الاحتياط قلت ان الواجب عليه هو العمل بمقتضى الظن المطلق المتعلق بالواقع او  
الظن المتعلق بالطريق مطلقا او بشرط افادته الظن على حسب الاختلاف الواقع بينهم في  
مسئلة حجية الظن فان قلنا بان التكليف بعد انسداد سبيل العلم بالواقع هو البتة  
على مقتضى الظن به فلا بد من القول بوجوب الاجتهاد عليه في ذلك عند مقتضى  
الظن بالاحكام الواقعية وان قلنا بان الواجب على المكلف بعد انسداد مقتضى  
البرائة الفعلية او مقتضى الظن بالطرف المفرقة او المجعولة من قبل الشارع فلا بد  
من القول بلزوم الاجتهاد عليه في ذلك حال لان عمل التجزئ بالطرف المعبره ما يحصل  
معه الظن بالبرائة الفعلية الشرعية وجبها في حق التجزئ ايضا مضمونة في النظر ومنها  
الاستصحاب نظر ان هذا التجزئ قبل حصول الظن له بالحكم الشرعي فبقية التقليد  
فالاصل هو البقاء وعدم حصول ما يزيله فلا يجوز له ولا غيره العمل بظنه وقد يعرض  
عليه بوجه الاول ان هذا الاستصحاب معارض باستصحاب وجوب العمل بظنه اذا  
كان في السابق مجتهدا او زال عنه ملكة الاطلاق وبقيت متجزئة اما بقية نفس  
المجتهد عن الممارسة او بقوا وغير ذلك مما يوجب سواه كان كونه مجتهدا مطرد في  
السابق مسبوفا بكونه مجزئا ايضا ولا بل كان من اول الامر مجتهدا مطلقا فانه لا  
اشكال بل لا خلاف فاما ما بين المجتهدين في انه كان يجب عليه على مثل العمل  
بما ادى اليه نظره وكان ذلك بقينا وبعد صبره وتجزئ بالشك في زوال وجوب

العمل وعدمه فبمسئله بقاءه والسري وقوع المعارض بين الاستصحابين المزبورين  
هو عدم القول بالفصل بين المقامين المزبورين لان كل من قال بوجوب التقليد  
على التجزئ في غيرهما اذا كان مجتهدا مطلقا ثم زال فونه قال بوجوبه عليه اذا لم يكن  
كذلك من اول الامر بل كان عاميا وكل من قال بوجوب الاجتهاد عليه اذا لم يكن  
مجتهدا مطلقا من اول الامر قال بوجوب الاجتهاد عليه اذا كان مجتهدا مطلقا ثم زال  
فونه ولما كان هذا لا يجاء ان المركبان من المسند والمعرض معارضين فلا بد في  
المسئلة من الرجوع الى المرجح فظن ترجيح ما كان منه معه الشهرة من الدعوى اعني بوجوب  
العمل بمقتضى اجتهاده مطلقا وقد ورد عليه آولا بالتمنع من ثبوت الاجماع المركب في  
هذا المقام وثانيا سألنا تحق الاجماع المركب على الوجه المزبور والاكتفاء فيه  
بنقل الثقة بناء على كونه بمنزلة الاجماع المنقول بخبر الواحد كما قلنا من كان  
التفكيك بين اللوازم والمزومات في الاصول لهامية كما هو الحال بالنسبة الى سائر  
المقامات اذا لاصل العمل غير مثبت لجميع اللوازم والمزومات الغيرة الشرعية فيحصل  
العلم الاجمالي المفروض لا يقتضي تحقق المعارضين بين الاصلين المزبورين والحاصل  
ان الاجماع المركب المذكور على فرض تسليم تحفته انما يقتضي بثبوت الملازمة  
بين المسئلتين المزبورين بحسب الواقع ولا يقتضي تحقق الملازمة بينهما في جميع  
الاحكام الظاهرية الا ان يقال بان مقتضى الاستصحاب هو ثبوت جميع اللوازم  
العادية في زمان الشك بناء على كونه من الكواشف للعبادة فجزئ عليه جميع  
الاثار الواقعية الشرعية والعقلية والعادية فبقية المعارض بينهما وبورده عليه  
بانه مترتب على حجية الاصل الثابت وهي نوعه وثالثا بان الالتزام بالرجوع الى المرجح



## في التجري

عند تعارض الاصلين غير مستقيم ادلا دليلا على ذلك ومجرد الاحتمال غير كاف في هذا المقام فيحكم بنسبنا فظهر ما والرجوع الى الظن بالبرائة العقلية او الى الظن بالطريق المفر الى الظن بالواقع فان قلنا ان العلم الاجمالي حاصل في هذا المقام بحجة احد الاصلين المزبورين وهو مرد في الظاهر بين الراجح والمرجوح من حيث كونه مرجوحا ليس معينا فيكون الامر دائرا في المقام في الطريق بين التعيين والتخيير فمقتضى الاصل هو البناء على الاول قلت ولا تمنع من وجوب التمسك باحدهما بعد ملاحظة كونه مرد دليلا بين الامرين ومشتبهين بحجة وثاننا باننا كما يجب على المكلف العمل بالحجة كذا يبرر عليه العمل بعين الحجة فيكون الامر في المقام دائرا بين الوجوب الحرمة وثالثا بالتمنع من شوب حجة احد هما في المقام اذ يعتبر في حجة الاستصحاب انتفاء المعارض هو متحقق في هذا المقام فينتفي عند تحققه فان قلنا ان مقتضى الادلة هو حجة جميع اقسام الاستصحاب من غير فرق بين صور تحقق المعارض بينهما وعدمه ومقتضاها وجوب العمل بكل منهما ولما كان التمسك بهما جميعا مستغنا فلا بدح من البناء على مقتضى الاقوى والافضل كما هو الحال بالنسبة الى سائر الحقوق المتزاحمة قلت ما ذكرنا اننا مستقيم في الواجبات النسبية فلا مخرج لهذا القاعدة في الطرف التي يكون المقصود الوصول الى الواقع اذ العلم الاجمالي بخالفه احدهما للواقع مانع من التمسك باحدهما لعدم التميز نعم لو ثبت وجود المصلحة في نفس الطريق ولو مع مخالفة للواقع كان ذلك متجها وهو في محل المنع فان قلنا ان الكلام المذكور يعينه جاز في سائر الادلة المتعارضة ومقتضاها عدم امكان الرجوع فيها الى المرجح مع اننا نرى جريان الطريقة المألوفة في جميع الطرق المقررة لمعرفة الاحكام كخبر الواحد والطرف المفرط لمعرفة الموضوعات على الرجوع في

التعارض الى المرجح قلت أولا اننا تمنع من جواز الرجوع الى المرجح عند التعارض في جميع المقامات وانما القدر والشبه من هو الرجوع الى المرجحات المنصوصة في خصوص الاخبار المتعارضة حسب ما يقتضيه النصوص والاجماع ثم وثاننا بان الرجوع الى المرجح في مقام التعارض انما يستقيم فيما اذا كان الدليل القاضى بحجة احد المعارضين مغايرا مع الدليل الدال على حجة الاخر فيمكن ان يقال ج معارضة بين دليلي احدهما مع دليل الاخر فيرجع فيها الى المرجح ومع انتفاء المرجح فيها الى اصاله التخيير العقلية او الشرعية ويحكم بنسبنا فظهر ما والرجوع الى الاصول العلمية الاولى كقاعدة الاشتغال ونحوها على حسب استغرت عليه طريقة اصحابنا اما لو كانا متساويين في عنوان دليل واحد كالاستصحاب فلا نسلم جواز الرجوع فيه عند التعارض الى المرجح لعدم قيام دليل عليه فيحكم بنسبنا فظهر ما والرجوع الى الاصل والقاعدة الاولى بين الثاني انه لا يشترط في الاستصحاب بقاء الموضوع وهو مشكوك اذ وجوب التقليد عليه ليس بنفسه بل لا بد راجع تحت عنوان العاقل المشكوك بقاءه بعد وصوله الى مرتبة الجزم الا ان يقال بان الموضوع في هذا المقام ليس هو العاقل بل هو عبارة عن المكلف الغير البالغ رتبة الاجتهاد فمع حصول الاجتهاد الشك في اجتهاده بهمسك في عدمه بالاستصحاب لان الاصل عدم المانع او يقال بان الموضوع في المقام وان كان هو العاقل الا انه يمكن الحكم ببقائه بمقتضى الاستصحاب الموضوع فينتزع عليه جريان الاستصحاب فيمكن ان يقال بالتمنع من اشتراط بقاء الموضوع في حجة الاستصحاب لو سلم فانما يعتبر فيه عدم العلم بتغيره اما مجرد الاحتمال فلم يبرر فادحافها الثالث ان الاستصحاب المبرور معارض مع البحوث لناهية عن التقليد وهو اصل على فلا يصلح المعارضه مع ما لنا



١٨ وقوع المعارضة بينهما لكنه يقتضي الرجوع الى المرجح وهو في جانب الادلة الفاضلة  
بحرمة التقليد فلا مرجح للاستصحاب المزبور في هذا المقام سيما بناء على القول  
باشتراط الظن في حجية الاستصحاب وفيه نظر لان الاستصحاب المزبور على  
نقد برهانه في محل البحث يقتضي بكون المنجز مندرجاً في عنوان العلم  
فيجري عليه جميع الاحكام المتعلقة على العموم ومنها وجوب التقليد عليه ولذا ذكرنا  
ان الاستصحاب المخصص مقدم على العمومات لاجتهاد به نعم يجري الاشكال المزبور  
بالنسبة الى الاستصحاب الحكمي الذي تمسكوا به في هذا المقام وهو استصحاب وجوب  
التقليد عليه لان مقتضى هذا الاستصحاب هو بقاء الحكم الذي هو وجوب التقليد  
ومقتضى العمومات المزبورة هو حرمة دفع المعارضة بينهما الا ان يقال ان الاستصحاب  
المزبور اخص منها بحسب المورد فيجب حمل الاعم على الاخص فيه ان المعارضة انما  
تختص في هذا المقام بين الدليل القاضى بحجية الاستصحاب وبين العمومات المزبورة  
والتعارض بينهما عموم من وجه فامل الرابع انه معارض مع العمومات لناهية عن العلم  
بغير العلم اذ لا ريب في عدم صيرورة المنجز عالماً بمجرى التقليد فكما دل على حرمة  
العمل بغير العلم وجوب تحصيل العلم فاضية بارتفاع الاستصحاب المزبور وعدم جريانه  
في هذا المقام فيجب عليه الاجتهاد وبورده عليه نارة بان ان اراد من ذلك ان التقليد ليس  
عالم بالاحكام الواقعية فهو مسلم لكن لا نجد نفرة بينه وبين المجتهد من هذه الجهة  
اذ المجتهد ايضا ليس عالم بالاحكام الواقعية وان اراد من ذلك عدم كونه عالماً بالاحكام  
الظاهرية فهو مدفوع بما ذكرناه في المقدمة الثانية واخرى بان ما دل على حرمة العمل  
بغير العلم وجوب تحصيل العلم مخصص بما دل على جواز التقليد للعموم فثبت

١٩ جواز التقليد بالنسبة الى العموم يجب الحكم ببقائه وثبوته بالنسبة الى المنجز كل مو  
فضية الاستصحاب الحكمي في الموضوع وهذا من قبيل استصحاب المخصص الذي لا  
ريب في لزوم تقديمه على العمومات لاجتهاد به بل يمكن ان يقال بان ما دل على  
العمل بغير العلم انما يقتضي حرمة ذلك من حيث كونه عملاً بغير العلم وهو مسلم ونحن انما  
نقول بجواز التقليد للمنجز من حيث فهم امان شرعية على جوازه وهي الاستصحاب  
فلا معارضة بينهما وانما حصل ان ما دل على حجية الطرف الظنية الشرعية حاكماً على القول  
الناهي عن العمل بغير العلم لان ما دل على اعتبار تلك الطرف فاض يكون نازلاً منتهلاً  
الواقع فيجري عليها جميع الاثار المترتبة على العلم الواقع في ذلك ان التعارض بين ما دل  
على حجية الطرف والاستصحاب بخلافه وبين ما دل على حرمة العمل بغير العلم عموم من وجه  
اذ تلك الطرف ربما تنفد لقطع بالواقع فيفسا فطان قلت ولا ان حمل الادلة القاطنة  
بحجية الطرف المقررة على خصوص صورته كونها مفيدة للعلم بالواقع في غاية البعد بل  
هو مخالف لمقتضى المحاورات العرفية لانه من قبيل حمل المطلق على الفرد النادر  
بل هو مخالف للجماع كما لا يخفى بعد ملاحظة كلامهم وثاناً بان تخصيص النواحي  
المزبورة بالادلة الفاضلة بحجية الطرف اولى من العكس لان ارتكاب التخصيص  
القليل اولى من ارتكاب التخصيص الكثير وثالثاً سلمنا التعارض لكنه يقتضي  
الرجوع الى المرجح وهو في جانب الادلة الدالة على حجية الطرف المقررة الخامس ان  
الاستصحاب المزبور من قبيل الشك في افضاء المقتضى لان مقتضى لثبوت جواز  
التقليد للعموم انما هو الدليل القاضى بذلك مردد في هذا المقام بين الاقل والاكثر  
فتمو المنجز مشكوك فيه فيقتصر فيه على الاقل ويرجع في الزائد الى الاستصحاب



## في التجري

العدم الاولى والى صالة العدم المعبره في امثال هذه المقامات والتسري  
ذلك ان الموضوع متعدد في هذا المقام فلا يثبت الموضوع الثاني بالموضوع  
الاول ولا دلاله في دلة الاستصحاب على ثبوت ذلك وقد يجاب عنه بان  
الموضوع الذي هو العدم ايضا لا يمكن اثباته بالاستصحاب فيجري عليه ان  
بل يمكن ان يقال بان الوصف المزبور غير معتبر في موضوع المستصحب المزبور  
لان الموضوع الذي يثبت عليه حكم التقلب هو الجاهل فليس من قبيل الموضوعين  
المتعدد من حيث يكون ذلك من قبيل الشك في المنقضي في السادس ان مقتضى  
الاستصحاب المزبور هو عدم جحبه ظن المتجري في حقه ومقتضى الدلة القاضيه  
بحجبه الطرف الخاصه هو جحبه ظنه في حقه بناء على شمولها بالنسبة الى المتجري فلا  
مخرج لاستصحاب المزبور في هذا المقام لانه اصل على معارضه الدليل الاجتهادي  
اما لان الدليل الاجتهادي حاكم عليه او لانه وارد عليه او لانه مخصص له  
التابع ان التمسك بالاستصحاب في هذا المقام انما يجوز مع عدم قيام دليل  
اجتهادي على جحبه ظن المتجري في حقه وجوب العمل عليه والدليل متحقق في المقام  
كاسباني بيانه انتم تعالى الثامن ما ذكره بعض الافاضل وهو ان العدمه في ادلة  
وجوب التقلب هو الاجماع والعقل لا يجري فيها للاستصحاب ما الاجماع  
فلكونه لبتا فيرجع فيه الى اخذ بالمشقة الذي هو العدم المشكوك وجوده في المتجري  
ايضا فيكون كالاول مع انه لو قيل لثبوت الاجماع له لا معنى للاستصحاب ايضا  
كما هو ظاهر اما العقل فلان العقل لا يعقل في موضوعه الاجمال والاهمال حتى  
يحتاج الى اعمال الاصل فحكم العقل بوجوب التقلب انما هو لانسداد باب العلم وبقا

التكليف

التكليف في فتح التكليف بما لا يطاق وكوز التقلب في حق العدمي اقرب من غيره الى  
الواقع فينبغي بحكم العقل العمل بظنه والقول بان التقلب اقرب من غيره الى الواقع  
فينبغي بحكم العقل في حقه كون التقلب اقرب في حق المتجري من ظنه كاحاصل  
بعد بذل جهده واستفراغ وسعه غير معلوم لولم نقل بعكسه انه في حقه نظرا  
الادلة القاضيه بجواز التقلب غير مختصه في الاجماع والعقل بل الاطلاقات  
الوارده كافيه في هذا المقام الا ان يقال بانه بعد ملاحظه وجود الاطلاقات  
المزبوره التي هي من الادلة الاجتهادية لا مخرج للاستصحاب المزبور في هذا المقام  
بعد ملاحظه ارتفاع موضوع الشك المأخوذ في الاستصحاب بمجرد قيام الادلة  
المزبوره القاضيه بجواز التقلب التاسع ان جواز احتجاج المتجري بالاصل المزبور  
اول الكلام اذ لا فرق بين اجراء الاستصحاب في المقام او في المسائل الفقهيه  
ما يجري فيه ذلك فلا يصح استناده الى ذلك الابد اثبات كونه حقه في شأنه  
ومعه يتم المدعى لا حاجة الى الاستناد بالاستصحاب ومنها عموم الادلة القاضيه  
بجواز التقلب ورجوع الجاهل الى العالم من بناء العقلاء وجملته من الاطلاقات  
كاسباني بيانه انتم تعالى في بحث التقلب فان جملته من هذه الاطلاقات شامله  
بالنسبة الى المتجري ايضا كقوله عليه السلام عليك بذكر ابن آدم وقوله عليه السلام  
لبعض اصحابه اجلس في هذا المجلس وافت الناس نحو ذلك وحملها على خصوص العلم  
البحث بخصيص من غير مخصص فينبغي من غير معبر لا بد من الحكم بالنعمه المذكوره  
وهو جواز التقلب للمتجري ايضا وقد يورد عليه بوجه الاول ان المتجري بعد استناده  
ومعنى الادلة وتخصيل الظن المعبر ايضا عاله بالاحكام الشرعيه فادل على جواز

مسألة



## في التجزي

٢٢

رجوع الجاهل الى العالم غير شامل بالنسبة اليه الا ان يقال بان المفروض كونه  
جاملا بحجة ظنه فليس عالما بالاحكام الظاهرة ف شامل الثاني ان الادلة المزبورة  
كاندل على جواز التقليل كداندل على حجة الطرفين المفرقة بالنسبة الى من يقتل  
على استنباط الحكم الشرعي منها فتدلح على جواز تعويل المجزئ على الطرفين المفرقة  
ولا نعتي بالاجتهاد الا هذا الثالث عدم ظهوره وشمول ما دل على وجوب التقليل  
لمشاه لعدم شمول الاجماع للمقام نظرا الى شبايع الخلاف فيه بل في هاب لاكثر الى خلافه  
واما غير ذلك من الادلة الدالة عليه لو قلنا بشمولها لذلك فهي ايضا ظواهر  
لا تقبل القطع وقد يذبح عن بيان وقوع الخلاف في المقام انما هو من جهة البناء  
على حجة ظنه وامام مع البناء على عدم الاعتماد به وعدم حجة فلا ريب في وجوب  
تقليله ومنها اصالة المنع من العمل بالظن الثابت من العقل والعمومات الناهية  
عن الاخذ به كتابا وسنة خرج عن ظن المجتهد المطلق بالاجماع فيبقى غيره تحت  
الاصل اذ لم يعم دليل قطعي على حجة ظن المجزئ كقام على حجة ظن المجزئ المجتهد  
المطلق وقد يجاب عنه بوجوه الاول ان العمومات الناهية عن الاخذ بمقتضى الظن  
ارشاد به لانها ناظرة الى ما هو مكرور في العقول من فتح الشك بالظن من حيث  
انه ظن فلا نتم الظنون المعبرة عند العقلاء التي حث طريقتهم على الاخذ بمقتضاها  
في مقام الامتثال والمجزي ما يعتمد على الظنون المعبرة في مباحث الالفاظ والظن  
الحاصل من ظواهر الكتاب السنة والاجماع المنقول وغيرها وذلك كله من الظنون  
العقلانية فليست مشمولة للادلة الفاضية بالمنع وقته نظر لان بعضها من التوا  
العبدية وليس ارشادها بمحض بل يمكن ان يقال بامكان استفادته احكام المجزئ

من النهي الارشادي والقول بالمنع اجتماعهما في محل واحد غير مسلم الثاني ان  
غايته ما يستفاد من الادلة المزبورة انما هو حرمة العمل بالظن من حيث انه ظن المجزئ  
انما يعتمد على الظنون المعبرة من حيث قيام الدليل القاطع على اعتبارها والجاهل  
ان العمل بمقتضى الطرفين المفرقة ليس من قبيل التعويل على الظن بل انما هو تعويل على  
الدليل القاطع بحجة ما وهو قطعي الثالث ان الادلة الفاضية على حجة الطرفين  
المفرقة حاكمه على الادلة الناهية عن الاخذ بمقتضى الظن بل هي مفسرة لمدلولها عرفا  
كما هو المتعارف منها فلا معارضة بينهما سلمنا وقوع التعارض بينهما لكن لا ريب في  
ارجحية ما دل على حجة ما على النواهي المزبورة من وجوه عديدة والعمل بالراجح واجب  
الرابع ما ذكره بعض المحققين وهو ان الاصل كقاضى بالمنع من العمل بالظن كذا قضى  
بالمنع من التقليل بل هو اولى بالترجيح لكونه كاشفا عن الواقع على سبيل ترجيح بخلاف  
التقليل اذ لا يدور مدار ذلك سبما فيها اذ قضى الظن الحاصل للمجزي بخلافه  
انتهى فاز قلت انا نقول بوقوع التعارض بين العمومات الناهية عن التقليل  
وبين العمومات الناهية عن الاخذ بالظن لان العلم الاجمالي حاصل باندرج المجزئ  
في احد العنوانين المزبورين امي جوب التقليل وجوب الاخذ بالظن وهذا العلم  
الاجمالي شاملا على تحقق المعارضة بينهما في هذا العلم المقام قلت لا نسلم ان مجرد وقوع  
العلم الاجمالي فاض بوقوع المعارضة بين الدليلين المزبورين سيما بعد ملاحظة  
عدم تحقق الثاني بين مدلولهما عرفا اذ حرمة التقليل مما يجمع مع حرمة العمل بالظن  
سيما بعد ملاحظة كوز التقليل ايضا مندرجا فيها لا يعلم في الغالب اذ حصل العلم  
من التقليل نادرجا فيكون المقلدا ايضا مندرجا في العمومات الناهية عن الاخذ



## في المنجزي

٢٤ بما لا يعلم ثم يمكن ان يقال بان هذه المسئلة من قبيل وراثة الامر بين المحدثين  
فيجب على المكلف المزبور ان يكتب ما هو اقل محذوراً من الاخر ولا ريب في ان العمل  
بالظن اولى من التعويل على التقليد كما هو مقتضى طريقة العقلاء وفوق المشهور  
سما بعد ملاحظة قيام الادلة الالهية على حجية ظن المنجزي وفيما مضى مقام العلم  
اتضح الفائل بحجية ظن المنجزي بوجوه الاول اطلاق ما دل على المنع من التقليد  
والاخذ بقول الغير من العقل والنقل غاية الامر جواز في شان غير القادر على  
الاستنباط لمكان الضرورة وفيما مضى الاجماع عليه فيبقى غيره مندرجاً تحت ادلة  
المنع وقد ورد عليه بوجوه اخرى ان العمل بالظن على خلاف الاصل ايضاً خرج  
المجهد المطلق لقضاء الاضطرار به وفيما مضى الاجماع عليه فيبقى غيره مندرجاً تحت  
قاعدة المنع ثانياً انه ليس فيما دل على المنع من التقليد ما يشمل تقليد المجهد بعد  
ملاحظة كونه حاكماً عن قول الامام عليه السلام بحسب ظنه ثالثاً ان تلك الادلة انما  
تقتضي حجية التقليد على العالم او من كان قادراً على تحصيل العلم فتمولها بالنسبة  
الى المنجزي غير ثابت بعد ملاحظة حصول الشك في اندراجها في الموضوع المزبور  
عدم رآبعها ان ما دل على المنع من العمل بالظن يقتضي بعدم الاعتداد بظنه  
فيستدريج في الجاهل ويشمله ما دل على وجوب رجوعه الى العالم ويقتضي ارجاءه  
في ان العمومات المزبورة معارضة مع جملة من الاخبار القاضية بجواز التقليد  
وما دل على الجواز اقوى منها لا اعتضادها ببناء العقلاء فانه قد استقرت  
طريقتهم على رجوع الجاهل الى العالم خامساً ان ما دل على المنع من التقليد من  
النواهي الارشادية فيكون ناظر الى ما هو مركز في العقول من قبيل الشك في بعض

المنجزي  
في التقليد

٢٥ التقليد لان ذلك هو المناق منها عفا بعد ملاحظة اشتغالها على ذم الكفار حيث  
عولوا على التقليد في امور دينهم اذ لو لم يكن ذلك مركزاً في عقولهم فلا يستقيم ذمهم  
لذلك ولا ريب في ان حسن الرجوع الى اصل المنجزي في كل صنعة ما استقرت عليه طريقت  
العقلاء في كل مقام والتقليد في لفرع من هذا القبيل فلا يبعد ما دل على حرمة التقليد  
سادساً ان الايات الناهية عن التقليد انما تدل على حرمة التقليد في اصول الدين لا في  
المناق منها بعد ملاحظة ورودها في ذم الكفار حيث قلدوا ابا نهم فلا دلالة فيها  
على حرمة التقليد في لفرع سابعاً ان العمومات الناهية عن التقليد على تقدير  
تسليم دلالتها على العموم الشامل للفرع مخصصة بقوله عليه السلام واما من كان من  
العلماء الى ان قال فلولعوا ان يقلدوه فان هذه الرواية قاضية بان يجوز للعامة  
التقليد وحي يحصل الشك في ان المنجزي هل هو مندرج في العمومي او في غيره وهو  
يستلزم الشك في اندراجها في كل من العمومات والمخصص فيكون الاحتجاج  
المزبور من قبيل التمسك بالعمومات والاطلاقات في الشبهات المصادفة  
وهو غير جائز لان اصالة عدم اندراج الفرد المشكوك فيه في العموم معارضة  
مع اصالة عدم اندراجها في الخاص فيشافطان بعد ملاحظة تحقق العلم الاجمالي  
المفروض انتفاء المرجح ولا يخفى عليك ما في اجماع آما في الاول فلان المفروض ان  
المنجزي ايضاً انما يعتمد على الظنون الخاصة والمدارك المتحصنة التي ثبت حجيةها  
في الشرع فليس ذلك تعويلاً على مطلق الظن الذي كان مقتضى الاصل عدم حجية  
وآما في الثاني فلان المناق ما دل على حرمة التقليد هو عدم الفرق بين تقليد  
المجهد وبين غيره لان المنجزي في هذا المقام انما يتعلق على موضوع التقليد فيحقق



## في التجري

٢٤ بخفضه وأما في الثالث فلا بد أن لا نسلم أنه مندرج في عنوان الجاهل بعد ملاحظة ما سبها  
بيانه من أن ظنه انحصار الظنون المنسوبة إلى البقن بل لا نسلم اختصاص النواهي  
المزبورة بالعالم بل المناسق منها هو حرمته التقليد على العالم ولا يخلل جميعا غاية الأمر  
ثبت جواز التقليد للعالم في الصرف لا لاجتماع قبلي التجري مندرجا تحت العموم المزبور  
وأما في الرابع فلا بد أن لا نسلم أن دراج التجري في عنوان الجاهل كما سبنا في بيانه وما ذكر  
من التعارض مما لا وجه له وعلى تقدير تحقق التعارض فلا ريب في أن الترجيح في المقام في  
جانب الأدلة الفاضلة بحرمته التقليد لأن الشهرة قائمة على حرمته التقليد على التجري  
وهي من أقوى المرجحات وأما في الخامس فلو جهل أحدهما ان جملة من تلك النواهي  
وان كانت ظاهرة في الإرشاد إلا ان هناك أدلة أخرى ظاهرة في حرمته التقليد من  
حيث هو مثبت الحكم بها على سبيل العموم التعبدى فلا يصرف إلى ما هو مذكور عند  
العقلاء سلمنا دوران الأمر في هذا المقام بين الإرشادى والتعبدى لكن لا  
ريب في أن مقتضى الأصل هو الثاني لأن الأصل في الأوامر والنواهي الصادرة في  
الشرعية هو وجوب طاعتها وحرمته مخالفتها لأن الأدلة الأربعة فاضلة بوجوب  
الاطاعة وحرمته المعصية وثانيتها المنع من كون مجرد ظهورها في الإرشاد دعاءنا من  
دلائلها على حرمة لانها ح مقيدين لامضاء الطريقة المتعارفة عند العقلاء وبحر  
ذلك لا يقتضى تخصيص النواهي المزبورة بالظنون التي استقرت طريقته على تجر  
الاخذ بها بل المناسق منها هو نعم التجري لها وغيرها وأما في السادس فان أدلة  
الفاضلة بحرمته التقليد ليست منحصرة في الآيات المزبورة بل تدل عليها جملة  
من العمومات المروية في الوسائل بل يمكن أن يقال ان الظاهر ان المناسق من الآيات

٢٥ المزبورة هو حرمته التقليد لكونه تقليدا واعتمادا على قول غيره وهذا ما مد على  
نعم التجري بجميع اقسام التقليد وأما في السابع فلا بد من ملاحظة ما سبها من الدليل  
على حجية ظنه كان التجري بعد استنفاد وسعه مندرجا في التجهد ودعوى حصول  
الثبوت في المقام غير مستغنية الثانية ان الأدلة الفاضلة بحجته الطرف الخاصة و  
وجوب الرجوع إلى الكتاب السنن شامل بالنسبة إلى التجري كما نعم التجهد المطلق  
لأن مقتضاها هو جواز العمل بذلك الطرف في استعلام الأحكام مطلقا أقصى الأمر  
خرج عنها العامي الذي لا يقتدر على استنباط الأحكام منها اما لعدم كونه اهلا لذلك  
أو لخبره عنها بالاجماع فيبغى غيره مندرجا تحت الأدلة المذكورة بل نقول باننا لو  
فرضنا حصول التمكن للعامي من شهادة كثير من أهل الخبرة ونحوه على كونه المستفاد من  
الطرف الشرعية هو هذا الحكم المعين جازله العمل بمقتضاه وأما حصول ان المستفاد  
من الأدلة هو ان كل من يقتدر على فهم الأحكام من تلك الطرف بالقوة القدرية  
أو بالاستعانة من أهل الخبرة أو بالبين في وجهه وعلم بانقضاء المعارض لها جازله  
التعويل عليها وتوقف فيه بان أقصى ما يقتضيه تلك الأدلة هو الظن بشمول الحكم للتجري  
ومن المقرر ان الظن من حيث هو لا حجية فيه فالعبرة في المقام بالدليل القاطع  
القائم على حجية الظن وليس إلا الاجماع والضرورة وهما لا يقيدان بازدياد حجية  
ظن المطلق إذ لا اجماع ولا ضرورة بالنسبة إلى غيره انتهى وقد فهمنا اننا لا نسلم  
انحصار الدليل في المقام بالاجماع والضرورة بل نقول بان العمومات الفاضلة  
بحجته الطرف المقررة والمدارك المخصوصة كافية في هذا المقام بعد ملاحظة شمولها  
بالنسبة إلى التجري فان قلت ان العلم الاجمالي حاصل بورد المعارضات الكثيرة

الكتاب السنن  
المزبور



## في التجري

٢٨ على الطرفين المرفق وسبيل العلم بانتفاء المعارض بنسب في الغالب والاكتفاء بالظن بعدم المعارض مما لم يتم على جواز دليل بحيث يتم التجري والاجماع القائم عليه مختص بالمجهول المطلق وهذا الشك مستلزم لحصول الشك في صحة ظن التجري وعدم شمول الأدلة المرفقة بالنسبة اليه فيبدرج ح في الجاهل فلا بد له من الرجوع الى العالم ومجرد حصول الظن بانتفاء المعارض لا يقضي بارتفاع العلم الاجمالي المزبور ولذا لم يقل احد بارتفاع العلم الاجمالي في الشبهة المحصورة بمجرد حصول الظن معتبراً كان كالبينة ونحوها او لا واذا ذهب جماعة من الفقهاء الى انه لو قامت بينة على حادثة لا تاتى من الشبهين وجب الاجتناب عنهما ايضاً بخلاف ما لو قامت على تعيين النجس الواقع المعلوم اجمالاً فانه لا يجب الاجتناب عن الاخر والحاصل ان حجة الظن بعدم المعارض في حق المجهول المطلق انما هو لكونه في مقام الضرورة فلا يتم التجري الذي يتمكن من التقليد قلت ولا انا لانسلم وجود العلم الاجمالي بوجود المعارض بعد تشخيص المظنونات من غيرها بالنسبة فيحصل الظن بانتفاء المعارض بمكر التمسك دفعة بالاصل المرفق عند كافة العقلاء وثبات المنع من كون التجري ممكناً من التقليد لعدم علمه بمشروعية التقليد وثباته بالعموم يتوقف على حجة اجتهاده في حقه ولو في هذه المسئلة ولان التجري بعد استفرغ وسعه في الادلة يقطع بعدم مطابقة الفتوى لصادق من المجهول المطلق المخالف في الفتوى لمقتضى ظاهر الشرع فلا يجوز له تقليده فاذا لم يتمكن من التقليد الشرعي تعين عليه الاجتهاد اذ لا واسطة بينهما وثالثنا نقول بان محل النزاع في هذا المقام هو ان مقتضى الاجتهاد الذي يجتهد المجهول المطلق هل هو حجة ظن التجري فيما

٢٩ مقام العلم او عدمه فالمقتضى ان المجهول المطلق بان يستعلم من الادلة حجة ظن التجري وعدمها كي يصح بالفتوى في هذه المسئلة وهذا ما لا يمنع العلم الاجمالي المذكور وليس المقصود من ذلك كنفية معرفة التجري حجة ظنه في حقه ورابعاً بان التجري بعد ملاحظة دوران امره بين الاجتهاد والتقليد يتعين عليه التمسك في ذلك على ما يحصل بعد الظن بالامثال وهو انما يحصل بالاجتهاد سيما بعد ملاحظة قيام الشهرة على حرمة التقليد على التجري فلا عبرة بالعلم الاجمالي المفروض في هذا المقام وخامساً بان مقتضى الأدلة الفاضلة بحجة الطرف الخاصة وجواز التعويل عليها في استعلام الاحكام هو عدم اعتبار العلم الاجمالي المزبور بعد ملاحظة منافاته للعمل بذلك الطرف واحتمال اختصاصها بالمجهول المطلق تخصيص من غير محصور كما ان اختصاصها بخصوص المشافهين حيث لم يعلموا اجمالاً بوجوب المعارض ضرورة انه مناف لكثير من الاخبار والامور بالرجوع الى الكتاب والسنة كخبر الثقلين الاخبار الامور بالرجوع الى الثقات والى رواياتهم والاعتماد بالامور بكافة الحديث ونحو ذلك وسادساً بان التجري بما يحصل له القطع بانتفاء المعارض في مسئلة خاصة ولا ريب في ان العلم الاجمالي المزبور لا يقضي بعدم حجة ظنه في هذه المسئلة مقتضى الأدلة الفاضلة بحجة الطرف المرفقة هو حجة ظنه فاذا ثبت حجة في هذا المقام ثبت في غيره بالاجماع المركب الثالث جريان الطريقة في اعطاء الائمة عليهم السلام وما فاربعها بالرجوع الى الروايات الواردة عن الائمة عليهم السلام ومعلوم عدم اطلاع الجميع على جميع روايات الباب فضلاً عن غيرها مع انهم كانوا باقين على الاخذ بها فكان اجماعهم كما شفعنا عن تقرير الائمة عليهم السلام لقيام العلم



## في التجزئ

العادي على اطلاعهم على ذلك وقد يورد عليه أولاً بان مقتضى ذلك هو جواز  
الاخذ بها من غير ان يجيب الفحص بعارضها وثانياً بظهور الفرق بين اعصار  
الائمة عليهم السلام وما فاربها وهذه الاعصار اذ لا اشكال في نكران بحصل للكلمة  
الموجودين في ازمنة الظن الاطميناني بل العلم العادي غالباً بصحة الاخبار  
المروية من طرف الثقات بخلاف هذه الاعصافان غايبة ما يحصل من الاخبار المروية  
في يدنا هو الظن بل ربما لا تغيب الظن اصلاً وبغيره لا ريب في ان الامام عليه  
السلام بالنسبة الى عصم كالمجتهد بالنسبة الى عوامنا فكما انه باخذنا العامي يقول المجتهد عند  
سماعه منه من غير حاجة الى تحصيله للملكة الاجتهاد فكذلك الحال بالنسبة الى كثير من  
الموجودين في تلك الاعصاف في جملة من الاحكام وليس ذلك من التجزئ في الاجتهاد  
في شيء وثالثاً بان القدر المشفق من السيرة المزبورة هو حجة الطرف بالنسبة الى  
من لا يعلم بوجود ما يعارضها اجمالاً لان العلم الاجمالي حادث في مثال زماننا فلا يشك  
في هذا الموضوع بالسيرة المحققة في ذلك الزمان اذ بشرط في السيرة عدم اختلاف  
الموضوع المحقق في زماننا مع الموضوع المحقق في ازمنة الحضرة ورابعاً باننا نعبر في  
حصول الكشف عن السيرة العلم بعدم ورود الردع عن المعصية عليه السلام اما حال  
وروده كما في المقام فان يحصل منه العلم بتفريه الامام عليه السلام والنسك باصالة الردع  
الردع في المقام غير سديد اذ لم يعمد ليل على اعتناء الاصل المزبور سيما بعد ملاحظة  
عدم احراز مقتضى في هذا المقام مضافاً الى ان الاصل المزبور مما لا يثبت به تحقق  
التفريه عن المعصية عليه السلام لانه اصل مثبت وخامساً بان السيرة المزبورة كما  
قامت على العمل بالطرف المفرقة كذلك قائمة على جواز التقابل للتجزئ فيها لم يستقر

وسم في ادلة القدر على استعمال الاحكام من الادلة فكانت حاصلة  
للمشافهين والموجودين في اعصار المعصومين عليهم السلام ومع ذلك كانوا  
يعتمدون على الفناوى الصادرة عن الثقات كما يكشف عن الاخبار والدالة  
على جواز الافشاء والعمل بمقتضى الفناوى وضعف الكل واضح الرابع مشهور  
ابي خديجة المروية في الفقه وغيره وفيها انظر الى رجل منكم يعلم شيئاً من  
فضائنا فاجعلوه بينكم فاضياً فاني قد جعلته فاضياً فاجعلوا اليه وورود  
الرواية في القضاء لا يمنع من دلالته على المدعى للامتناع على عدم الفرق بين  
القضاء والافشاء كما نص على تحققة جماعة من المحققين بل صرح جمع منهم بان ثبوت  
الحكم المزبور في القضاء يقتضي بثبوت في الافشاء بطريق اولى وقد يورد على الاستدلال  
بالرواية المزبورة بوجوه منها انه لا دلالة في الرواية في حجة ظن التجزئ والمذكور  
فيها خصوص العلم وارادة خصوص لظن من لفظ العلم مجاز لا بصار اليه الا بقرينة  
صارفة وهي مفقودة في هذا المقام ومجرد وقوعه في الشرعيات لا يقتضي بثبوت  
الحمل المذكور في المقام وارادة معنى الاعم من العلم والظن من اللفظ المزبور مستلزماً  
لاستعمال اللفظ في المعنى المجعول في المجازي وهو بعيد جداً وبما عجز من وجوه  
الاول واستعمال لفظ العلم فيها مع الظن المعبر شائع في الكتاب السنة كما لا يخفى  
على المتابع فيها ما فنصر في السيرة عند الاطلاق لان الشيوع المزبور في السيرة على  
ذلك من باب عموم المجاز او من باب الحقيقة فيكون لفظ العلم في هذا المقام  
مستعملاً في العلم الشرعي فمعها جميعاً والتشريف في ذلك ان لفظ العلم حقيقة  
في الاعتقاد الجازم وهو اعم من ان يعلم بمطابقة مقتضى الواقع والظاهر اذ



في التجزي

٢٢ الاحكام الظاهرية ايضا مما لا يعلم بثبوتها في الشريعة وافعال على سبيل الترتيب  
والبدلية او على سبيل لعدول الواقع وهذا مطابق لما نحن فيه الثاني سلمنا اختصاصا  
بالاعتقاد الجازم المطابق للواقع الاولي لكن نقول بان معنى ثبت جواز تقليد التجزي  
في خصوص الامور المعلومه يثبت في غيره بالاجماع المركب الثالث انه معنى ثبت جواز  
تقليده في الامور المعلومه فيجب القول بجوازه في الامور المستنده الى الظنون الخاصة  
كما هو فضيلة الادلة الفاضلة بحجبهها وفيها مقام العلم فان مقتضاها هو الحكم  
بترتيب جميع الاثار الواقعية عليها ومنها ان الرواية المزبوره ضعيفة سنداً وبمجرد  
دعوى شتارها لا يقضى بصحتها وحصول الوثوق بصحة مضمونها سيما بعد ملاحظة  
فهام الشهرة العظيمة على عدم جواز تقليد التجزي منها ان هذه الرواية معارضة للرباط  
المنقول في كلام بعض الفحول الفاضلي بعدم جواز تقليد التجزي منها ان غايته ما  
يستفاد من الرواية المزبوره الظن بحجبه ظن التجزي هذه المسئلة من المسائل  
الاصولية التي لا يعتمد على الظن فيها وهذا الوجه بظاهره في غاية الوهن والهجبه  
من الاحكام الشرعية التي يمكن الرجوع فيها الى المدارك المعنوية ومنها ان غايته ما  
يستفاد من الخبر المذكور هو نفوذ قضاء التجزي ولا دلالة فيها على جواز اعتداده  
على ظنه وفيه اولاً بان الرواية فاضلة بجواز البناء على ظنه في مقام القضاء و  
ثبوت في مقام القضاء يقضى بثبوته في سائر المقامات بالاجماع المركب فتفصح  
الناظر بل الاولوية وثانياً بان نفوذ قضائه مستلزم لنفوذ اثنائه لاجماع المنقول  
على عدم القول بالفصل بينهما ولما قبل من ان ثبوته في القضاء يقضى بثبوته في  
الاثناء بالطريق الاول وثبوت جوازه اثنائه يقضى بثبوت جوازه عمله بظنه كما هو

المزبوره

فضيلة الاجماع المركب ومنها ان التمسك بهذه الرواية في اثبات حجبه ظن التجزي  
وفيها مقام العلم يستلزم الدوران كون التجزي عالماً بشيء من القضاء بان يتوقف  
على حجبه ظنه في حقه والاستدلال على حجبه ظن التجزي يتوقف على ثبوت كونه  
عالماً بشيء من القضاء في هذا ورطاه ومنها ان الرواية المزبوره معارضة مع  
ظاهر مقبوله عن حنظلة المرويه عن الصادق عليه السلام انظر الى من كان منكم  
قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فاضاها بحكمها فاني قد  
جعلته عليكم حاكماً فان لم يجمع المضاف حقيقة في العموم فان لم يكن يراد به الاستغناء  
المعفي فلا اقل من حمله على العرفي بان يعرف جملة واقعة من الاحكام بحيث بعد علمه  
بها عارفاً بالاحكام ويورد عليه اولاً بان الرواية المقدمة نص في المطلوب هذه الرواية  
ظاهرة في المنع بحمل الظاهر على النص مجرد اعتضاد هذه الرواية بالشهرة لا يقضى  
بنقد بمها عليها اما لان النص فيه على عدم ارادة الظاهر من الخبر المعارض له واما  
لان المرجحات الداخلية اقوى من المرجحات الخارجية مطلقاً وثانياً بان دلالة  
في هذه الرواية على المحصر لان مفهوم اللقب ليس بحجبه سيما مع عدم ثبوت وثقه  
في جهة البيان الا ان التمسك في هذا المقام بمفهوم التحديد بان يقال ان المتشكك  
من هذه الرواية هو اعتنا جميع هذه الامور المذكورة فيها في المقضى بحيث لا يصح  
تقليده الا مع اجتماع هذه الشرائط فيه فتقيد المحصر وثالثاً سلمنا ظهوره في  
المحصر لكن لم يمكن حمل قوله عليه السلام وعرف احكامنا على كونه شرطاً في كمال المقضى  
لا شرطاً في جواز تقليده وضعفه ظاهر بعد ملاحظة مخالفة للظاهر واربعاً لم  
لا يمكن حمله على كونه تقليده العالم المتصف بهذه الامور من قبيل احوال الواجب



## في التجري

٣٤ التجري وفيه انه ايضا مخالف للظاهر خامسا بان يمكن حمل قوله عليه السلام وعرف احكامنا على الجنس فيجوز التجري في سادسا بان ظاهر قوله عليه السلام وعرف احكامنا هو اشتراط المعرفة الفعلية بجميع الاحكام ومقتضاه خروج المجتهد المطلق الذي لم يعرف جميع الاحكام فعلا عن العنوان لزبور وهو مخالف للاجماع وفيه ان العام المتخصص حجة في الباقي وسابقا بان هذه الرواية واردة في خصوص القضاء فلا يعم الافناء والاجماع المركب غير متحقق في ذلك بخلاف الرواية المتقدمة فان فضيلة الاجماع المركب اضعف من فضيلة ذلك المقام فلا مانع من جواز التمسك بها في اثبات حجة الظن التجري في حقه وفيه ازايثبات جواز انفاثها متفرع على كونه على جواز فضائه فينتفي بانفاثها ومنها ما ذكره بعض المحققين من ان غايته ما يستفاد من اطلاق هذا الخبر ونحوه على فرض كونه الظن بحريان الحكم في التجري من المقرر عدم جواز الاستناد الى الظن من حيث هو فلا يصح اعتماده للتجري عليها نعم لو قام دليل على حجة الظن الحاصل من الاخبار ومطلقا لم الاستدلال لانه محل المنع لعدم قيام الاجماع عليه كيف ولو سلم ذلك لكان بنفسه حجة مستقلة على جواز التجري من غير حاجة الى ضمها الى ذلك ويمكن دفعه بان لادلة القاضي على حجة الظن المعينة والمدارك المخصوصة ليست منحصرة في الاجماع والضرون بل العمومات الفاضلة بذلك كافية في اثبات المطلوب الخامس مكانة السجني بن يعقوب الى التجري عليه السلام وفيها واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله فان ظاهر اطلاقها يعم القضاء والافناء وبيهم ما لو كانوا قادرين على استنباط جميع الاحكام او لا وقد يورد على الاستدلال بها او لا بذكر بعض المحققين من ان امره عليه السلام بالرجوع اليهم في الحوادث الواقعة

شاهد

٣٥ شاهد على كون المرجوع اليهم عالمين وفادرين على استنباط الجميع اذ لا يمكن ارجاعهم الى غير القادرين على الاستنباط ولا يكون ذلك في شأن التجري وبورق عليه بان يمكن حمل على الجنس بان يقال بان ذلك من قبيل مقابلة الجمع بالجمع فيكون المراد منها هو رجوع جنس الحوادث الواقعة الى الرواية فيجوز التجري نعم يعتبر في دخوله في عنوان الرواية الزبورية كونه بحيث يصدق عليه الراوي عرفا وهو يتوقف على الممارسة المعتد بها وثانها بانها انما تنقضي بجواز تقليد التجري ولا فيها على حجة ظنية في حقه وفيه اذ ثبت جواز التقليد ثبت ذلك بالطريق الاول وبالاجماع المركب مضافا الى انه يستفاد من الاخبار ان المناط في جواز عمله بظنه هو كونه مندرجا في العالم شرعا ولا ريب في ان جواز انفاثه يتوقف على كونه عالما فاذا ثبت كونه عالما ثبت حجة ظنية في حقه وثالثا بان يمكن حمل الرواية الزبورية على ايجاب الرجوع الى روايات الرواة فلا دلالة فيها على المدعى فيه ان قوله عليه السلام فارجعوا شامل للتجري ايضا فيكون ايضا ما موردا بالرجوع الى الروايات ولا نعتي بالاجتهاد الا هذا ومقتضى ذلك هو حجة ظنية في حقه مضافا الى ان احتمال المزبور بعيد عن ظاهر الرواية المزبورة اذ لا يناسب مع قوله عليه السلام فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله السادس ما في تفسير الامام فاما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه حذوا لهواه مطيعا لامر مولاه فللعوام ان يقلدوه فان ظاهر اطلاقها يعم التجري في الجملة ثانيا على شمول لفظ التفسير لمن قدر على استنباط جملة واقعة من الاحكام وعرفها من الادلة وان عجز عن الباقي لتسابع ان جواز التقليد في الاحكام مشروط بعدم كون المكلف مجتهدا فيها ضرورة عدم جواز تقليد المجتهد لغيره فريضة الاجتهاد مقدمة على رتبة

التقليد



## في المجزئ

٣٤  
القليل فينبغي عليه الرجوع الى الادلة المفردة وفيه نظراء لغائل ان يقول ان لا  
السلم ان مرتبة الاجتهاد مقدمه على مرتبة التقليد بل نقول بان مرتبة التقليد ما  
المجتهد لم يكن عالما فلا اقل من شأ وبها من هذا <sup>٢</sup> ويمكن توجيها الدليل المذكور بان ما  
دل على جهة الطرفين الخاصه وفيها مقام العلم بقضي يكون مرتبة العمل بذلك الطرفين  
ومرتبة الاجتهاد مقدمه على مرتبة التقليد فلا تغفل التام ان فضيلة حكم العقل  
بعد اسناد باب العلم وبقاء التكليف هو الرجوع الى الظن لكونه الاقرب الى العلم فلا  
يجوز له التقليد التاسع الصحاح المستفيضه منها قوله عليه السلام علينا بالقاء الاصول  
وعليكم بتفريع الفروع وجه الدلالة ان تفريع الفروع على الاصول والقواعد لا يكون غالبا  
الا على سبيل الظن اذ دلاله العمومات على كل حكم من الجزئيات المستدريه فيها لا يكون  
غالبا الا على سبيل الظن والظهور دون التخصيص ايضا اكثر من التفريعات مما  
يختلف فيه الانظار فالامر بالتفريع دليل على مشروعيه الاجتهاد ولا ريب في ان طلائق  
هذه الروايات شامله للمجتهدين ايضا وقد ورد على الاستدلال بها بالمنع من شمولها  
للتفريعات الظننه فلا دلالة فيها على المدعى اجتهاده بان فضيلة الامر بالتفريع  
اثبات ما يتفرع على الكلام من الاحكام بحسب المعروف وهو امر ما يقيد لقطع بالواقع  
وتوضيح المقام ان تفريع الاحكام على الاصول لما خوذته من اهل العصمة اما ان  
تكون ثابتا باثبات تلك الاحكام للجزئيات لظواهر الاندراج والجزئيات الى  
بنا مل في اندراجها تحت اعم من تلك القواعد ويتوقف اندراجها في خصوص بعضها  
على البحث والنظر واثبات اللوازم المنفرعة على المزومات الناجزة عنهم عليهم السلام  
وح قد يكون للزوم بنبأ وقد يفتقر الى البتة قد يكون لمبين له العقل والنقل

العلم

المؤمن

٣٥  
او الملقق منهما وظاهر ذلك الاخبار انهم ذلك للجميع وما قد يقال من ان مقتضى  
الرواية المزبورة هو حجية الاصول المشتملة فيه ما لا يخفى اعلاها الاخبار والكثرة  
الدالة على الرجوع الى المرجحات الظننه عند تعارض الاخبار والماتورة فانها شاملة  
للمجتهدين ايضا اتحادا مع شرانده لو لم يجب على المجتهدين العمل بالظن لزم ترجيح الرجوع  
على الراجح وهو باطل فنامل الثاني عشر ان التكليف ما يتعلق في زمنه المعصومين  
عليهم السلام بوجوب الرجوع الى الكتاب السنة بالنسبة الى كل من يقيد على استعلاء  
الاحكام الشرعية منهما فثبت ايضا في حقا بقا هذه الاشراك في التكليف الثابتة  
بالادلة الثلثة والاربعه وهذا دليل على عدم اختصاص ذلك بالملوك وبغيرهم  
نقول بان ثبوت حجية الطرفين المفرد وجوب العمل بقضاهما بالنسبة الى المجتهدين المطلق  
بقضي ثبوته بالنسبة الى المجتهدين بقا هذه الاشراك في التكليف وتوقف فيه باز التمسك  
بالقاعدة المزبورة يتوقف على احرار الموضوع وهو غير ثابت في المقام وفيه نظراء  
واستدل المختار في المقام بوجود ضعفه الاول مصير المعظم الثاني ان اكثر  
الموارد التي لم يثبت فيها حجية الظن كالقبلة والصلوة وغيرها يكتفي فيها بمجرد الظن  
ولم يشترط معه شيء زائد عليه فكذلك الاجتهاد عملا بالاستفتاء الثالث ان العمل بالظن  
في مقام اسناد باب العلم من مقتضيات العقول كما لا يخفى على من لاحظ سيرة العقلاء  
في محاوراتهم ومعاملاتهم فيكون حجة مطلقا الرابع ان شرعية التقليد يستلزم  
شرعية العمل بمثل هذا الاجتهاد بالطريق الاولى في الخامس ان تكليف المجتهدين بالعمل بظنه  
يوجب ياداه الاهتمام بالالتزام بالتكليف تفريعا اليه ولا كذلك تكليفه بالتقليد الوجه  
في هذا ان الطباع تميل الى اذكرها وما حصلها فكان الاجتهاد هو المنعني في الشرع



## في تجديد النظر

٢٨ لانه مغربا الى الطاعة ومبعد عن المعصية وكلما كان كذلك فهو من اللطف السادس  
ان المجزئ اذا ظن بوجوب فعل او حرمة فعل فحصل له ظن الضرر وقد ثبت ان دفع الضرر  
المظنون واجب فلا ولا يخفى عليك ما في جميع **فائدة** اخلفوا في وجوب تجديد  
النظر على المجتهد عند تجديد الواقعة التي اجتهد في حكمها وجواز بقائه على مقتضى  
اجتهاده الاول الى ان يسهاه او يتغير رايه عنه فيجوز له الافشاء باجتهاده السابق في  
الوقائع المتأخرة من غير حاجة الى اجتهاد اخرام لا على افعال قبيل بالجواز مطلقا  
وقبل بعدم الجواز مطلقا وقبل بالتفصيل بين ما اذا فويت فوته في الاستنباط  
وعندما فيجب الاول دون الثاني اخرج الفائلون بالجواز بوجوه الاول استصحاب  
الحكم الثابت بالاجتهاد الاول الثاني حصول ما وجب عليه من الاجتهاد بالمرّة الاولى  
نظرا الى تعلق الوجوب بالطبيعة وحصول الطبيعة بالمرّة وجوب كاشان بمرّة اخرى  
بحسب الحاجة الى قيام دليل عليه عما دل على وجوب اصل الاجتهاد الثالث ان القول بوجوب  
التجديد يستلزم المخرج الشد هذا المنع في الشريعة نظرا الى شوع تكرار الوقائع سيما  
فيما يعم به البلوى فوجوب تكرار الاجتهاد بحسب ما باعث على ذكر الرابع جريان السيرة  
المستمرة على عدم وجوب التكرار ولذا لو شغل مجتهد عن المسئلة التي اجتهد فيها مرّة  
عديدة لم يثقف عن الافشاء في غير المرّة الاولى الخامسة وجوب تجديد النظر من الامور  
التي يعم بها البلية وتشتد اليها الحاجة فعدم قيام دليل عليه دليل لعدم السادس ظلال  
مادق على حجة كل من الادلة الشرعية فان فضيلة ما دل على ذلك هو جواز الرجوع الى  
كل منها والاخذ بما يدل عليه من غير حاجة الى البحث عما يخرجه عن ذلك ما اذا  
كان الرجوع اليه قبل البحث عن الادلة لنظرا الى ما دل على وجوب استغراق الواسع في كل

الادلة في غير تلك الصور مندرجا تحت الادلة المزبورة فلا يجب الاجتهاد  
ثانيا وان زادت القوة او نسي لا يحظر من تفصيل الادلة ويمكن الايراد على الجمع  
اما على الوجه الاول فبوجوه احدى ان في الغالب يحتمل مخالفة الاجتهاد الاول  
للوافق فيكون ذلك من قبيل الشك الساري بعد ملاحظة سريان الشك المزبور  
في مطابقة المشتبه في هذا المقام للواقع وعدمه فلا عبرة بالاستصحاب المزبور  
اما الصغرى فظاهر ربما يمنع من كونه من قبيل الشك الساري ذلك ان يمكن الشك المجزئ  
فاضلا بمحصول الاختلال في بعض شرائط الاستدلال فان تحقق اليقين في اول الامر  
ومطابقته لمقتضى الواقع مما لا شبهة فيه غايته الامر حصل الشك في تنقاضه بمجرب  
احتمال تجديد الرأى في اصل عدم تنقاضه وبغاية على ما كان ثم لو كان الشك المزبورا عينا  
لحصول الشك في مطابقة الاجتهاد الاول بمقتضى الطرق الظاهرة كان ذلك من قبيل الشك  
الساري وهذا مخالف لما نحن فيه بل يمكن ان يقال بان جميع فرض المسئلة من قبيل الشك  
الطاري لان المستصحب في المقام انما هو الحكم الظاهري الثابت في اول الامر بسبب الاجتهاد  
الاولى والشك للراي ليس سارا فيه وانما يكون سارا اذا جعلنا المستصحب في المقام  
عبارة عن المشتبه الواقع اعني الاجتهاد المطابق لمقتضى الطرق المفردة في الواقع وهو  
لا نقول به فنامل واما الكبرى فلا نه خارج عن مجاري الاستصحاب موضوعا وحكما اما  
الاول فلان الاستصحاب هو ابقاء ما كان ومن البين ان الحاصل اولا في مفروض  
المسئلة ليس الا وصف لا اعتقاد وهو ما لا يعقل ابقاءه بعد عرض الشك اما المعتقد  
فهو مشكوك فيه من اصله وابقاؤه فرع ثبوته في الاصل واما الثاني فلا صلة عدم الحجة  
بعد عدم شمول الادلة العقلية والنقلية للاستصحاب المزبور لوضوح انه لا دلالة في



## في جواب تجديد النظر

العقل على اعتباره والاختصاص بين صريحه في غيره كقوله عليه السلام فانه على اثنين من وضو  
 الخ وظاهره فان الظاهر من عدم نقض البقعة بالثالث البقعة المحاصلة من النقض  
 دون المنبذل بالثالث فلهذا حصل ح الا الثالث فلهذا نقض البقعة في شيء واما  
 البقعة الاولى فقد علم انقضاؤه والى بعروض الثالث المفروض ولانما الكلام في المقام  
 محل اخر وثانها ان الاستصحاب في محل المفروض لا يخلو في مقتضى البقعة السابق فانما نقض  
 حيثما بالرجوع الى الحالة التي كان عليها قبل حصول البقعة المفروض فانه فرض نعلق البقعة  
 السابق بخلافها صح استصحاب بقائها بعد حصول الثالث في زوالها ووجب بقاء الامر  
 فيه على ما كان عليه من قبل ولا يقدح فيه الاعتقاد المتوسط بين المستصحب والاستصحاب  
 بعد زواله وانقاله الى الثالث فلو فرض جواز الاستصحاب المذكور فهذا الاستصحاب  
 سابق عليه في حد ذاته وينبغي به موضوع المستصحب فيه للحكم بانقضاء من اصله فلا  
 يعقل استصحابه معه فان قلت ان غايته ما يتخيل لاحتمال وجوب التجديد امكن  
 اطلاعه على ما لم يتطالع عليه في الاجتهاد السابق وهو مع عدم قيام دليل على منعه من  
 الحكم مدفوع بالاصل على انه لو كان مانعا من الحكم بحجبه بالنسبة الى الواقعة الاولى مع  
 لا يجب تكرار النظر اليها بالافتقار قلت اولا انا لا نسلم جريان الاصل المزبور في هذا المقام  
 بعد ملاحظة عدم افتضاء ثبوت مطابقة الاجتهاد الاول لمقتضى الطرف الظاهري  
 وان من الاصول المتبعة مع ان جريانه موقوف على احراز المقتضى هو غير متحقق في هذا المقام  
 وثانها بان هذا الاصل معارض مع اصاله عدم مطابقة الاجتهاد الاول لمقتضى الطرف  
 الظاهري فيحكمه بشا فلهما بعد ملاحظة وجود العلم الاجمالي في المقام وانقضاء المرجح  
 وثالثها المنع من جريان الاستصحاب المزبور في هذا المقام بعد ملاحظة تبدل الموضوع

في المقام

في المقام فان المستصحب هو ثبوت الحكم المفروض بالنسبة الى الواقعة الاولى والشكوك  
 هو ثبوتها بالنسبة الى الواقعة الثانية وقد نقرر ان اتحاد الموضوع معتبر في جريان  
 الاستصحاب لعدم قيام دليل عليه ونارده بان الموضوع في هذا المقام هو المكلف بالحكم  
 المزبور انما يعلق عليه وهو مقطوع البقاء واخرى بالنزاع امكان اثبات اصل الموضوع  
 في هذا المقام واشباهه بالاستصحاب فيجري عليه ثاره ورابعها بان دعوى تبدل الموضوع  
 في هذا المقام انما يستقيم لو كان الثالث المفروض باعثا لخلل في بعض شرائط  
 الاستدلال قاع بقاء الدليل القاضى بثبوت الحكم في الواقعة الاولى على الحالة الاولى  
 اعني الحالة المستجيبة للاجزاء والشرائط فال موضوع فيها مقطوع البقاء وخامسنا  
 اشراط القطع ببقاء الموضوع وتحقق التغيير فيه في المقام عند التدقيق العقلي لكن نقول  
 بان المعنى في ذلك على العرف هو فاض بقاء الموضوع في هذا المقام ان لا عبرة بشيء  
 من التدقيقات العقلية في استفادة الاحكام الشرعية من الخطابات اللفظية وسادسنا  
 بالنزاع ان الموضوع في هذا المقام مقطوع البقاء حتى عند التدقيق العقلي نظر الى ان  
 الموضوع الذي يعلق عليه الحكم المذكور من ولا امر هو ظن المجتهد المفروض حصول  
 القطع ببقائه ومجرد احتمال تجدد الراي لا يمنع من بقاء الظن المزبور في الغالب او رباعها  
 ان ذلك من قبيل الشك في المقتضى اذ الدليل المقتضى لثبوت الحكم من ولا امر مرتبة بين  
 صلاحية الاستمرار وعدمها وهو ليس بحجة واجيب عنه ناره بان المقتضى لثبوت  
 الحكم من ولا امر هو ظن المجتهد وهو من الامور المنقضية بالاستمرار فينقض بقاءه  
 الى تحقق المانع وهو منقضى في المقام ونقرر بآخر نقول بان المستصحب في هذا المقام  
 هو الحكم الظاهري فيحتاج في دفعه الى دليل فيكون ذلك من قبيل الشك في المانع واخر

بالمقام

وقد عرفت ذلك  
 فانما بالنسبة الى  
 بقاء الموضوع في  
 جريان الاستصحاب

افتضاء



## في تجديد النظر

٣٢ بالنزاع إمكان اجراء الاستصحاب في الموضوع الذي يتعلق عليه الحكم المذكور فإذا ثبت بقاء الموضوع في هذا المقام كان قضاء المقتضى المزبور للاستمرار ثابتاً قاطعاً وثالثاً بالنزاع حجية الشك في المقتضى لو سلمنا عدم حجيته فأنما يسلم فيها إذا كان بالاصالة يصدق عليه صدق التفضيل فلا يربط له بما نحن فيه فإن رفع اليد عن الأجزاء الأولى والشك المزبور يقتضي ثاراً في تعيين حكم بقاءه وقضاء الحق الاستصحاب خامساً أن الاستصحاب المزبور معارض مع قاعدة الاشتغال ونقيره أنه لا ريب في أن التكليف بالواقعة الثانية وما بعده ثابت في نفس الأمر وقد تفرق في حكم العقل أن اشتغال الذمة بالقبض يستدعي البرائة بالقبض وإنما يجيب بحصولها دفعا للضرر المخوف وهو يوقف على تجديد النظر لأن ما شك في شرطه شرط وبورده عليه بان الاستصحاب المذكور أصل شرعي وهو مفقود على قاعدة الاشتغال التي هي من أصول العقلية لأن الأصل الشرعي بمنزلة البناء والاختصاص من القاعدة المزبورة ولقيام الإجماع على ثبوتها عليها ولأن الحكم بجريان قاعدة الاشتغال في جميع موارد الاستصحاب يستلزم القول ببقوة الاستصحاب بالنسبة إلى أكثر موارد وسادساً أن الاستصحاب المذكور معارض مع استصحاب الاشتغال ونقيره أن المكلف لو أتى بالواقعة الثانية وما بعده من الوقائع المتجددة قبل تجديد النظر يحصل له الشك في حصول البرائة عن التكليف الذي اشتغلت ذمته به قبل الانشغال بالفعل المزبور فيستصحب بقاءه إلى أن يتحقق العلم بالزيل وهو لا يتحقق إلا مع الانشغال به بعد تجديد النظر وفيه نظر لأن الاستصحاب المذكور على تقدير جريانه في هذا المقام مقدم على استصحاب الاشتغال لأن مقتضاه ثبوت البرائة في المقام ولقيام الإجماع على ثبوتها عليه ولأن القول بتقدم استصحاب الاشتغال عليه يستلزم المنع من جريانه في أكثر الموارد

٣٣ التي تعلم بيقيناً بجريانه فيها بل هو مستلزم لمقتضى المورد الذي رد فيه الاحتجاج الوارد في بحث الاستصحاب سابعاً أن التكليف من أول الأمر إنما يتعلق بالعلم بمقتضى الطرفين المقررة الواقعة والمدار له المختص بالمعنى في الشريعة فمضى علم المكلف بمطابقة قواه لمقتضى الطرفين المزبورة جازله التعويل على مقتضاه لأن اعتقاده طريق المعرفة الواقع فإذا حصل له الشك في مطابقة قواه لمقتضاهما لم يجز التعويل عليه ولا بسقط عنه التكليف المتعلق بالعلم به لأن سقوط التكليف المزبور يوقف على العلم بكون العمل المزبور موافقاً لها والشك فيه يستلزم الشك في البرائة فالأصل عدمها وثانيتها ما ذكره جده العلامة وهو أن الاستصحاب إنما يكون حجة عند عدم قيام دليل شرعي ولو ظاهر عمود أو إطلاق على خلافه ولذا لا يباين الاستصحاب شيئاً من الظواهر والإطلاقات وح فتقولان فضيحة العمود والإطلاقات الدالة على حرية العمل بالظن هو عدم جواز الرجوع إلى العمل به في شيء من الأحوال والأزمان خرج عن ذلك ظن المجتهد المطلق بالنسبة إلى الفتا المحاصل عقب الاجتهاد وأما العمل به بعد الحكم الأول فمما لا إجماع عليه فضيحة تلك الإطلاقات هو المنع من الأخذ به والحكم ثانياً بمقتضاه فلا يصح الخروج عن مقتضاه بما ذكر من الاستصحاب ويمكن دفعه بأن فضيحة تلك الإطلاقات عند حجية الظن من حيث هو مع عدم قيام دليل قاطع على جواز الرجوع إليه لوضوح انزعاج الدليل عليه بكونه لا تكاليفاً على العلم دون النظر فإذا قضى الاستصحاب بجواز الرجوع إليه كفى في المقام إذ لا معارضة له بين وبين تلك الإطلاقات حيث أنها لا تدل على عدم جواز الرجوع إلى كل ظن لم يثبت دليل على حجيته فبعد قضاء الدليل بحجية الاستصحاب قضاء الاستصحاب بحجية الظن المذكور لا يكون الإنكسار في المقام على الظن بل على الدليل القاطع الذي ينهي إليه الظن المذكور انتهى كلامه



## في جواب تجديد النظر

رفع مقامه وتوضيح الحال ان غايته ما يمكن المناقشة في هذا المجال هو وقوع المعارضتين  
 الادلة الفاضلة بحجة الاستصحاب بين الادلة الفاضلة بحجة العمل بالظن لا ريب  
 في تعين تقديم ادلة الاستصحاب عليها الا ما قام الاجماع العملي والقولي عليه ولا رجعة  
 ادلة الاستصحاب منها من وجوه عديدة او ان ادلة الاستصحاب ترجح من وجوه عديدة  
 او ان ادلة الاستصحاب يخص منها اولان تخصيص ادلة الاستصحاب بها يستلزم حمل ادلة  
 الاستصحاب على بعض الفروض النادرة بل هو مستلزم لتخصيص مورد ادلة الاستصحاب  
 وهو بعيد او ان تخصيص العمومات لناهية عن العمل بالظن بالاختصاص الواردة في  
 الاستصحاب ولي من العكس لان ارتكاب فلة التخصيص الى من ارتكاب كثرة التخصيص  
 وتبادل على ما ذكرناه ان الاستصحاب المزبور من قبيل استصحاب التخصيص قد نفرت  
 انه مقدم على العمومات لاجتهاد به مع ما قد يقال من ان المعارضتين في المقام انما تخفف  
 بين هذا الاستصحاب الشخصي وبين العمومات المزبورة فيجب حملها عليه بل يمكن ان يقال  
 ان الادلة الفاضلة بحجة الاستصحاب حاكم على العمومات المزبورة ومفسرة لمدلولها  
 عرفاً ولا ريب في وجوب تقديم الدليل الحاكم على الدليل المحكوم وناسعهما ان الادلة  
 الفاضلة بوجوب تحصيل العلم واليقين فاضلة بوجوب تجديد النظر في هذا المقام اذ  
 مع عدمه لا يحصل العلم الشرعي بصحة العمل المزبور وجوابه ظاهر من ملاحظة ما ذكرناه و  
 عاشرها ان ذلك من قبيل استصحاب الجنس الكلي وقد نفرت في محله انه ليس بحجة فاقبل  
 وحادي عشرها ان الاستصحاب المزبور لا يقضي بكون الوقائع الانشائية جامعة للاجزاء  
 والشرايط لانه اصل مثبت لا يقضي بثبوت مثل هذه الاثار وقد يجاب عنه نارة  
 بالزام كون ذلك من الاثار الشرعية المترتبة على المستصحب المزبور فيجوز الحكم بها

في المقام

في المقام وتارة بالزام خفاء الواسطة في هذا المقام فيمكن التمسك بذلك اثباتاً  
 الصحة في المقام ولو كان من قبيل الاصل المثبت واخرى بان ذلك لو كان من قبيل  
 الاصل المثبت للزم المنع من جريانه بالنسبة الى الواقعة الاولى بضاً وهو مناف لما لا يخفى  
 المتحقق في هذا المقام واما على الوجه الثاني فيرجوه الاول ان لا نسلم حصول ما وجب عليه  
 من الاجتهاد بالمرء في الواقع اذ التكليف الوافي انما يتعلق بالاجتهاد المطابق لمقتضى الظن  
 المقررة في نفس الامر وهو غير معلوم في هذا المقام غايته الامر بغيره بكونه معدوماً بالنسبة  
 الى الواقعة الاولى لان اعتقاده بمطابقة اجتهاده لمقتضاها طريقاً الى الواقع وهذا الفقد  
 منتهى مجرد عرض الاحتمال المزبور الثاني سلمنا حصول ما وجب عليه من الاجتهاد بالمرء  
 الاولى وان التكليف انما يتعلق بتحصيل الظن المعبر ان الحكم الظاهري المتحقق في المقام  
 قائم مقام الواقع في مقام عمل المكلف لكن نقول بان اطرة الحجية وعدمها على بقاء الاعتقاد  
 المزبور وعدمه فمع حصول الشك المفروض لا يمكن الحكم بحجته فالاصل عدمها الثالث ان  
 التكليف بالاجتهاد انما يتعلق على المكلف لاجل تطبيق العمل على الطرف المحقق ولا فرق في  
 ذلك بين الواقعة الاولى والثانية فيجب عليه تحصيل القطع بمطابقته لمقتضاها فلا يجوز  
 الاكتفاء بالثبوت المزبور الرابع انه مع قيام احتمال الخلاف بما ينسب لظن بالثبوت  
 بل ربما يظن بمخالفة اجتهاده لمقتضى الواقع بل بما يقطع بخفاؤه في الاجتهاد الاول  
 وظاهر ان حجة الاجتهاد مشروطة بحصول الظن فانه الذي يكون حجة عليه فينتهي عند  
 انتفاؤه واما على الوجه الثالث فيجوز الاول ان مقتضى قاعدة الميسر هو وجوب التجديد  
 في جملة من الوقائع ما لم يستلزم المخرج وقاعدة المخرج لا تقتضي سقوط التكليف من اصلا  
 نعم لو عسر عليه التجديد مطلقاً لزم القول بسقوطه وهو منتف في المقام وبورده عليه

في



## في تجديد النظر

بأن قاعدة المستضعفة سنداً ولا جابرها في هذا المقام إلا أن يقال بأن  
اعتماد الأصحاب عليها في سائر المقامات واشتهارها بينهم موجب لا يجابرها  
بل يمكن التمسك في المقام بفضيلة حكم العقل لفاضته بعدم سقوط بعض الميسر  
بمجرد نفي المجموع وبورده عليه أو لا بأن حكم العقل إنما يتحقق فيما إذا اعتبرت الأتيا  
بعض المأمور به معيناً وهو خارج عما نحن فيه لأن المخرج في المقام نوعي فاذن في  
الدليل الشرعي بارتفاع المخرج لم يبق مخرج للقاء قاعدة العقلية المزبورة في هذا  
المقام وثانياً بأن القاعدة المزبورة من قبيل الأصل العقلي فما دل على ارتفاع  
المخرج النوعي ليل شرعي على عدم جريانها في مثل المقام الثاني أنا لا نقول  
بوجوب التجديد في صورة حصول القطع بعدم مخالفة الاجتهاد الأول لمقتضى  
الطريق الخاصة حتى يكون ذلك مستلزماً للمخرج النوعي بل نقول بوجوبه عند قيام  
احتمال مخالفة الناشئ من احتمال وجوب المعارض ونحوه ولا ريب في أن الالتزام  
بوجوب تجديد النظر في خصوص المقام ليس مستلزماً للمخرج كما لا يخفى الثالث  
من جملة صور المسئلة صورة حصول القطع بمخالفة الاجتهاد الأول لمقتضى الطريق  
الخاصة ولا ريب في وجوب التجديد في هذا المقام أما لقيام الإجماع عليه لما دل  
على وجوب الرجوع إلى الظنون الخاصة وألان الاعتماد على ذلك في هذا المقام  
عمل من غير دليل بل هو قياس محض لا ريب في بطلانه فالنعميم المذكور غير مستقيم  
الرابع أنه إن أراد من ذلك كون التجديد بالنسبة إلى الوقائع الواقعة في محل الإنبال  
مستلزماً للمخرج فهو ممنوع سبها بعد ملاحظة أن مدارك أكثر المسائل موجودة في ذهن  
المجتهدين في الغالب إن أراد من ذلك أن التجديد في جميع المسائل مستلزم للمخرج فهو مسلم

لكن يمنع

لكن يمنع من ارتفاعه لعدم تعلق التكليف على الجميع في زمان واحد وأما على الوجه  
الرابع فبوجوه الأول أن القدر المشكوك من السيرة المزبورة هو صورة عدم قيام  
احتمال مخالفة الاجتهاد الأول لمقتضى الطريق المخصوصة ما عند عرض الاحتمال  
المزبور فلا نسلم قيام السيرة على الالتزام بوجوب التجديد بل الظاهر أن أكثرهم  
ملتزمون بذلك الثاني أنه لو سلمنا قيام السيرة في هذا المقام فلا نسلم استمراره  
إلى زمنه المعصومين عليهم السلام إلا أن يلتزم بأن السيرة المنخفضة في عصر واحد  
أيضا حجة لدلالة عدمه من الأخبار على عدم تحقق انقائها على الباطل فاقبل أو يقال  
بأن السيرة المزبورة كاشفة عن قيام دليل معتبر على ثبوت ذلك لأن انقائها لا يكون  
إلا عن دليل حجة فلا يشترط في حجية القطع بالاستمرار أو يقال بإمكان ثبوت استمراره  
بالاستصحاب الفهمي لو قلنا بحجته وقلنا بحجته أصل المثبت فاقبل أو يقال بأنها  
مستمرة بعد ملاحظة استمرار طريقتها الصحابة والتابعين وغيرهم على العمل بالطريق  
على النحو المتعارف بين المجتهدين في هذه الأزمان فاقبل الثالث أن حجة السيرة مشروطة  
بحصول القطع باطلاع المعصوم على ذلك من أحد الأسباب العادية وهو غير معلوم وهذا  
المقام الرابع أن حجة السيرة إنما تثبت من دلالة التقرير وهو موقوف على العلم بعد  
الردع وهو مشكوك في هذا المقام والاكتفاء في دفعه بالأصل كما ترى بل يمكن  
دعوى ثبوت الردع في هذا المقام فإن كمالاً دل على وجوب تحصيل العلم واليقين  
وعدم الاكتفاء بالظن التامين وحرمة العمل بالقياس ونحوه من المصالح المرسله  
شاهدة على وجوب التجديد في هذا المقام وفيه نظر ظاهر وما ذكرنا يظهر الجواب  
عن الوجه الخامس وأما على الوجه السادس فما ذكره جدي العلامة طاب ثراه عن

النفذ



## في تجديد النظر

انظروا على المدعى فان فصر ما يدل عليه الاكفاء مع في الاستدلال بتجديد الرجوع  
الى احد الادلة المذكورة من غير حاجة الى البحث عما يعارضها وبن ذلك عن  
المدعى الى ان الظاهر قيام الاجماع على وجوب البحث عن المعارض على فرض  
الاستدلال بتلك الادلة والاخذ بها وعلى القول بعدم وجوب تجديد النظر  
لا حاجة الى الرجوع الى احد الادلة المذكورة ايضا مضافا الى انه لا يوافق القول  
بتجديد النظر في كل حين حيث انه اقيم الدليل على صحة كل واحد منها واما على القول  
بتجديد النظر فانما قام الدليل على الرجوع الى الظن بعد بدل الجهد والاجتهاد  
في تحصيل الادلة في معنى الكلام في اعتبارنا الاثبات بالاجتهاد المذكور بالنسبة الى  
كل واقعة اذ يكفي باجتهاد واحد للجمع وليس هناك ما يدل على الثاني لولم نقل باقتضا  
الوجه الاول في صحة القول بوجوب تجديد النظر مع انه يحتمل خ تغير اجتهاده بعد  
تجديد نظره كما يتفق في كثير من المسائل النظرية ومع الاحتمال المذكور لا ينافي للظن  
فلا بد ثانيا من استكشاف الحال لدفع هذا الاحتمال واعتراض عليه أولا بالنقض  
بقيام الاحتمال المذكور قبل فناء ثمره في الواقعة الاولى ايضا فلو صح ما ذكره في نظر  
بالنسبة اليها ايضا وهو باطل انفا كما نص عليه العبدى هو الظاهر من كلامهم  
وثانيا بالمتنع من كون الاحتمال المذكور مانعا من حصول الظن وهو ظاهر جدا ويدفع  
الاول بالمنع من قيام الاجماع على عدم وجوب تجديد النظر بالنسبة الى الواقعة عند قيام  
الاحتمال المذكور وما يراه من ظواهر كلامهم من القول بعدم الوجوب بالنسبة اليها  
محمول على الغالب من عدم قيام الاحتمال المزبور بالنسبة الى الواقعة الاولى والجماع المتقول  
المذكور ما لا يصلح جعله دليلا على ما ذكره الثاني بان الاحتمال المزبور ربما يكون مانعا

في تجديد النظر

جديد

من حصول الظن فيجب التجديد مع ان مجرد احتمال مخالفة الاجتهاد الاولى لمقتضى الظن  
الظاهرية كاف في اثبات وجوب التجديد في هذا المقام حسب ما عرفت بهانرو  
تفصيل الكلام ان الحاصل في الزمان السابق ما لا يعتد بالمقارن للعمل او بتجديد  
صفة الاعتقاد من غير ان يتفق منه العمل بمقتضاه وعلى الوجهين فاما ان يستند  
اعتقاده الى الاستنباط المأمور به في تلك الحال للتحقق بحكم كافي حق المجتهدا و  
الموضوع كالتحري المأمور به في حق المتخير في التسبيل والفحص اللازم عن الماء في حق فاقد  
وما اشبه ذلك ولا يكون كذلك وعلى التقديرين فاما ان يكون الشك الحاصل في  
الزمان اللاحق واقعا لنفس الدليل الذي استند اليه الاعتقاد او قابضا بحصول الاختلاف  
في بعض شرائط الاستدلال ولا يكون كذلك على الثاني فاما ان يعلم بقاء الدليل على  
اعتباره بشرائطه وانما يحتمل تبدل الراي بتجديد النظر ولا يعلم وعلى المقادير فاما ان يعلم  
بتبدل الراي بالاجتهاد الثاني ويعلم بعده او يشك في ذلك ويظن بعده فهذه وجوه  
يختلف الحكم باختلافها انها ان يكون الشك حاصلا بعد الفراغ من العمل الواقع على  
حسب الاعتقاد السابق كما يشك بعد الفراغ عن عبادة او معاملة او نحوها في  
استجماع الواقع للجزاء والشرائط المعينة وعنده فان الشك هنا وان وجب التسليم  
الى الاعتقاد السابق الا انه من حيث وقوعه بعد العمل لا عبرة به والاستدلال به امران  
احدهما عموم ما دل على عدم العبرة بالشك الحاصل بعد العمل معللا بان حال العمل اذكر  
والثاني ان اخبار الاستصحاب في هذه الدلالة عليه واقعة باثباته كحصول مقتضى اليقين  
في حال الاستصحاب هو اليقين بالعمل الواقع ويمكن الابرار على كل من الوجهين المذكورين  
اما على الاول فبان القدر المسلم من جريان قاعدة الفراغ في مثل المقام انما هو في صورة



## في تجديد النظر

كون الشك المحاصل في الحكم الشرعي ناشبا من شك في المصدان ولا نسلم جريان هذه القاعدة فيما لو كان الشك المزبور ناشبا من شك في الحكم او في الموضوع المستنبط الشرعي والعرفي فالدليل المزبور لخصص المدعى بما عدم جريان قاعدة الفراغ في الضميمة المزبورين فلان الفحص واجب فيها سواء كان قبل العمل او بعده فلا يجوز العمل بها قبله اما وجوب الفحص المعارض في الضميمة المزبورين مطلقا فلا لاجماع المنقولة في بعض العبار وبادل على لزوم التفقه في الدين وسؤال اصل المذكور حال الجهل ببعض احكامه ووجوب التعليم التعلم وتحصيل التفقه وما اشبه لك ولانا تعلم قبل الفحص على الاجمال ان في الشرع احكاما يخالف مقتضى القواعد والاصول وقد تخلف في مسئلة الشبهة المحصورة ان العلم الاجمالي مانع من اجراء الاصل وكان ترك الفحص في امثال هذه المقامات مما يتحقق معه ضد العصبية فيجب التحريز عنه واحتمال كونه معدورا فاسدا به لا حظ في وجوب العلم الاجمالي في المقام فانه فاض بوجوب الاحتياط وتحصيل اليقين بالامثال والاطاعة كما هو مقتضى الادلة الاربعه الفاضلة بوجوب الاطاعة وحرمة العصية بل الادلة الفاضلة بوجوب تلك لتكاليف الوافعية المخالفة لمقتضى هذه الطرفين كافي في ثبات وجوب الاحتياط في هذا المقام فان حكم العقل قاعدة وجوب دفع الضرر المخوف فاض بوجوب تحصيل البرائة اليقينية في هذا المقام واشباهه واجيب عن ذلك باننا لا نمنع من وجوب الفحص والاجتهاد بالنسبة الى الواقع الا شبه بل نقول بان المكلف المذكور انما كان مأمورا بالاجتهاد بما يجامع للشرائط لتحصيل العمل المذكور والمفروض انه مطابق له فيكون صحيحا واما على الوجه الثاني فيوجوه الاول ان اليقين الحاصل حانما يتعلق بالقد المشترك بين الصحيح الفاسد ولا معنى للمضي عليه اذ لا اثر للعلم به فظاهر المضي على الغير

المعلق

المعلق بالعمل الصحيح الحاصل حال الاستصحاب اذا شك في عروض البطلان والنافض اذ لا اثر له ولو حمل المضي على البناء على صحة العمل المشكوك فيه واليقين على الحاصل في السابق لزم استعمال اللفظ الواحد في معناه المحقق في المجازي اذ لا شك في ثبوت المعنى المعروف هو المضي على اليقين الحاصل بوجوب مقتضى عند الشك في المزبور كذا الحال في قوله عليه السلام ان اليقين لا ينقض بالشك ولا يدفع بالشك ونحو ذلك اذ لا معنى لنقض اليقين بالعمل الذي يشك في صحته وفساده فانه لا اثر له حتى ينقض الا ان يحمل اليقين على اليقين السابق او يحمل عدم النقص مثله على البناء على صحة وجوب ان معنى المضي عدم النقص هو الاكتفاء باليقين الحاصل عند الحكم بنفسه المنقضي عند الالتزام باعادة العمل المعلوم من جهة الشك المفروض هو حاصل في كل من المقامين الثاني انه يقتضي عدم الفرق بين الشك الحاصل حين العمل وبعده واجيب عنه بان الاختيار انما وردت في صورة سبق اليقين على الشك وانما يتصور في المقام في الشك الحاصل بعد العمل الثالث من جملة صور المسئلة صورة حصول الشك في مطابقة الاجتهاد الاول لمقتضى الطرف لظاهره كما لو شك بعد الفراغ من العمل في ان فهمه من ظاهر الادلة هل هو مطابق لمقتضى العرف ام لا وعليه لو شك في وجود المعارض عنه فلا ريب في ان مقتضى استصحاب الاستئغال وعدم مطابقة العمل المأمور به للواقع هو وجوب لاعادة في هذا المقام غايب الامر نقول بتحقيق المعارض بينهما فيفسا فطمان يرجع في المقام الى قاعدة الاستئغال الى مكان المنع من ثبوت الصحة في المقام من اول الامر حتى يحكم بيقينه بمقتضى الاستصحاب المذكور واجيب عنه بان الاستصحاب المزبور مقدم على استصحاب الاستئغال كما اقرر في محله وما ذكر من عدم ثبوت الصحة في المقام من اول الامر بما لا وجه لان العمل المذكور انما



## في تجديد النظر

٥٢ حصل مفردنا بظن المجتهد الحاصل له بعد اليأس عن المعارض فيكون وافعا على المبحر  
الصحيح الشرعي فيستصحب بقاءه عند عرض الشك المذكور من اجتهاد المطلق و  
الاولى ان يقال انه لو قلنا بان اليأس عن المعارض معني في مثل المقام على سبيل  
الموضوعية فيكون الحكم المستنبط من اجتهاد المجتهد من الاحكام الواقعية الثانوية  
امكن القول بجريان الاستصحاب في هذا المقام لعدم كوز الشك المزبور ساريا  
في اليقين السابق بل يمكن دعوى القطع بصحته بعد ملاحظة مطابقته لمقتضى الامر  
الوافي اما لو قلنا بان الحكم الذي استنبطه المجتهدان وافق الواقع فهو وافق  
والا فهو ظاهر في كان التمسك بالاستصحاب المزبور في المقام وعدمه مبتدئا على جهة  
الاستصحاب عند بيان الشك وعدمها الرابع ان من جملة صور المسئلة صورة كون  
الشك لللاحق موجبا لزوال موضوع الدليل او باعثا على اختلال بعض شرائط الاستدلال  
وظاهر ان مقتضى الدليل القاضى بوجوب مراعاة الشرط المزبور هو وجوب تجديد النظر  
وعدم الحكم بسقوط الاعادة بمجرد ذلك واجبت عنه بان المفروض هو وقوع الاجتهاد  
الاول على النحو المفروض في الشريعة اعني جامع الشرائط المعبر في صحته فيكون العمل بالواقع  
في هذا الحال صحيحا شرعيا ومجديزا عن بعض شرائط الاجتهاد المزبور بعد العمل باليقين في  
الاعادة اذ لا يجب عادة العمل الصحيح وقد ورد عليه بان الشك لللاحق مسئلة مستقلة  
العمل المذكور مرتد بين الصحيح والفاصل اذ لا تعلم ان الامر الذي يتعلق بفعله هل كان  
من الاوامر الواقعية القاضية بمقتضى الامثال المزبورة وان من الاوامر الظاهرية  
الغير القاضية بمقتضى الامثال فيجب عليه الاعادة في الوقت والقضاء في خارج بناء  
على صدق القول عليه واجبت عنه بان العمل المزبور انما وقع مطابقا للامر الشرعي هو يقتضيه

الاجزاء

٥٣ الاجزاء مظهر فئاتل ومنهما ان يكون الاعتقاد الاول حاصل من الاجتهاد المأمور به  
علما كان وظنا معبرا سواء تعلق بالحكم او بالموضوع فاذا حصل الاستنباط على الوجه  
المأمور به سقط التكليف فاعرض له الشك بعد ذلك في اصابته الواقع وعدمها  
ولم يكن قابضا بحصول الاختلال في شيء من شرائط الاستدلال لاجازته البقاء عليه  
ان احتمل تجديد الرأي بتجديد النظر واطا من ذلك مذهب الاصحاب واجتهد الوالد  
العلامة دام ظله بتحقيق الاجتهاد الصحيح على حسب ما اقتضاه التكليف في ظاهر الحال  
وثبت جواز العمل بمقتضاه ونزب الحكم الظاهري عليه في تلك الحال فاذا شك  
في سقوطه عنه بنسبة المدارك مثلا وجوب تجديد العمل كان الاصل بقاء الاول والبركة  
عن الثاني على ما هو الحال في استصحاب حكم التقلب بعد موت المفتي شبهة مضافا الى عموم  
ماد على عدم العبرة بالشك بعد العمل وتعليقه بانه حين العمل ذكر فان الاستنباط والاعتقاد  
من جملة الاعمال الواقعة على اعتقاد الصحة وعموم النهي عن نقض اليقين بالشك وتوقيفه  
اصالة الصحة فيه واستمرار سببها الفقهاء عليه ولزوم اخرج في الالتزام بتجديد النظر  
في كل مورد يمتثل بتبدل رأي المجتهد فيه لقيام الاحتمال في اغلب الموارد وقيل بالمنع ووجوب  
تجديد النظر على المفتي فان جهل الافشاء من غير علم الله تعالى من المعلوم بالضرورة حرمة  
الافشاء بغير علم والعمل من غير بصيرة وفيه نظر ومنها ان يكون الشك لللاحق موجبا لزوال  
موضوع الدليل وابعثا على اختلال بعض شرائط الاستدلال كما اذا كان الدليل نفس  
الاعتقاد بان كان الحكم مستندا الى نفس القطع او الى وصف الظن من حيث هو من حيث هو  
اكثر العالمين بالظن المطلق لا ريب في وجوب تجديد النظر في المسئلة وحرمة الافشاء بالاد  
والعمل على تلك الفتوى والدليل المثبت لها نفس الاعتقاد او مشروط به فيفتي بزواله

هنا



## في تجديد النظر

منها أن يكون المحصل في الزمان سابقا بمجرّد الاعتقاد من غير أن يفرض بالعمل ويستند  
 إلى اجتهاد المأمور به كاعتقاد العام بالحكم واعتقاد المكلف ببعض موضوعات  
 الأحكام وهذا يرجع إلى ما قبله لوضوح الاعتقاد المذكور وإنما يدور مدار وجوب  
 فإذا زال بالشك لمفروض زال اعتباره واحتمال بقاء حكمه بعد زوال موضوعه لا يكتفي  
 في جواز استصحابه لأن حكمه آخر يوقف على قيام دليل آخر عليه وإن شابه الأول في لزوم العمل  
 بالاعتقاد مما لا يقبل البقاء بعده فالتكليف ذكر الأصوليون أنه إذا حكم المفتي بشيء ثم عدل  
 عنه وجب عليه الأخذ بمقتضى اجتهاده الثاني سواء كان فاطعاً أم لا بالحكم ثم ظن خلافه  
 أو بالعكس وكان الحكمان ظنين مختلفين في القوة أو منفقين وسوى كان فتوى نظراً و  
 أوسع باعتبار اجتهاده الأول وبالعكس وإن شابه في حاله في حالين بل خلافه في شيء  
 من ذلك وقد صرح جماعة بقيام الإجماع عليه ببدل عليه أيضاً كماله دل على وجوب اجتهادها  
 على القادر على الاستنباط وكما دل على وجوب الرجوع إلى الظن الخاصة في سعة الأحكام  
 الشرعية وكذا الحال بالنسبة إلى من قلده فيه فإنه يجب عليه العدول عن فتواه الأول متى  
 بل خلافه في شيء بل الظاهر في قيام الإجماع عليه كاعتقاده في غير واحد من الكتب يدل عليه  
 أيضاً كماله دل على وجوب التقليد والرجوع إلى العلماء فإنها فاضلة بوجوب الرجوع إلى فتواه  
 الثاني إذ معنى الرجوع إلى العالم هو الأخذ بمقتضى علمه ولا ريب في زوال الفتوى الأول  
 بسبب تجديد رايه فكما لا يجوز للتقليد الأخذ بمقتضى فتواه الأول ابتداءً كذا لا يجوز لذلك  
 البقاء على ذلك بعد تبدل رايه والمسترف في اشتراكها في هذه الحقيقة هو اشتراط مطابقة  
 عمل المفتي لمقتضى فتوى المجتهد وبقره آخر لا ريب في الاعتقاد المجتهد بسبب جواز عمل  
 العام بمقتضى فتواه في زواله بل يدل على ذلك أيضاً كماله دل على وجوب التعليم والتعلم

وحرمة العمل بغير علم وحرمة العمل بالظن فإنها شاملة بالنسبة إلى عمل بمقتضى الفتوى  
 الأولى إذ لم يتم دليل على جواز سوى الاستصحاب المقتطوع بهما مرتبة بعد لا يظن  
 حصول القطع بتبدل الموضوع في هذا المقام وما قد يقال من أن التكليف بالرجوع  
 إلى العالم والتقليد إنما تعلّق على العام من أول الأمر فدل على أنه لا يرتضي الاجراء  
 فالتكليف بالسؤال ثانياً يحتاج إلى دليل آخر غير ما دل على وجوب أصل التقليد فيه  
 ما لا يخفى أما على القول بأن التقليد عبارة عن العمل بقول الغير فثبت الاحتمال المزبور أن  
 العمل الذي يصدر منه بعد ذلك غير موافق لفتوى المجتهد بعد تحقق عدول المجتهد عن  
 الأول وأما على القول بكونه عبارة عن الأخذ بقول الغير فلا يرتضي الفتوى الثاني فاضاً بالفتوى  
 الأولى فلا عبرة به بعد تنقضاء فتواه ذلك بمنزلة رجوع الشاهد عن شهادته فإنه لا كلام  
 عندنا في عدم جواز العمل بمقتضى شهادته فكذلك الحال بالنسبة إلى ما نحن فيه فتدبر جيداً أو حمل  
 يجب على المفتي إعلام من قلده رجوعه إلى غيره وجهان بل قولان صريح جماعة بوجوبه ذهب  
 غير واحد منهم إلى عدمه ويمكن الاستدلال بالأول بوجوب الأول والتقليد إنما عمل في المسئلة  
 بقول المفتي في المفروض رجوعه عنه فلو استمر لبقى عاماً لا بالحكم من غير دليل الثاني ما ذكره بعضهم  
 وهو أنه روي عن ابن مسعود أنه كان يقول بأشراط الدخول في تحريم الزوجة فلقى أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وذكرهم فذكر هو فخرج ابن مسعود إلى من فناه بذلك قال سألت  
 أصحابي ففكر هو الثالث الأدلة الدالة على وجوب التعليم وحرمة الكتمان الرابع قوله تعالى  
 على البر والتقوى بناء على الأمر للوجوب وان رجوع المفتي إلى الفتوى الثانية بترتيبها فلو  
 الاعانة عليه واجبة الخامسة أن الأمر في هذا المقام بين الوجوب والاستحباب فيجب فيه  
 الاحتياط لأن العلم الإجمالي حاصل بثبوت التكليف في المقام ومع حصول العلم الإجمالي لا يرد



## في كمال النظر

لا صالة البرائة في هذا المقام السادس ان رجوع المقلد الى الفتوى الثاني معروف  
فموجب الزم لماد على وجوب الامر بالمعروف في احوال اشتراط كون الفاعل عالما بكون الفعل  
معروفا فلا يجبر به بفعله اذا كان جاهلا بمدفوع بان تحقق موضوع المعروف لا يتوقف  
على حصول العلم بل يتحقق مع عدمه ايضا فتشمله الاطلاقات المزبورة بل بما يشمله ماد على وجوب  
النهى عن المنكر بناء على ان ترك الواجب كشرهول للاطلاقات المزبورة التابع ان عدم اعلا  
المجهد في هذا المقام سكوت في مقام البتة لان وقوع المقلد في مخالفة الواقع مستند الى الفتوى  
الاول وسكوته عن الاعلام فيجب عليه تنبيهه لئلا يقع في الخطاء وبعبارة اخرى نقول بان بقاء  
المكلف الى مخالفة الواقع علما كان وظنا انما كان من جهته فلا بد من تنبيهه وارجاعه عن ذلك  
وجواز علمه قبل علمه بالحال لا يقتضي مجازا بقاءه على حاله اذا المفروض كون جواز المجري عليه من جهة  
جهله بالحال وكونه معذورا من جهته لا لكونه هو المكلف به بحسب الواقع الا ترى انه لا مجال لالتكاف  
وجوب الاعلام في كثير من صور المسئلة كما اذا شهد شاهد عند الحاكم ثم تفتن ان الامر على  
خلافه شهد به وكذا الحال فيما اذا علم باشتباهه في حكمه فقول المجهد وكذا الوعلم المجهد ينشأ  
حكمه الاول ستمافيا يتعلق باموال الناس لو تم ما ذكره يجب الاعلام في شيء من الصور المزبورة  
مع وضوح خلافه نعم لو قلنا بان فتوى المجهد من الاحكام الواقعية الثانوية اتجه القول  
بعدم وجوب الاعلام وفيه اشكال حجة القول لثاني امور الاول الامس السامع من المعارض  
بطلان حجة القائل بالوجوب يمكن نفيه نارة بان الوجوب امر حادث مسبوق بالعدم  
فتى شك في شوبه كان مقتضى الاستصحاب عدمه واخرى بان اصل عدم معمولية الحكم الوجوب  
في هذا المقام وثالثا بان مقتضى الاستصحاب هو حجة الفتوى الاول بالنسبة الى المقلد  
المزبور بالعلم بوجوب المجهد عنه فع كوز المقلد عاملا بمقتضى الطريق المعبر الشرع يكون

بمنزلة العالم فلا يجبر على المجهد فضلا عن غيره اعلا من ورد عنه من ملوك ذلك الطريق  
الثاني لزوم الضيق والخرج الشديد بناء على وجوب الاعلام سماع نشت المقلدين  
في البلدان الثالث ظاهرة السيرة المستمرة بين العلماء الاعلام بشيوع تجدد الاربع  
عدم تعرضهم للاعلام مضافا الى ما في ذلك من سقوط اعناد العامة على اجتهاد  
المجهدين ونسقط باعهم عما يقنون به من احكام الدين ومع ذلك فليس في ترك الاعلا  
رتب مضرة على المستفتي لانه معذور وقيل الاطلاع على الرجوع واعماله من العبادات  
والمعاملات محكومة بالصحة الرابع ان الاعلام موقوف على ارتكاب الضرر في الغالب  
نظرا الى كثرة المقلدين في الاعضاء والامتنان بما يوقف في ذلك على السفر وصرف المال  
وهو مستلزم للضرر سيما اذا كانوا في البلدان البعيدة اذ ان يقال بان الدليل القصر  
من المتعمى ويقال بوجوب ارتكاب الضرر في مثل المقام مقدرة لمحصل الواجب في السفر  
لمحصل العلم وغيره من الواجبات المطلقة الخامسة ان الفتوى الاولى ايضا حجة شرعية  
بالنسبة الى المقلد ما لم يقطع بوجوب المجهد عنه الى غيره ولا ريب في انه لا يجب دفع من عمل  
بمقتضى الطريق المعبر الشرعي على من كان عالما بخطائه والالزم القول بوجوب دفع المجهد  
ايضا اذا حصل لغيره القطع بخطاء الطريق الذي سلكه المجهد المزبور في مقام الاجتهاد  
والاستنباط وفساده يتبين لانه مخالف للسيرة المستمرة وقاعدة عدم الدليل ليل العدة  
والاجماع المنقول مضافا الى ان عاد على حجة الطريق المقررة فاضمة بعدم وجوب الردع  
في هذا المقام بل لظاهر قيام الاجماع المحصل على عدم وجوب الردع في امثال هذه المقامات  
وقد يورد على الاول بوجوب العذر عنه بما من دلة الوجوب على الثاني بان ما ذكرنا  
هم لو قلنا بوجوب لك ولو مع جهله بعلمه وما اذا قلنا باختصاصه بما اذا علم بذلك



## في تجل النظر

لا صالة البرائة في هذا المقام السادس ان رجوع المقلد الى الفتوى الثاني معروف  
فجيب الزمير لما دل على وجوب الامر بالمعروف في احتمال اشتراط كون الفاعل عالما بكون الفعل  
معروفا فلا يجبر به بفعله اذا كان جاهلا بمدخوع بان تحقق موضوع المعروف لا يتوقف  
على حصول العلم بل يتحقق مع عدمه ايضا فتشمله الاطلاقات المزبورة بل ربما يشمله ما دل على وجوب  
الامر عن المنكر بناء على ان ترك الواجب منكر مشمول للاطلاقات المزبورة التابع ان عدم اعلا  
المجتهد في هذا المقام سكوت في مقام البناء لان وقوع المقلد في مخالفة الواقع مستند الى الفتوى  
الاول وسكوته عن الاعلام فيجب عليه تقديمه لتلايق في الخطاء وبعبارة اخرى نقول بان بقاء  
المكلف الى مخالفة الواقع علما كان وظنا انما كان من جهته فلا بد من نفيهم وارجاعه عن ذلك  
وجواز علمه به قبل علمه بالحال لا يقتضي جواز بقاءه على حاله اذا المفروض كون جواز اجراء عليه من جهة  
جهله بالحال وكونه معذورا من جهته لا لكونه هو المكلف به بحسب الواقع الا ترى انه لا مجال لالتكاف  
وجوب الاعلام في كثير من صور المسئلة كما اذا شهد الشاهد عند الحاكم ثم تفتن ان الامر على  
خلاف ما شهد به وكذا الحال فيما اذا علم باشتباهه في حكمه بغير قول المجتهد وكذا لو علم المجتهد بغيره  
حكمه الاول ستمافيا بغيره باموال الناس لو تم ما ذكره فيجب الاعلام في شيء من الصور المزبورة  
مع وضوح خلافه نعم لو قلنا بان فتوى المجتهد من الاحكام الواقعية الثانوية اتجه القول  
بعدم وجوب الاعلام وفيه اشكال حجة القول لثاني امور الاول الاصل السال عن المعارض  
بطلان حجة القائل بالوجوب يمكن نفيه بانه بان الوجوب مراد من مسبوق بالعدم  
فمن ثلث في ثبوته كان مقتضى الاستصحاب عدمه واخرى بان الاصل عدم محمولية الحكم الوجوب  
في هذا المقام وثالثا بان مقتضى الاستصحاب هو حجة الفتوى الاول بالنسبة الى المقلد  
المزبور بالعلم بوجوب المجتهد عنه فمع كون المقلد عالما بمقتضى الطريق المعبر الشرعي يكون

منزلة العالم فلا يجبر على المجتهد فضلا عن غيره اعلامه ورد عنه عن سلوك ذلك الطريق  
الثاني لزوم الضيق والخرج الشديد بناء على وجوب الاعلام سيما مع نشأت المقلد في  
في البلدان الثالث ظاهرة التبرع المستمرة بين العلماء الاعلام بشيوع تجدد الاربع  
عدم نفعهم للاعلام مضافا الى ما في ذلك من سقوط اعتماد العامة على اجتهاد  
المجتهدين ونفط باعهم عما يقنون به من احكام الدين ومع ذلك فليس في ترك الاعلام  
ترتب مضرة على المستفتي لانه معد ورفيل الاطلاع على الرجوع واعماله من العبادات  
والعاملات محكومة بالصحة الرابع ان الاعلام موقوف على ارتكاب الضرر في الغالب  
نظرا الى كثرة المقلدين في الاعضاء والامصارين بما يوقف في ذلك على السفر وصر في المال  
وهو مستلزم للضرر سبما اذا كانوا في البلدان البعيدة ان ان يقال بان الدليل انقص  
من المتعمى ويقال بوجوب ارتكاب الضرر في مثل المقام مقدرة لتحصيل الواجب في السفر  
لتحصيل العلم وغيره من الواجبات لمطلقة الخامسة ان الفتوى الاولى ايضا حجة شرعية  
بالنسبة الى المقلد ما لم يقطع بوجوب المجتهد عنه الى غيره ولا ريب في انه لا يجب دفع عن عمل  
بمقتضى الطريق المعبر الشرعي على من كان عالما بخطائه والالزم القول بوجوب دفع المجتهد  
ايضا اذا حصل لغيره القطع بخطاء الطريق الذي سلكه المجتهد المزبور في مقام الاجتهاد  
والاستنباط وفادته بين لانه مخالفة للسيرة المستمرة وقاعدة عدم الدليل لبل العدة  
والاجماع المنقول مضافا الى ان ما دل على حجة الطريق المقررة فاضنه بعدم وجوب الردع  
في هذا المقام بل الظاهر في اجماع المحصل على عدم وجوب الردع في مثل هذه المقامات  
وقد يورد على الاول بوجوب الردع عنه بما تقرر من دلالة الوجوب على الثاني بان ما ذكرنا  
به لو قلنا بوجوب ذلك ولو مع جهله بعلمه واما اذا قلنا باختصاصه بما اذا علم بذلك



٥٨ فلا يوقف على العلم بحاجته المقتضية لثبوت المسئلة وبناء على العمل على مجرد الفئوى دون الرجوع الى الاجتهاد ط والعلم بذلك ليس غلباً حتى يلزم العسر والحرج ومنه يظهر الاشكال في الوجه الثالث فيها مما في صورة العلم بالامر من غير واضح فافضى يلزم من ملاحظة التبرئة عدم وجوب الاعلام على سبيل الاطلاق لعدم وجوبه مع علمه بعمل المقتضى بقواه السابق وعلى الرابع بالمتنع من كون الاعلام موقوفاً على تحمل الضرر في الغالب لو سلمنا تحقق الضرر فيه فلا نسلم كونه فاضلاً بارتفاع التكليف بالنسبة الى غير المقام الذى يتوقف الاعلام على ركنه لضرر بل يتخصص ذلك بخصوص المورد الذى يكون الاعلام فيه مستلزماً للضرر بل يمكن ان يقال بالمتنع من تحقق الضرر في مثل المقام الذى يكون صرف المال باثراً مفقوداً لتخصيل الواجب المطلق كما هو محال بالنسبة الى سائر المقامات الا ترى ان مقام الاجماع على وجوب شراء الماء للوضوء والسائر للصلاة وما يتوقف عليه الاجتهاد من الاثبات للجهت بل وفي سائر الواجبات المطلقة والمشرطة بالشروط كما صلته فانما ان هذا استشكل في وجوب صرف المال باثراً هذه الامور متمسكة بما دل على نفي الضرر والشرع ذلك ان بذل المال القليل باثراً المنافع والفوائد الاخر وتبرؤ دفع مضارها بمنزلة المعاوضة يتجمل الربح باضعا فمضاعفة وارثا بزرع للامتنان فليس للضرر راعياً بعد ملاحظة ذلك حتى يكون سندها تحت القاعدة الفاضلة بنفي الضرر نعم لو كان ذلك ما يضر بالجماع اسكن المتنع من وجوبه لان ركنه بزرع مستلزم للحرج المنفرد في الشرع وقد يجاب عن الوجه المذكور ايضا بان قاعدة الضرر معارضه مع الاطلاقات الفاضلة بثبوت التكليف في النسبة بينها عموم وجهه وفيه اولاً بان قاعدة الضرر حاكمة عليها ومفسرة لمذلولها عراً وثانياً بانها ارجح منها من وجوه عديدة لان الاجماع قاض بتبديدهم قاعدة الضرر على غيرها

من الادلة

من الادلة المثبتة للتكاليف وثالثاً بان غاية الامر هو ان فطهم ما يرجع في المقام الى صالته البرائة وعلى الخامس بالمتنع من بقاء الاجتهاد الاول على الطريقة بعد عدول المجتهد عنه وحصول العلم الشرعي بفساده وربما يظهر من كلام بعض الاعلاء القول بالتفصيل في المقام بين صورتين كون المجتهد فاطعاً بقضا الاجتهاد الاول وبين كونه ظاهراً بفساده فيجب في الاول ولا يجب للاعلام في الثاني سواء كان المظهر مستنداً الى دليل قطعي مخصوص ام لا وهل يجب على المتغير ان يبرأ اذا كتب الراى الاول في كتاب ورسالته او يخذل بطلانه ونحوه او يبادر بالنسبة على الرجوع ولا فيه وجه بل قولان قبل الاول ويستدل له بما من الادلة الفاضلة بوجوب الاعلام اذ لا فرق بين المقامين المزبورين من هذه المحبة وقيل بعدمه ولعله للاصل وما من التبرئة وفي كليهما نظر وقيل بالتفصيل في المقام بين صورة حصول العلم بانهم يعتمدون على ذلك في مقام العمل وبين غيره فيجب في الاول والثاني وقيل بالتفصيل بين صورة كون الرجوع الى القطعي وبين غيرها فيجب في الاول والثاني وهل يجب على من روى قول المجتهد للمعامى اعلامه اياه بالرجوع ام لا فيه وجهان او قولان فوجهما عدم هذا كله فيما لو رجع عن فتواه اما لو شئت في صحة الفئوى الاول فالظاهر عدم وجوب الاعلام للاصل والاستصحاب السيرة المستمرة وقاعدة الحرَج وقاعدة عدم الدليل بل لعدم بقاء الكلام في المقام في الاعمال الواضحة على مقتضى فتواه الاول قبل رجوعه عنه وانما هل يحكم بمضتها بعد العدول عنها ولا اخلاف اصحابنا في علم قبل رجوعه عنه ونفيع البحث في المسئلة يتوقف على رسم مقدمات الاول انه ينقسم الامر قولين او قولاً ونفيع البحث في المسئلة يتوقف على رسم مقدمات الاول انه ينقسم الامر باعني احوال المكلف على ما ذكره والى انقسام اربعة احدها الامر الوافي بالاختيار

مثل



## في بحث العمل

٤٠ مثل الامر بالصلوة مع الطهارة المباشرة عند وجوب الماء بل جميع العبادات الخيرية  
من هذا القبيل ثانیها الوافی الاضطرار بحال الامر بها مع التبرع عند الاضطرار  
والجزم عن تحصيل الماء ومنه الامر بالجمعة والامر بالجمعة بالعبادات الاضطرارية  
من الصلوات الاضطرارية والطهارات الاضطرارية وامثال ذلك فانها من  
الاحكام الوافية الثانية الوافية بدلا عن الوافية الاولى ثالثة الظاهر في  
نفسه هذا الى الظاهر في العقل مثل الامر الذي يتجمل بالجاهل بالموضوع وبالحكم جهلا  
مركبا من الاعتناء بالاصابة وموافقة الواقع ومنه الامر الذي يتجمل بالناسخ للحكم  
او الموضوع بعينه المأمور به باعتناء غفلة عنه والظاهر ان الثالث جبهة بحكم العقل  
في حكم القطع والى الظاهر في الشرع والمراد به ما كان مستندا الى دليل شرعي اجتهاديا  
كالبتة ونحوها او اصل على كماله في السرائر والتجسس ونحوها او كاشف لعبودية  
كفعل السلم ودية وسوق المسلمين وما اشبه ذلك فهذه اقسام اربعة اما لو كانت  
الاهمال الوافية على مقتضى فتواه الاول من قبل القسم الاول اعني كونها مطلقا  
لمقتضى الوافي الاول فلا خلاف في الاشكال في صحتها بل الادلة الثلاثة بل  
الرابعة فاضية بتحقيق الامثال في مثل المقام وعدم وجوب الاعادة فعليه  
في هذا الحال كما لا يخفى بعد ملاحظة صدق الاطاعة على ذلك وعدم افضاء  
الامر للكرار فان الالتئام به على وجه الوافي الاخباري يقتضي بحكم العقل  
سقوط فعله ثانيا في الوقت وخارجه وذلك لانه لو كان مطلوبا ثانيا فان  
كان جهلا لطلبه الاول لزم تحصيل الحاصل وان كان بطلب اخر ولو كان مستفادا  
من الامر الاول لمجدلا فلفرض ان الكلام في اجزاء الامر بالنسبة الى نفسه لا

بالنسبة

بالنسبة الى سائر ومن هنا يظهر انه لا يجب على من قلده فيه العدد والوقت  
اذا فرض حصول العلم للمفعل بالمرور بطا بقدر الفتوى الاولى لمقتضى الواقع  
ولو كان الفتوى الثانية مخالفا للاول وكان الاول موافقا لمقتضى الواقع  
الاول وجب عليه العدول عنه بحسب التكليف الظاهري الشرعي كما سيجيء  
تفصيل القول في ذلك في بحث المخطئة والنسوية اما لو كان ذلك من قبل  
القسم الثاني فالحق فيه ايضا حصول الاجزاء به فالامر الوافي الاضطراري يقتضي  
الاجزاء بحسب مقتضى انما اذا انجزها وغيره من المكلفين بما هو مكلف به حال الاضطرار  
من التبرع والتجسس ونحوها استحال بقاء طلبه بفعله بعين الامر الاول المفروض مثله به  
واما لو كان ذلك من قبل القسم الثالث اعني الظاهر في العقل في الظاهرية بجميع شقوقها  
ان يقتضي الاجزاء اذ لا امر هناك حقيقة بل انما يتجمل المكلف خيال الامر واعتقاده  
بامر حقيقي يتصور الكلام في جزائه عن الامر الوافي عدله واما لو كان ذلك من قبل القسم  
الرابع اعني الحكم الظاهري الشرعي المتعلق بمؤدية الظروف والامارات والاصوات  
التي لا نصيب الوافي احيانا كما لا يستصحب البرائة ونحو الواحد البتة وقول الحق  
ويدها وسلم وسوق المسلمين امثال ذلك مما جعله الشارع بدليل قطعي اشارة للوصل  
الى الحكم الشرعي والى الموضوع الخارج فيه تفصيل وتوضيح انه لا بد من ملاحظة  
كيفية اعتبار هذه الامور في شرع فان اعتبارها عند الشارع في مقام الاطاعة و  
الاعتناء وامر بالعمل يؤد بها نارة يقع على جهة الموضوعية واخرى على جهة الطولية  
والمراد بالموضوعية ان يكون مصلحة الامر في الاعمال التي تنفع على طوق الامارات  
بالطريقة ان يكون المصلحة في نفس الامر لا في المأمور به الذي له عليه الامارة اما لو

انظر



## في تجديد العمل

من قبل الاول فلا اشكال في عدم وجوب الاعادة لان الامر الواقع يقتضي  
الاجزاء وان كان من قبل الثاني ففيه قولان اقولهما عدم الاجزاء لان الامر  
الظاهر لا يقتضي الاجزاء المفردة الثانية ان القطع الحاصل لكل من الجهتين الظاهر  
انما يتعلق باصل الموضوع او بشئ من اجزائه او شرطا او موانعا او تعلوا بعد  
تحقق شئ من هذه الامور على انما احداهما ان يكون ما ثبت اعتباره على سبيل الموضوع  
ثانيها ان يكون ذلك على سبيل الطريقة المحضه ثالثة ان يكون القطع طريقا في الموضوع  
كما في مثل قوله عليه السلام كل ماء طاهر حتى تعلم انه قد رما لو كان ذلك من قبل الاول  
كان المكلف المزبور قد انبهر على الوجه المعلوم عنده فلا يجنب الاعادة فضلا عن القضاء  
اذ بعد ملاحظة كونه معتبرا فيه على سبيل الموضوعية يكون التكليف الواقع متعلقا بما هو  
عند المكلف لا ريب في ان الامر الواقع يقتضي الاجزاء بخلافه لو اني مر على هذا الوجه  
فان مقتضى القاعدة بقاء التكليف المزبور الى ان يثبت المزك انما لو كان ذلك من قبل الثاني  
كان مقتضى الاصل القاعدة دوران الصحة وعدمها مدارها بقاء العمل للواقع وعدمه  
فجيب الاعادة في الوقت مع تحقق مخالفة الواقع بما لم يتم دليل على عدم وجوبها وهل  
القاعدة تقتضي وجوب القضاء او ان مقتضاها عدم وجوبه فيه وجهان ولا فرق في ذلك  
بين الطريق العقل والشرع العاديين لا بين العبادات والعقوبات والافعال  
الاحكام وكذا الحال فيما اذا كان من قبل القسم الثالث بل هو ايضا من اقسام القسم الثاني  
فبعد ثبوت اعتبار القطع فيه على سبيل الطريقة وعدم اختلاف الاحكام الواقعية  
باختلاف العلم والجهل لا ريب في دوران الصحة والفساد مدار المطابقة الواقعية وعدمها  
وانما الكلام فيما اذا دار الامر بين الطريقة والموضوعية والظاهر عدم الاجزاء  
لقاعدة

لقاعدة الاشتغال واستصحاب بقاء التكليف اصاله عدم حصول المكلف به  
ولا يعارضها استصحاب عدم الوجوب لثابت حال الجهل لعدم ثبوته في تلك الحالة  
ايضا بعد ملاحظة قيام احتمال كونه طريقا ولو اريد به استصحاب عدم الوجوب  
كان مقطوعا به حال الثالث فمن المعلوم عدم جريانه الى زمان ارتفاعه كل ذلك  
مع الانعاض عن اطلاقي الدليل والا فهو قاض بوجوب الانتباه بالماورى على وجهه  
الا اذا ثبت طريقا والتخصيص عليه ولا ريب ان التخصيص انما يثبت على تقدير كون التبعيد  
بالامارة التي فرض عمل المكلف بها عنوانا في عرض الواقع فانه على تقدير الطريقة فلا  
يقتضي عدم الاكتفاء اذ انكشف الظن واذا شككنا في ذلك فقد شككنا في التخصيص  
فنقول ان المعتمد على الامارة له ما يثبت بالماورى على وجهه لظهور الخلاف فيها فيجب عليه الانتباه  
بعدمه بالاطلاق في هذه كلمة في الاعادة وانما القضاء فان قلنا بكونه بالامر الاول كما  
ذهب اليه شريفة فالكلام فيه ما عرفت وان قلنا بانه بالامر الثاني ففيه وجهان  
بل قولان والظاهر بينهما على صدق الوقت وعدمه فان قلنا بانه عبارة عن ذلك  
الماورى وعدم وجوده في الخارج كان مثل الاعادة فيما ذكرناه ولو كان عبارة عن خروج  
مصلحة الماورى عن يد المكلف بالمره لم يحكم بالاجزاء اذ التبعيد بالامارة حيثما  
يسمى الى قضاء زمان التكليف لم ينكشف خطأه ووجوب ذلك نكال المكلف علمه  
في عدم اقدامه على الانتباه بالماورى ثانيا لا بد ان يندرك به مصلحة الواقع والا لكان  
في نصب تلك الامارة نقضا للغرض من التكليف ولو شك في تحقق الوقت في الوقت  
وعدمه فالظاهر عدم وجوب القضاء لاصل البرائة واستصحاب عدم ثبوت التكليف  
واستصحاب بقاء التكليف الثابت في الوقت تمامه لا ريب في هذا المقام بناء على المخالفة



## في تجديد العمل

من كون القضاء بالامر الجدي بالذو الجوب لثابت بالامر الاول بناء على هذا القدر  
مقتد ببقاء الوقت فينتهي بمضيق بل قد بين بامكان التمسك باصل عدم الفوت  
في المقام لان الفوت من الامور العدمية فالاصل عدمه وفيه نظر لان الفوت عدو  
من قبيل نقابل العدم والملكية فلا يثبت شيء منهما بالاصل سيما بعد ملاحظة  
كون الاصل المزبور من الاصول المثبتة فلا يثبت الحكم الشرعي المنسوب على الفوت  
على ذلك لان اصل عدم الفوت معارض مع اصل عدم الائن بالماور في  
الفوت فيسقطان فيرجع في المقام الى صالة البراءة والقول بان لمقتضى ثبوت  
القضاء ثابت في المقام والمانع مشكوك فالاصل عدمه مما لا وجه له المقدم الثالث  
قد يقال بان مقتضى القاعدة التي فيها جماع من الاصولين وهي ان الاحكام الوضعية  
راجع الى الاحكام التكليفية وليست بمجتمعة بالجعل الاستقلال في صفة العبادة الصالحة  
من كل من المجتهد والمقلد قبل تجديد رايه وانكشف مخالفتها لمقتضى الواقع فلا يعجزها  
الاعادة اذا كان في الوقت ولا القضاء اذا كان في خارج الوقت بل يعجز ذلك بالنسبة  
الى مطلق الجاهل بالموضوع مطلقا او الحكم اذا كان فاصرا وتوضيح ذلك ان الحكم التكليفي  
منفك بالنسبة الى الجاهل بل هو مختص بالعالم كما هو الظاهر من كلمات الاصوليين والفقهاء  
حيث صرحوا بكون التكليف الشرعي مشروط بامور اربعة وعدوا منها العلم والقدرة  
ولاي ريب في عدم كون الجاهل الفاصرا لما وفاد بالامتناع فاذا انتفى الحكم التكليفي بسبب  
انقضاء ما انتفى الحكم الوضعي الذي هو البطلان في المقام بانقضاء فجر الاخلال بالشرط  
او اجزاء او ارتكاب المانع لا يفضي بفساد شيء من الاعمال الواقعة منه في حال الجهل وترتب  
على ذلك ان الاصل في الاجزاء والشرائط والواقع ان نكون علمية بالبرهان لبقا على اعتبار

ذلك

ذلك في الواقع وفيه نظر من وجوه اما اول افلا ان ما ذكر من كون الاحكام التكليفية  
مشروطة بالعلم ان ريد منه كون نيجها مشروطا بالعلم بمعنى ان ترتب العقاب  
على مخالفتها لا يتحقق في حال الجهل فهو مستقيم لكنه لا يفضي بانقضاء الاحكام الوضعية  
عند انقضاءها وان اريد من ذلك كون نعلق الاحكام التكليفية الواقعة على المكلف  
مشروطا بالعلم فهو غير مستقيم كما سيجي تفصيل القول في بيانها في بحث الخطأ والتقصير  
ان الله تعالى انا انما نيا فلانا لا نسلم كون ثبوت الحكم الوضعي تابعا لثبوت الحكم التكليفي  
بل هو ايضا مجعول مستقل ولذا اخص كثير من النصوص ببيان الاحكام الوضعية  
من غير تعرض للحكم التكليفي وانا انما لك افلا ان ما ذكر مخالفا للاستدراك والتدريج في كل  
الاصحاب في ابواب الفقه فانه يستكشف منها قيام الاجماع على عدم اشتراط تحقق الحكم  
الوضعي بثبوت الحكم التكليفي في ما رابعا فلان المنافي من الادلة الواردة في بيان الحكم  
الوضعي هو شوبها جميعا في عرض واحد لان الحكم الوضعي تابع للحكم التكليفي بحيث  
ينتهي عند انقضاء فجر عرض المانع من ثبوت الثاني لا يفضي بانقضاء الاول فاذا راعى  
لمقتضى كلمات الاصحاب اطلاق النصوص الواردة في ابواب الفقه وما خاسا فلان  
غاية ما يقتضيه الكلام المزبور هو كون الحكم الوضعي منفردا على الحكم التكليفي من حيث  
استنفاد ثمر من الخطابات للفظة ومجرد ثبوت ذلك لا يفضي بانقضاء البطلان في  
مثل المقام اذ غاية الامر الشك في البطلان وعدمه فيرجع في المقام الى مقتضى الصلح  
الفيتا الاولى المقيدة بالرباعية قد يقال بان مقتضى الكلام الذي ذكره جماعة  
من الاصوليين وهو ان المصلحة الباعثة على جعل الطرف المفرقة غالبية على مصلحة  
الواقع وانها مطلوبة في نفسها لا للوصو الى الواقع وان المصلحة الداعية على جعلها

في المصلحة



مع المصلحة المتحققة في نفس الاحكام الواقعة فيكون العمل بتلك الطرق مطلوبا  
في عرض الواقع هو عدم وجوب شيء من الاعادة والقضاء لو كانت الاعادة  
التابعة الواقعة على مقتضى الطرق المقررة كالاجتهاد والتقليد وغيرها  
انكشف بخلاف بعد ذلك ولا ان بعد ثبوت مطلوبية العمل بتلك الطرق يكون الحكم  
المستفاد منها ثابتا في عرض الواقع فيكون ما مورأ به بالامر الواقع وقد تقرر ان الامر  
الواقعي يقتضي الاجراء وتوضيح الحال ونصها بالطريق الذي لا يفيد العلم بصورة على جواز  
الاول ان يكون المحوظ فيه مجرد الكشف عن الواقع والوصول اليه من غير ان يكون  
هناك مصلحة وحكمة سوى ذلك الثاني ان يكون المحوظ للكشف عن الواقع مع  
تسهيل الامر على العباد في طريق الاطاعة والافتقار وانما يكون ذلك حيث يكون  
المصالح الواقعية على وجه يقتضي تنجيم ادراكها مع التعسر والصعوبة ومع ذلك  
الثالث ان يكون العمل عليها لا التزام به من حيث انه هو الواقع بمعنى ترتيبه لا تارة العثرة  
المنزبة على الواقع عليه مثلاً على مصلحة تتبدل رتبها ما يفوت من مصلحة الواقع  
من غير ان يكون لذلك الطريق تاثير في نفس الفعل من حيث هو وانما المصلحة  
في ترتيب احكام الواقع عليه ما لم ينكشف خلافه واذا انكشف الخلف فان كان في  
الوقت لم الاعادة وان كان في خارجها فانما القضاء متفرعا على مصلحة فوات  
الواجب لم يثبت عليه لئلا يكتفى بالعمل بالطريق المقرر ولو تفرع على مجرد ترك الواجب  
لزم ولا يلزم من تدوير مصلحة الواقع بمصلحة الحكم الظاهر سقوط الوجوب بقدر  
على وجوبه الواقعي حكم شرعي انما يشتمل الطريق المفروض على مصلحة يحصل في  
عرض الواقع بان تساوى مصلحة الواقع من جميع الوجوه او يتخرج عليه فيكون مثلاً

تلك الامور

تلك الامارة ما نفعاً من فعلية الحكم الواقعي فحقه فالحكم الواقعي فعلي في حق غيره  
بخلافه وشأنه في حقه بمعنى وجود مقتضى ذلك الحكم له لا الفرض بخلافه الحاضر  
ان يكون الحكم في الواقع هو العمل بالظن او بما يفهم المكلف من الطرق بحيث لا يكون  
في نفس الامر حكم سوى هذا الحكم الكلي ويكون الحكم الواقعي في حق كل مكلف  
مطابقا لما يصل اليه من الطرق على حسب فهمه وما يمكن منه وتابعة للطريق بحيث  
لا يكون في حق الجاهل مع قطع النظر عن وجوده وعدمه حكم فيكون الاحكام  
الواقعية مختصة بالواقع بالعلمين والجاهل الاحكام لا توضح الحال لو قلنا بالاول فلا  
ريب في ذلك وان الصور وعدمها في هذا المقام مدارها على الطرق الواقعة وعدمها في  
كل من جهة والمقتضى الاعادة في المقام بعد انكشف الخلف وكذا الحال اذا قلنا بالثاني او بعد  
ملاحظة ثبوت كون المحوظ فيها الكشف عن الواقع فلا يعقل القول ببقائها على  
الجهة بعد انكشاف الخلف وهذا الانكشاف دليل على عدم مطابقة العمل المزبور لمقتضى  
الامر الشرعي مجرد الامر الظاهر لا يقتضي الاجراء او اما لو قلنا بالثالث فيمكن ان يقال  
بان مقتضى القاعدة هو سقوط الاعادة والقضاء في مثل المقام نظر الى ان العمل  
بالطريق مما يتبدل رتبة ما يفوت من مصلحة الواقع فيكون العمل بمقتضى الطريق مطلوبا  
في عرض الواقع وقاضيا بحصول الامتثال في هذا المقام بان يكون مقتضى التحقيق  
الامر الواقعي في ذلك المقام لا ريب في كونه قاضيا بسقوط الاعادة في هذا المقام  
فضلا عن القضاء وكذا الحال اذا قلنا بالاربع بل القول بالصحة بناء على هذا  
المقتضى او من سابقه او من ذلك في الحكم بالصحة هو ما لو قلنا بثبوت  
الخامس لكنه باطل بعد ملاحظة كونه مستلزما للثبوت كما سيأتي تفصيل القول



في جواب الاعتراض

والانصاف ان الاموال الثلاثة الأخيرة موهونة لعدم قيام دليل على ثبوت شيء منها  
وانما القدر المثبت المستفاد من الادلة الفاضلة بحجة الطرف لمقره هو كون  
المكلف معذوراً في العمل بمقتضاها وحيث كان مقتضى الحكم الواقع  
لزم القول بصحتها والا فلا يثبت بها الا القدر الذي يثبت عند انكشاف الخلاف  
فمع حصول القطع والظن المعبر بمقتضاها لمقتضى الواقع وجب على المكلف لزوم  
الاعادة اذا كان في الوفاء والقضاء اذا كان في خارج الوفاء المقتضى الخامسة  
في ان الحكم الذي يستنبطه المجتهد بعد استنفاذ وسعته في الادلة وحصولها من  
عن المعارض هل هو من الاحكام الواقعية الثانوية فلو ان المجتهد بما اعتقده من الاحكام  
في مقام الامتثال وعمل المقلد بمقتضاها ثم انكشف لها بعد العمل كونه مخالفاً لمقتضى  
الحكم الواقع الاول لا يجب عليها الاعادة والقضاء وان من الاحكام الظاهرية  
العدلية المحضه فمما انكشف لخلاف مجتهد في الاعادة والقضاء وجهان بل في ان  
افهمها الثاني فانه القدر الذي يستفاد من الادلة الفاضلة بحجة الطرف لمقره جعلته  
كانت ومجعله فان غاية ما يقتضيه هذه الادلة هو كون المكلف مكلفاً بالعمل بمقتضاها  
وان الحكم المستفاد منها ثابت بحسب ظاهر الشرع غير ما لم ينكشف خلافه فاذا انكشف فمما  
ارتفع العذر فيبقى الامر الاول فاضياً بوجوب الاعادة في خصوص المقام وما يدل  
على ذلك ملاحظة الحال في الاختيار الفاضل بعدم اختلاف الاحكام الواقعية باختلاف  
المكلفين فان مقتضاها عدم اختلافها باختلاف طرفي لان هذا الاختلاف اذا  
كان متحققاً يستلزم تخلف ذلك الاختلاف فانقضاء الاول فاض بانقضاء الثاني  
وما يدل على ما ذكرناه انه لا ريب في ثبوت الاحكام الواقعية الاولى وان كانت مخالفة

لمقتضى

لمقتضى الطرف لمقره والالزام التصويب هو باطل وثبوت الواقع الاول فاض بانقضاء  
الواقع الثاني في هذا المقام اذ القول باجتماعهما في موضوع واحد بالنسبة الى  
مكلف واحد مستلزم لاجتماع التفضيل وهو محال ومجرد اختلاف المرتبة  
على فرض تسليم تخلفه لا يقتضي ارتفاع التفاضل في هذا المقام ولا فرق فيما ذكرنا  
بين الطرفين لمقره لمعرفة طرفي الاحكام المقررة لمعرفة الموضوعات وقد يستدل  
للقول الاول بوجوه الاول ان القول بفساد الاعمال المخالفة لمقتضى الواقع هو مقتضى  
لمقتضى الطرف لمقره عن الشارع مستلزم لثبوت ذمة اكثر المكلفين بكثير من الاحكام  
التكليفية والوضعية ويلزم من ذلك كونهم يوم القيمة في زمرة من لم يكن مثلاً للخطا  
الشرعية وعدم دخولهم في زمرة المصلين ايضاً يستفاد من جملة من الاختيار ان الاما  
عليه السلام كان يحكم بين الناس في مقام القضاء بمقتضى الظاهر وقد كان يحكم بمقتضى البينة  
نحو ما يدل به استقنا ذلك من قوله عليه السلام نحن نحكم بالظاهر والله ولي السر والعلانية  
في ان البينة ونحوها من الطرفين لمقره قد يطابق الواقع وقد يخالفه فلو لم تكن الاحكام المستفاد  
منها من الاحكام الواقعية الثانوية لزم القول بكون حكم الامام عليه السلام مخالفاً لمقتضى الواقع  
وهو مما لا وجه له الا ان يقال بان الحكم الصادر عن الامام عليه السلام في مثل المقام  
من قبيل الحكم الصادر من مقام النبوة فكما ان مصلحة النبوة فاضلة بجوازها  
مع كونها مخالفاً لمقتضى الواقع كذا نقول بان مصلحة الفاضل بمجمل الطرق واشترط  
الامام عليه السلام مع غيره من المكلفين في الاحكام الظاهرية فاضلة بجواز صدور  
الحكم الظاهري لزوم في مثل المقام ولذا صرح جماعة من اصحابنا بان المعصية عليه السلام  
ليس مكلفاً في هذه المقامات بالعمل بمقتضى العلم الذي هو من خواص الامامة والعصمة

بار



٧. بل هو مكلف بما هو ثابت بالنسبة الى ما اذا المكلفين بحسب ظاهر الشريعة وقد ورد  
عليه بان ما ذكر مخالف للنصوص وغيها من الادلة الفاضلة بثبوت العصمة عن  
الخطاء بالنسبة الى المعصومين عليهم السلام وعدم صدور التهمة عنهم فكيف يعقل  
القول بتقدمهم في اظهار الحكم المخالف للواقع بمجرد مطابقة مقتضى الطريق المقر  
من الشريعة في مقام الدليل القاطع على جواز ذلك في مقام التهمة لا يقتضي بثبوتها في  
غيرها واجبت عن المنع من كون ذلك منافيا للمصلحة بما يقتضي حمان العمل بمقتضى الظن  
من جهة اشراك الائمة عليهم السلام مع سائر الامة في تلك الالف الظاهرة وعدم اختصاص  
بعض الاحكام بهم كما يدل عليه الادلة الفاضلة باشتراك المكلفين في تلك الالف الشرعية  
والاحكام الدينية ومجرد ثبوت اختصاص النبي صلى الله عليه واله في عدة من المواضع  
كافي جواز نزول وجبات لا يقتضي بوجود اختصاص لهم وبالجمل الذي يستفاد من  
جملة من الاخبار هو اشراك الائمة عليهم السلام مع غيرهم من المكلفين في تلك الالف  
الظاهرة ولا ينافي ذلك ثبوت العصمة للائمة عليهم السلام اذ تلك الالف الظاهرة منوطه  
بالطريق المقررة او العلم الحاصل من الطريق العادية ولو لم يستدرك مدار علم الامانة فانه  
يستقيم من عدة من الاخبار ان الامام عليه السلام عالم بما كان وما يكون كما ورد ايضا في الكتاب  
الموجز في الحقيقة الكاملة وعلمهم الله علم ما كان وما يكون ومع ذلك نعلم بان الامام  
عليه السلام ما كان يحكم بين الناس بمقتضى علم الامانة بل ما كان يحكم بالظواهر انما كان  
بما يعرفه انتهى عن المنكر اذا حصل له العلم بمحقق موضوعها بشئ من الاسباب  
الظاهرة المقتضية للعلم وبقيام طريق شرعي من بينه او نحوها على تحقيق شئ منها  
بل كان يعاشر مع المنافقين بمجرد اظهارهم للاسلام وعدم ظهور ثمار الكفر منهم كان

يعامل

٧١ يعامل معهم معاملة المسلمين في جميع الاحكام ما لم يظهر منهم شئ يوجب الكفر والارادة  
فالوكان مكلفا بالعلم بمقتضى علم الامانة في مثال هذه المقامات لوجب عليه الحكم  
بكفرهم والاجتناب عنهم لعدم صدور منه دليل على عدم وجوبه عليهم والحاصل  
ان على القول بان العلم بجميع الامور موجود عند الامام عليه السلام كما صرح به جمع من  
الامامة فلا بد من التزام القول بعدم كونه مكلفا بالعلم به اذ لم يحصل العلم المزبور من  
الطريق الشرعية او العقلية وهو مستلزم للقول بكون الحكم المستفاد من الطريق المقر  
من الاحكام الواقعة الشافعية فاقابل ما بناء على القول بان العلم بجميع الامور ليس موجودا  
عند الامام عليه السلام فعلا بل انما يكون ذلك بحيث لو شاء لعلم فلا يرد الاشكال المزبور  
في هذا المقام اصلا ان بالنسبة الى الامور العلوية عندنا فعلا ومن هنا تظهر التهمة بين  
القول بان علم الامام عليه السلام يقتضي بين القول بكونه حضورا واجاب بعض الافاضل عن  
اصل الاشكال المذكور بان لا منافاة بين كون الامام عليه السلام معصوما وكونه مكلفا  
بالعلم بمقتضى الطريق المقررة التي قد تطابق الواقع وقد ثخنا فيه بان يقال ان الامام  
عليه السلام وان كان مكلفا بالعلم بمقتضى الطريق المقررة والمدارك المحصورة لكن يقول  
بان الادلة الفاضلة بان الله تعالى يعصمهم عن الخطاء كما ورد في الزبارة اجماعا معصما  
من الزلل يقتضي بعدم وقوع الخطا بالنسبة اليهم ومجرد امكان مخالفة الطريق للواقع لا يقتضي  
بوقوعه فيمكن ان يقال بان تمتك الامام عليه السلام بالبينه يقع مطابقا لمقتضى الحكم الواقع  
وذلك على الله تعالى سيرا واجاب بعض الافاضل عن اصل الاشكال المزبور ايضا بان يقال  
ففي ظاهره بين اعتماد الامام عليه السلام على الطريق المقررة في مقام القضاء وبين اعتماد  
عليه السلام عليها في سائر المقامات كالاعمال والعبادات لصادرة منه المتعلقة بعمله فان العمل

بالطريق



في الاعادة عليها

٧٢ بالطرق في المقام الاول ثابت بحسب الواقع فيكون الحكم المستفاد من البينة  
في مقام القضاء من الاحكام الواقعية والتكليف متعلق على الطريق في خصوص  
المقام بخلاف سائر المقامات فانه يمكن ان يقال بعد وقوع الخطاء من الاما عليه  
فيها بل يقع جميع اعماله مطابعا لمقتضى الواقع اذ لا يجبر عليه العمل فيها بالطريق المخالف  
لواقع في مقام امثال التكليف المتعلق بعمله فان العمل بالطريق كالصلوة والصبا  
والج ونحوها فانه يلزم بانه لا تنفع منه الصلوة الغير اجماعا مع الشرائط والاجزاء الواجبة  
وتجوز امكان مخالفة الطريق لا يقتضي بوقوع العمل الفاسد منهم في الخارج اذ لا  
ملازمة بينهما والمسئلة لا تخلو عن اشكال الثاني جعل تلك الطرف المقررة لا بدون  
يكون مشتملا على المصلحة الواقعية وهذه المصلحة فاضلة بتعلق الامر الواقعي بالعمل  
فالعمل الواقعي مقتضاها موافقة الامر الواقعي المزبور فيفسد الاجزاء وفيه انما يمنع من كون  
الامر المذكور مقتضاها مقتضى الاجزاء في مثل المقام اذ الصحيح هو ما اجتمعت فيه الاجزاء  
والشرائط الواقعية وهذا المعنى غير مقتضى هذا المقام مع ان الامر الواقعي المزبور انما  
يقضي بالصحة في مثل المقام مع عدم انكشاف الخلاف اذ بعد حصول الانكشاف  
ينقلب الامر الواقعي بالامر الظاهري بل ينكشف عن كونه ظاهريا من قول الامر  
الثالث ان المصلحة الفاضلة تجعل الطرف المقررة والمدارك المخصوصة غالبة على المصلحة  
المختصة في جعل الاحكام الواقعية وتندرك منها المصالح الفاضلة المختصة في الاحكام  
الواقعية اذ لو لم يكن كذلك فلا وجب جعلها طرفا عند مخالفتها لمقتضى الواقع  
ما لم يعلم المكلف بالمخالفة فلو ريب في حصول الامثال بمجرد العمل بها وعدم وجوب  
الاعادة في هذا المقام اذ لو لم يوجب ذلك لمصلحة حتى يقتضي بقاء التكليف الواقعي

بالحقيقة

بعد انكشاف الخلاف حتى يبين عليه وجوب الاعادة في مثل المقام وليجبه بانه لا نسلم بوجوب  
المصلحة في جعل الطرف المزبور من حيث هو حتى ناهي من قبيل اعدا المكلف اذ وقع  
في الامر بخلاف الواقع وبمجرد ذلك لا يقتضي بثبوت الصحة ونحو الاطاعة والاعتناء  
في هذا المقام الرابع ان المنشأ من الطرف المقررة هو ان الاحكام المستفادة منها ثابتة  
في الواقع فبعد تعدد حملها على ان مدلولها ثابت في الواقع الاول فحين حملها على ان  
الاحكام الثابتة منها واقعية ثانوية وهذا الامر الواقعي ايضا فاضل بحصول الاجزاء في مثل المقام  
وبورد عليه بان حملها على الواقعي الثانوي ايضا محال بعد ملاحظة استلزامه للمنافسة التي  
فرزها بقى الكلام في سبيل اصل المقام فنقول انه اذا رجح المجتهد عن فناء الاول قبل الفصل  
يقضي بفساد الاعمال الصادرة من قبل الرجوع وان كانت واقعة لمقتضى القنوى الاول  
قام الدليل على صحتها وان مقتضى الاصل القاعدة هو الصحة وعدم وجوب الاعادة بالرجوع  
دليل على وجوبها فيه وجهان والذي يقتضيه النظر هو الاول كما ذهب اليه جميع من لا يوجب  
والفهاء والمستند فيه واحد هو الاصول المقررة كاستصحاب بقاء التكليف فاعدا لا يستلزم  
واصاله عند حصول المأمورية على وجه نحو ذلك ثانيا الاطلاقات الفاضلة بثبوت الاجزاء والشرائط  
والموانع فان مقتضى الاطلاقات المزبورة هو ثبوت الامور المزبورة في الواقع فيبطل العمل بمجرد  
الاختلال بشئ من الاجزاء والشرائط والاشياء بشئ من الموانع سواء كان مقتضى الطريق  
الشريعي ظاهري صحيحة ولا يكون كذلك تخصيص تلك الاطلاقات بغير الصحة التي  
هي محل النزاع تخصيص غير مخصوص وهو غير جائز ثالثا ان ما دل على حجية القنوى الثاني  
فاضل بوجوب ترتيب الاثار عليه من اثارها وجوب الاعادة اذا كان العمل السابق مخالفا  
لمقتضاها لان القنوى الثاني فاضل بفساد العمل المزبور فيجب اعادته وبغير ريب لا ريب ان

مقتضى



في الاعادة وكذا

مقتضى الادلة الفاضلة بوجوب الرجوع الى الطرق المحصورة هو وجوب تطبيق الاعمال على مقتضاها ومجرد موافقة العمل لمقتضى الاجتهاد الاول الذي يقطع بمخالفة مقتضى الطرق المقررة لا يقتضي امثال التكليف المتعلق بالعمل بمقتضى الطرق بل انما هو عمل بمقتضى الاعتقاد بزم مطابق لمقتضى الطرق ومجرد ذلك لا يقتضي كونه عملاً بالطرف الواقعة فيجب عليه اعادته وبعبارة اخرى لا ينبغي ان بعد قضاء الطريق الشرعي على الاجتهاد الثاني في العمل المربوك ان الدليل القاطع بحجة الطريق المربوك فاضلاً بوجوب الاعادة في هذا المقام وهو ان استدلال القول الاخر بوجوب احدها الاستصحاب الثاني للشرع الثالث انه لو وجب قبض الاثار السابقة ايضا ارفع الوثوق في العمل بقوى المجتهدين من حيث ان الرجوع في حقه محتمل هو مناف للملكة الداعية التي شرع حكم الاجتهاد الرابع ما ذكره كاشف الغطاء في المحكي عنه وهو انه لا يثبت الامارة الثانية من الامارة الاولى في الاثار السابقة الخامسة ما ذكره بعضهم وهو انه لا دليل على نافي الاجتهاد بالمتاخر فيها فان الفلك الثابت من ادلة جواز الاعادة عليه بالنسبة الى غيره ذلك التامين مقتضى ادلة الفاضلة بوجوب العمل بمقتضى الاجتهاد الاول وهو مقتضى الامثال في هذا المقال ان امثال الامر الشرعي يقتضي الاجزاء التسايع ان فضيلة اصالة البرائة الشرعية فاضلة بعد وجوب الاعادة في هذا المقام مضافاً الى استحباب البرائة الاصلية الثانية من عمومها على عدم العبرة بالشك بعد العمل تعليله بانرجح العمل اذ كان الاجتهاد والاستنباط من جملة الاعمال الواقعة على اعتقاد الصحة التاسع اصالة الصحة فيه فان الاجتهاد الاول مرتد في هذا المقام بين الصحة والفساد اذ لو كان النظر لحاصل المجتهدين على سبيل الطريقة في التوصل كان صحيحاً واقعياً قبل ذلك لغيره وان كان معتبراً على سبيل الطريقة لم يكن صحيحاً فاضلة الصحة فاضلة بثبوت الاول في هذا المقام ويمكن الابداع على الجميع اما على الاول فبانه ان ريد

استصحاب

استصحابا بنفس الحكم الواقعي الذي ثبت عليه اماره الاولى كجواز ترك السوء وطهارة الفسالة وصحة العقد وامثاله من العبادات ففساده واضح لان الشك ليس في بقاءه وارتفاعه حتى يحكم بالبقاء بل الشك انما هو في ثبوته او لا وعدم ثبوته بعد الاتفاق على النجاسة فيما بعد زمان الشك الذي هو زمان تجدد الاجتهاد وان ريد به استصحاب الحكم الثاني الذي هو وجوب التعبد بمقتضى الامارة مع ان هذا الاستصحاب ما لا يربطه بنفس الاثار السابقة الذي هو كونه منافياً لثبوت ريد به استصحاب الاثار الثابتة الواقعة في الزمان السابق قبل تبدل الاجتهاد مثل صحة العبادات وعدم وجوب الاعادة ونحوها فبانه ان تلك الاثار كانت للوقوع من حيث كون حكمها الواقعي كذا بحكم الاجتهاد الاول فلا ريب في ارتفاعها في ارتفاع ذلك الحكم الاجتهادي والحاصل ان هذا الاستصحاب استصحاباً حكم ظاهري بعد انكشف الخلاف فلا عثرة به وانما على الثاني فبانه ان ريد من ذلك ثبوت امر مخرج في وجوب قبض الاثار غالباً فمنع لان اصل رجوع المجتهد في لقناوى قليل سبباً في غير العبادات وان ريد بها المخرج الشخصين بمعنى ان الحكم ينفذ الاثار الاجتهادية بالاجتهاد في بعض الموارد وفي بعض الاحكام وفي بعض بعض المكلفين مستلزم للمخرج فبانه ان مثل هذا لا يقتضي نفى الحكم بالكلمة كما هو واضح نعم يمكن التمسك بالعسر في عدم وجوب قبض الاثار في حق المكلفين اذ رجوع عن قبض احد المجتهدين الى الاخر بوث الاول ويكون الثاني اعلم فان الحكم بوجوب قضاء عليهم مخرج شديد ولكن هذا لا يقدح فيما ادعيه مع عدم العسر في القبض وقد يترتب على ذلك ايضا بوجوب الرجوع نوع

فقط في الاستصحاب الثاني من الامارة

نوع

سبباً



# في الاعادة

٧٠ معتنام لا وثايقهما ان قاعدة المعارض مع الاطلاقات الفاضلة لشوب النكاح  
 الشرعية فانها فاضلة بوجوب الاعادة في مثل المقام والادلة الفاضلة بوجوب التمسك  
 بالطرف المرفزة والتعارض بين المقامين عموم وجوه منسافطان يرجع في المقام الى عقد الشفعا  
 ويمكن دفعه بان قاعدة المخرج حاكم على الموقوف لزوجة بل مفسرة لمذلولها كما يظهر من ملاحظة  
 وبان نقدر الادلة المثبتة للنكاح بجمعها على القاعدة المزبورة يستلزم ان تكون القاعدة  
 المزبورة لغوا فلا بدح من تقديم هذه القاعدة عليها سبما بعد ملاحظة قيام الاجماع العملي على نقدها  
 عليها في سائر المقامات مضافا الى ان قاعدة المخرج ارجح منها من وجوه عدده وما يدل على نقدها  
 هذه القاعدة على سائر الادلة ملاحظة بعض الاخبار الذي تمسك به الامام عليه السلام في سقوط  
 بعض النكاح البتة بالابنة الشرعية الفاضلة بانقضاء المخرج فان حجة المخرج عليه السلام بها في ذلك المقام  
 دليل على لزوم تقديمها على سائر الادلة في سائر المقامات فماتك انا على الثالث فبان ما ذكر من  
 ارتفاع الوثوق بقوى المجتهدين لو قبل بقبض الاثار مما لا وجه اما اول ادلة وجوه حسناته  
 لا عبرة به عندنا واما ثانيا فلا نه انما يكون الامر كذلك اذا كانت اشارة المقلدين بالرجوع في الواقع  
 الموقوف بها والافلين بمجرد الرجوع في بعض الاوقات وفي بعض المسائل مما يقتضي ذلك انا  
 على الرابع فبان ولو تارة الامارة الثانية على الاولى بما لا اشكال في ثبوتها ضرورة ان التكليف  
 بالعمل بالثانية يخرج في هذا المقام ولذا وجب عليه العمل على الاولى فيجب عليه ترتيب جميع الاثار  
 المختصة بالثانية ومنها وجوب الاعادة في هذا المقام واما على الخامس فبان مقتضى الوجوه  
 الثلاثة المنقذة هو اثير الاجتهاد الثاني في الاعمال السابقة واما على السادس فبان الحكم  
 المستنبط من الاجتهاد الاول حكم ظاهر في ما تلامه الثانية التي هي مسند الاجتهاد الثاني  
 على الاول لزم القول بوجوب الاعادة فعلى الامر الاول الفاضلة بثبوت التكليف واما على

ففي

فوجوب العمل عن الاصلين المزبورين بما مر من الادلة واما على الثامن فبان الشبهة الحاصلة في المقام  
 من اثبات الحكمة والمقتضى فلا مسكة للقاعدة المزبورة فيها واما على التاسع فبان الاجتهاد الثاني  
 دليل على قضا الاول ان لا يلزم العمل على الاول الى الثاني اصلا فلا مسكة لاصالة الصحة في  
 هذا المقام لانها بمنزلة الاصل العمل الذي لا يقاوم الدليل الفاضل بوجوب العمل على الاجتهاد  
 الثاني في سبب نظره من كلام بعض المحققين القول بالتفصيل في هذا المقام بين ما لو كان الاجتهاد  
 الثاني كاشفا قطعيا عن قضا الاجتهاد الاول من كون كاشفا قطعيا عن قضا الاعادة في الاول  
 لان الامر الظاهر لا يقتضي الاجراء فمضى حصل له العلم بقضا العمل الاول وجب عليه الاعادة اذا  
 كان في الوقت الفضا اذا كان خارجا جبره لا يجبر الاعادة في الثاني لعدم حصول القطع بقضا العمل  
 الاول الواقع على مقتضى الامارة الاولى بعد ملاحظة قضا الدليل على وجوب العمل الاول في الزمان  
 الاول بالثاني في الزمان الثاني في الاستبصار بعد ملاحظة عقد ثبوت ترجيح الامارة الثانية على الاولى  
 اذ كما ان الثانية فاضلة بقضا الاولى كذلك الاولى ايضا كانت فاضلة بقضا الثانية فمضى  
 لو ثبت له في الزمان الثاني قضا الاجتهاد الاول حصل له القطع بان ما هو من الادلة في الزمان  
 الاول مخالف لمقتضى العرف كان القول بوجوب الاعادة في هذا المقام منجها وهذا ايضا ملحق بما  
 حصل له القطع بمخالفة الاول لمقتضى الواقع والحاصل انه لا فرق في المسئلة بين ما لو كان الاجتهاد  
 الثاني كاشفا قطعيا عن قضا الاجتهاد الاول بين ما لو كان فاضلا بخصوص الاختلاف في بعض  
 الشرائط المتعلقة بالاجتهاد الاول لانه كما مر من تقديم المزبورين يكون العمل الواقع على  
 مقتضى الاجتهاد الاول لا واما الظاهرية فلا يفيد الاجراء على الامر الواقع في المعلق بالمكلف  
 المزبور اما لو لم يكن كذلك كما لو كان الارجح في نظره عند تحقق الاجتهاد هو واحد الدليلين قد  
 عمل بمقتضى اثن عند تحقق الاجتهاد الثاني اعتقاد رجحانه الدليل المعارض مع الدليل الاول فانظروا

الرجح



٧٨ انما يجب عليه الاعادة في هذا المقام لان اجتهادها الثاني لا يقتضي بقاء الفقه الاول لمقتضى الواقع بل انما هو نظير رجوع المقلد عن التقليد الاول بعد العمل به تقليداً خرج مع وقوع المقتضى بين حكمها فاشترط عليه صحة ما مضى من الاجتهاد بموافقته بمقتضى التقليد الاول ويعمل بالثاني في خصوص الاعمال الالائية ويحكم في المقام بصحة الجميع نظر الى مطابقتها لمقتضى الطرق المتفرقة كالحال بالنسبة لما يخفى ويمكن الايراد على ما ذكر من وجوب اما اولاً لان العلم الاجمالي بنفس احداهما مقتضى الواقع فاضرب بوجوب الاجتهاد الثاني كما هو مقتضى القاعدة المقررة فاذا قضى الاجماع وغيره من الادلة على صحة اجتهادها الثاني وجوز العمل بمقتضاها تبين البناء عليه ببقائه الاول على مقتضى القاعدة المذكورة القياسية بثبوت نفسها في هذا المقام وهذا الوجه يندفع ما استشكل بعضهم في هذا المقام انه لا ترجيح للامارة الثانية على الامارة الاولى كجيبته بالمتنع من وجوب الاحتياط في هذا المقام اذ يعتبر في حجة العلم الاجمالي وجوب البناء عليه ان يكون المشبه من جنس تحت نوع واحد وهو غير متحقق في هذا المقام ومع ذلك يمكن القول بجريان الاصل بالنسبة الى كل منهما ونقول بان العلم الاجمالي مانع من التمسك بالأصل فيما لا وجه له ومع ذلك هو القول بجريان قاعدة الجراء بالنسبة الى كل منهما او يورده عليه بالمتنع من اشتراط ذلك في وجوب البناء على مقتضى العلم الاجمالي المفروض لان الاصل في العلم الاجمالي ان يكون حجة فيجب الاحتياط في هذا المقام اما ثانياً فلان ما ذكر من البناء على الصحة في الصورة الاخيرة غير مستقيم لوضوح انه بعد كشف اجتهاد الثاني من وجهه الامانة الاولى وقلنا بلزوم البناء على الارح عند تعارض الدليلين كان اجتهاد الثاني قاضياً بخصوص الاختلاف في بعض شرائط الاجتهاد الاول وهو مستلزم حصول العلم بعد كون العمل الموافق صحيحاً شرعياً

٧٩ شرعاً الا ان يقال ان الرجحان ما خور في هذا المقام على سبيل الموضوعية فيكون الامر المتعلق بالعمل بمقتضى الاجتهاد الاول من الامور الواقعية الفاضلة بمقتضى الامانة ويورده عليه بان الرجحان ما خور في ذلك المقام على سبيل الطريقة على حسب ما مر من ان ما عليه حجة الاجتهاد الثاني ولزوم البناء عليه فمقتضى العمل بما اقتضاه من غير فرق في ذلك بين العمل السابق له واللاحق عليه فيكون الامارة الثانية مقتضية بنفس العمل الموافق لمقتضى الامانة في حصول المقام اذ اعترف في ذلك قول ان كانت المسئلة قطعية وقد قطع الفقه بذلك لظهور ضاماً ما يترتب من الاعمال الواقعة على مقتضى ضواه الاول العلم بوقوعه على خلاف ما في الشارع ولا فرق في ذلك بين العبادات والعقوبات والابقاء والاحكام والواجبات الا ان من معتمد تفسيره في استنباط الحكم اذ ليس العبرة في باب المواخذة بمحور مخالفة الذي يعتبر بمطابقة العمل له ولا على مخالفة واحد من الطرقتين الواقع بحيث يكون معاقبات في الصورين ولا على مخالفة كليهما بحيث لا يكون معاقبات في الصورين بل العبرة بالطريق الشرعي المعثور عليه بعد الفحص فيها مع مخالفة موهوكا موافقا للواقع ام لا لان التكاليف في المظاهر انما تتعلق بالعمل بالطريق المقر في الجواز لمخالفة ما عدا كونها معاقبات بصورة مخالفة لمقتضى الواقع فليست الامانة الا بغيره على معذرة الجهل بالحكم التكاليف مع كونها معاقبات في مخالفة المنة مالم يقدم لسل قاطع على انتفاء الغد وجوب الاحتياط وكذا الحال بالنسبة الى مقلد اذا رجح اليه والى غيره ممن يعتقد كون المسئلة قطعية واما اذا رجح الى من يعتقد كونها اجتهادية فحكم بصحة ما فعله اجتزى به ولا يلزم الرجوع الى الحقيقة الاولى الا ان يكون قد تعين عليه تقليده من جهة اخرى وان كانت المسئلة اجتهادية لكن بلغ اجتهاد الثاني للاحكام بنفسه الا في نفسه قولاً ذهب جماعة من اصوليين القول بنفسه ما اتى به من العبادات



## في الاعادة

٨٠ الواقعة على النحو المذكور فيجب عليه الاعادة والفضاء فيما ثبت فيه الفوات فيل  
 بعدم وجوب الاعادة والفضاء نظر الى قضاء الامر بالاجزاء وعدم تكليفه بغير ما ادى  
 اليه لاجتهاد اذ المفروض بتل وسهم في فهم المسئلة واعترض عليه بما عرفت من كون تكليفه  
 بما ادى اليه ظن ظاهر لا يرد منه الاخذ بالظن الا من حيث كونه كاشفا عن الواقع وصلاح  
 اليه والفعل المفروض مطلوب شرعا من حيث انه واقع لا من حيث ذاته ولو مع مخالفة للواقع  
 فلما كان ذلك قبل انكشف الخلاف يحكموا في الشرع بانه الواقع كان مجزيا بعد انكشف  
 المخالفة لا يمكن الحكم باذم الواجب فيجب عليه الاعادة اذا كان في الوقت القضاء ان كان  
 في خارج فثبت وجوب فضائه بعد فواته نعم قد يستشكل في وجوب قضاء في هذا المكان  
 نظرا الى عدم ثبوته بالامر الاقوى الشك في شمول الامر الجديد بالنسبة اليه بعد ملاحظة خصوص  
 الشك في صدق القوت عليه بهذا الحال مع ان اصله عدم القوت فاضطر بخلافه والقاعدة  
 تقضي بعدم وجوب فضائه فلا يصدق في القوت عليه التمسك باستصحاب الاستغناء في مثل  
 المقام في غير محله لانه تعليل في ضعفه ظاهر من ملاحظة ما مر اما العقود والابتعاثات  
 الواقعة على مقتضى الاجتهاد الاول فاما ان يكون صادرة عن المجتهد المفروض وعن مقلديه  
 وعلى الاول فاما ان ينضم اليها حكم الحاكم لا اما على الاول فقد تقرر جماعه من الاصولتين  
 بعدم نقضه ويمكن الاستدلال به بوجهين احدهما انه قد اعتضد لقنوى بالحكم وقنوى به  
 فلا يجوز نقضه بمجرد القنوى الثاني وثانيهما ان جواز نقض الحكم بمجرد تغيير الاجتهاد مخالف  
 للمصلحة التي نصب القضاء لاجلها فان المقتضى من ذلك هو حفظ النظام وذلك مشروط  
 للمرجع والمرج واعترض على الاول بان حكم الحاكم تابع لحكم الشيء نفسه لا مشبوع له حكم  
 الشيء عندنا لا يتغير من جهة حكم القاضي غيره فلا يجعل حكم القاضي بالامر محلا لاجل

او بالعكس

او بالعكس وح فاقى ثمة في انضمام حكم القاضي غيره الا ان يقال بان الحكم الصادر من القاضي  
 من الاحكام الواقعة الثانية او يقال بان العمومات القاضي بعدم جواز نقض الحكم شاملة  
 بالنسبة الى صورة عدم حصول القطع بفساد الاول فاذا ثبت عدم جواز نقضه في هذه الصورة  
 يثبت في غيرها بالاجماع المركب ويقال بان القنوى الاول معارض مع الثاني فيرجع في القنوى  
 الى المرجح وهو في جانب القنوى الاول اعتضاده بالحكم نعم لو حصل القطع بمخالفة القنوى  
 الاول لمقتضى الواقع فالمنجى هو القول بفساد الاعمال الموافقة للاول بناء على ان الامر الظاهر  
 لا يقتضي الاجزاء وعلى الثاني بانه على فرض تسليمه وجه استحقاق لا يعتمد عليه الشرعيات  
 واما على الثاني فانه في نقضه الاصول والقاعدة هو البطلان كما هو الظاهر من كلام الاصحاب  
 الا اذا كان مما ثبت معدور به الجاهل فيها كما في التبا فان الجاهل معدور فيه في الحكم  
 الوضعي التكليفي جميعا فيحكم بصحة الزبا الصادر منه في حال الجهل كما صرح به الفقهاء  
 في محله لكان الدليل الدال على خروجه عن القواعد في غير مندرج تحت القاعدة الثانية  
 بالفساد ولا فرق فيما ذكرناه بين الامور الصادرة عن المجتهد وبين الامور الصادرة عن  
 المقلد والوجه فيه يظهر مما سبق بيانه فالتكليف في المجتهد هل هو موجب لا محالة او  
 الخطأ في حقه غير خلاف ليعلم اولاً ان محل النزاع في هذا المقام هل هو مختص بالحكام  
 التكليفية او بعمتها والوضعية فيه وجهان وفلان افواهها الثاني يدل عليه كلام  
 الاصوليين في محرم محل النزاع حيث يجعلون محل النزاع هو الاحكام الشرعية ولا يرجع  
 شمولها بالنسبة الى الاحكام الوضعية ثم ان محل النزاع في هذا المقام هل هو مختص بالنقض  
 بالنسبة الى المجتهد او يعم النزاع بالنسبة الى المقلد ايضا فيكون الفائل يكون المجتهد  
 مصيبا فائلا يكون المقلد ايضا مصيبا فيه وجهان والذي يظهر من ظواهرنا وبنيهم

الانقضاض



## في المخطئين والنصب

في هذا الباب والاول الذي يستفاد من اطلاق الهم هو الثاني كيف قال الحق في المخطئة  
وبدله عليه وجوه من الاول والاول الاجماع المحصل المستفاد من كلمات الاصحاب الثاني الاجماع  
المتعول المستفيض والنوارة الثالث الاجماع الفاضل بان الله في كل فعة حكما اصابت  
اصابه وخطائهم من خطائهم بل صرح بعض الاصوليين بانها موافقة الرابع الادلة الثالثة  
او الرابعة الفاضلة باسقاط المكلفين في الاحكام الشرعية كقوله عليه السلام حلال يحد حلال  
الى يوم القيمة وحرام الى يوم القيمة وقوله حكم الله على الاولين والآخرين سواء وفرايض  
عليهم فريضة واحدة وغير ذلك النص الخامس ان لازم النصب هو اجتماع التقيض ضرورة  
ان مقتضى تحريمهم الاجتهاد باستفراغ الفقه وسع في تحصيل الظن بالحكم هو حق الحكم  
على الاجتهاد والظن فلا يجمع القطع بعدمه كما هو المفروض فالجهد عندهم بعد الاستفراغ  
ظان بالحكم فاطع بعدمه وهو ما ذكرنا من اجتماع التقيضين وقد ورد عليه قوله لا بانه يرد  
على المخطئة بناء على ان لازم الخطاء هو اجتماع الحكمين المتضادين في الواقعة الواحدة فيكون  
كون صلوة الجمعة مثلا واجبة في الواقع والاما في الخطاء حراما كذلك بعد ما ادعى الاجتهاد  
البه وهو عين ما ذكرنا من المحال واجبة بان لهم حكم فعلي فيجزيه وحكم شاذ فيقيد به في الموضع  
قبل الاجتهاد هو الثاني الموجب لاجتماع الضدين هو الاول ان الحاصل من اجتماع الادلة بالحكم  
الذي هو متعلق الظن هو الظاهر الثاني الذي في نفس الامر هو الحكم الثاني ولا تعلق للظن  
به فاختلف المتعلق عندنا بخلافهم لتعلق القطع في الظن عندهم بشي واحد وثانيا بانه قد  
يقال ان الجهد ظان بالحكم الثابت في حقه وقاطع بعدم ثبوته في حق المجتهد المخالف معه في  
الفقوى فلا يلزم من ذلك اجتماع التقيضين ثالثا بالنصب بالاحكام الظاهرة فكما انها تختلف  
باختلاف المجتهدين بل باختلاف الطرق والمفرد ولا يلزم منه الشافعية ذلك القول باختلاف

الاحكام الواقعية باختلاف اراء المجتهدين غير مستلزم لثبوت الشافعية والوجوه فيها اربعة  
وهو اختلاف متعلق بالحكم على القول بالنصب واربعا بالمنع من كون سبق الحكم على الاجتهاد  
فاضا باجماع الحكم في الواقع اذ قد يقال ان الفائل بالنصب انما يقول ان الحكم الواقعي  
المجهول متعدد بعدد الاختلافات الواقعية بين المجتهدين فيكون فتوى المجتهد كما شغلا  
عن ثبوت الحكم من اول الامر وانما صار مطابقا مع من باب الاتفاق ومن جهة ثبوت التوفيق  
من الله تعالى بالنسبة اليه في هذا المقام لتخلف المطابقة المزبورة فئاتل خامسا بانه لا دلالة  
في قولهم في تحصيل الظن بالحكم سبق الحكم على الاجتهاد والظن بل يمكن حمله على كون الظن لا  
علته لثبوت الحكم الا ترى انه لو كان لظن بالحكم ما خوذ في واقعة على سبيل الموضوعية بحيث  
يكون الحكم الواقعي اثر امده وجودا وعدما فلا ريب في انه يمكن ان يقال ان انه قد حصل  
له الظن بالحكم فئاتل سادسا بان التمسك بظواهر كلمات الاصوليين في هذا المقام و  
جعلها اجمة مستقلة غير مستفيدة لعدم بلوغها الى حد الاجماع والظن ليس بحجة شرعية بالبرهان  
دليل قاطع او ينهي الى القطع على جهة سبيلها في المسائل الاصولية ويمكن تفريغ الاجتهاد  
بوجه اخر وهو ان لازم القول بالنصب هو حصول القطع بالحكم الشرعي من الاجتهاد وهذا  
مخالف لمقتضى تحريمهم الاجتهاد باستفراغ الفقه وسع في تحصيل الظن بالحكم الشرعي  
اذ الظن بثبوت الحكم لا يجتمع مع القطع بثبوته فالقول بالنصب مستلزم لاجتماع التقيضين  
في محل واحد وهو محال فئاتل السادس ان القول بالنصب مستلزم للدور وذلك لان  
الاجتهاد هو تحصيل الظن بالحكم الشرعي فيكون الحكم مقدما على الاجتهاد ولو كان الحكم  
الواقعي موقوفا على الاجتهاد كما هو لازم القول بالنصب لمستلزم لكون حكم الله نائبا  
لا راء المجتهدين لزم الدور وقد ورد عليه قوله لا بالزام كون المراد بالنصب هو ان حكم الله



في الخطبة والنصيب

٨٤ مختلف باختلاف المجتهدين فيكون الحكم الواقعي الاول معتدلاً والآخرها بكشف عن  
الحكم الواقعي المطابق لمقتضى الاجتهاد المزبور من اول الامر فلا توقف لادور وثانياً  
بالنقص بالنصيب الثابت بالنسبة الى الاحكام الظاهرية بناء على مذهب الفاضل  
بالخطبة فكما ان الحكم الظاهري في هذا المقام تابع لقنوى المجتهد ولا يتحقق قبله  
ولا توقف لادور في هذا المقام كذلك نقول بان الفاعل بالنصيب يدعي ان الحكم  
الواقعي تابع لاراء المجتهدين فما ذكر من لزوم الدور غير مستقيم وثالثاً بان نقول  
ان تعلق الخطابات بالثبوت للاحكام الشرعية والنكاح ليدل على شرط بالشرط  
الذي هو الاجتهاد المتأخر عن زمان صدور الخطاب فلا توقف لادور ورابعاً بان نقول  
ان الفاعل بالنصيب يدعي توقف النكاح الواقعي على الاجتهاد بل انما يقول بان تعلقها  
على المكلف بتوقف على ثبوت الاجتهاد الذي يصير مطابقاً بعد صدور ذلك الخطاب  
فلا دور فاعلم السامع ان لازم النصيب تعدد الحكم والاصل عدمه وقد تمسك به  
جماعة من الاصوليين واعترض عليه بعض الاصوليين بان الفرقين متفقان على ان الشارع  
جعل ما ظنه المجتهد حكماً له ولم يخله انما الكلام في اثبات امر اخر غير ما بالخطبة بقبوله  
المصوبين بنكره فالاصل لم لا يعلم من غير ان يقول ان الفاعل بالنصيب يدعي ما ظنه  
المجتهد هو حكم الواقعي بالنسبة اليه والفاعل بالخطبة يقول ان ما ظنه هو حكم الله  
الظاهري بالنسبة اليه فلا يثبت شيء منهما بالاصل المزبور الا من شيوخ تخطئة الضميمة  
بعضهم بعضاً من غير نكير التاسع ان القولين في المسئلة ان كانا واحداً لا بدليل فراجع  
ان خطاوان كانا بديلين فاما ان يرجح احدهما او ينسأ وبافان يرجح احدهما فليس  
ويكون الاخر خطأ اذ لا يجوز العمل بالمرجوح وان نسا وبانسا فطا وكان الحكم هو الوقف

او التخيير

او التخيير فكما في النعيين مخطئين اخرج به بعض الاصوليين وفيه نظر لان الظاهر ان الحكم  
بالنصيب يدعي ان المصلحة الكامنة الواقعية انما قضت باختلاف الاحكام  
الواقعية باختلاف اراء المجتهدين فيستقيم ح ان يقال ان فاعل واحد من المجتهدين  
مستند الى دليل شرعي ومجرد تحقق الخطاء في الطريق لا يقضي بثبوت الخطا في اصل الحكم  
الواقعي اذ الدليل في المقام بناء على القول بالنصيب وظن المجتهد وهو متحقق في المقام العاشر  
ان الاجماع انعقد على شيوخ المناظرة ولا ينصرون لها فائدة الا نعيين الصواب عن الخطا  
ونصوب الجميع بنا في ذلك الحادي عشر ان المجتهد طالب فلم مطلوب فمن وجد ذلك المطلوب  
فهو مصيب من خطأ فهو مخطئ ذكره بعضهم ولا يخفى ما فيه الثاني عشر ان لازم النصيب  
تعدد مداليل الادلة وتعدد ظنون المجتهدين والضرورة شاذي فساد لكنه نهض في  
خصوص الادلة اللفظية دون الادلة الالبسية الا ان ينشئ في انما به بالاجماع الركب  
اخرج به بعض الاصوليين وفيه نظر لان تعدد مداليل الادلة ليس لوازم النصيب وانما  
هو مستلزم لتعدد ظنون المجتهدين والضرورة قاضية بثبوتها والماضي القول بثبوت  
النصيب في الاحكام الظاهرية الثالث عشر الاختصاص القاضية بان كل حكم من الاحكام  
حتى ارشال الحديث موجود في الصحيحين التي طولها سبعون راجعاً وهي في هذه الايام موجودة  
عند الحجة عليه السلام فان هذه الاختصاصات ظاهرة بل صريحة في ان الحكم الواقعي في كل واقعة واحد  
فلا يختلف باختلاف اراء الراعي الرابع عشر قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فانه يقضي بان  
المتعلقة باموال الدين قد اكملت لاربيب في ان الاحكام الجعلية من الامركانية احدها اذ  
لو كانت تابعة لاراء المجتهدين لزم القول بعدم اكمال الدين في ذلك الزمان وهو مخالف لاصح الامة  
الكرامة مضافاً الى الاجماع القاضية بان ذلك الحادي عشر اذ ذكر بعض الفقهاء وهو يخرج المناظرة

نرا



في التخصيص والتعميم

نظر الى ان الحكماء السابغين للمصالح والمفاسد والوافعين لا يتخذون سببا في ايراد المكلفين للزوم دفع المضرة وجلب المنفعة اللازمه على الكل قبل المفروض تبعها لاجره والاعتبار بان كل شخص من مقتضى فلتنا قد قران الوجوه والاعتبار ايرادها ما عدا اختصاصات المكلفين من حيث كذا لانها اشخاص مختلفة لا تدور مدارها الا الامور النفس الامرية بل مدارها على المفاهيم العامة كما لم يرض الصريح بغيرها من الصفات الا لاختصاص المكلفين والاختصاص لا يقع الا مع اتحاد ذلك كله فيصير زيد وعمرو لا يدخلان في ذلك انتهى فيه نظر اذا قلنا ان التصويب يتبادر عن ان الظاهر بالحكم وغيره ايضا من الصفات الا لاختصاص المكلفين فيجري فيه الكلام المزبور ان المناط في هذا المقام ليس فطعية استقامت لو قلنا بان كل ما حكم به العقل ليس مستلزما لثبوت الحكم الشرعي الموافق على طبعه وبتحري ثبوت الملازمة الظاهرية بين حكم العقل والشرع غير كاف في ثبوت المرام السادس عشر الاستصحاب نفريه ان الحكم لو ثبت لواحد والجماعة في زمان فثبت في زمانه ذلك الحكم بزوال هؤلاء باحتمال كونهم موردا كان مقتضى الاستصحاب ببقاء الحكم المجموع فلو لم يرد ذلك تعلقه من محبي عدمه ايضا اذ لا معنى لبقاء الشريعة والاحكام الاجريانها في المتجددين من اصل التكليف وعلى هذا مدار استصحاب الادب ان فاذ ثبت الاشتراك في هذا المقام ثبت في الباقي بالاجماع المركب فيه نظر السابع عشر الاستنفراء فانا وجدنا اغلب الحكماء يفتوا الحكماء مشتركة بين المكلفين كافة ولم نجد الفرق الا في مقامات نادرة فليحتمل المشكوك فيه بالاعم الاغلب فيه ولا ان الفائل بالتصويب يمنع من ثبوت لغلبة المزبورة في هذا المقام الا ان يقال بانها ثابتة بالاجماع والنصوص الواردة في المقامات المحصورة ثابتة بانها ثابتة فلا يعتمد عليها في هذا المقام الثامن عشر اطبا في اهل الادب ان كافر على الاخذ بما يصل اليهم من تبينهم من الموجودين من دون سؤال عن ذلك هل كان مخصوصا هناك ولا

فان ثبت

فان ثبت الاشتراك وبطلان التصويب في المقام يثبت في الباقي بالاجماع المركب فاما الـ التاسع عشر ما دل على لزوم الثاني بالشبي صلى الله عليه واله الا انه عليه السلام اذ ليس ذلك الا لشاركة المكلفين معهم في ذلك فقبل هذا اخض من المطلوب فلتايم في الباقي بعدم القول بالفرق فمروا بما يوجب القول بالتصويب وجوه ضعيفة منها ان المجتهد ان وافق اجتهاده لمقتضى الواقع فهو مصيب قطعاً وان خالفه لم يكن مكلفاً بالواقع في هذا الحال لان العلم بشرط في ثبوت التكليف فينتفي عند انقائه فاذ انقضى الحكم الواقع بالنسبة اليه كان الحكم الذي سننظره بمقتضى اجتهاده ثابتاً بالنسبة اليه بحسب الواقع اذ لو لم يكن ثابتاً بالنسبة اليه لزم القول بعدم كونه في زمره المكلفين وهو مخالف للضرورة والجواب عنهما ما سبنا في انشاء الله تعالى في القسم العاشر من فسام التصويب من ان التكليف الثاني الواقع ليس شرطاً بالعلم بل بالخبر واستحفاً في العتاب على مخالفة مشروط بالعلم فلا نصوب في هذا المقام ومنها ان المجتهد انما يعتمد في مقام الاجتهاد على الطرق الشرعية وظاهر المناق في منها هو ان الحكم الذي يستفاد منها ثابت في الواقع ولا يفتى بالتصويب الا هذا ويرد عليه اما اولاً فللمنع من ظهورها في ثبوت التصويب وانما المناق منها هو كون الحكم المستفاد منها بحسب ظاهر الشريعة وكون المكلف معذوراً في مخالفة المخففة منه بعد العلم بمقتضى الطرف المقترنة مضافاً الى ان ما ذكرناه من تخفيفه معنى الدليل فانه عبارة عن الامر الموصل الى المطلوب الواقع في رتبة في ان مخالفة مقتضى التصويب المذكور كما لا يخفى فاما ثانياً فلان مجرد تسليم ظهور ذلك لا يوجب التصويب غير كاف في المقام اذ لا دلالة القاضية بطلان التصويب فاختبره بوجوب رفع اليد عن الظواهر المزبورة وصحة القول بالخطئة لان هذه الظواهر ظنية ودلالة الخطئة قطعية فيجب حملها عليها وانما لنا في ذلك

في الباقي

الاول



## في أقوالنا التصويب

من المزبور انخص المدعى اذ ربما لا يكون ظن المجتهد مستندا الى الطرف المقررة بل يكون مستندا الى عدم المطابقة الا ان يقال بان اعتقادنا المطابقة ايضا طريقا على ثبوت الحكم وان لم يصادف الواقع فليزمن التصويب ايضا بعد ملاحظة ظهورها في مطابقة الحكم الواقع لمقتضى الاجتهاد المزبور ومنها ان الامر الواقع قد تعلق بالعمل بمقتضى الطرف المقررة فيكون الاحكام المستفادة منها ثابتة في الواقع لان الامر الواقع المزبور بمنزلة العام الشامل لجميع افراد عو لا ريب في ان الاحكام المستفادة من الطرف المزبور من افراد ذلك فاذ تخلف في الواقع لزوم القول بان كل من عمل بمقتضاها مصيبا الى الواقع وهذا عين التصويب في نظر اذ لا نسلم كون الامر الواقع التعلق بالعمل بمقتضى الطرف فاضبا بمطابقة مدلولها لمقتضى الواقع اذ يمكن ان يكون ذلك عذرا واقعا لرفع المؤاخذه والعقاب مع ان ما ذكرنا لمقتضى معنى الطريقة الثابت فيها وقد يورث عليه بان مجرد ثبوت كونه عذرا واقعا كاف في اثبات التصويب في هذا المقام لان تحقق العذر المزبور فاضا بارتفاع التكليف الواقع حال تحقق العذر المفروض حصوله في المقام فيكون ذلك بمنزلة العذر والحاصل للمتهم اعني فقدان الماء فكما ان الواجدا لفاد من قبيل الموضوعين المتعددين كذلك العالم بالواقع والعامل بمقتضى الطريق المخالف للواقع من قبيل الموضوعين المتعددين وهذا عين التصويب القول بان ذلك مستلزم لتعدد الحكم الواقع بتعدد المكلفين وهذا مستلزم للتناقض منقوع باننا انما نقول بثبوت التكليف بالعمل بالطرف الشرعي على تقدير الجهل بالواقع وظاهر ان ثبوت التكليفين المتناقضين مع اختلاف مرتبتهما غير مستلزم للتناقض فاما الى ان هذا التناقض يعتبر جاريا على مذهب المخطئة ايضا لان الحكم المستفاد من الخطا بالشرعية عندهم من الاحكام الظاهرة العذرية وهي ثابتة على من المكلف على تقدير حصول

الجهل

الجهل بالواقع فكما ان القول بثبوت الاحكام الظاهرة في مرتبة الثانية وثبوت الاحكام الوافقة الاولى في مرتبة الاولى غير مستلزم للتناقض من جهة اختلاف مرتبتهما كذلك القول بثبوت الاحكام الوافقة الاولى وثبوت الاحكام الوافقة الثانية غير مستلزم للتناقض بمجرد ملاحظة اختلاف مرتبتهما نعم يمكن ان يقال بان الطرق الظاهرة في المخالفة للواقع عذرية بمقتضى والمراد بها ان المكلف ليس معايبا مع العمل بها وليس ذلك حكما حقيقيا حتى يكون مستلزما للتناقض الثابت متناعه عقلا ومنها ما احتج به بعض القائلين بالتصويب وهو انه لو كان حكم في الواقع وتعلق ظن المجتهد بخلافه فلا يخلو اما ان يجب العمل بمقتضى اجتهاده او لا يجوز وكلاهما باطل اما الاول فلا يلزم ان يكون العمل بخلاف حكمه تعالى واجبا اذ الفرق بمخالفة ظنه للواقع واما الثاني فلا ينافي خلافنا فهم ان من المسلم عند الفرقين وجوب العمل بالاجتهاد المجتهدين فيجب ان لا يكون هناك حكم بل يكون الحكم تابعا لما ظنه المجتهد ويمكن ان يوجه اخر وهو ان يقال بعد تعلق ظن المجتهد بخلاف الحكم الواقع اما ان يزول الحكم الواقع فيلزم الفسخ او لا يزول فيلزم اجتماع حكمين متضادين في حقه وكلا الامرين باطلان بخلاف عن ظاهرها ببناء سابقا في محث النهي المتعلق بالعبادات والعمالات من ان القول بثبوت الاحكام الوافقة والظاهرة في جميعا ليس مستلزما للتناقض منها ان جملة من النص فافضة بوجوب اطاعة المجتهد وعدم جواز مخالفة ظاهره ومقتضى الامر باطاعتهم على سبيل الاطلاق يستدعي كون الحكم الذي افنى به المجتهد مطابقا لمقتضى الواقع وبغيره اخر يقول بان مقتضى الاخبار الفاضلة بان علوم الانبياء موجودة عند المجتهدين كقولهم عليه السلام العلماء ورثة الانبياء وانهم لا يورثون درهما ولا دينارا واما يورثون العلم وهو مطابق علوم العلماء لمقتضى علوم الانبياء ومقتضى ذلك هو مطابق علوم المجتهدين ايضا للواقع

وهذا



في لقول بالتصويب

وهذا من التصويب انت خبير بضعف ذكره ومنها ان من جملة القواعد المقررة عندنا  
مع ان العبد ليس هو كون التكليف شرطاً بوجود الطريق فيختفي عند انقضاء الطريق لا ريب  
في ان المجتهد المخطئ الغير المقصر غير متمكن من الوصول الى الواقع لعدم قيام طريقه في الوصول  
اليه عند وفاد انقضى الحكم الواقع في النسبة اليه من جهة انقضاء الطريق في الوصول اليه لزم ان يكون  
يكون الحكم الذي استنبطه ثابتاً بالنسبة الى الواقع ولا يلزم خروج المجتهد المخطئ عن  
المكلفين وهو مخالف للضرورة وفيه ان مقتضى اللطف انما هو نصب الطريق وهو حاصل  
بمجرد وجود المعصية عليه السلام وبمجرد عدم تمكن المكلفين من الرجوع اليه بسبب الغيبة الناشئة  
عن سوء اختيار بعض المكلفين لا يقتضي انقضاء التكليف الواقع في المعلقين بل انما يمتنع  
ذلك من نتجه عليهم لان القدر المستفاد من الادلة في المقام كونه لطفاً انما هو مجرد جعل  
والنصب حفظ الطريق فهو غير واجب الله تعالى لان من انقضى الاختيار والاثبات للعبادة  
الذي قضت لمصلحة بثبوتها فاما الكلام هنا يقع في مقامين احدهما التصويب في حق  
الدين والثاني التصويب في فروع الدين اما المقام الاول فقد قال بعض الاصوليين ان المثال  
القطعية والمراد منها ما قام الدليل القطعي لو كان هو العقل عليه كوجوب الصانع ووجوب كماله  
مراد من اخرج القطعية عن الغيبة لا ما لم يقم عليه بل قطعي وان حصل فيه لقطع المجتهد اجاباً  
خارج عن هذا العنوان على المشهور لان المصيب فيها واحداً المخطئ اثر به هو كافر ان كان في اصل  
من اصول الدين ذلك الاطباء المسلمين على وجوب مثل الكفار وانهم من همل الشارح في  
بين اقسام الكفار وهذا لا يكون الا مع الاثم والتقصير انتهى فوضع المقام انه لو قلنا بعد كون  
وجود الفاعل في الكفار بمعنى ان كل من لم يكن مؤثماً يكون مقصراً قطعاً كما ذهب اليه جماعة من  
اصحابنا ثم شكوا في قوله تعالى الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا واطلاق الادلة القاضية بخلو

الكفار

الكفار في اشارة فذكره الفاضل المذكور غير مستقيم وان قلنا بوجوب الجاهل الفاعل في غير ٩١  
المسلمين عدم انحصارهم بالمقصرين ففيه وجهان بل قولان والظاهر اننا انما نكون  
الجاهل الفاعل مكلفاً بالواقع وان لم يكن معاقباً على ذلك الامثال وعدمه وسبب تفصيل  
القول فيه انتم تعلمون ان القسم العاشر من اقسام التصويب اما المقام الثاني اعني التصويب في  
الفرع فالوجه المتصوره على اقسام احدهما ان يكون الحكم تابعاً للجهة بان لا يكون  
في الواقع حكم اصلاً وهو التصويب في الواقع الا ولتبر الماضي بما فيها وهذا هو القدر الثابت  
الثابت بطلانه بالاجماع الثاني ان يكون الحكم الشرعي موجوداً بدون الاجتهاد الا انه  
بعد اجتهاد المجتهد بخلافه نزول الواقع لاحداث الاجتهاد عنواناً هو كون الشيء مطعوناً في مصلحه  
غالبه على مصلحه الواقع فيكون الاجتهاد مغيراً منوعاً للواقع والفرق بين الوجهين مع ان  
الظن بما خوذ في الحكم الواقع هو انه لا حكم بدون الاجتهاد اصلاً في الاول بخلاف الثاني ولذا لا  
يمكن ان يقال في الاول ان المجتهد فاطع بالحكم او طان به لعدم شيء يتعلق به الوصفان بخلاف  
الثاني وهذا ايضا من التصويب الثابت بطلانه بالاجماع الثالث ان لا يكون الحكم دائراً  
مدار الظن لا الاجتهاد موضوعاً للواقع لكن يكون الاجتهاد موجباً لحدوث عنوان يكون  
لذلك عنوان حكم بمعنى ان الشارع قد كلفنا بالعمل بمؤدى الامارات الاجتهادية بخلافه  
كانه قال اعتقد مؤداهما هو الواقع مثلاً صلوة الجمعة في زمان الغيبة حرام في الواقع فاذا دل  
على وجوبها امانة ظنية مثل خبر العادل فيحصل هناك عنوان هو تصديق العادل ويجعل  
العمل بمؤداه واجباً واقعياً والظاهر انه ايضا مخالف للاجماع الرابع ان يكون وجوب العمل  
بمؤدى الامارات لا لكون الاجتهاد موجباً لحدوث عنوان معتبر للواقع بل لاجل انها لما كان  
غالب المصادف مع الواقع لا يجرم جعل العمل على طبقها واجباً واقعياً فلهذا لا يرد في سبيل

الرد



في القول بالتصويب

١٢ العباد من باب اللطف فالصلحة انما هي في اصل الجعل والطريقة لا بد من ان يكون فائز  
على مصلحة اصل الواقع لئلا يلزم نفوذها بدون ما يندرك به فقول الحكم الواقع ليس لاجل  
مدخلية الاجتهاد في العنوان بل بجبر التمهيد وهذا ايضا مخالف للاجماع الفاضل بطلان  
التصويب الخامس ان يقال ان الشارع لم يجعل شيئا الا الواقع ولم يكلف الا به وان الاجتهاد  
لا مدخلية له في الواقع ولا يؤثر فيه اصلا ولا حكم ظاهره ايضا غايته الامرات الشارع لخال  
الامر في العمل يؤدي الامارات بما هو المتداول عند العرف في مقام الامتثال ولم يصرف في  
افعال المكلفين اصلا ويجعل طريقا حتى جعله ايضا ينزل على سلك طريقه العرف في  
مقام العمل للتطبيق عليه السادس اذ ذكر بعض الاصوليين من اصحابنا حيث قال بعد ذكر  
الوجوه المذكورة وهذه الثلاثة الاخيرة كلها محتملة في الدلالة الاجتهادية الا ان الوجه  
هو الفرق بين الموارد بان يقال ان الطرف العقلي كالعلم والجهل المركب والظن عند استدلال  
بابها فالحق فيها هو الاخبار لعدم تعقل الجعل فصدوره فيها واما الطرف الشرعي فالظاهر  
كونها من قبيل الرابع من غير فرق بين الاحكام والموضوعات والدليل عليه هو الاجماع على  
حسن الاحتياط اذ لو لم يكن الواقع مطلوبا لما كان له حسن منه يتفصح ما في كلام ابن فخر  
من منع امكان التعبد بالظن لاستلزامه تحصيل الحرمان وتحريم الجلال فيرد في جوابه من الوجوه  
المذكورة ويجاب على منواله انه في السابع ان يقال ان الحكم الواقع الذي نزل به الروح الامين  
على قلب سيد المرسلين صلى الله عليه واله واحد لا يختلف باختلاف اراء المجتهدين فيكون الحكم  
الذي استنبطه المجتهد من الاحكام الواقعة الثانوية واختاره بعض المحققين من اصحابنا وهو  
ضعف وجه الضعف من الثامن ان يقال ان الحكم الواقع الاولي لا يختلف باختلاف اراء المجتهدين  
وكذا الحكم الواقع الثانوي فانه ايضا لا يختلف باختلاف اراء المجتهدين بل انما هو عنى الواقع

الثاني

الثاني يختلف باختلاف الطرف الشرعي والفرق بين هذا وبين ما قبله ظاهر وهو ايضا ضعف  
التاسع ان يقال ان الاحكام الكلية لا يختلف باختلاف المكلفين بل هي واحدة اصابتها  
من اصابتها وخطاها من خطاها لكن الاحكام الجزئية المترتبة على الموضوعات الشخصية تختلف  
باختلاف احوال المكلفين الحاصل اننا نلزم بثبوت التصويب فيما يتفرع عن الموضوعات  
الاحكام الجزئية دون غيرها وتوضيح المقام ان الموضوع اما ان يكون شرعا كما لما في  
المستحذية الشرعية كالصلاة والصيام والحج ونحوها او لغويا او عرفيا وعلى التقدير اما ان  
يكون المفروض من الموضوعات المستنبطة من قبيل الموضوعات الصرفة وعلى كل حال فان كان  
العلم المأخوذ في الموضوع المزبور معتبرا فيه على سبيل الطريقة كان القول بالتصويب فيه مستلزما  
للتصويب في الاحكام الكلية لان الاحكام الجزئية تابعة للاحكام الكلية وان كان العلم مأخوذا  
فيه على سبيل الموضوعية فالقول بالتصويب فيه متجه لان العالم والجاهل في المقام بمنزلة الموضوع  
المتعبد به كالسافر والحاضر والعاء ان يقال ان المقاطع والجاهل بمنزلة الموضوعين المختلفين  
كالسافر والحاضر العاجز والقادر والبالغ والصبي والعاقل والمجنون والمختار والمكره وغير ذلك  
من الموارد فكل قاطع مكلف بالعمل بمقتضى قطعه في الواقع فيكون المقطوع به هو الواقع  
اما الجاهل فهو ليس مكلفا بالواقع الذي هو ثابت بالنسبة الى العالم بل انما هو مكلف في الواقع  
بالعمل بمقتضى الطرف المفرقة فيكون الحكم المستفاد منها من الاحكام الواضحة الاولى والثانية  
بالنسبة اليه مادام كون جملة ما قبله باقيا فاذا صار عالما تبدل التكليف الواقع بالنسبة اليه فيجب عليه  
ح العمل بمقتضى المقطوع به ويكون المقطوع به حكما وفسيا بالنسبة اليه واما الجاهل القاصر  
لا يمكن من الوصول الى الواقع ولا الى الطرفين المفرقين من الشارع فهو ليس مكلفا بشي منهما بخلاف  
الجاهل المقصر فانه عالم بثبوت التكليف الواقع ثابت عليه على غير غايته الامر يكون

جاهل

ان الحكم الواقع  
الثاني يختلف  
باختلاف اراء  
المجتهدين



## في القول بالتصويب

٩٤ جاهلاً بالمكلف به فيجب عليه تحصيل العلم الشرعي مقدماً للاشتغال بالواجب عليه على سبيل  
الاطلاق كما هو مقتضى الأدلة المثبتة للتكاليف الواضحة فان هذه الاطلاقات شاملة  
بالنسبة اليه مضافاً الى الأدلة الثلثة بل الاربعة الفاضلة بوجوب التعليم عند تحقق الاشتغال  
نعم الحق انه يجوز له العمل بمقتضى الاحتياط مع التمكن منه لانه مطلوب عقلاً وشرعاً وكيف كان  
فقد اختلفوا في صحة التصويب بعينه الزبور وعدمه على قولين وافعال قبل بجهته ولعله  
الظن من كلمات الاصوليين حيث صرحوا باشتراط العلم في التكليف فانه ظاهر في انفاء التكليف  
عند انقضاء العلم واسنده بعضهم الى صريح بعض المحققين وذهب آخرون الى بطلان القول  
الزبور وان العلم بشرط في تعليل التكاليف الواضحة على المكلف انما يوقف تخبرها وترتب  
استحقاق العقاب على مخالفتها على العلم فالتكاليف الواضحة مشتركة بين العالم والجاهل  
وليس العالم والجاهل من قبيل الموضوعين المتعديين ويمكن الاستدلال للقول بتعليل التكليف  
الشأن الواقع على الجاهل بوجه احدها الاطلاقات العمومات الفاضلة بثبوت التكاليف  
الشعرية فانها نعم العالم والجاهل جميعاً لان اللفاظ موضوعات للعاني الواقعة وليست  
موضوعات للعاني للمعومنة ولا منصرفة اليها كما لا يخفى كذا الحال بالنسبة الى العمومات والاطلاقات  
الفاضلة بثبوت الاحكام الوضعية فانها ايضا شاملة بالنسبة اليها وليست منصرفة الى خصوص  
الامور المعومنة وتوضيح الحال ان الدليل القاطع في ثبوت الحكم التكليفي والوضعي ان يكون لفظاً  
كانتصوفاً لاجتماعات المنقولة واما ان يكون ابتداءً كاجتماع وعلى الاوقات ان يكون عاماً  
او مطلقاً وارداً في جبر البتة او يكون مجزئاً وارداً في جبر بيا حكم اخر اما لو كان ذلك من  
قبيل العمومات والاطلاقات الواردة في جبر بيا فانه غير ممكن ان اختصاصه بخصوص المعلومات  
بعم العالم والجاهل جميعاً ما لم يفرق ما رآه معتبره على اختصاص الحكم بالعالم كما هو الحال بالنسبة

الى الشرائط

الى الشرائط العلمية واما اذا لم يكن كذلك فالمجته الاقتصار فيه على القدر المنبثق في الخروج الى العالم  
البرائت واستصحاب عدم ثبوت التكليف من هنا بنجته المناقشة في الدليل المذكور بانها تخص  
من المذمومين ثانياً ظهور مقام الاجماع عليه كما يظهر في تلك بعد النسخ في كلمات الاصوليين  
والفقههاء فانه يستكشف من ذلك قيام الاجماع على بطلان التصويب المذكور اذ من البين  
ان القول بكونهما من قبيل الموضوعين المتعديين مستلزم للتصويب بل يشهد بذلك ايضا  
الاجماع على المحكمة المستفظة والمؤثرة على بطلان التصويب في الاحكام وقد يورد عليه  
اولاً بان الدليل الزبور يخص المذمومين لان الاجماع الزبور انما يقتضي بطلان التصويب في  
المجتهدين فلا يقتضي بطلان القول بثبوت النسبة الى سائر المكلفين وثانياً بان التصويب الذي  
قام الاجماع على بطلانه على فرض ثبوتها للمقام انما يخفى لو قلنا ان يكون كل من العالم والجاهل  
مصيباً للواقع وهو مما لا نلزم به بل نقول بان العالم مكلف بالواقع والجاهل ليس مكلفاً بالواقع  
وابن هذا من ذلك وثالثاً بان هناك اجماعاً اخرى فاضلة بعدم كون الجاهل مكلفاً فان  
الاجماع على الفناء في الفاضلة باشتراط العلم والقدرة والعقل والبلوغ في التكليف فاضلة  
بتخصيص الادلة الفاضلة بثبوت التكاليف بالنسبة الى العالم والجاهل جميعاً فالامر بالعكس في جميع  
المقام ان الجاهل الفاضل بالحكم على اقسام الاول المجتهدين المخطئ للحكم الواقع الاول لا يثبت في  
الاجماع على ثبوت الخطأ في هذا المقام وثبوت الحكم الواقع الثاني اعني الخطأ بان الواقعة بالنسبة  
اليه الثاني الجاهل المركب الذي يكون معتقداً لامتثال الواقع كما لو كان معتقداً بعد وجوب  
القيام في الصلوة مطلقاً مثلاً وجواز لا يتأصل صلوة الفريضة حالاً في حال الاختيار قال  
بعض المحققين وهذا ايضا من التصويبات التي قام الاجماع على بطلانها لانه لا يعقل ان يكون المجتهدين  
فاضلاً ببطلان الحكم الواقع بالنسبة اليه كما في صورة الجزع عن القيام بل الاجماع فاضل بالحكم الواقع

متردد



في حركات القول بالتصديق

٩٤ مشرك بينه وبين غيره فلا يمكن ان يقال ان العالم بوجوده مكلف بالصلوة فاما  
 الجاهل بوجوده مكلف بالصلوة من غير قيام اذ الحكم الواقعي الذي نزل به الرقح الامين واحد  
 فلا ينعده باختلافهما باعني العلم والجهل والادلة بحجبه القضاء بعد انكشاف الخلاف  
 لان وجوب القضاء منفرد على فوات الفعل في الوقت فينتفي عند انقائه وهذا مخالف  
 للاجماع وقد يورد عليه وجهين احدهما ان يقال اننا نلزمه بارتضاع الحكم التكليفي في المقام  
 ان وجوب القيام منسب بالنسبة الى الجاهل وانما ثبت عليه جزئية القيام وهذا مقتضى وجوب الاعادة  
 اذا كان في الوقت والقضاء ان كان في خارج بعد انكشاف الخلاف هذا ليس مستلزما للتداعك  
 الواقعي الا ان بالنسبة اليه بل يقول ان اشراط العلم في التكليف كاشراط سائر الشرائط فيه  
 فيكون الحكم الواقعي الذي شرطه باورار بعينه ومنها العلم والقدره على الامتنان ثابتهما  
 ان ما ذكر من ان القول بعدم كونه الفاعل مكلفا مستلزما لعدم وجوب القضاء عليه بعد انكشاف  
 الخلاف مما لا وجه له لان مجرد وجود المقتضى اعني الجزئية الواقعية كافية في وجوب القضاء  
 كما ان التام مكلف بالقضاء مع انه لم يكن مكلفا واقعا في الوقت الثالث الجاهل الفاعل  
 الذي يكون مستضعفا في الفرع اعني الغافل الغير الملتفت الى احتمال ثبوت التكليف الواقعي  
 الشرعي قال بعض المحققين لا ريب انه لو قلنا بان القسم الثاني من القسمين المزبورين اعني  
 الجاهل المركب مكلف بالواقع فلا يثبت القول بثبوت التكليف الواقعي الثاني على الجاهل المذكور  
 ايضا لاشترائهما في الجهل ومجرد اعتقاد الخلاف لا يقتضي ثبوت التفريق بين المقامين  
 المزبورين بل الحكم بثبوت التكليف الواقعي هنا اولى من الحكم بثبوت هنا كاشطها الادلة  
 المنقذة الفاضلة باشتراك التكليف بالنسبة الى الجميع راجعها ان التكليف الواقعي  
 لو كان مشروطا بالعلم لزم الدوران حصول العلم ايضا مشروط بوجود التكليف فلا بد ان

يكون

٩٥ يكون التكليف مسوقا بالعلم والتالي باطل فالمقدم مثله ويمكن الايراد عليه ثانيا بالتركيب  
 كون العلم من قبيل الشرط المتأخر كما ان الاجازة في الفصوص شرط متأخر فلا بد من الاعتدال  
 وناديه بان امكان العلم شرط في ثبوت التكليف ليس العلم شرطا في تحققه فثبت من ذلك  
 ان الجاهل الغير المتمكن من تحصيل العلم ليس مكلفا بالواقع من غير فرق في ذلك بين الجاهل  
 البسيط والمركب اخرى بان حصول العلم ليس شرطا يكون التكليف مسوقا عليه بل انما  
 يتوقف على مجرد وجود خطاب به فلو ثبت عدمه فلا يثبت الادوار بل يقول بان العلم بالتكليف لا ي  
 رتب يحصل قبل ان يعلق الخطاب به كما هو الحال بالنسبة الى الواجبات المشروطة اذ علم المكلف  
 قبل زمان وجوبها بانها انصبت لجزئية عليه في الزمان لا في فديسند القول بعدم كون الجاهل  
 الفاعل مكلفا بالواقع بوجوه منها ان الجاهل الفاعل غير متمكن من الامتنان بالامور  
 فلا يكون مكلفا شرعا اما الضمري فواضح واما الكبرى فلا يمتنع ما اتفق عليه كافة اصحابنا  
 ولان معنى التكليف الشيء هو استدعاء حصول من المكلف لا بفعل فاعل الفصد بوقوع  
 ما لا يمكن وقوعه مع علم الامر به والنصوص الواردة في الكتاب السنة الفاضلة بعدم تعلل  
 التكليف بما لا يطاق وقد يورد عليه نارة بالمتنع من كونه عاجزا اذ القدرة والعجز من الامور  
 التي لا تدور مدار العلم والجهل نارة بالمتنع من كون طلب الحال محالا وفيما اذربا يكون  
 مشتملا على مصلحة واقعية كحكم اطراد الاحكام وغيرها نعم انما نقول بان ارادة الحال  
 محال والطلب غير الارادة ومن هنا يجز ان يقال ان امر الامر مع العلم بانقضاء شرطه سائر  
 حسبما حققته حتى العلة خطاب ثراه واختاره الوالد العلاء دام ظله العالي في اخرى بان  
 النصوص الفاضلة باشرط التكليف بالقدرة معارضه مع الادلة الفاضلة باشتراك  
 المكلفين في الاحكام والترجيح في جانب قاعدة الاشتراك فيجب تقديرهما على ما حوج وقد يجاز



## في الجاهل الفاضل

٩٨ عن ابن مادل على شرائط القدرة حاكمه عليها ومقتضى لم يلوهاعرفا بل هي اخض منها فجب حملها على ارادة القدرة ومنها ان الجاهل الفاضل غير متمكن من قصد الامثال وقد قرر ان تمكن المكلف من قصد الامثال والطاعة شرط في تحقق التكليف عليه لتوقف الامتثال على الشعور والانتفاع الى التكليف بركانه الاربعه على سبيل الاجمال اذ الغفلة عن احد الاركان ما نفع من القصد الى امثاله وقد يورث عليه باننا لانسلم كون قصد الامتثال معتبرا في صحة التكليف الشرعية الا في العبادات المشروطة بقصد القرينة فالدليل الزبور اخض من المدعى فيه ان الظاهر ان المتكفل من الامر هو وجوب الانسان بالما موير يقصد الامتثال والطاعة كما يظهر ذلك من ملاحظة العرف مضافا الى ان العمل الماتى اذ لم يكن صادرا من مع قصد الامتثال لم يقصد فعله انه يمثل للمامور به وقد ثبت بالعقل والنقل ان الاطاعة واجبة على المكلف الا ان يثبت اخذ القصد في مهية المامور به بسنن والدور في ومنها ان مواجهة الخطأ الجاهل الفاضل فيه عقلا بل هو مستهجن في نظر العقلاء لا ترفعو عبث فيمنع صدور عن الحكم وفيه ان حكمه الاطارد وغيرها فاضنه بعد كونه لغوا نعم لو فرضنا تعلقا على حصول الجاهل الفاضل كان مستهجنا وفيها وهو خلاف المفروض ومنها ان الواجب ان يخفى بركة الذم والعقاب في الجملة ولا ريب في انتفاء الذم العقاب في هذا المقام بل الادلة الاربعه فاضنه بانتفاء ثبوتها بالنسبة الى الفاضل فينتفي التكليف بانتفاء ثبوتها كما هو مقتضى انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وانت جبرها فيه لانسلم كون ذلك معتبرا في مفهوم الواجب شرعا ولا عرفا ضرورة تحقق الوجوب بدونه نعم انما يعتبر ذلك شرعا في نفي الواجب على المكلف ثبوت العقاب على مخالفته وهو امر اخر لا ربط له بما نحن فيه ومنها ان التكليف لا يتعلق بالا معلوم اما لان الالفاظ موضوعه للمعاني المعلقة

اولاها

اولاها منصرفة اليها وضعف ظاهر ومنها ان التكليف يتوقف على تمام الحجته فان الادلة الثلثة بل الاربعه فاضنه باشرط ذلك في ثبوت التكليف لا ريب في ان الحجته غير ثابتة حق الجاهل الفاضل الغير المتمكن من الامتثال فلا يكون مكلفا بشئ من التكليف الشرعية وفيه نظر ومنها الايات الاختصاص الواردة في صالة البرائة فان مقتضاها هو رفع التكليف الشرعية عن الجاهل باطلا فها شامل للتكليف لظاهره تجميعا ونقيضا هاهنا الثانية فيقيد من غير يقيد وهو غير جاز وقد يعترض عليه بوجوه احدى هاهنا الاطلاقات المزبورة معارضه مع الادلة المتقدمة الفاضلة باشرط ان المكلفين في الاحكام الواقعية وهو اقوى الاطلاقات المزبورة وهو غير عليه بان الاطلاقات المزبورة حاكمه عليها كحكمه سائر الادلة المتقدمة للشرائط عليها فانه لم يزل احديان مادل على شرائط القدرة او البلوغ او العقل معارض مع الادلة الفاضلة باشرط ان المكلفين في التكليف الواقعية مضافا الى ان ادلة البرائة اخض منها فيجب حمل العام على الخاص ثانيا ان الاطلاقات المزبورة مختصة بالاجماع القائم على بطلان التصويب فيه ان لا يراد المذكور اخض من المدعى كترتيبها ثانيا ان غاية ما يقتضيه الاطلاقات المزبورة هو رفع المؤاخذه والعقاب لان حملها على رفع الموضوع يمنع حملها على رفع المؤاخذه اقرب من سائر المجازات الى المعنى الحقيقي فتعين حملها عليه غاية الامر ثانيا المجازات في هذا المقام فتصير مجعلة وبجانبه بان حملها على رفع التكليف العقاب والاثر المترتبة عليها جميعا اقرب الى المعنى الحقيقي فتعين الحمل عليه فان قلت ان الحمل المزبور غير مستقيم بعد ملاحظة وجوب لاعادة والقضاء بعد نكشاف اختلاف طائفة لا ان الاعادة ليس مترتبة على ترك الالبتا بالشكوك فيه بل هو متفرع على الامر الاقوال الفاضلة بثبوت التكليف من قول الاسر بعد تحقق عدم حصول الامتثال في هذا المقام بحسب القول



في الجاهل الفاضل

١- بوجوب الاعادة نحصيل الامثال واما القضاء فان قلنا باننا بالامر الاول فلا كلام في  
ثبوته في المقام والا فان قلنا بتحقيق صدق القوت بمجرد مقتضى قلنا بشياع الاجماع على وجه  
بمجرد تحقيق مقتضى لومع عدم صدق القوت عليه فلا كلام ايضا في ثبوته والا فالحكم  
بثبوته في هذا المقام غير مستقيم وثانيا فنقول بان ما دل على جوب القضاء في هذا المقام ليس  
فاضلا بعدم امكان حمل الاطلاقات المزبورة على ما ذكرنا غايه الامر فنقول بان الدليل المزبور  
مختص للاطلاقات المزبورة رابعها ما ذكره بعض الافاضل هو ان الشهادة المحققة والمنقولة  
القائمة على كون الجاهل مكلفا بالتكاليف الواقعة في مرتبة على عدم صحة حمل الاطلاقات  
المزبورة على رفع التكليف بنظر آخر فنقول بان المشهور انما هو اختصاص رفع المؤقتة  
والعقاب حملها عليه هذه مرتبة معتبرة في ثبوت هذا الحمل فممنها الانجاب الواحدة في  
معدورية الجاهل الفاضل بان لا شيء عليه فان نفى الشيء عنه على سبيل الاطلاق ظاهر في  
نفى الاعادة والقضاء عليه وانفقا وهما مستلزم لانقضاء الامر الاول لا فائلا بسقوط  
الاعادة مع ثبوت الامر مع ان مقتضى الحكم بمعدورية الجاهل على سبيل الاطلاق هو  
عدم كونه مكلفا بالواقع ضرورة ارتفاع التكليف عند تحقق العذر وفيه نظر وانما  
ان الحكم يكون الجاهل الفاضل المستضعف في الفرع مكلفا على سبيل الاطلاق وغير مستحق  
الان يكون لاجماع قائما على كونه مكلفا بالتكاليف الواقعة في الحد عشران يقال ان  
العامة وغيره اعني السامعي لثامني فيسبيل الموضوعين المتعديين كالسافر والحاضر  
العاجز والقادر ونحو ذلك فيختلف الحكم باختلافهما فالعامة مكلف بالتكاليف الواقعة  
فعلا غير فرق في ذلك بين اقسام العدم سواء اختلفت في بعض العامة من مع بعضهم  
انقضت رايهم بخلاف غير العامة فانه ليس مكلفا بالاحكام الواقعة الشائنة في حق العامة

بلاش

بل انما هو مكلف فعلا بما ادى اليه اعتقاده سواء طابق الواقع الثابت على العادة ام لا  
وفي صحت ذلك وعدم وجهان بل قولان الوجه الاول ان السامعي جاهل فاضل بالاحكام  
فشملة الادلة المنقولة الفاضلة بعدم كون الجاهل الفاضل مكلفا بالواقع مضافا  
الى عموم قوله صلى الله عليه واله رفع عن امتي الشهادة والنسيان والوجه الثاني فاعادة الاشراك  
في التكليف اطلاقا لاجتماع المنقولة على بطلان التصويب في جميع المقامات ان لو قلنا  
بان الجاهل الفاضل مكلف فعلا بالتكاليف الواقعة فلا بد من القول بثبوتها بالنسبة الى  
الناس ايضا اذ المراد بالجاهل الفاضل هو المدين عالم بالتكليف اصلا وبالناس ايضا  
بالتكليف في عرضة النسيان ولا يخفى ان الادلة الفاضلة بكون الجاهل مكلفا شاملة بالفتنة  
الى الناس في التفرقة بينهما غير سديدة واما قولنا بعدم كون الجاهل الفاضل مكلفا فلا يعيد  
القول بعدم كون الناس ايضا مكلفا بالواقع لان اتحاد المساط بينهما ويطبق السامعي ايضا بالتكليف  
ثم ان الناس على اقسام احدها ان يكون المنسب هو الدليل المعارض للدليل الذي استند اليه  
في مقام الاجتهاد ولا ريب في بطلان التصويب في هذا المقام بل هو موضع وفاق كما يستفاد  
من مجامع كلام الاصحاب واطلاقات الاجماع المنقولة في الباب ثانيا ان يكون المنسب  
هو الجزء والشرط ونحوهما من الاحكام الوضعية او الموضوعات المستبعدة او الموضوعات  
الضرورية ولا ريب في امكان التصويب في المقام عقلا وانما الخلاف في تحققة شرعا وعدمه  
ونوضح المقام انه لو كان الجزء والشرط ونحوهما من الامور العلمية العينية كما هو الحال في جملة  
من المقامات فلا ريب في امكان القول بالتصويب فيها وان كان من الامور الواقعية فالقول  
بتحقق التصويب فيها ممنوع حسبما مر بها وان كان دافعا بينهما فبغير قولان ثالثا ان يكون  
المنسب هو الحكم الواقعي هذا محل النزاع في المسئلة الثانية عشران يقال ان المجتهدين كافيان

على



## في الجاهل الفاضل

٢٢ على يحصل العلم بالواقع او كان قادراً على امتثال التكليف الواقع يكون مكلفاً بالواقع والافضل  
مكلف بالعمل بمقتضى الطرف المقررة والجعلية المعبر عنها في مقام الاجتهاد والاستنباط وهذا  
ايضاً مستلزماً للتصويب الذي قام الاجتماع على بطلانه حسب ما مر سابقاً ثم انظر الفرق بين  
القول بالخطئ وبين القول بالتصويب في مواضع منها ان بناء على القول بالتصويب يجوز للمجتهد  
الذي يكون معقداً لغيره شيء ان يامر المجتهد الذي يكون معقداً لا باحتمار كتابه وكذا العائنه  
على ذلك اذا كان بالغاً قادراً لانه بعد البناء على التصويب كل من تكاثرت له سبباً بالنسبة  
الى الفاعل وان كان جازماً على الامر ما بناء على الخطئ فالمتجه عدم جواز ذلك لان ذلك غير  
على الصريح وهو في غير حال هو اعانه على الاثم الواقع نعم اذا كان ذلك من المحرمات التي لا يرضى عنها  
بوقوعها في الخارج مع قطع النظر عن صدورها من خصوص المكلف به او من مكلف خاص كقتل  
المؤمن ونحوه ما يكون محرم من حيث اثمها على المفسدة الذاتية فلا يفتقر الحال فيه من القول  
المزبورين ومنها ان بناء على القول بالتصويب يجب على المكلف نسبة الغافل الجاهل بل اليك  
ذلك راجحاً اصلاً ما لم يرد دليل معتبر وجوبه من غير ذلك بين الواجبات والمحرمات  
وعلى القول بالخطئ كان مقتضى القاعدة وجوبه او رجحانه لانه التعاون وادله الامر بالمعروف  
مع استغفال العقل بحسنه ومنها ان لو اجتهد في شخص القبلة وعبث بها باجتهاده في جهة صلى  
ثم انكشف له خطأ ظنه فعلى القول بالخطئ يجب عليه الاعادة ان كان ذلك في الوقت والفضاء  
في خارجة وعلى القول بالتصويب لا يجب عليه شيء منهما ذكره الشهيد في المحكي عن نهضة وقد  
يشكل فيه باحداً من احدهما ان يقال ان التكليف بوجه القبلة من شرائط العلمية والعلم  
معتبر فيه على سبيل الموضوعية فلا يجب عليه شيء منهما حتى على مذهب الخطئ والثاني ان يقال ان  
الامر المتعلق بالصلوة المزبور بتميزه الامر الواقع المتعلق بالصلوة الواقعة لان الامر الشرعي  
بمقتضى

بمقتضى الاجزاء فلا يجب على المكلف اعادتها بعد انكشاف الخلاف الثالث ان يقال ان وجوب  
الاعادة في هذا المقام غير ثابت لعدم قيام دليل يقتضي الاصل عدم وجوبها وفي الكل نظر  
والرابع ما ذكره بعض الاساطين في هوان القضاء والاعادة لا يثبتان الا بامر جديد ان سقوطها  
لا يدل على كون ما وقع خلاف الواقع صواباً بل قد يكون السقوط لعدم الدليل بعد الوقت الاول  
او لاجزاء ما كان حكم الله الظاهري في حقه حال عدم الكشف فالاعادة لا تدل على الخطئ ولا  
عدمها على التصويب اذ لا منافاة لكون الخطأ في القبلة موجباً للقضاء مع كون الصلوة مع  
الخطأ فيها صواباً ومنها ان لو توضأ وصلى وانى بغير ذلك من العبادات او المعاملات ثم تبدل  
رابره وانكشف له فساد ما انى به في ذلك الحال فعلى القول بالتصويب يجب عليه الاعادة وعلى القول  
بالخطئ كان مقتضى الاصل والقاعدة وجوب ذلك فيها انما على القول بالخطئ لا يجوز الاقراء اذ  
اختلف مذهب الامام والمأمور في شيء من اجزاء الصلوة مع علم المأمور بان صلوة الامام مخالفة  
لمقتضى فتوى المأمور كان يرى احدهما وجوب التوردة دون الاخر وعلى التصويب يصح ومنها ان يجوز  
على التصويب على مجتهدين انفاذ حكم مجتهد لغيره في الرأى خصوص هذا المقام وعلى الخطئ لا يجوز  
ومنها ان لو انى بشيء من العبادات او المعاملات حال كونه معقداً لفساده او شكاً في  
صحته وفساده ثم انكشف له بعد ذلك مطابقاً لمقتضى الواقع فعلى القول بالتصويب  
كان ذلك فاسداً لان حكم الله تعالى عندهم تابع لفتوى المجتهد فلا حكمه عند  
عدم الفتوى وعلى القول بالخطئ كان مقتضى القاعدة هو صحة  
ذلك لان الامر الواقع بمقتضى الاجزاء حرمه منقوضاً  
وهو ما مر سابقاً انكشف عنه ما هو متعارف واجماعه  
امور خارجة عن مجتهد والظاهر ان على المجتهد



شامه الله في الدين  
 والرسالة والتقليد  
 والاحكام الشرعية  
 والاعلام والفتاوى  
 من جملة الخصال  
 العشر مجتهد  
 ابن حجة الاسلام  
 محمد باقر  
 القاسمي  
 في سنة ١٢٩٥  
 في ربيع الاول  
 شهر

الثاني بخلاف الطرف الشرعي والفرق بين هذا وبين ما مضى وهو ان  
 التاسع ان يقال ان الاحكام الكلية لا تختلف باختلاف المكلفين بل هي واحدة لاصحابها  
 من صابها وخطاها من اخطاها لكن الاحكام الجزئية المترتبة على الموضوعات الشخصية تختلف  
 باختلاف احوال المكلفين الحاصل اننا نلزم بثبوت التصويب فيها بقرع على الموضوعات  
 الاحكام الجزئية دون غيرها وتوضيح المقام ان الموضوع اما ان يكون شرعيا كالماقات  
 المستحدثة الشرعية كالصلاة والصيام والحج ونحوها او لغويا او عرفيا وعلى التقديرين ان  
 يكون المفروض من الموضوعات المستنبطة من قبيل الموضوعات لصرفه على كل حال فان كان  
 العلم المأخوذ في الموضوع المراد معتبرا فيه على سبيل الطريقة كان القول بالتصويب فيه مستلزما  
 للتصويب في الاحكام الكلية لان الاحكام الجزئية تابعة للاحكام الكلية وان كان العلم مأخوذا  
 فيه على سبيل الموضوع فالقول بالتصويب فيه متجه لان لاهل العالم والجاهل في المقام بمنزلة الموضوعات  
 المتعدية كالسافر والحاضر والعاشرون يقال ان لاهل العالم والجاهل بمنزلة الموضوعات المتعدية  
 كالسافر والحاضر العاجز والقادر والبالغ والصبي والعاقل والمجنون والمختار والمكروه وغير ذلك  
 من الموارد فكل قاطع مكلف بالعمل بمقتضى قطع في الواقع فيكون المقطوع به هو الواقع  
 اما الجاهل فهو ليس مكلفا بالواقع الذي هو ثابت بالنسبة الى العالم بل انما هو مكلف في الواقع  
 بالعمل بمقتضى الطرق المقررة فيكون الحكم المستفاد منها من الاحكام الواجبة الاولى والثانية  
 بالنسبة اليه مادام كون جهله باقيا فاذا صار عالما تبدل التكليف الواقع بالنسبة اليه فيجب عليه  
 ح العمل بمقتضى المقطوع به ويكون المقطوع به حكما واقعا بالنسبة اليه واما الجاهل الفاعل  
 لا يتمكن من الوصول الى الواقع ولا الى الطريق المقررة من الشارع فهو ليس مكلفا بشئ منها بخلاف  
 الجاهل المقصر فانه عالم بثبوت التكليف الواقع في الثابت عليه وعلى غيره غائبة الامر يكون







